مَعَانِي النَّحْوِ



تأليف

الدكتور فاضل صالح السَّامرائي

الجُزْءُ الثَّالِثُ

دار ابن كثير

مَعَانِي النَّحْوِ

الجُزْءُ الثَّالِثُ

- الموضوع: لغة عربية
- العنوان: معاني النحو ٤١١
- تأليف: الدكتور فاضل صالح السامرائي

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ

١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م

ISBN 978-614-415-238-6

- الطباعة : مطابع يوسف بيضون - بيروت / التجليد: شركة فؤاد البعينو للتجليد - بيروت
- الورق: كريم / الطباعة: لونان / التجليد: كرتونيه
- القياس: 17×24 / عدد الصفحات: 1816 / الوزن: 3500 غ

ISBN 978-614-415-238-6

9 786144 152386

دمشق - سورية - ص.ب: 311
حلبوني - جادة ابن سينا - بناء الجابي
تلفاكس: 2225877 11 963+
2228450 11 963+

بيروت - لبنان - ص.ب: 113/6318
برج أبي حيدر - شارع أبو شقرا
تلفاكس: 817857 1 961+
705701 1 961+
جوال: 204459 3 961+

website: www.ibn-katheer.com / e-mail: info@ibn-katheer.com

/daribnkatheer @daribnkatheer daribnkatheer daribnkatheer

بسم الله الرحمن الرحيم

حـروف الجـر

وتسمى أيضًا حروف الإضافة ، قالوا: سميت بذلك لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء ، أي توصلها إليها ، ويسميها الكوفيون أيضًا حروف الصفات ؛ لأنها تحدث صفة في الاسم كالظرفية[(١)] والبعضية والاستعلاء ونحوها من الصفات.

قالوا: وإنما سميت حروف الجر لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء ، أي توصلها إليها[(٢)].

والأظهر أنها سميت بذلك لأنّ الأسماء تأتي بعدها مجرورة ، كما سميت حروف النصب والجزم لأنّ الأفعال تأتي بعدها منصوبة أو مجزومة[(٣)].

ومعنى الجر هو جر الفك الأسفل إلى أسفل ، إذ من المعلوم أن تسمية الحركات الضمة والفتحة والكسرة ، وتسمية حالاتها الإعرابية من رفع ونصب وجر ، إنما هو قائم على أوصاف حركات الفم.

فالضمة إنّما سميت كذلك لأنها تكون بانضمام الشفتين ، وسميت الحالة رفعًا لأنك إذا ضممت الشفتين ارتفعتا.

---

(١) انظر «ابن يعيش» ٨/ ٧ ، «الرضي على الكافية» ٢/ ٣٥٤ ، «التصريح» ٢/ ٢.
(٢) «الرضي» ٢/ ٣٥٤ ، «حاشية على التصريح» ٢/ ٢ ، «الصبان» ٢/ ٢٠٣.
(٣) «الرضي» ٢/ ٣٥٤ ، «حاشية على التصريح» ٢/ ٢ ، «الصبان» ٢/ ٢٠٣.

وأما الفتحة فسميت كذلك لأنّها تحدث بفتح الفم ، وسميت الحالة نصبًا لأن الانتصاب هو القيام والوقوف ، وبحصول هذه الحركة ينتصب الفم ، أي يقف.

وأما الجر فهو جر الفك الأسفل إلى أسفل ، وتسمى الحركة كسرة.

وأما السكون فهو عدم الحركة ، فإذا قطعت الحركة كان الحرف ساكنًا ، وسميت الحالة الإعرابية جزمًا ؛ لأن الجزم هو القطع ، لأنك بتسكينك الحرف تقطع الحركة عنه.

جاء في (شرح الرضي على الكافية) : «وإنّما قيل لعلم الفاعل رفع ، لأنك إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما ، فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه ، . . . وكذلك نصب الفم تابع لفتحه ، كأنّ الفم كان شيئًا ساقطًا فنصبته ، أي أقمته بفتحك إيّاهُ ، فسمي حركة البناء فتحًا وحركة الإعراب نصبًا.

وأما جر الفك الأسفل إلى أسفل وخفضِهِ فهو ككسر الشيء ، إذ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل ، فسمي حركة الإعراب جرًّا أو خفضًا ، وحركة البناء كسرًا. . . ثم الجزم بمعنى القطع ، والوقف والسكون بمعنى واحد ، والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة أو الحرف ، فسمي الإعرابي جزمًا ، والبنائي وقفًا أو سكونًا»[١].

فالجر إذن هو جر الفك الأسفل إلى أسفل ، وسميت حروف الجر كذلك ؛ لأنّ الاسم يأتي بعدها مجرورًا ، ويسميها الكوفيون حروف الخفض ، وهي بالمعنى نفسه ، فإنّ خفض الشيء إنزاله إلى أسفل ، ومنه المنخفض وهو

---

(١) «الرضي» ١/ ٢٤.

ما يقابل المرتفع ، فالخفض على هذا خفض الفك الأسفل.

وعلى أيّة حال فهو اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح.

نيابة حروف الجرّ بعضها عن بعض:

ذهب جمهور الكوفيين إلى أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض ، فقد تأتي (من) بمعنى (على) ، كقوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾ [الأنبياء: ٧٧] وقد تأتي بمعنى (عن) ، كقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [ق: ٢٢].

وقد تأتي (الباء) بمعنى (عن) ، كقوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١] ، وقد تأتي بمعنى (من) ، كقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦].

وقد تأتي (على) بمعنى (في) ، كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥]. وقد تأتي بمعنى (عن) كقول الشاعر:

إذا رضيتْ عليّ بنو قُشَيْرٍ لعمرُ اللهِ أعجبني رضاها

إلى غير ذلك مما سيأتي بيانه.

ومذهب جمهور البصريين أن حروف الجرّ لا ينوب بعضها عن بعض إلاّ شذوذًا ، أما قياسًا فلا. وما أوهم ذلك فهو مؤول إمّا على التضمين أو على المجاز ، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]. فإن الكوفيين ذهبوا إلى أنّ (في) بمعنى (على) ، وذهب البصريون إلى أنه ليس بمعنى (على) ، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالّ في الشيء ، فهو من باب المجاز.

وإمّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى[١] .

قالوا: ولا تصح إنابة حرف عن حرف ، كما لا تنوب حروف النصب والجزم عن بعضها[٢] .

ثم لو كان ذلك قياسًا لصحّ أن تقول: (سرت إلى زيد) وأنت تريد (معه) ، وأن تقول: (زيد في الفرس) وأنت تريد عليه ، وأن تقول: (رويت الحديث بزيد) وأنت تريد عنه ، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش[٣] .

والحق أن الأصل في حروف الجر أن لا ينوب بعضها عن بعض ، بل الأصل أنّ لكل حرف معناه واستعماله ، ولكن قد يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف ، فتتعاور الحروف على هذا المعنى.

وإيضاح ذلك أنّ حرف الجر في العربية قد يستعمل لأكثر من معنى، فـ(من) مثلاً تستعمل لابتداء الغاية ، وللتبعيض ، ولبيان الجنس ، وللتعليل وغيرها.

و(الباء) تستعمل للإلصاق ، والاستعانة ، والتعويض ، والتعليل وغيرها.

و(اللام) للملك ، والاستحقاق ، ولانتهاء الغاية ، والتعليل وغيرها.

و(في) للظرفية والتعليل ، وغير ذلك من المعاني.

وقد تقترب المعاني من بعضها ، أو يتوسع في استعمال المعنى ، فيستعمل بعضها في معنى بعض ، أو قريب منه ، فمثلاً قد يتوسع في معنى الإلصاق بالباء ، فيستعمل للظرفية فتقول: أقمت بالبلد وفي البلد ، ولكن يبقى لكل حرف معناه واستعماله المتفرد به ، ولا يتماثلان تمامًا.

---

(١) انظر «المغني» ١/ ١١١ ، «التصريح» ٢/ ٤ ـ ٦ ، «حاشية الخضري» ١/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩ .
(٢) «المغني» ١/ ١١١ ، «حاشية الخضري» ١/ ٢٢٨ .
(٣) «الخصائص» ٢/ ٣٠٨ ، وانظر «الفروق اللغوية» ١٣ ـ ١٤ ، و«ابن يعيش» ٨/ ١٥ .

وقد يتسع المتكلم في كلامه العادي غير المتعمّل أو المقصود ، فيوقع الحروف بعضها موقع بعض من دون قصد إلى معنى معين أو اختلاف ما ، فنحن نقول في الدارجة : (رحت له) و(رحت عليه) ، وهو محض أداء معنى عام ، ولا يقصد المتكلم فرقًا بين له وعليه .

ونقول في الدارجة : (رحت عَ الشط) أي على الشط ، أي النهر ، و(رحت للشط) ، ولا فرق بينهما في ذهن المتكلم سوى أداء المعنى العام .

ونقول في الدارجة : (جه عليّ وكلمني) ، ونقول : (جاني) والمعنى : جاء إليّ ، وجاءني ، ولا يقصد المتكلم فرقًا بين الاستعمالين .

فالمتكلم غير المتعمل يتكلم غالبًا أقرب شيء إلى لسانه مما يؤدي المعنى .

فالحروف كما نرى في العامية قد ينوب بعضها عن بعض في الاستعمال ، فنستعمل (على) لانتهاء الغاية ، وكذلك اللام و(إلى) بلا نظر إلى فرق في المعنى .

ولا يصح أن نقول : إنه لو كانت (على) تنوب عن (إلى) أو تستعمل بمعنى (إلى) لصحت نيابتها عنها دومًا ، فنقول : (وضعت الكتاب إلى الرف) بمعنى : على الرف ، فإنّ اللغة العامية ، وإن كانت توقع الحروف بعضها موقع بعض ، أو تستعمل للمعنى الواحد أكثر من حرف واحد ، لا توقع الحرف موقع الحرف الآخر باطراد ، فإنّه يبقى لـ(على) استعمالها ولـ(إلى) استعمالها ، ولـ(اللام) استعمالها الخاص بها ، وهكذا بقية الحروف كما قلنا في (وضعت الكتاب ع الرف) ولا يقولون إلى الرف ، وللرف .

وهكذا شأن المتكلمين العرب الأوائل ، فإن المتكلم غير المتعمل قد يوقع حرفًا موقع حرف آخر في معنى ما ، فيقول : ذهبت له ، وإليه ، ومررت به ، وعليه ، كما نقول الآن في لغتنا الدارجة (مرّيت بيه) ، و(مرّيت عليه) ، بمعنى

(مررت به) أو (عليه) ، من دون نظر إلى معنى معين ، أو فرق معين بين التعبيرين .

ومن هنا نرى استعمال الحرف لأكثر من معنى ، وأداء المعنى الواحد بأكثر من حرف .

والشاعر أيضًا قد يضطره شعره فيستعمل هذا الاستعمال من دونما حرج أو نظر إلى فرق بين استعمال حرف دون حرف آخر ، فإن هذا سائغ دائر في بيئته .

ثم إنّ النيابة قياسية عند المتكلم بها في معنى معيّن يتعاور عليه حرفان أو أكثر ، لا في استعمال الحرف مكان حرف آخر على وجه العموم .

ومن هنا يتبين لنا أنه لا مكان للردّ الذي ردّ به قسم من النحاة أنه لو كان يستعمل الحرف مكان حرف آخر لصح أن يقال : (سرت إلى زيد) وأنت تريد معه ، وأن تقول : (زيد في الفرس) وأنت تريد عليه .

جاء في (**الأصول**): «واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني ، فمن ذلك (الباء) تقول : (فلان بمكة وفي مكة) وإنما جازا معًا لأنك إذا قلت : (فلان بموضع كذا وكذا) فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع ، وإذا قلت : (في موضع كذا) فقد خبرت بـ (في) عن احتوائه إياه وإحاطته به . فإذا تقارب الحرفان فإنّ هذا التقارب يصلح للمعاقبة ، وإذا تباين معناها لم يجز ، ألا ترى أنّ رجلاً لو قال : (مررت في زيد) ، أو (كتبت إلى القلم) لم يكن هذا يلتبس به ، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض ، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز»(١) .

وجاء في (**الخصائص**): في (باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض) : «وذلك أنهم يقولون : إن (إلى) تكون بمعنى (مع) ، ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه : ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الصف : ١٤] أي : مع الله ، ويقولون : إنّ (في)

---

(١) «الأصول» لابن السراج (١/ ٥٠٥ ـ ٥٠٦) .

تكون بمعنى (على) ويحتجون بقوله عزّ اسمه: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] أي عليها. . . . وغير ذلك مما يوردونه.

ولسنا ندفع أنْ يكون ذلك كما قالوا، لكنّا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له، فأمّا في كل موضع وعلى كل حال فلا. ألا ترى أنّك إن أخذت بظاهر هذا القول غفلاً هكذا لا مقيدًا لزمك عليه أن تقول: (سرت إلى زيد) وأنت تريد: معه، وأن تقول: (زيد في الفرس) وأنت تريد: عليه، و(زيد في عمرو) وأنت تريد: عليه في العداوة، وأن تقول: (رويت الحديث بزيد) وأنت تريد: عنه، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش»(١).

فالأمر كما ذكره ابن جني وكما أوضحناه ليس المقصود به النيابة المطلقة.

وهذا كله في الكلام الفصيح.

غير أنّ هناك بعض اختلاف في الكلام الذي يتعمله صاحبه ويتفنن فيه، فإنه في الكلام الفني قد يختار المتكلم حرفًا على حرف، أو لفظًا على لفظ، لأداء معنى معيّن، أو لدلالة معينة، وربما لم يستعمل الحرفين في معنى واحد كما يستعمله المتحدثون في أمورهم اليومية، أو قد يكون المعنى الذي يستعمله في حرف مختلفًا عن مشابهه الذي يستعمله في حرف آخر، فالظرفية التي يستعملها بالباء تختلف عن الظرفية التي يستعملها بـ(في). والتعليل الذي يستعمله باللام يختلف عن التعليل الذي يستعمله بالباء، وهكذا.

أو قد يخص الحرف باستعمال معيّن أو بدلالة معينة مما استعملته اللغة، وهذا واضح في الاستعمال القرآني، فقد يخص اللفظ باستعمال معيّن، فإنه مثلاً خص لفظ (العيون) بالعيون الجارية، و(الأعين) خصها بمعنى الباصرة، أو

---

(١) «الخصائص» ٢/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨.

بمعنى الرعاية ، قال تعالى : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر : ١٤] ، وخص لفظ (الصوم) بمعنى الصمت ، و(الصيام) بالعبادة المعروفة، وغير ذلك من الاختصاصات.

وهذا الاستعمال الفني هو الذي يدفع اللغة إلى أمام فيجعلها أكثر دقة وتخصصًا وغناء ونماء، لا الاستعمال العامي الساذج غير المخصص ولا الدقيق.

ونعود إلى نيابة الحروف فنقول ما سبق أن قلناه: إنّ الأصل ألاّ تنوب حروف الجر بعضها عن بعض ، بل إبقاؤها على أصل معناها ما أمكن ، فإن لم يمكن ذلك ففي الاتساع وعدم التكلف مندوحة.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «واعلم أنه إذا أمكن في كل حرف يتوهم خروجه عن أصله ، وكونه بمعنى كلمة أخرى أو زيادته أن يبقى على أصل معناه الموضوع هو له ، ويضمن فعله المعدى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام فهو الأولى بل الواجب»[1].

التضمين:

ذكرنا أنه قد ينوب حرفٌ عن حرفٍ لأداء معنى معيّن ، ولكنّ الأصل عدم النيابة ، بل إبقاء الحرف على أصل معناه.

ولسنا نذهب مذهب من يجعل نيابة الحروف عن بعضها هي الأصل ، وأنّ الحرف الواحد يقع بمعنى عدة حروف بصورة مطردة.

فـ(من) مثلاً تأتي عندهم بمعنى على ، وبمعنى عن ، وبمعنى في ، وبمعنى الباء ، وبمعنى عند.

و(الباء) تأتي بمعنى من ، وبمعنى عن ، وبمعنى على ، وبمعنى إلى ، وبمعنى مع.

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٣٨٢).

و(إلى) تأتي بمعنى اللام ، وفي ، ومن ، وعند ، وغير ذلك.

والصواب أن كثيرًا منه أو أكثره خارج على التضمين.

ومعنى (التضمين) إشراب لفظ معنى لفظ فيعطونه حكمه ، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدّى كلمتين ، كقولهم: (سمع الله لمن حمده) أي استجاب ، فعدّى (سمع) باللام ، وإنّما أصله أن يتعدى بنفسه مثل: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ﴾ [ق: ٤٢] ، وكقول الفرزدق:

كيف تراني قالبًا مجَنّي ... قد قتلَ اللهُ زيادًا عنّي

أي صرفه عني بالقتل[١].

وجاء في (حاشية السيد الجرجاني على الكشاف): «التضمين أن تقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه ، ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته ، كقوله: (أحمد إليك فلانًا) لاحظت فيه مع الحمد معنى الإنهاء ، ودللت عليه بذكر صلته ، أعني (إلى) أي أنهي حمده إليك.

وفائدة التضمين إعطاء مجموع المعنيين ، فالفعلان مقصودان معًا قصدًا وتبعًا»[٢].

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨]: «يقال: عداه إذا جاوزه ، ومنه قولهم: عدا طوره... وإنّما عدّي بـ (عن) لتضمين (عدا) معنى (نبا) و(علا) في قولك نبت عنه عينه ، وَعَلَتْ عنه عينه ، إذا اقتحمته ولم تعلق به.

فإن قلت: أيّ غرض في هذا التضمين؟ وهلاّ قيل: ولا تعدُهم عيناك ، أو لا تعلُ عيناك عنهم؟

---

(١) انظر «المغني» (٢/ ٦٨٥ ـ ٦٨٦).

(٢) «حاشية الجرجاني» (١/ ٩٧).

قلت: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين ، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذّ ، ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم؟ ونحوه قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْۚ ﴾ [النساء: ٢] أي ولا تضمّوها إليها آكلين لها»[١].

وجاء في (**الخصائص**): «اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدى بحرف ، والآخر بآخر ، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه ، وذلك كقول الله عزّ اسمه: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْۚ ﴾ [البقرة: ١٨٧] وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة ، وإنما تقول: رفثت بها ، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء ، وكنت تعدي أفضيت بـ (إلى) ، كقولك: (أفضيت إلى المرأة) جئت بـ (إلى) مع الرفث ، إيذانًا وإشعارًا أنّه بمعناه»[٢].

وجاء في (أمالي ابن الشجري) في قوله تعالى: ﴿ مِنۢ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْۚ ﴾ [الفتح: ٢٤] أنّ «الجاري على ألسنتهم: ظفرت به وأظفرني الله به ، ولكن جاء (أظفركم عليهم) محمولاً على (أظهركم عليهم)»[٣].

فللتضمين غرض بلاغي لطيف ، وهو الجمع بين معنيين بأخصر أسلوب ، وذلك بذكر فعل وذكر حرف جر يستعمل مع فعل آخر ، فنكسب بذلك معنيين: معنى الفعل الأول ومعنى الفعل الثاني ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ ﴾ [الأنبياء: ٧٧] ، فقد ذهب قوم إلى أنّ (من) ههنا بمعنى

---

(١) «الكشاف» (٢/ ٢٥٧).

(٢) «الخصائص» (٢/ ٣٠٨).

(٣) «أمالي ابن الشجري» (١/ ١٤٨).

(على) ، وهذا فيه نظر ، فإنّ هناك فرقًا في المعنى بين قولك : (نصره منه) و(نصره عليه) فالنصر عليه يعني التمكّن منه والاستعلاء عليه والغلبة ، قال تعالى : ﴿ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ ﴾ [التوبة : ١٤] ، وقال : ﴿ فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة : ٢٨٦] ، أي مكنّا منهم ، وليس هذا معنى : نصره منه .

أما (نصرناه منهم) بمعنى : نجيّناه منهم ، أو منعناه منهم ، قال تعالى : ﴿وَيَٰقَوْمِ مَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ إِن طَرَدتُّهُمْ﴾ [هود : ٣٠] فليس المعنى : من ينصرني على الله ، بل : من ينجيني ويمنعني منه؟ .

وقد تقول : ما الفرق بين قولنا : (نجيناه من القوم) وقولنا : (نصرناه من القوم)؟

والجواب أن التنجية تتعلق بالناجي فقط ، فعندما تقول : (نجيته منهم) كان المعنى أنك خلّصتهُ منهم ، ولم تذكر أنك تعرضت للآخرين بشيء . كما تقول : (أنجيته من الغرق) ولا تقول : (نصرته من الغرق) لأنّ الغرق ليس شيئًا يُنتصف منه .

أما (النصر منه) ففيه جانبان في الغالب : جانب الناجي ، وجانب الذين نُجّي منهم ، فعندما تقول : (نصرته منهم) كان المعنى أنك نجيتهُ وعاقبت أولئك ، أو أخذت له حقّه منهم .

وهذه فائدة التضمين ، ففيه كسب معنيين في تعبير واحد معنى الفعل المذكور ، والفعل المحذوف الذي ذكر شيء من متعلقاته .

وللتضمين صور أخرى ، فقد يضمن فعل متعدٍّ معنى فعل لازم كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾ [النور : ٦٣] فإن (خالف) فعل متعدّ ، يقال : (خالفت أمره) ولا يقال : (خالفت عن أمره) ولكن ضمّن معنى الابتعاد والخروج والانحراف ، كأنه قال : فليحذر الذين يبتعدون عن أمره ، أو ينحرفون عن أمره .

وقد يضمّن فعل لازم معنى فعل متعدّ ، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] لأنّ (عزم) فعل لازم، وقد ضُمّن معنى (ولا تنووا) [(١)].

والعدول إلى طريقة ما في التعبير بأقصر طريق ظاهرة من ظواهر العربية، من ذلك ما مرّ في المفعول المطلق من ذكر فعل وذكر مصدر فعل آخر يلاقيه في الاشتقاق معه، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ [المزمل: ٨] فقد جمع معنيي: التبتّل والتبتيل، أي التدرج والكثرة في آن واحد، ومنه ما ذكرناه في قوله تعالى: ﴿ وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦] فقد كسبنا باستعمال المصدر بدلاً من اسم الفاعل معنى الحالية، والمفعول لأجله، والمفعولية المطلقة، بخلاف ما لو قال: (ادعوه خائفين) فإنّه ليس فيه إلاّ معنى الحالية ، كما مرّ ذكر ذلك مفصلاً.

أمّا من حيث قياسية التضمين وعدمها ، فأمثل ما نذكره في هذا الباب قرار المجمع اللغوي القاهري في دور انعقاده الأول وهو:

«التضمين أن يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدى فعل آخر أو ما في معناه ، فيعطي حكمه في التعدية واللزوم.

ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسي لا سماعي ، بشروط ثلاثة:

الأول: تحقيق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ، ويؤمن معها اللبس.

الثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربي.

ويوصي المجمع ألاّ يلجأ إلى التضمين إلاّ لغرض بلاغي»[(٢)].

* * *

---

(١) انظر «شرح الرضي» (٢/ ٣٠٢) ، «المغني» (٢/ ٥٢١).

(٢) «النحو الوافي» (٢/ ٤٦٣).

معاني حروف الجر

إلــى:

الأصل في (إلى) أن تكون لانتهاء الغاية ، تقول: (جئت إليك) أي نهاية مجيئي إليك. قال تعالى: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل: ٣٣] أي منته إليك.

قال سيبويه: «أما (إلى) فمنتهى لابتداء الغاية، تقول: من كذا إلى كذا»[(١)].

وجاء في (المقتضب): «وأما (إلى) فإنما هي للمنتهى ، ألا ترى أنك تقول: (ذهبت إلى زيد) ، و(سرت إلى عبد الله) ، و(وكلتك إلى الله)»[(٢)].

وإذا دلّت قرينة على عدم دخول ما بعدها فيما قبلها ، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] فإنّ الليل لا يدخل في الصيام ، أو على الدخول كقولك: (قرأت القرآن من أوّله إلى آخره) فإنّ آخر القرآن داخل في القراءة ، وكقولك: (صمت رمضان من أوله إلى آخره) فإن آخره داخل في الصيام ، فهو كذلك ، وإلاّ فإنّ الأكثر عدم دخول ما بعدها فيما قبلها ؛ لأنّ الأكثر عدم الدخول فيما دلّت عليه القرائن[(٣)].

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «والأكثر عدم دخول حدّي الابتداء والانتهاء في المحدود ، فإذا قلت: اشتريت من هذا الموضع إلى ذلك

---

(١) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣١٠).

(٢) «المقتضب» (٤/ ١٣٩).

(٣) «المغني» (١/ ٧٤).

الموضع ، فالموضعان لا يدخلان ظاهرًا في الشرى. ويجوز دخولهما فيه مع القرينة»[١].

وذكر النحاة لها معاني ترجع في حقيقتها إلى معنى الانتهاء منها:

المعية: وقد جعلوا منها قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الصف: ١٤] والتحقيق أنّها بمعنى الانتهاء ، أي من يضيف نصرته إيّاي إلى نصرة الله[٢] ، تقول: (من ينصرني إلى خالد) أي من يضيف نصرته إلى نصرة خالد ، وهي قريبة المعنى من (مع) ، غير أنها تختلف عنها ، فأنت تقول: (من ينصرني مع خالد) وقد تريد بذلك: من يضيف نصرته إلى نصرة خالد ، أي أن يتصاحبا في نصرتي ، أو تريد أنّ خالدًا مطلوب أن يُنصرَ معك ، والمعنى: من ينصرني وخالدًا ، أي من ينصرني وينصر خالدًا؟.

ويحتمل قولك: (من ينصرني إلى خالد) معنى آخر هو (من ينصرني حتى أصل إلى خالد) كما تقول: (من ينجيني إلى خالد؟) و(من يمنعني إلى خالد؟) أي ينتهي المنع إلى خالد.

وعلى هذا يكون معنى الآية: من أنصاري حتى ننتهي إلى الله؟ وتحتمل معنى آخر هو (من أنصاري في دعوتي إلى الله).

وذكر أنّها تكون بمعنى (في) ، وجعلوا منه قوله:

فلا تترُكَنّي بالوعيدِ كأنّني إلى الناسِ مطليٌّ به القارُ أجربُ

أي في الناس.

قيل: والأولى أن تكون على بابها على تضمين معنى: مبغّض إلى الناس.

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٣٥٩).

(٢) «شرح الدماميني على المغني» (١/ ١٦٢) ، وانظر «الخصائص» ٢/ ٣٠٩.

قيل: ولو صحّ مجيء (إلى) بمعنى (في) لجاز (زيد إلى الكوفة)[١] بمعنى: في الكوفة.

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «والوجه أنها بمعناها؛ وذلك لأنّ معنى (مطليّ به القار أجرب): مكرّه مبغّض، والتكريه يعدى بـ(إلى)، قال تعالى: ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ﴾ [الحجرات: ٧] حملاً على التحبيب المضمن معنى الإمالة، قال تعالى: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحجرات: ٧]»[٢].

وهو أولى من الرأي الأول، فإنّ هناك فرقًا بين قولك: (كأنني في الناس مطليّ به القار أجرب)، وقولك: (كأنني إلى الناس مطليّ به القار أجرب) فـ(في) لا تدلّ إلا على أنّه بينهم على هذه الحال، أما الثانية فمعناها أنني أبدو إليهم كأنني كذلك، وينظرون إليّ كأنني كذلك، ففيها معنى النفرة. فأنت تقول: (هي فيهن فحمة) بمعنى: أنها بينهن كالفحمة، وليس فيه أنّهن يبغضنها، فإذا قلت: (هي إليهن فحمة) كان المعنى: أنها تبدو لهن كالفحمة، أي يرينها غير جميلة، أو بمعنى: أنها بالنسبة إليهن كالفحمة، أي إذا قيست إليهن كانت كالفحمة، وكذلك قولك: (هي إليه شمس) أي تبدو إليه كذلك، أي يراها جميلة، أو على معنى: أنها إذا قيست إليه كانت كالشمس.

قيل: وقد تأتي بمعنى (من) كقوله:

تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا ... أَيُسْقَى فَلا يَرْوَى إِليَّ ابنُ أَحْمَرَا

أي منّي[٣].

---

(١) «المغني» (١/ ٧٥).
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٣٥٩).
(٣) «المغني» ١/ ٧٥.

وقيل: بل المعنى (فلا يروى ظمؤه إلي)[١] أي يبقى ظامئًا إليها فلا يروى ، وهو أولى ، وذلك أنك تقول: (هو لا يروى من هذا الماء) أي أنه لا يرويه ، بمعنى: أنه مهما شرب منه فلا يزال غير مرتوٍ. أما قولك: (هو لا يروى إلى هذا الماء) ففيه معنى الشوق إليه. تقول: (هو لا يروى من ماء البحر) بمعنى أن ماء البحر لا يروي الظمآن ، وأنه كلما شرب منه ازداد ظمأً وطلبًا للماء ، ولا تقول: (هو لا يروى إلى ماء البحر) لأن المعنى عند ذاك يكون: هو لهِفٌ إلى هذا الماء متشوق إليه ، لا ينقطع ظمؤه إليه ولا لهفته له.

وأصل المعنى هو الانتهاء ، تقول: (ملْت إليه) و(ملْت منه) ففي الأول يكون المعنى: نهاية الميل إليه ، أي أحببته ، وتقول: (ملْت إلى هذا المكان) أي عرّجت عليه.

أمّا (ملت منه) فمعناه أن مبتدأ الميل كان منه. و(ملت عنه) أي انحرفت عنه.

وتقول (ظمئت إليه) أي كان الظمأ منتهيًا إليه ، بمعنى أردته. وتقول: (لا أظمأ إليه) أي لا أريده ، و(لا أظمأ منه) أي لا يأتي منه ظمأ إليّ ، كما تقول: أنا لا أظمأ من الطعام الملح، ولا أظمأ من السمك، أي لا يكون سببًا في ظمئي.

وهكذا بقية معاني هذا الحرف ، فإنّها لا تكاد تخرج عن معنى الانتهاء ، والأولى كما ذكرنا إبقاء الحرف على أصل معناه ما أمكن.

---

(١) «شرح الدماميني على المغني» (١/ ١٦٣).

البـــاء

معنى الباء الرئيس هو **الإلصاق** ، وما ذكر لها من معان أخرى تحمل هذا المعنى.

قال سيبويه: «وباء الجر إنّما هي للإلزاق والاختلاط ، وذلك قولك: (خرجت بزيد) و(دخلت به) و(ضربت بالسوط) ، ألزقت ضربك إيّاه بالسوط ، فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله»[١].

قيل: ولا يفارقها هذا المعنى[٢].

والإلصاق حقيقي ومجازي ، فمن الإلصاق الحقيقي قولك: (أمسكت بمحمد) «إذا قبضت على شيء من جسمه ، أو على ما يحبسه من يد أو ثوب أو نحوه.

ولو قلت: (أمسكته) احتمل ذلك ، وأن تكون منعته من التصرف»[٣].

ومنه قولك: تعلقت به ، وتشبثت به ، والتصقت به.

ومن الإلصاق المجازي قولك: (بخل به) أي التصق بخله به ، و(تعلّق به) إذا كان التعلق معنويًا ، و(رأفت به) أي التصقت رأفتك به.

ومن التوسع في الإلصاق قولك: (مررت به) بمعنى ألصقت مروري بمكان يقرب منه[٤] ، وليس على معنى أنك ألصقت نفسك به في مرورك ، قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا۟ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ [المطففين: ٣٠] أي قريبًا منهم.

---

(١) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٤).
(٢) «المغني» (١/ ١٠١).
(٣) «المغني» ١/ ١٠١ ، «شرح ابن يعيش» (٢/ ٢٢).
(٤) انظر «المغني» (١/ ١٠١).

ومن معانيها الاستعانة ، نحو قطعت بالسكين وكتبت بالقلم[١] ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ [البقرة: ٤٥] وفيها معنى الإلصاق كما هو بيّن.

ومنها المصاحبة ، كقوله تعالى: ﴿وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا۟ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٦١] ، واشترى الدار بآلاتها ، وفيها معنى الإلصاق والاختلاط ، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ [هود: ٤٨] [٢].

قالوا: وللتعدية نحو ذهبت به ، ودخلت به ، وخرجت به ، قالوا: هي في معنى أذهبته وأدخلتُه وأخرجته[٣].

وذهب قوم إلى أن بين التعديتين فرقًا ، فإنّك إذا قلت: (ذهبت بزيد) كنت مصاحبًا له في الذهاب[٤].

جاء في (الكشاف): «فإن قلت: أيّ فرق بين تعدية (ذهب) بالباء وبينها بالهمزة؟.

قلت: إذا عدي بالباء فمعناه الأخذ والاستصحاب ، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٥] وأما الإذهاب فكالإزالة»[٥].

وهو الصواب فيما نرى ، فإنك إذا قلت: (أدخلت محمدًا على الأمير) جاز أنك دخلت معه وجاز أنك لم تدخل معه ، وأما قولك: (دخلت به) ففيها معنى المصاحبة ، ومنه قول الأستاذ: (أدخلت الطالب الصف) أو (أخرجته

---

(١) «الأصول» (١/ ٥٣) ، «المقتضب» (١/ ٣٩) ، «شرح ابن يعيش» (٢/ ٢٢).
(٢) «المغني» (١/ ١٠٣) ، «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٣) ، «شرح ابن يعيش» (٢/ ٢٢).
(٣) «المغني» (١/ ١٠٢).
(٤) «المغني» (١/ ١٠٢).
(٥) «الكشاف» (١/ ٣٨٨) ، وانظر «التفسير الكبير» (٢/ ٧٦).

منه) فهو يحتمل الدخول معه وعدم الدخول ، وأما قولك : (دخلت به) و(خرجت به) فليس فيه إلاّ معنى المصاحبة .

ومنها الظرفية[1] كقوله تعالى : ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝١ وَأَنتَ حِلٌّۢ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ [البلد : ١-٢]، وقوله : ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾ [الأنفال : ٤٢]، وقوله : ﴿وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍۭ بِٱلَّيْلِ وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ﴾ [الرعد : ١٠] ، وقوله : ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه : ١٢] ، وقوله : ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر : ٣٤] .

وفيها معنى الإلصاق كما سنوضح ذلك في الفرق بين ظرفية الباء وظرفية (في) .

ومنها المقابلة والعوض ، كقوله تعالى : ﴿قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة : ٦١] ، ونحو (اشتريته به) و(بدلته به) ، وقوله تعالى : ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [البقرة : ٨٦] ، واشتريته بألف[2] .

وتكون الباء مع المتروك ، وفيها معنى الإلصاق ، كأن الذي هو خير كان معهم فأخذوا مكانه الذي هو أدنى . ونحوه قولك : (اشتريته بمائة) فالثمن كان معك فدفعته وأخذت بدله ما اشتريته ، وقوله تعالى : ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ [البقرة : ٨٦] فكأن الآخرة كانت معهم قريبة منهم وفي متناول أيديهم ، ولكن أعطوها واشتروا بها الدنيا ، وفيها كلها معنى الإلصاق واضح .

ومنها البدل كقوله :

فليت لي بهم قومًا إذا رَكِبوا شنّوا الإغارةَ فرسانًا ورُكْبانا

وقوله ﷺ : «ما يسرني بها حمر النعم» أي بدلها[3] .

---

(١) «المغني» (١/ ١٠٤) ، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٦٣) .
(٢) «المغني» (١/ ١٠٤) ، «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٣) .
(٣) «المغني» (١/ ١٠٤) .

وهو قريب من المعنى السابق.

ومنها السببية، كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤] (١)، وقوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾ [المائدة: ١٣].

وسنبحث معنى السببية بالباء واللام وغيرهما في مكان لاحق من هذا الباب.

قالوا: ومن معانيها **المجاوزة** كـ (عن)، وجعلوا منه قوله: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١]، بدليل قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠]، وقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩].

جاء في (**المخصص**): «فمهما رأيت الباء بعدما (سألت)، أو (ساءلت)، أو ما تصرّف منهما فاعلم أنّها موضوعة موضع (عن)»(٢).

وجعلوا منه في غير السؤال قوله تعالى: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ [الحديد: ١٢]، وقوله: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفرقان: ٢٥](٣). وأنكر البصريون هذا المعنى.

أما ما قاله صاحب **المخصص** من أنّ كلّ باء بعد (سأل) وما تصرّف منه بمعنى (عن) ففيه نظر، فقوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١] ليس بمعنى: عن عذاب. فهناك فرق بين (سأل به) و(سأل عنه)، ولا مجال للاستدلال بقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠]، و﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ﴾ [النازعات: ٤٢] ونحو ذلك، فإنّ المعنى مختلف.

---

(١) «المغني» (١/ ١٠٣).
(٢) «المخصص» (١٤/ ٦٥).
(٣) انظر «المغني» (١/ ١٠٤)، «شرح ابن عقيل» (١/ ٢٣١)، «الهمع» (٢/ ٢٢).

فإن السائل في قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ لم يسأل عن العذاب وموعده، كما سأل عن الساعة وعن الأنباء. وسبب نزول الآية أنّ النضر بن الحارث قال: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ فَأَمۡطِرۡ عَلَيۡنَا حِجَارَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئۡتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ [الأنفال: ٣٢] [1] فأنزل الله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ أي دعا بالعذاب لنفسه وطلبه لها، ولم يسأل عن العذاب وموعده. فـ (سأل به) معناه (دعاه به وطلبه). جاء في (الكشاف) في هذه الآية: «ضُمّن (سأل) معنى (دعا) فعدّي تعديته، كأنّه قيل: دعا داع بعذاب واقع، من قولك: دعا بكذا، إذا استدعاه وطلبه، ومنه قوله تعالى: ﴿يَدۡعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَٰكِهَةٍ﴾ [الدخان: ٥٥]»[2].

وأما (سأل عنه) فمعناه: بحث عنه، جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾ [الفرقان: ٥٩]: «فسأل به، كقوله: اهتم به، واعتنى به، واشتغل به، وسأل عنه، كقولك: بحث عنه، وفتّش عنه، ونقّر عنه»[3].

وأما قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾ فيحتمل أنّ المعنى: فاسأل خبيرًا به، أي سل «عنه رجلاً عارفًا يخبرك برحمته، أو فسل رجلاً خبيرًا به وبرحمته»[4].

وأما قوله تعالى: ﴿يَسۡعَىٰ نُورُهُم بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَبِأَيۡمَٰنِهِم﴾ فليس على معنى المجاوزة والله أعلم؛ لأن معنى (عن أيمانهم): مبتعد عن أيمانهم، وليس هناك دليل

---

(١) «الكشاف» (٣/ ٢٦٧).
(٢) «الكشاف» (٣/ ٢٦٧).
(٣) «الكشاف» (٣/ ٢٦٧).
(٤) «الكشاف» (٢/ ٤١٣).

عليه في هذه الآية ، بل الأقرب أنّ النور قريب من اليمين أو مختلط باليمين ، لا مبتعد عنها ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾ [طه: ١٧].

وأما قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ ﴾ [الفرقان: ٢٥] فليس على المجاوزة أيضًا والله أعلم. فإنّ هناك فرقًا بين قولك: (انشقت التربة عن النبتة) و(انشقت التربة بالنبتة) فمعنى الأول: أنّها انكشفت عن النبتة ، ومعنى الثاني: أنّها انشقت بسببها ، قال تعالى: ﴿ يَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًا ﴾ [ق: ٤٤] أي تنكشف عنهم ، فإنّهم كانوا تحتها فتشقّق عنهم ، وليس ذلك معنى (تشقّق بهم) فأنت إذا قلت: (تشقّق بهم) فهو إما بسببهم ، وإما أن تنشق وهم بها ، تقول: (انشقت به الأرض) و(انشقت عنه الأرض) فانشقت عنه إذا كان تحتها ، وانشقت به إذا كان عليها ، فقولك: (تشقق السماء عن الغمام) معناه: أنّ الغمام كان داخلاً في السماء ، وكانت السماء تغطيه وتحجبه ، كما تقول: (انشقت عنه الأرض). وأمّا قولك: (انشقت به السماء) فمعناه: أنّ الغمام عليها وتتشقق بوجوده ، كما تقول: انشقت به الأرض. والمعنى ـ والله أعلم ـ أنها تشقق ممتلئة بالغمام. وذهب الزمخشري إلى أنها بمنزلتها في (شققت السنام بالشفرة) على أنّ الغمام جُعل كالآلة التي يشق بها[(١)].

والمعنى ما ذكرته والله أعلم.

قالوا: وتكون بمعنى (على) وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ ﴾ [آل عمران: ٧٥] ، بدليل قوله تعالى: ﴿ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ ﴾ [يوسف: ٦٤] ، وقول الشاعر:

أربَّ يبولُ الثعلبانُ برأسِهِ

(١) «المغني» (١/ ١٠٤) ، وانظر «الكشاف» (٢/ ٤٠٦).

بدليل تمامه:

لقد هانَ من بالت عليه الثعالبُ[(١)]

والحق أنّ المعنى مختلف، فقولك: (أمنته به) ويختلف عن قولك: (أمنته عليه)، فقولك: (لا آمنه عليك) معناه: لا آمنه أن يحيف عليك، أو يهجم عليك، أو يتعدى عليك، وما إلى ذلك. ففيه معنى الاستعلاء والتسلط والعدوان.

وأما قولك: (لا آمنه بدرهم) فمعناه: لا آمنه من أن يتصرف به، أو يبعث به، لأن (على) تفيد الاستعلاء، و(الباء) تفيد الإلصاق، والمعنى: أنّه لا يلتصق أمنه بدرهم، بل ستفارقه أمانته ويتصرف به.

فـ(أمنه عليه) تستعمل للهجوم والاعتداء، و(أمنه به) تستعمل للتصرف كما ذكرنا، تقول: لا آمنُ عليك الذئاب، ولا آمن عليك غوائل الطريق، ولا تقول: لا آمن بك الذئاب.

ولذلك ـ والله أعلم ـ استعمل القرآن (أمنه عليه) مع الأشخاص، و(أمنه به) مع الأموال فقال: ﴿قَالُواْ يَـٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأۡمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ١١]، وقال: ﴿هَلۡ ءَامَنُكُمۡ عَلَيۡهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمۡ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبۡلُ﴾ [يوسف: ٦٤]. وقال في الأموال: ﴿۞ وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ وَمِنۡهُم مَّنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِدِينَارٖ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾ [آل عمران: ٧٥]، لأن في الأولى معنى العدوان، وفي الثانية معنى التصرف، وإن كان يجوز أن يقال: (لا آمنه على هذا المال) بمعنى التسلط عليه والاستحواذ، «وقيل: إن معنى قولك: (أمنتك بدينار) أي

(١) «المغني» (١/ ١٠٤ـ١٠٥).

وثقت بك فيه ، وقولك : (أمنتك عليه) أي جعلتك أمينًا عليه وحافظاً له»(١) .

وأما البيت فإنه كما ذكرنا قد يوقع الشاعر حرفًا موقع آخر ، ومع ذلك فالمعنى محتمل المغايرة ، فقوله : (أربّ يبول الثعلبان برأسه) كأنّه جعل رأسه وعاء بال فيه. وقوله: (لقد هان من بالت عليه الثعالب) معناه: من علته الثعالب ببولها من فوق إلى أسفل فكسته إيّاه.

قالوا : وللتبعيض ، بمعنى (من) ، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] (٢) أي: منها ، وقيل: بل ضمّن (شرب) معنى (روي)(٣) .

وفيها معنى آخر ، وهو أنّ الباء تفيد الإلصاق ، فقولك : (يشربون بالعين) معناه : أنّهم يكونون بها ، كما تقول : (أقمنا بالعين وأكلنا وشربنا بها) أي هم قريبون من العين يشربون منها. بخلاف قولك : (يشربون منها) فإنه ليس فيه نص على معنى القرب من العين ، فقولك : (أكلت من تفاح بستانك) لا يدلّ دلالة قاطعة على أنك كنت بالبستان ، بل ربما حمل إليك.

فقوله : (يشرب بها) يدل على أنهم نازلون بالعين ، يشربون منها ، فهو يدل على القرب والشرب ، فالتمتع حاصل بلذتي النظر والشراب ، بخلاف الأولى.

جاء في (البرهان) أن «العين ههنا إشارة إلى المكان الذي ينبع منه الماء لا إلى الماء نفسه نحو (نزلت بعين) فصار كقوله : مكانًا يشرب به»(٤) .

---

(١) «التفسير الكبير» (٨/ ١٠٠).
(٢) «المغني» (١/ ١٠٥) ، «الهمع» (٢/ ٢١).
(٣) «المغني» (١/ ١٠٥).
(٤) «البرهان» (٣/ ٣٣٨ـ٣٣٩).

قالوا: وقد تأتي للغاية بمعنى إلى، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠] قالوا: هي بمعنى إليّ، وقيل: بل ضمن (أحسن) معنى (لطف) أي لطف بي[١].

وثمة فرق بين أحسن إليه، وأحسن به، فإنّ معنى (أحسن إليه): قدّم إليه إحسانًا، أو صنع له إحسانًا. أما (أحسن به) فمعناه: وضع إحسانه به. ومن ذلك أنك تقول: (أحسنت بهذا الأمر) و(أحسنت بعملك) أي ألصقت إحسانك بعملك ووضعته به، ولا تقول: (أحسنت إلى عملك)، ولا (أحسنت إلى هذا الأمر) إلّا على معنى آخر، وهو أنك قدّمت إليه إحسانًا، وهو معنى مجازي.

فإنّ الإحسان في (أحسن به) ألصق، إذ إنّ فيه معنى الرعاية واللطف، قال تعالى: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧]، وقال على لسان سيدنا يوسف عليه السلام: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠] ففي الثانية إحسان خاص يختلف عن الأول، فإن الآية الأولى في عموم الخلق، وإحسان الله إلى الخلق إحسان عام يشترك فيه سيدنا يوسف وبقية الخلق، أما قوله: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ فإن فيه إحسانًا خاصًا ألصق من الأول، إذ أخرجه من السجن، وبوّأه مكانة عالية، وجاء إليه بأهله، وما إلى ذلك من العناية الربانية واللطف.

وتأتي للقسم، قال تعالى: ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ﴾ [الواقعة: ٧٥] وللقسم موضع خاص به نبحثه فيه بإذن الله.

---

(١) «المغني» (١/١٠٦).

وتأتي للتجريد ، نحو قولهم : (رأيت بمحمد أسدًا) قالوا : أي برؤيته[١] .

جاء في (جواهر الأدب) أن الباء تأتي للتجريد «وهي التي تثبت لمدخولها صفة عظيمة ، إما مدحًا أو ذمًا نحو (لقيت بزيد بحرًا ، وبعمرو أسدًا ، وبخالد سفيهًا) ، ومنه قوله :

لقيتُ به يومَ العريكةِ فارسًا على أدْهَم كالليلِ صبّحهُ الفجرُ

كأنّ الباء تجرد مصحوبها عن غير هذه الصفة ، مثبتة لها إياها ، كأنّه منطبع ومنجبل عليها ، أي ليست صفته إلاّ البحرية في الجود ، والفروسية في الشجاعة»[٢] .

وفي (شرح الدماميني على المغني) أنّ في باء التجريد قولين «أحدهما : أنّها للسببية ـ كما قال المصنف ـ فجردت من زيد أسدًا مبالغة في كمال شجاعته ، حيث بلغ أن ينتزع منه أسد . . . والثاني : أنها للظرفية ، أي لقيت في زيد الأسد ، كذا قال الشيخ بهاء الدين السبكي . قلت : وقد عدّوا مثل قوله :

وَشَوْهاءَ تَعْدُو بِي إلَى صَارِخِ الْوَغَى بِمُسْتَلئِمٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمُرَحَّلِ

من التجريد ، والباء فيه للمصاحبة»[٣] .

وكونها للظرفية أظهر فيما يبدو لي ، وذلك أنّ قولك : (رأيت بخالد أسدًا) معناه : حلّ به أسد ، كما تقول : حلّ بالمكان ونزل به ، فقد جردت خالدًا من شخصه وجعلت بدله أسدًا ، وهي على معنى الإلصاق .

وتأتي زائدة ، وذكروا لها مواطن ، ومن مواطن زيادتها : زيادتها في :

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٦٣) .
(٢) «جواهر الأدب» (١٩) .
(٣) «شرح الدماميني على المغني» (١/ ٢١٦) .

فاعل فعل التعجب نحو: أكرمْ بخالد، وهذه فيها خلاف، وموطنها التعجب، وستبحث في موطنها.

ومنها زيادتها في فاعل (كفى) نحو ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، و﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾ [الأحزاب: ٣٩] وهذه الزيادة غالبة، قال الزجاج: «دخلت لتضمن (كفى) معنى (اكتف)، وهو من الحسن بمكان... ويوجبه قولهم: (كفى بهند) بترك التاء... ولا تزاد الباء في فاعل (كفى) التي بمعنى (أجزأ) و(أغنى)، ولا التي بمعنى (وقى).

والأولى متعدية لواحد كقوله:

قليلٌ منك يكفيني ولكنْ قليلُك لا يقالُ له قليلُ

والثانية متعدية لاثنين، كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥]، ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]»(١).

وعلى هذا هي لا تزاد في فاعل (كفى) باطّراد، فلا تزاد في نحو قولك: (يكفيني قليل من الماء)، ولا في نحو (كفاني محمد هذا الأمر)، ولا نحو (كفاك علم محمد)، وإنّما تزاد لتضمن كفى معنى (اكتف) كما قال الزجاج، على معنى: هو يكفيك عن غيره.

وأكثر ما يكون ذلك للدلالة على التعجب نحو (كفى به فارسًا) و(كفى به شاعرًا). والتعجب قد يؤتى معه بالباء نحو: (أكرم به)، ونحو (ناهيك به رجلاً)، بمعنى: هو يكفيك عن غيره، وللمدح والذم نحو (كفاك به رجلاً) وفيه معنى التعجب. جاء في (معاني القرآن) للفراء: «وإنما يجوز دخول الباء في المرفوع إذا كان يُمدح به صاحبه، ألا ترى أنك تقول: كفاك به، ونهاك

(١) «المغني» (١/١٠٦ـ١٠٧).

به ، وأكرم به رجلاً ، وبئس به رجلاً ، ونعم به رجلاً ، وطاب بطعامك طعامًا ، وجاد بثوبك ثوبًا. ولو لم يكن مدحًا أو ذمًّا لم يجز دخولها ، ألا ترى أنّ الذي يقول: (قام أخوك أو قعد أخوك) لا يجوز له أن يقول: (قام بأخيك ولا قعد بأخيك) إلا أن يريد: قام به غيره وقعد به»[(١)].

وزيدت في مفعول (كفى) للدلالة على هذه المعاني نحو (كفى بالمرء إثمًا أن يحدّث بكل ما سمع) أي ليكتف بهذا الإثم ، وكقول الشاعر:

كفى بك داءً أن ترى الموت شافيا وحسب المنايا أن يكنّ أمانيا

ومن مواطن زيادتها زيادتُها في المبتدأ ، وذلك نحو (ناهيك بمحمد) فـ(محمد) مبتدأ ، والمعنى: ينهاك محمد عن طلب غيره لما فيه من الكفاية.

جاء في (حاشية التصريح): «قال الدنوشري: من المبتدأ المقرون بالحرف الزائد قولهم: (ناهيك بزيد) ، فـ(زيد): مبتدأ مؤخر ، و(ناهيك): خبر مقدّم ، والمعنى: أنّ زيدًا ناهيك عن غيره لما فيه من الكفاية»[(٢)].

وهذا المعنى قريب من المعنى السابق الذي ذكرناه في (كفى).

قالوا: ومن زيادتها في المبتدأ ، نحو قولهم: (خرجت فإذا بمحمد) وهو المبتدأ الواقع بعد (إذا) الفجائية[(٣)].

والحق أنّها ليست زائدة ، وليس دخولها كخروجها ، فهناك فرق بين قولك: (خرجت وإذا بمحمد) وقولك: (خرجت وإذا محمد) ، وقولك: (خرجت وإذا بأخيك يركض) و(خرجت وإذا أخوك يركض).

---

(١) «معاني القرآن» (٢/ ١١٩_١٢٠).
(٢) «حاشية على التصريح» (١/ ١٥٦).
(٣) «المغني» (١/ ١٠٩).

فإنّ أصل الجملة الأولى فيما أرى: خرجت وإذا أنا بمحمد ، وخرجت وإذا أنا بأخيك يركض ، فهي ليست زائدة ، والخبر محذوف ، وتقدير الكلام: وإذا أنا أبصر بمحمد أو بأخيك ، أو أفجأ به ، أو ملتق به ، ونحو ذلك .

وتقول: (خرجت وإذا بدويّ عظيم) تقدير الكلام: وإذا أنا بدويّ ، والخبر محذوف ، وتقديره: وإذا أنا أفاجأ بدويّ ، أو محسّ بدوي ، ونحو ذلك .

جاء في (التطور النحوي): «وقد يدخل على الاسم التالي لـ(إذا) الباء نحو (بينما هو يسير إذا برهج) ومعنى الباء هنا يتضح من مثل (فلمّا توسطت الدرب إذا أنا بصوت عظيم) أي أنا شاعر بصوت عظيم ، غير أنه لا لزوم لتقدير ضمير في (إذا برهج) بل معناه: إذا شعور برهج ، فهي من أشباه الجملة أيضًا ، ليست جملة كاملة»[(١)] .

قالوا: ومنها زيادتها في المبتدأ الواقع بعد (كيف) ، نحو (كيف بك إذا كان كذا؟)[(٢)] وعلى هذا يكون المعنى: كيف أنت؟ .

والحق أنها ليست زائدة أيضًا ، تقول: كيف بك إذا نجح الطلاب وأنت راسب؟ .

وتقدير الكلام: كيف تبْصر بنفسك ، وكيف تُحسّ بنفسك ، وكيف تشعر بنفسك ، وكيف يبلغ بك الأمر؟ وما إلى ذلك من معان. ألا ترى أنّه لا يحسن

---

(١) «التطور النحوي» (٨٢).
(٢) «المغني» ١/ ١٠٩ .

أن تقول: كيف بك؟ وتسكت، حتى تذكر أمرًا بعده، في حين تقول: كيف أنت؟ وتسكت.

فالمعنى مختلف وهي ليست زائدة.

جاء في (التطور النحوي): «ومن الروابط بين المبتدأ والخبر: الباء، وهي تلحق بالخبر، وأكثر ذلك عند النفي، ونحو ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦] وقد تلحق بالمبتدأ نحو كيف به، أي كيف هو، غير أنَّ بين الاثنين فرقًا، والتقدير الأقرب إلى معنى (كيف به) هو: كيف به الحال، فيظهر أن (كيف به) ليست في الأصل بجملة اسمية كاملة مبتدؤها ضمير الغائب، بل هي من أشباه الجمل المذكورة آنفًا»[1].

ومنها زيادتها في الخبر المنفي نحو (ما أخوك بحاضر) و﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦] وهي تفيد توكيد النفي، وقد مرّ ذكرها في (كان وأخواتها).

ومنها زيادتها في التوكيد بالنفس والعين[2]، تقول: (أقبل محمد نفسه)، و(أقبل محمد بنفسه)، ولها دلالة لا تظهر في الحذف، تقول: (أقبل الرجل نفسه) و(أقبل الرجل بنفسه). فقولك: (أقبل محمد نفسه) معناه: أنّه هو الذي جاء وليس غيره، وأما قولك: (أقبل الرجل بنفسه) فهو ـ وإن كان فيه الدلالة على أنه هو الذي جاء ـ يحمل معنى آخر وهو أنه لم يُنب أحدًا عنه، وقد كان متوقعًا أن ينيب عنه أحد غلمانه مثلاً، ففيه معنى الاهتمام والتعظيم للرجل.

وتقول: (فعله رئيس النجارين بنفسه) على معنى: أنه لم يكلف أحد صناعه، ففيه الدلالة على الاهتمام والتعظيم.

---

(١) «التطور النحوي» (٨٩).
(٢) «المغني» (١/ ١١٠ـ١١١).

وتقول: (جاءني الأمير نفسه) و(جاءني الأمير بنفسه)، وتقول: (لا أفعله حتى يأتي سعيد بنفسه) وذلك إذا كان يندر حضوره، بأن تكون له منزلة ومكانة، أو لغير ذلك، أو لأن الأمر مهم يستدعي حضوره بنفسه.

وعلى هذا فالباء يؤتى بها للاهتمام والتعظيم، فقولك: (اشتريت السوار بنفسي) فيه الدلالة على تعظيمك الأمر والاهتمام به.

ونستعمل معها في العامية تعبيرات أخرى تحمل الدلالة نفسها، فنقول مثلاً: (لا أفعله حتى يأتي برجله) وفيها كلها معنى الاهتمام، وأحسبها في الفصيحة كذلك.

وسيأتي في شأنه مزيد بحث في باب التوكيد إن شاء الله.

ومنها زيادتها في المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقيل: بل ضُمّن (تُلقوا) معنى (تفضوا). وقيل «المراد (ولا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم) فحذف المفعول به، والباء للآلة، كما في قولك: (كتبت بالقلم) أو المراد: بسبب أيديكم، كما يقال: لا تفسد أمرك برأيك»[١].

وكل ذلك أولى من جعلها زائدة.

قيل: «وتزاد قياسًا في مفعول علمت، وعرفت، وجهلت، وسمعت، وتيقنت، وأحسست، وقولهم: (سمعت بزيد وعلمت به) أي بحال زيد، على حذف المضاف»[٢].

---

(١) «المغني» (١/ ١٠٩).
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٦٣).

قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤] قالوا: الباء فيه زائدة لقوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥] (١).

والصواب أنّ هناك فرقًا بين قولك: (علمته، وعلمت به)، فقولك: (علمته) معنى علمت الأمر نفسه، أمّا (علمت به) فالمعنى: علمت بحاله، فقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ﴾ لا يطابق (ألم يعلم أن الله يرى) فمعنى الثانية: ألم يعلم رؤية الله، ومعنى الأولى: ألم يعلم بهذا الأمر؟ ألم يخبر به؟ ألم يسمع بهذا الأمر سماع علم؟ ونحو ذلك.

جاء في (درة التنزيل) للخطيب الإسكافي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١١٧] وقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [القلم: ٧].

«للسائل أن يسأل عن الفرق بين اللفظين وحذف الباء وإثباتها، وهل كان يصح اللفظ الذي ههنا وهناك، والذي هناك هنا؟.

والجواب أن يقال: إنّ مكان كل واحد يقتضي ما وقع فيه، وبين اللفظين فرق في المعنى يوجب اختصاص اللفظ الذي جاء له، فقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ﴾ معناه: الله يعلم أيّ المأمورين يضل عن سبيله، أزيد أم عمرو؟ وهذا المعنى يقتضيه ما تقدم هذه الآية وما جاء بعدها مما تعلق بها، فالذي قبلها ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۚ﴾ [الأنعام: ١١٦]، أي: إن تطع الكفار يضلوك عن طاعة الله وعبادته. ثم أخبر أنه يعلم من الذي يغوونه ويضلونه، ومن الذي لا يتمكنون من إضلاله...

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/ ٢٤).

وأما قوله: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ فمعناه عنى[1] معنى ما في الآية الأولى ، أي: الله أعلم بأحوال من ضل كيف كان ابتداء ضلاله ، وما يكون من مآله ، أيصرّ على باطله أم يرجع عنه إلى حقه»[2].

وعلى هذا فهي ليست زائدة ، فقولك: (عرفت أخاك) يختلف عن قولك: (عرفت بأخيك) فعرفت أخاك معناه: عرفت شخصه أو حقيقته.

و(عرفت بأخيك) معناه أنك عرفت حاله ، كأن يكون هناك أمر حصل له من ربح أو خسارة أو مرض أو تقدم وما إلى ذلك ، وليس معناه أنك عرفت شخصه.

وكذلك قولك: (سمعته) و(سمعت به) ، فقولك: (سمعت خالدًا) يتعلق بالمسموع من صوته وحركته ، وأما (سمعت به) فمعناه أنك سمعت بحاله من تقدّم وتأخر ، أو كسب وخسارة ، أو هدى وضلال ، وما إلى ذلك.

وهكذا بقية ما يذكره النحاة ، والأصل أنّه إذا أدّى الحرف معنى زائدًا لا يفهم من حذفه فليس زائدًا.

التـــاء

التاء حرف قسم ، وهو مختص بلفظ الله تعالى ، ولا يكاد يذكر مع غيره إلاّ نادرًا ، قال تعالى: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ [الأنبياء: ٥٧] ، وقال: ﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٨٥] وفيها معنى التعجب، وجاء في (الكتاب): «والحلف توكيد ، وقد تقول (تالله) وفيها معنى التعجب»[3].

---

(١) كذا في المطبوع ، ولعله (غير).

(٢) «درة التنزيل» (١٢٨ـ١٢٩).

(٣) «كتاب سيبويه» (٢/ ١٤٤) ، وانظر «المقتضب» (٤/ ١٧٥) ، و«شرح ابن يعيش» (٨/ ٣٤).

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي الْأَرْضِ﴾ [يوسف: ٧٣]: «تالله قسم فيه معنى التعجب مما أضيف إليهم»[١].

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾ [الأنبياء: ٥٧]: «إن التاء فيها زيادة معنى وهو التعجب، كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتّيه؛ لأن ذلك كان أمرًا مقنوطًا منه لصعوبته وتعذره»[٢].

وللقسم موطن خاص يعالج فيه بإذن الله.

حتى

(حتى) حرف غاية وتكون حرف جر، مجرورها على ضربين:

الضرب الأول: أن يكون مجرورها داخلاً في حكم ما قبلها، أي يكون مشاركًا لما قبلها في الحكم، كقولك: (ضربت القوم حتى خالد) فخالد مضروب، وكقولك: (قرأت القرآن حتى سورة الناس) فسورة الناس مقروءة، وهي هنا بمعنى العاطفة، ولذا يصح العطف بها فتقول: (ضربت القوم حتى خالدًا) و(قرأت القرآن حتى سورة الناس) بالنصب.

والضرب الثاني: أن لا يكون مجرورها داخلاً في حكم ما قبلها، بل ينتهي الأمر عنده، كأن تقول: (صمت رمضان حتى يوم الفطر) فيوم الفطر ليس داخلاً في الصوم، بل انتهى الأمر عنده. وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف، فلا تقول: (صمت رمضان حتى يومَ الفطر) لأنه لم يشاركه في الحكم، فكيف تعطفه عليه؟[٣].

---

(١) «الكشاف» (٢/ ١٤٧).
(٢) «الكشاف» (٢/ ٣٣١).
(٣) انظر «الأصول» (١/ ٥١٦-٥١٩).

وأكثر ما يكون مجرورها مذكورًا لتحقير أو تعظيم ، أو قوة أو ضعف ، فقولك مثلاً : (ضربت القوم حتى خالد) لا بد من أن يكون خالد أرفعهم أو أوضعهم ، وإلّا فلا معنى لذكره ، جاء في (**الأصول**) «وإنما يذكر ـ يعني مجرورها ـ لتحقير أو تعظيم ، أو قوة أو ضعف ، وذلك قولك : (ضربت القوم حتى زيد) فزيد من القوم وانتهى الضرب به ، فهو مضروب مفعول ، ولا يخلو أن يكون أحقر من ضربت أو أعظمهم شأنًا ، وإلا فلا معنى لذكره»[١] .

فإن لم يكن مجرورها كذلك ، أي لا يفيد تعظيمًا أو تحقيرًا ، وجب كونه آخر الأجزاء حسًّا أو ملاقيًا له[٢] ، وذلك قولك : (قرأت القرآن حتى سورة الناس) فسورة الناس آخر القرآن ، وهي آخر ما قرأ ، و(صمت رمضان حتى يوم الفطر) فيوم الفطر ملاقٍ للآخر .

وهي حرف غاية ، إلّا أن استعمالها في الغاية يختلف عن (إلى) ، فإنّ (إلى) أمكن[٣] في الغاية من (حتى) وأعمّ ، وإيضاح ذلك أنّ (إلى) تستعمل لعموم الغايات ، سواء كانت آخر جزء من الشيء أم لا . فتقول : (نمت إلى آخر الليل ، ونمت إلى الصباح ، ونمت إلى ثلث الليل ، ونمت إلى منتصف الليل) و(قرأت الكتاب إلى آخره ، وقرأته إلى نصفه ، وقرأته إلى ثلثه) .

وأمّا (حتى) فلا تستعمل إلّا لما كان آخرًا أو متصلاً به ، فتقول : (نمت حتى آخر الليل) و(نمت حتى الصباح) لأنّ آخر الليل هو آخر جزء من الليل ، والصباح ملاق لآخره ، أي متصل بآخره ، ولا يجوز أن تقول : (نمت حتى

---

(١) «الأصول» ١/٥١٦ ، وانظر «شرح ابن يعيش» (٨/١٦) .
(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/٣٦١) .
(٣) «الهمع» (٢/٢٢) .

منتصف الليل) و(نمت حتى ثلثه) لأنّ منتصف الليل ليس آخر الليل ، وكذلك ثلثه . فـ(حتى) تستعمل غاية لآخر الأمر ، ولفظها يوحي بهذا المعنى ، فإنّ لفظها يبدو أنها من (الحتّ) ، ومعنى (الحتّ) الاستئصال والإزالة والخلوص إلى النهاية ، أي الوصول إلى نهاية الأمر .

جاء في (لسان العرب) «الحت : فركك الشيء اليابس عن الثوب ونحوه . حتّ الشيء عن الثوب وغيره يحتّه حتًّا : فركه وقشره فانحتّ وتحاتّ . . . . وفي الحديث أنّه قال لامرأة سألته عن الدم يصيب ثوبها فقال لها : حتّيه ولو بضلع ، معناه : حكّيه وأزيليه . . . والحتّ والحك والقشر سواء . . . قال شمر : (تركتهم حتًّا فتًّا بتًّا) إذا استأصلتهم . . . وحتّ الله ماله حتًّا : أذهبه فأفقره على المثل . . . .

وقال بعضهم : (حتى) : (فَعْلَى) من الحتّ وهو الفراغ من الشيء ، مثل (شَتّى) من الشتّ . قال الأزهري : وليس هذا القول مما يعرّج عليه ؛ لأنّها لو كانت (فَعْلى) من الحتّ كانت الإمالة جائزة ، ولكنها حرف أداة وليست باسم ولا فعل .

وقال الجوهري : حتّى : فَعْلى»[1] .

أما قول الأزهري : إنها لو كانت (فَعْلى) من الحتّ كانت الإمالة جائزة فهو مردود ، فإن إمالتها محكية[2] . ويمكن أن يقال : إنها أخذت من الحتّ فجمدت ، فكانت حرفًا أو كالحرف فلا تمال ، وواضح أن بين اللفظتين (حتى) والحت تقاربًا لفظيًا ومعنويًا .

---

(١) «لسان العرب» (٢/ ٣٢٦ـ٣٢٨) .

(٢) «الهمع» (٢/ ٢٣) ، «شرح الأشموني» (٤/ ٢٣٢) ، «حاشية الخضري» (٢/ ١٨٢) .

ويترجح عندي أنّها من لفظ (الحتّ) ثم جمدت ، مثل (على) أصلها من لفظ العلو ثم جمدت .

والاختلاف الآخر بين استعمال (إلى) و(حتى) في الغاية ، أن (حتى) تفيد تقضّي الفعل قبلها شيئًا فشيئًا إلى الغاية ـ وهذا معنى الحتّ ـ و(إلى) ليست كذلك ، ولذا يجوز أن تقول : (كتبت إلى زيد) ولا يجوز أن تقول : (كتبت حتى زيد) [١] ؛ لأن الكتابة لا تنقضي شيئًا فشيئًا حتى تصل إلى زيد ، ويقال : أنا إلى عمرو ، ولا يقال : أنا حتى عمرو ، لما ذكرنا[٢] .

والاختلاف الآخر بينهما أن (حتى) لا يقابل بها ابتداء الغاية ، فلا يقال : (سرت من البصرة حتى الكوفة) بل يقال : إلى الكوفة . قالوا : وذلك لضعف (حتى) في الغاية[٣] .

فـ(إلى) أوسع وأعمّ في استعمال الغاية من (حتى) ، ولذا تستعمل في عموم الغايات ، بخلاف (حتى) . جاء في (كتاب سيبويه) : «ويقول الرجل : إنما أنا إليك ، أي إنما أنت غايتي ولا تكون (حتى) ههنا ، فهذا أمر (إلى) وأصله وإن اتسعت .

وهي أعم في الكلام من (حتى) ، تقول : (قمت إليه) فجعلته منتهاك من مكانك ولا تقول : حتاه»[٤] .

وأما دخول ما بعدها في حكم ما قبلها فالأكثر فيه الدخول ، إلّا إذا كانت

---

(١) «المغني» (١/ ١٢٤) ، وانظر «الهمع» (٢/ ٢٢) .
(٢) «المغني» (١/ ١٢٤) .
(٣) «المغني» (١/ ١٢٤) ، «الهمع» (٢/ ٢٢ـ٢٣) .
(٤) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣١٠) .

هناك قرينة تدل على خلاف ذلك[١]. فقولك: (أكلت السمكة حتى رأسها) الرأس مأكول ، وقولك: (إنه ليصوم الأيام حتى يوم الفطر) يوم الفطر غير داخل في الصوم.

رُبَّ

ذهب سيبويه إلى أنّ (ربّ) بمعنى (كم) الخبرية ، أي أنها تفيد التكثير ، جاء في (**الكتاب**): «وأعلم أن (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منوّن... والمعنى معنى (ربّ) وذلك قولك: (كم غلام لك قد ذهب)... واعلم أنّ (كم) في الخبر لا تعمل إلّا فيما تعمل فيه (ربّ) لأنّ المعنى واحد ، إلّا أنّ (كم) اسم و(ربّ) غير اسم بمنزلة من»[٢].

وذهب أكثر النحاة إلى أنها حرف يفيد التقليل.

جاء في (**المقتضب**): «و(ربّ) معناها الشيء يقع قليلاً»[٣].

وذهب آخرون إلى أنها تفيد التكثير كثيرًا ، والتقليل قليلاً.

جاء في (**المغني**): «وليس معناها التقليل دائمًا ، خلافاً للأكثرين ، ولا التكثير دائمًا ، خلافًا لابن درستويه وجماعة ، بل ترد للتكثير كثيرًا ، وللتقليل قليلاً.

فمن الأول ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر: ٢] ، وفي الحديث (يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة)...

---

(١) «المغني» (١/ ١٢٤) ، «الهمع» (٢/ ٢٢).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٢٩٣).

(٣) «المقتضب» (٤/ ١٣٩) وانظر «الأصول» (١/ ٥٠٧) ، «شرح ابن يعيش» (٨/ ٢٦) ، «المغني» (١/ ١٣٤).

ومن الثاني قول أبي طالب في النبي ﷺ:

«وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ ... ثِمَالُ الْيَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ»[(١)]

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «ووضع (رب) للتقليل، تقول في جواب من قال: (ما لقيت رجلاً): (رب رجل لقيت) أي لا تنكر لقائي للرجال بالمرة، فإني لقيت منهم شيئًا وإن كان قليلاً...

هذا الذي ذكرنا من التقليل أصلها، ثم تستعمل في معنى التكثير، حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة، وذلك نحو قوله:

رُبَّ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ

وقوله:

مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ ... شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ»[(٢)]

ويبدو لي أنها لفظة وضعت أول ما وضعت للدلالة على الجماعة، قليلة كانت أو كثيرة، ثم كثر استعمالها في التقليل، بل في أقل القليل أيضًا وهو الواحد، وقد تستعمل للتكثير أيضًا، والذي يدل على ذلك لفظها، فهي كما يبدو لي مأخوذة من الرُّبَّة، «والرُّبَّة: الفرقة من الناس، قيل: هي عشرة آلاف أو نحوها، والجمع رِباب... الرّبة وهي الجماعة»[(٣)].

ويتضح معناها من القرائن، فمن استعمالها في التكثير قوله ﷺ: (يا ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) وذلك لأن أهل الضلال أكثر من أهل الحق،

---

(١) «المغني» (١/ ١٣٤ـ١٣٥).

(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٥).

(٣) «لسان العرب» (١/ ٣٩١ـ٣٩٢).

قال تعالى: ﴿ وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ ﴾ [يوسف: ١٠٣]، وقال: ﴿ وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ ﴾ [الأنعام: ١١٦].

ومن استعمالها في الواحد قول الشاعر:

ألا ربّ مولودٍ وليس له أبٌ وذي ولدٍ لم يَلْدَهُ أبوان

والأول هو عيسى، والثاني هو آدم، عليهما السلام.

ونظيرها في دلالة اللفظ الواحد على معنيين متقابلين (قد) الداخلة على المضارع، فأصلها للدلالة على التقليل، كقولك: (قد يشفى المريض)، و(قد يصدق الكذوب). وقد تدل على التحقيق، كقوله تعالى: ﴿ ۞ قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ٱلۡمُعَوِّقِينَ مِنكُمۡ وَٱلۡقَآئِلِينَ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ هَلُمَّ إِلَيۡنَاۖ ﴾ [الأحزاب: ١٨]، وقوله: ﴿ قَدۡ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجۡهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِۖ ﴾ [البقرة: ١٤٤] ويميز بينهما القرائن.

قالوا: وهي جواب لكلام ظاهر أو مقدّر، فأنت لا تقول ابتداء: (ربّ رجل أكرمت) وإنما هو ردّ على كلام قيل لك: (ما أكرمت رجلاً) أو قدّرت ذلك، أي كأنه قيل لك ذلك. قال ابن السراج: «والنحويون كالمجتمعين على أن (ربّ) جواب، وإنما تقول: (رب رجل عالم) لمن قال [ما] [(١)] رأيت رجلاً عالمًا، أو قدرت ذلك فيه، فتقول: (ربّ رجل عالم) تريد: ربّ رجل عالم قد رأيت... وكذلك إذا قال: (ربّ رجل جاءني فأكرمته وأكرمته) فههنا فعل أيضًا محذوف، فكأنه قال له قائل: ما جاءك رجلٌ فأكرمته وأكرمته، أي قد كنت فعلت ذاك... فإذا قال: ما أحسنت إليّ. قلت: ربّ إحسان قد تقدم إليك منّي»[(٢)].

---

(١) سقطت (ما) من الكتاب المحقق، ويدل عليها ما بعدها وكلام النحاة الآخرين. انظر «شرح ابن يعيش» (٨/ ٢٧)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٦٥).

(٢) «الأصول» (١/ ٥٠٨)، وانظر «شرح ابن يعيش» (٨/ ٢٧)، «شرح الرضي»(٢/ ٣٦٥).

وليست كذلك دومًا فيما أرى ، بل قد ترد لمجرد ذكر الأمر من غير ردّ أو تقدير ردّ ، وذلك كقوله: (ربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه) و(رب مبلَّغ أوعى من سامع) و(ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) و(ربّ هيجا هي خير من دعة)، و:

يا رُبَّ أمٍّ وطفلٍ حيلَ بينهما كما تفرّقُ أرواحٌ وأبْدانُ

ربّه

وقد تدخل العرب (ربّ) على ضمير الغيبة وتفسره بالتمييز ، فتقول: (ربّه رجلاً أكرمت). وهذا الضمير عند الجمهور لا يكون إلاّ مفردًا مذكرًا مفسّرًا بتمييز مطابق للمعنى ، فتقول: (ربّه رجلين أكرمت) و(ربّه رجالاً أكرمت) و(ربّه امرأة أكرمت) و(ربّه نساءً أكرمت) ، قال الشاعر:

رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إلَى مَا يُورِثُ المَجْدَ دَائِمًا فَأَجَابُوا

وأجاز الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز فتقول: (ربّه رجلاً) و(ربهما رجلين) و(ربّهم رجالاً) و(ربّها امرأة) و(ربّهن نساء) وغير ذلك[1].

قال ابن السراج: «من وحّد فلأنه كناية عن مجهول ، ومن لم يوحّد فلأنه رد كلام ، كأنّه قال: ما لك جوارٍ؟ فقال: ربّهن جوار قد ملكت»[2].

وهذا الضمير يؤتى به عند إرادة التفخيم والتعظيم ، فيضمرون قبل الذكر ، قال ابن يعيش: «وهذا إنما يفعلونه عند إرادة تعظيم الأمر وتفخيمه ، فيكنون عن الاسم قبل جري ذكره ، ثم يفسرونه بظاهر بعد البيان»[3].

---

(١) «الأصول» (١/ ٥١٥) ، «الهمع» (٢/ ٢٧).
(٢) «الأصول» (١/ ٥١٥).
(٣) «شرح ابن يعيش» (٨/ ٢٨).

وجاء في (**الهمع**) أن قولك: (ربّه رجلاً) «بمنزلة ربّ رجل عظيم لا أقدر على وصفه»[١].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**) أن هذا الضمير إنما يؤتى به في الأغلب «فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب، نحو (يا له رجلاً)، و(يا لها قصةً)، و(يا لك ليلاً)... ومن هذا الباب ـ أي الذي فيه التفخيم ـ (ربّه رجلاً لقيته) إذ هو جواب في التقدير لمن قال: (ما لقيت رجلاً) فكأنه قيل: لقيت رجلاً وأيّ رجل، ردًّا عليه»[٢].

ونحوه أن تقول: (ربّه رجلاً أنقذت) إذا كان الشخص الذي أنقذته له مكانة كبيرة، فإنقاذ قائد الجيش في ساحة القتال مثلاً أكبر من إنقاذ جندي، ففي الحالة الأولى تقول: (ربّه رجلاً أنقذت)، وفي الثانية تقول: (ربّ رجل أنقذت).

أو تكون الحالة التي أنقذته فيها تستدعي مثل هذا التفخيم، فإنك إذا كنت في برية مثلاً ومعك من الماء والزاد ما يكفي، ورأيت رجلاً يقتله الظمأ فسقيته مما عندك من الماء، فإنك أنقذته ولاشك.

وإذا مررت بدار تحيط بها النار من جوانبها وسمعت أصوات استغاثة في داخلها والناس وقوف لا يعرفون ما يصنعون، ثم أنت اقتحمت النار وأخرجت من فيها، فهذا إنقاذ أيضًا، ولكن هناك فرق بين الإنقاذين، فإنّ في الثانية مجازفة بحياتك ما ليس في الأولى، فتقول في الحالة الأولى: (ربّ رجل أنقذت)، وتقول في الثانية: (ربّه رجلاً أنقذت) وهكذا.

---

(١) «الهمع» (٢/ ٢٧).
(٢) «شرح الرضي» (١/ ٢٣٧).

حذفها:

يذكر النحاة أن (ربّ) تحذف بعد الواو ، والفاء ، وبل ، وحذفها بعد الواو أكثر كقوله:

وليلٍ كَمَوجِ البَحْرِ أرخى سدولَهُ   علـيّ بـأنـواعِ الهُمـومِ ليبتلـي

وبعد الفاء أقل نحو:

فمثلِكِ حُبْلى قد طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ   فَـأَلْهَيتُهـا عـن ذي تمـائـمَ مُحْـولِ

وبعد بل أقل نحو:

بَـلْ بَلَـدٍ مـلءُ الفِجـاج قَتَمُـهْ   لا يُشتـرَى كتّـانُـهُ وَجُهْـرُمُـهْ

وبغير ذلك نادر نحو:

رسـمِ دارٍ وَقَفْـتُ فـي طَلَلِـهْ   كِـدْتُ أَقضـي الحيـاةَ مـن جَلَلِـهْ

وعند البصريين أنّ الواو للعطف ، والجر بـ(ربّ) محذوفة لا بالواو ، قال سيبويه: «وحذفوه ـ يعني حرف الجر ـ تخفيفًا وهم ينوونه ، كما حذف (ربّ) في قوله:

وجَـدَّاءَ مَـا يُـرْجَـى بِهَـا ذُو قَـرَابَـةٍ   لِعَطْـفٍ وَمَـا يَخْشَـى السُّمَـاةَ رَبِيبُهَـا

إنما يريدون: ربّ جداء»[١].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «وأما الواو فللعطف أيضًا عند سيبويه وليس بجارة ، فإن لم تكن في أول القصيدة والرجز كقوله:

وليلةِ نحسٍ يصطلي القوسَ ربُّها   وأقطعـه الـلاتـي بهـا يَتَنَبَّـلُ

---

(١) «كتاب سيبويه» (٢/ ١٤٤) ، وانظر «الأصول» (١/ ٥١٣).

فكونها للعطف ظاهر. وإن كانت في أولهما كقوله:

وقاتمِ الأعماقِ خاوي المختَرَق

فإنه يقدر معطوفًا عليه، كأنه قال: «ربّ هول أقدمت عليه وقاتم الأعماق» وعند الكوفيين والمبرد أنها كانت حرف عطف، ثم صارت قائمة مقام (ربّ) جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى (ربّ)... ولو كانت للعطف لجاز إظهار (ربّ) بعدها، كما جاز بعد الفاء وبل، فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسًا على الفاء وبل، ولكنها صارت بمعنى (ربّ) فجرّت كما تجرّ، ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو وليلة نحس، ولا فوليلة نحس، اعتبارًا لأصلها، بخلاف واو القسم فإنّها لم تكن في الأصل واو العطف، فلذا جاز دخول واو العطف، والفاء، وثم عليها نحو: ووالله، وفو الله، وثم والله»[١].

وجاء في (الأصول): «وقال بعض النحويين: إنّ الواو التي تكون مع المنكرات ليست بخلف من (ربّ) ولا (كم)، وإنّما تكون مع حروف الاستفهام فتقول: (وكم قد رأيت)، و(كيف تكفرون)، يدل على التعجب، ثم تسقط (كم) وتترك الواو ولا تدخل مع (رب). ولو كانت خلفًا من (كم) لجاز أن يدخل عليها النسق، كما فعل بواو اليمين، وهي عندي (واو العطف) وهذا أيضًا ممّا يدل على أنّ (ربّ) جواب وعطف على كلام»[٢].

والذي يبدو من استعمالها أنها لا تطابق (ربّ)، وأن الجرّ ليس بـ (ربّ) المحذوفة ولا هي عاطفة، بل هي حرف خاص له استعماله، ويدل على ذلك أمور منها:

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٦٩ـ٣٧٠).

(٢) «الأصول» (١/ ٥١٢ـ٥١٣).

١ - أنّها لا يصح إبدالها بـ (ربّ) أو إظهار (ربّ) معها ، فإنك تحس أنّ المعنى يختلف ، وذلك نحو قول الشاعر :

ألا رُبّ يومٍ لكَ منهنَّ صالحٍ ولا سيَّما يومٌ بدارةِ جلجلِ

فلا يحسن أن يقال فيه: (ويوم لك منهن صالح) ، وكذلك نحو قوله: (رب مبلغ أوعى من سامع)، وقوله: (ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) ، و(رب حامل فقه إلى من هو أفقه منه) ، و(رب أخ لك لم تلده أمك) ، و(رب صائم ليس له من صيامه إلا الجوع والعطش) فأنت ترى أنّه لا يصح إبدالها بـ(رب) ، فلا تقول: (وكاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) ولا (وحامل فقه . . .) إلى آخره ، ولو كانت بمعناها أو خلفًا منها لصح إبدالها بها .

٢ - قد يراد بمجرور (ربّ) العموم ، ولا يدل على شيء معيّن ، وأمّا المجرور بعد الواو فلابدّ فيه من أن يكون مخصوصاً ، فقوله: (ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) لا يدلّ على كاسية معينة ، بل هو دال على العموم .

وقوله :(رب حامل فقه إلى من هو أفقه منه) لا يراد به فقه معيّن، وإنما يدل على العموم . ومثله (ربّ مبلّغ أوعى من سامع) و(ربّ أخ لك لم تلده أمّك) .

بخلاف الواو فإنها تدل على أمر معين حصل ، فقوله :

(ودار ندامى عطّلوها وأدلجوا)

الكلام فيه على دار معينّة .

وقوله :

(وصدرٍ أراحَ الليلُ عازبَ همِّه)

يعني فيه صدره .

وقوله :

(وأطلسَ عسّالٍ وما كان صاحباً)

يصف به ذئبًا معينًا .

وقوله :

(وبيضةِ خدرٍ لا يُرامُ خِباؤُها)

يريد به امرأة معيّنة .

فأنت تذكر مع الواو أمرًا معينًا ، بخلاف (ربّ) التي قد يراد بها العموم .

ولو صح في النثر أن تقول : (ومبلّغ أوعى من سامع) [١] ، كما قيل : (ربّ مبلّغ أوعى من سامع) لكان المعنى أنّك تقصد مبلّغًا معينًا والكلام لم يتم بعد .

ولو صحّ القول : (وكاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) لكان المعنى أنّك تقصد به امرأة معينة ، بخلاف (ربّ) . وكذلك لو صح أن تقول : (وأخ لك لم تلده أمك) لكنت تقصد به شخصًا معينًا ، ثم تحس أنّ الكلام لم يتم بعد ، فكأن المعنى بالواو : أخبرك عن دار ، وأخبرك عن أطلس عسّال ، وأذكر لك كذا .

وقد لمح هذا المعنى برجستراسر فقال : «والواو قد تعمل الجر أيضًا ، وهي واو (ربّ) نحو : (وكأس شربت) أي : ربّ كأس شربت . غير أنّ معناها ليس معنى (ربّ) في كثير من الحالات ، نحو : (وتاجر فاجر جاء الإله به) ، أي أعرف تاجرًا فاجرًا أو أذكره . وأصل هذه الواو غامض جدًّا»[٢] .

٣ ـ (ربّ) في الغالب تدل على التقليل ، وقد يراد بها التكثير كما مرّ بنا ، في حين أنّ الواو تدل على واحد ، وحتى إذا كانت (ربّ) تفيد الواحد ، يبقى المعنى مختلفًا ، فقول الشاعر :

ألا رُبَّ مولودٍ وليسَ له أبٌ وذي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أبوانِ

---

(١) إن هذه الواو لم ترد إلّا في الشعر ، بخلاف (ربّ) فإنّها وردت كثيراً في الشعر والنثر ـ انظر «الرضي» (٢/ ٣٦٩) .

(٢) «التطور النحوي» (٨٥ـ٨٦) .

لا يصح فيه إبدال الواو بها فنقول: (ومولود ليس له أب) فنحن نحس أنّ الكلام غير تام، ولا بد أن نذكر شيئًا آخر يتعلق بهما.

٤ ـ ليس الكلام مع الواو ردًّا على الكلام، ولا تقديرًا له، بل هو إخبار ابتدائي، بخلاف (ربّ) فإنّ الكثير منها أن تكون ردًّا على الكلام كما ذكرنا، فقوله:

وأطلسَ عسّالٍ وما كان صاحبًا دَعَوْتُ بناري مَوهنًا فأتاني

إخبار ابتدائي. وكذلك قوله:

وَصَدْرٍ أراحَ الليلُ عازبَ همّهِ

٥ ـ ثم إنّ هذه الواو ليست عاطفة، كما ذهب إليه البصريون، ولا أصلها عاطفة، كما ذهب إليه الكوفيون؛ لأنها قد يبتدأ الشعر بها كقوله:

وقاتمِ الأعماق خاوي المخترق

وقوله:

وليلٍ كأنَّ الصُّبْحَ في أُخْرَيَاتِهِ

أما قولهم: إنه يقدر معطوف عليه كأنه قال: (ربّ هول أقدمت عليه وقاتم الأعماق) فهو تكلّف؛ لأنّ الأمر يتعلق بذكر أمر معين وحده، وربّما لم يقع قبله مثله، فمن المحتمل أنّه لم يقع قبل الحادثة التي وصفها الشاعر بقوله:

وَدار ندامى عَطّلوها وَأَدْلَجوا

ما يصح عطفه عليها، فالعطف تكلف ظاهر. ثم إنه لا يصح العطف على كلام مقدّر ليس عليه دليل، فلا يصح أن تقول ابتداء: (ولا أعود) على تقدير (سأسافر ولا أعود).

وأمّا قول الرضي: إنّها إن لم تكن في أول القصيدة فكونها للعطف ظاهر،

فليس الأمر فيه كذلك ، بل قد يؤتى بها في أثناء القصيدة وليس هناك أثر للعطف كقوله :

وَبَيْضَـةِ خِـدْرٍ لا يُـرامُ خِبـاؤُهـا تَمَتَّعْـتُ مِـن لَهـوٍ بِهـا غَيـرَ مُعْجَـل

فهذا ليس معطوفًا على كلام سابق ، وهو مما يؤيد ما ذهبنا إليه ، ولو كانت لم تقع في أثناء القصيدة إلاّ معطوفًا على كلام فيه (ربّ) لكان لهم فيه حجّة .

أما قولهم : إنها لو لم تكن عاطفة لجاز دخول حرف العطف عليها كواو القسم ، فنحن نقول : ووالله ، وفوالله ، وثم والله ؛ فهذا مردود ، فإنّ ثمة أكثر من واو لا تدخل عليها حروف العطف ، مع أنها ليست عاطفة ، منها واو الاستئناف ، كقوله تعالى : ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران : ٨٥] ، وكقولك : (بضاعتك رديئة وهي عليك مردودة) ، وواو الاعتراض كقوله :

إنَّ الثمـانيـنَ وبُلِّغتهـا قد أَحْوَجَتْ سَمْعي إلى تُرْجُمَانِ

وواو المعية في نحو (سرت والجدار) ، وواو الحال (نحو رأيتك وأنت مسرع) .

فهي إذًا حرف خاص ذو دلالة معينة ، يختلف عن حرف العطف ، وعن (ربّ) ، وليس بمعنى واحد منهما كما ذكرنا .

٦ ـ قد يكون فيها معنى التعجب والتفخيم كما ذهب إليه قسم من النحويين كقوله :

وليـلٍ يقـولُ النـاسُ مـن ظلمـاتِـهِ سـواءٌ صحيحـاتُ العيـونِ وعُـورهـا

وقوله :

وليلةِ نَحْسٍ يصطلي القوسَ رَبُّها وأقطعُـهُ الـلاتـي بهـا يتنبـلُ

إنّ هذه الواو تعطي الجملة معنى لا يؤدى بالحذف ، فلو حذفت الواو من قوله :

وَصَــدْرٍ أراحَ الليــلُ عــازبَ همّــهِ تَداعى عليهِ الهَمُّ مِن كُلِّ جانبِ

وقلت : (صدر أراح الليل عازب همّه) لتغير المعنى ، وصار الكلام مبهمًا عامًّا غير مراد منه صدر معيّن ، ويصبح الكلام لا فائدة فيه . وكذلك قوله : (وأطلس عسّال) ، وقوله : (وليلة نحس يصطلي القوس ربها) فلو قلت : (ليلة نحس يصطلي القوس ربها) لكان الكلام عامًّا ، فالواو تؤدي معنى خاصًّا لا يؤدى بحذفها كما ذكرت .

وأما الفاء وبل ، فالأظهر أنّ بعدهما (ربّ) محذوفة ، ولذا يصح إظهار (ربّ) بعدهما[١] والمعنى لا يتغير ، وذلك كقوله :

فَمِثْلِكِ حُبْلى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ

فإنه يصح القول : (رب مثلك حبلى قد طرقت ومرضع)

وقد تكون الفاء واقعة في جواب الشرط كقوله :

وإنْ أهلِــكْ فَــذي حنــقٍ لَظــاهُ علــيّ يكــادُ يَلْتَهِــبُ الْتِهــابــا

والمعنى : فربّ ذي حنق .

وكذلك (بل) ، قال الرضي : «وأمّا الفاء وبل فلا خلاف عندهم أن الجرّ ليس بهما ، بل بـ(ربّ) المقدّرة بعدهما ، لأن (بل) حرف عطف بها على ما قبلها ، والفاء جواب الشرط»[٢] . يعني في البيت السابق .

---

(١) «الرضي» (٢/ ٣٦٩) .

(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٩) .

على

(على) للاستعلاء ، حقيقيًا كان أم مجازيًا ، ولفظها يدل على ذلك ، فهي من العلو. جاء في (المقتضب): «(على) تكون حرف خفض على حدّ قولك: (على زيد درهم) ، وتكون فعلاً نحو قولك: (علا زيدٌ الدابة) و(على زيد ثوب) و(علا زيدًا ثوب) والمعنى قريب»[١].

فمن الاستعلاء الحقيقي قولك: (هو على الجبل) ، و(حمله على ظهره). ومن الاستعلاء المجازي قولهم: (عليه دين) كأن الدين علاه وركبه ، ولذا تقول العرب: ركبتني ديون «كأنه يحمل ثقل الدين على عنقه أو على ظهره ، ومنه عليّ قضاء الصلاة ، وعليه القصاص ؛ لأن الحقوق كأنها راكبة لمن تلزمه»[٢].

وتقول: (هو عليهم أمير) لاستعلائه عليهم من جهة الأمر[٣] ، فإن أمره أعلى وأنفذ من أمرهم.

جاء في (كتاب سيبويه): «أما (على) فاستعلاء الشيء ، تقول: هذا على ظهر الجبل ، وهي على رأسه. . . وتقول: عليه مال ، وهذا كالمثل ، كما يثبت الشيء على المكان كذلك يثبت هذا عليه ، فقد يتسع هذا الكلام ويجيء كالمثل»[٤].

قال تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣٤] أي يتولّون أمرهنّ ، وفيه معنى الاستعلاء، فإن العرب وتقول: (قام عليه) بمعنى تولّى أمره، وتقول (قام به) بمعنى فعله. قال تعالى: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥] وتقول:

---

(١) «المقتضب» (٤/ ٤٢٦).
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٣٧٩) ، وانظر «المقتضب» (١/ ٤٦).
(٣) «شرح ابن يعيش» (٨/ ٣٧).
(٤) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣١٠).

(قام له) أي لأجله. قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ ﴾ [المائدة: ٨] ، وتقول: (قام عنه) بمعنى: انصرف عنه ، وتقول: (قام إليه) بمعنى: (قام ذاهبًا إليه) ففي (على) معنى الاستعلاء.

وتقول العرب: (أنت على ضلال) و(أنت في ضلال) ، فمعنى (في ضلال) أنّه ساقط في الضلال سقوطه في اللجة ، أو أن الضلال احتواه احتواء الظرف على ما في داخلِهِ. ومعنى (على ضلال) أنه اتخذ الضلال مركبًا يقوده إلى كل سوء.

جاء في (تفسير الرازي) في قوله تعالى: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٥] ، «معنى الاستعلاء في قوله: ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾ بيان لتمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه ، حيث شبّهت حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه. ونظيره (فلان على الحق أو على الباطل) وقد صرحوا به في قولهم: (جعل الغواية مركبًا ، وامتطى الجهل)»[١].

وتستعمل العرب (على) للأفعال الشاقة المستثقلة ، قال ابن جنّي: «وقد يستعمل (على) في الأفعال الشاقة المستثقلة ، تقول: (قد سرنا عشرًا وبقيت علينا ليلتان) ، و(قد حفظت القرآن وبقيت عليّ منه سورتان)... وإنما اطردت (على) في هذه الأفعال من حيث كانت (على) في الأصل للاستعلاء والتفرع ، فلمّا كانت هذه الأحوال كُلفاً ومشاقّ تخفض الإنسان وتضعه وتعلوه وتتفرعه ، حتى يخنع لها ويخضع لما يتسدّاه ، كان ذلك من مواضع (على). ألا تراهم يقولون: هذا لك وهذا عليك ، فتستعمل اللام فيما تؤثره ، و(على) فيما تكرهه»[٢].

---

(١) «التفسير الكبير» (٢/ ٣٣).
(٢) «لسان العرب» (١٩/ ٣٢١).

قالوا: وقد تأتي لمعانٍ أخرى ، منها:

المصاحبة كـ (مع) نحو قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي مع حب المال ، ونحو (فلان على جلالته يقول كذا) أي معها[١].

والظاهر أنها للاستعلاء ، وليست بمعنى (مع) تمامًا ، فقوله: (على حبّه) قد يفيد أنه مستعلٍ على حبّه ، أو أنّه يؤتى المال مع انطواء قلبه على حبّه ، فحب المال في القلب ، والقلب منطوٍ عليه ، وهي حالة تختلف عن المصاحبة ، فانطواء القلب على الشيء أشد من مصاحبته له.

ونقول: (هو ينفق على شحه) و(هو ينفق مع شحه) والمعنى مختلف ، فمعنى (على شحّه) قد يفيد أنه مستعلٍ على شحه ، أو على معنى أنه ينفق مع انطواء قلبه على الشح ، وهو غير المصاحبة.

وأما قولهم: (هو على جلالته) فمعناه «أنه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه ، من قولهم: ركبته الديون ، أي لزمته»[٢].

والمجاوزة كعن كقوله:

إذا رَضيَتْ عَلَيَّ بنو قُشَيْرٍ ... لَعمر اللهِ أَعْجَبَني رضاها

«أي عني. ويحتمل أنّ (رضي) ضمن معنى (عطف). . . . وقال:

في ليلةٍ لا نرى بها أحداً ... يحكي علينا إلّا كواكبُها

أي عنّا. وقد يقال: ضمن (يحكي) معنى (ينم)»[٣].

قالوا: ومن استعمالها في المجاوزة أنها «تختص بتعدية بعد ، وخفي ،

(١) «المغني» (١/ ١٤٣) ، «شرح الرضي» (٢/ ٣٧٩).
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٣٧٩).
(٣) «المغني» (١/ ١٤٣).

وتعذّر ، واستحال ، وغضب ، ورضي ، وحرّم ونحوها. قال في الإغراب: لذلك اشتركت هي وعن في تعدية كثير من هذا الباب»[١].

والحق أنّها تختلف في ذلك عن (عن) ، فقولك: (بعد عنه) يختلف عن قولك: (بعد عليه) ، فقولك: (بعد خالد عنّا) معناه أنّه ابتعد بشخصه عنّا ، وأمّا (بعد عليه) ففيه معنى المشقة عليه. قال تعالى: ﴿ وَلَٰكِنۢ بَعُدَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلشُّقَّةُۚ ﴾ [التوبة: ٤٢] فقد يكون الشيء بعيدًا عنك وليس بعيدًا عليك ، وتقول: (بعدت عليه الطريق) بمعنى أنه من الصعوبة أن يصل إليه ، كما تقول: عسر عليه ، وصعب عليه ، فهو من الأفعال الشاقة التي أشار إليها ابن جنّي.

وتقول: ليس عليك ببعيد أن تفعل كذا ، وليس على الله ببعيد أن يغيّر الأمور ، ولا تقول في نحو هذا: بعيد عنه.

وكذلك (خفي عليه) ، و(خفي عنه) ، فـ(خفي عنه) يستعمل في الأمور المادية ، قال الشاعر:

وَتَلَفَّتَتْ عَيْنِي فَمُذْ خَفِيَتْ ... عَنِّي الطُّلُولُ تَلَفَّتَ القَلْبُ

وتقول: خفيت عنّا المدينة.

وأما (خفي عليه) فيستعمل في الأمور المعنوية ، تقول: (لا يخفى عليك هذا الأمر) بمعنى: أنت مطلع عليه ، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخۡفَىٰ عَلَيۡهِ شَيۡءٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ [آل عمران: ٥] أي لا يندّ عنه.

وقال: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخۡفَوۡنَ عَلَيۡنَآۗ ﴾ [فصلت: ٤٠].

وأمّا (تعذّر عليه) و(استحال عليه) فلما فيهما من معنى الكلفة والمشقة ، أي: يشق عليه ويصعب.

---

(١) «جواهر الأدب» (٢٢٢).

وأما (غضب عليه) فليس فيه مجاوزة ، بل معناه أنه أنزل غضبه عليه وأحلّ غضبه عليه. والعرب تقول: صبّ جام غضبه عليه. و(رضي عليه) بمعنى عطف عليه ، أو بمعنى: أحل عليه رضوانه ، كما جاء في الأثر (فاليوم أحل عليهم رضواني) وأما (رضي عنه) فمعناه: تجاوز عنه بالرضا.

وأما (حرّمه عليه) فلما فيه من معنى العهد والالتزام ، كما تقول: عليّ عهد الله ، وعليّ يمين الله ، وفي الحديث القدسي (يا عبادي إني حرّمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرّمًا فلا تظالموا)[(١)].

ثم إنّ فيه استعلاء ، فإن الذي بيده التحريم مستعلٍ ؛ لأنه بيده ذلك الأمر.

وللتعليل كـ (اللام) نحو ﴿ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أي: لهدايته إيّاكم[(٢)]. وسنبحث التعليل في موطن لاحق.

وللظرفية كقوله تعالى: ﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا ﴾ [القصص: ١٥] ، وقولهم: (كان ذلك على عهد فلان) ، أي في عهده[(٣)]. وسنبحث ذلك في موطن لاحق.

ولموافقة (من) ، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ [المطففين: ٢][(٤)]. وقيل: بل هو متضمن معنى التسلط على الناس والتحكم ، أي تسلّطوا عليهم بالاكتيال[(٥)].

والظاهر أنه هو الصواب ؛ لأنّ هناك فرقًا بين قولك: اكتال منه ، واكتال

---

(١) «صحيح مسلم» (باب تحريم الظلم ٨/ ١٧).

(٢) «المغني» (١/ ١٤٣).

(٣) «المغني» (١/ ١٤٤) ، «لسان العرب» (١٩/ ٣٢٢-٣٣٢).

(٤) «المغني» (١/ ١٤٥).

(٥) انظر «شرح الدماميني على المغني» (١/ ٢٨٩).

عليه ، فاكتال منه: لا يفيد أنه ظلمه حقه ، وهضمه ماله. بخلاف (اكتال عليه) ، فإنّ فيه معنى التسلط والاستعلاء ، وهذا في المطففين. قال تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ١ ـ ٣] فهم إذا أخذوا منهم أخذوا أكثر من حقهم ، وإذا أعطوهم أعطوهم أقل من حقهم ، ففيه إذن معنى التحكم والجور والظلم ، وهو أبلغ من (من) هنا ، وليست بمعنى (من) ، ولا يفيد (من) هذا المعنى.

ثم انظر إلى التعبير اللطيف الآخر بعده ، وهو قوله: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ ولم يقل: كالوا لهم أو وزنوا لهم ، وكلاهما جائز. ولكن في حذف اللام معنى لا يؤدّيه ذكره ، قالوا: وذلك أنّ اللام تفيد الاستحقاق ، وهم لم يعطوهم حقهم ، فحذف اللام الدالة على الاستحقاق إشارة إلى أنهم منعوهم حقوقهم.

وتأتي للاستدراك والإضراب «كقولك: فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله . . . . وقوله:

بكلٍّ تداوَينا فلم يشفِ ما بنا ... على أن قربَ الدار خيرٌ من البعدِ

ثم قال:

على أنّ قربَ الدارِ ليس بنافعٍ ... إذا كان مَن تهواه ليس بذي ودِّ»[1]

وتأتي اسمًا بمعنى فوق إذا دخلت عليها (من) كقولك: سقط من على السطح.

قال الشاعر:

غدتْ من عليه تنفضُ الطلَّ بعدما ... رأتْ حاجبَ الشمسِ استوى فترفَّعَا[2]

---

(١) «المغني» (١/ ١٤٥).

(٢) «شرح ابن يعيش» (٨/ ٣٨ـ٣٩).

وليست هي بمعنى (فوق) تمامًا ، وإنما هي قريبة من معناها ، فأنت تقول : (سقطت الصورة من على الحائط) وليست هي فوق الحائط ، وإنّما هي معلقة عليه .

وتقول : (سقط من عليه الثوب) ، والثوب ليس فوقه وإنما هو محتويه ، فإن قلت : (سقط من فوقه) احتمل أن يكون الثوب فوق رأسه فسقط ، واحتمل أن يكون في مكان أعلى من رأسه فسقط .

وتقول : (أمررت يدي فوق المنضدة) ، ولا يشترط في ذلك أنك لامست المنضدة ، فقد تكون لامستها وربما لم تكن لامستها .

وتقول : (أمررت يدي على المنضدة) ، ومن على المنضدة ، ومعنى ذلك أنك لامستها .

عـن

(عن) تفيد المجاوزة ، ومعنى المجاوزة : الابتعاد . تقول : (انصرف عنه) أي تركه ، بخلاف (انصرف إليه) ، فإن معناه : ذهب إليه ، و(وضعه عنه) بمعنى : رفعه عنه بعد أن كان عليه . قال تعالى : ﴿ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴾ [الأعراف : ١٥٧] بخلاف (وضعه عليه) . وتقول : انتقل عنه ، ونأى عنه ، وانحرف عنه ، وكلها تفيد المجاوزة . وتقول : عدل عنه ، ومال عنه ، أي ابتعد عنه . بخلاف (عدل إليه ، ومال إليه) ، وتقول : (رغبت عنه) إذا ابتعدت رغبتك عنه وجاوزته . وتقول : (رغبت فيه) إذا حلّت رغبتك فيه ، أي أردته .

وتقول (جلس عن يمينه) بمعنى جلس مبتعداً عن بدنه من جهة اليمين ، أي لم يلتصق ببدنه ، جاء في (الكتاب) : «وتقول : (جلس عن يمينه) فجعله

متراخيًا عن بدنه ، وجعله في المكان الذي بحيال يمينه»[١] .

ويحتمل قولنا : (جلس عن يمينه) معنى آخر ، فقد تقول : (جلس يمينه) و(جلس عن يمينه) ، فقولنا : (جلس يمينه) بمعنى : جلس في جهة اليمين ، وأما (جلس عن يمينه) فيحتمل أن يكون معناه أنه منحرف عن جهة اليمين ، فلو قعد جماعة كل منهم عن جهة اليمين كان الجلوس قوسًا أو منحرفًا إلى جهة أخرى. ولو قلت : (جلسوا يمينه) لكان المعنى أنهم جلسوا في خط مستقيم من جهة اليمين.

جاء في (الكتاب) : «وأما (عن) فلما عدا الشيء ، وذلك قولك : (أطعمه عن جوع) ، جعل الجوع منصرفًا تاركًا له ، قد جاوزه. وقال : (قد سقاه عن العيمة) و(كساه عن العري) ، جعلهما قد تراخيا عنه. . . وتقول : (أخذت عنه حديثًا) أي عدا منه إليّ حديث. وقد تقع (من) موقعها أيضًا ، تقول : (أطعمه من جوع) ، و(كساه من عري) ، و(سقاه من العيمة)»[٢] .

والحق أنّ المعنى مختلف بين قولك : (أطعمه عن جوع ، وأطعمه من جوع) ، فقولك : (أطعمه عن جوع) بمعنى أبعد الجوع عنه بالطعام ، وقولك : (كساه عن عري) معناه : أبعد العري عنه بالكسوة. وأما قولك : (أطعمه من جوع) فمعناه أنّ ابتداء الإطعام كان من الجوع.

جاء في (شرح ابن يعيش) : «وتقول : (أطعمه من جوع ، وعن جوع) فإذا جئت بـ (من) كانت لابتداء الغاية ؛ لأن الجوع ابتداء الإطعام ، وإذا جئت

---

(١) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٨) وانظر «التفسير الكبير» للرازي (١٤/ ٤٢) قوله تعالى : ﴿ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ ﴾ [الأعراف : ١٧] .

(٢) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٨) .

بـ (عن) فالمعنى أنّ الإطعام صرف الجوع ؛ لأن (عن) لما عدا الشيء»[١].

فمعنى (أطعمه من جوع) أنه كان جائعًا فأطعمه ، وليس معناه أنّما أبعد الجوع عنه ، فقد يكون أطعمه ولم يشبعه ، أي لم يبعد الجوع عنه ، وسقاه ولم يروه ، أي لم يبعد الظمأ عنه ، ولكن المعنى أنه كان ظامئًا فسقاه ، أي: ابتداء السقي كان من حالة الظمأ ، أي أول ما نزل الماء نزل على ظمأ ، فالظمأ كان ابتداء للسقي ، وليس معناه أبعد الظمأ عنه.

وذكروا لها معاني أخرى ، منها:

البدل ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ [البقر: ٤٨]. وفي الحديث (صومي عن أمّك)[٢] وتقول: تكلم خالد عن القوم، أي: بدلهم.

وفي هذا معنى المجاوزة أيضًا ، فمعنى الحديث: ارفعي الصوم عن أمّك بصيامك ، إذ إنّ أمها كانت مدينة لله بصوم فقال: ارفعي هذا الدين عنها. وكذلك الآية ، فإنّ معناها أنه لا يحمل أحد عن أحد شيئًا من الوزر أو العذاب ، أي لا يبعده عنه ، وكذلك قولك: (تكلم خالد عن القوم) فإن معناه: أبعد الكلام عنهم وتكلم هو ، ففيها معنى المجاوزة.

والاستعلاء: نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَبۡخَلۡ فَإِنَّمَا يَبۡخَلُ عَن نَّفۡسِهِۦۚ ﴾ [محمد: ٣٨] أي على نفسه ، وقيل: بل هي على بابها ، والمعنى: يبعد الخير عن نفسه بالبخل[٣].

وهو أولى ، وذلك أن ثمة فرقًا بين قولك: (يبخل على نفسه) و(يبخل عن نفسه) ، فقولك: (يبخل على نفسه) معناه: أن عاقبة بخله تعود عليه ، كقوله

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/ ٤١ ـ ٤٢).

(٢) «المغني» (١/ ١٤٧).

(٣) «التصريح» (٢/ ١٥) ،

تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] لما كانت العاقبة سوءًا جيء بـ(على)، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ [يونس: ٢٣].

ويحتمل معنى آخر، هو أنه لا ينفق على نفسه، أي يثقلها بالبخل، فكأن البخل حمل يعلوه، وأمّا بخله عن نفسه فمعناه أنّه يبخل منصرفًا عن نفسه، أي منصرفًا عن مصلحة نفسه مبتعدًا عنها، فإنّ البخل في الحقيقة ابتعاد عن مصلحة النفس، فكأنه يبتعد عن نفسه بالبخل، بخلاف الإنفاق فإنه لها.

قيل: ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿إِنِّىٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى﴾ [ص: ٣٢] «أي قدمته عليه، وقيل: هي على بابها وتعلقها بحال محذوفة، أي منصرفًا عن ذكر ربي»[١].

والتعليل نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤]، ونحو ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣] «ويجوز أن يكون حالاً... أي ما نتركها صادرين عن قولك»[٢].

ومرادفة بعد نحو: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠][٣]. وفيها معنى المجاوزة، أي بعد مرور وقت قليل.

والظرفية كقوله:

وآسِ سراةَ الحيِّ حيثُ لقيتَهم ... ولا تكُ عن حملِ الرباعةِ وانيا

«الرباعة نجوم الحمالة، قيل: لأنّ (ونى) لا يتعدى إلاّ بـ(في) بدليل: ﴿وَلَا تَنِيَا فِى ذِكْرِى﴾ [طه: ٤٢].

---

(١) «المغني» (١/ ١٤٧).
(٢) «المغني» (١/ ١٤٨).
(٣) «المغني» (١/ ١٤٨).

والظاهر أن معنى (ونى عن): جاوزه ولم يدخل فيه ، وونى فيه: دخل فيه وفتر»[١].

ومرادفة الباء: «نحو: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣] والظاهر أنها على حقيقتها ، وأن المعنى: وما يصدر قوله عن هوى»[٢].

وقالوا: وتأتي اسمًا بمعنى جانب وذلك إذا دخلت عليها (من) كقولك: (جئته من عن يمينه) [٣]. والمعنى: جئته من جانب يمينه ، أو من جهة يمينه.

والحقيقة أنّ معنى (جئته من عن يمينه) أنّ مبتدأ المجيء كان منحرفًا عن اليمين ، بخلاف قولك: (جئته عن يمينه) فإنّ معناه أن المجيء كان منحرفًا عن اليمين ، وليس معناه أن مبتدأ المجيء كان منحرفًا عن جهة اليمين ، فقد يكون مبتدأ المجيء من جهة اليمين ثم انحرفت.

فنحن نقول: (جئته عن يمينه ، وجئته من يمينه ، وجئته من عن يمينه). فمعنى (جئته عن يمينه) أنك جئت منحرفًا عن يمينه.

ومعنى (جئته من يمينه) أنّك جئت من هذه الجهة ، وأنّ ابتداء مجيئك كان من جهة اليمين.

و(جئته من عن يمينه) معناه: أنّ ابتداء مجيئك كان منحرفًا عن جهة اليمين.

فليست (عن) الاسمية بمعنى (جانب) ، بل هي الجانب المنحرف.

وقولك: (جلست عن يمينه) معناه: جلست متراخيًا عن بدنه.

---

(١) «المغني» (١/ ١٤٨).
(٢) «المغني» (١/ ١٤٨).
(٣) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٩) ، «المغني» (١/ ١٤٩) ، «ابن يعيش» (٨/ ٤١).

و(جلست من عن يمينه) معناه: أن جلوسي كان من الجهة المنحرفة عن يمينه.

و(جلست يمينه) معناه: جلست في جهة يمينه.

فــي

(في) تفيد الظرفية، مكانية أو زمانية، فمن الظرفية المكانية قولهم: (الدراهم في الكيس) و(هو في الدار). ومن الظرفية الزمانية قولك: (جئت في يوم الجمعة). قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ ﴾ [البقرة: ٦٥].

وهذه الظرفية حقيقية، وقد تكون الظرفية مجازية، نحو (سأمشي في حاجتك) و(سأنظر في أمرك) جعلت الحاجة مكانًا للمشي، والأمر محلًّا للنظر.

جاء في (كتاب سيبويه): «وأما (في) فهي للوعاء، تقول: (هو في الجراب) و(في الكيس) و(وهو في بطن أمّه) وكذلك (هو في الغُلّ)؛ لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له، وكذلك (هو في القبّة، وفي الدار). وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا، وإنّما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء، وليس مثله»[١].

وجاء في (المقتضب): «وأما (في) فهي للوعاء نحو زيد في الدار... وقد يتسع القول في هذه الحروف وإن كان ما بدأنا به الأصل نحو قولك: (زيد ينظر في العلم) فصيّرت العلم بمنزلة المتضمن، وإنّما هو كقولك: قد دخل عبد الله في العلم، وخرج مما يملك.

---

(١) «كتاب سيبويه» (٢/٣٠٨)، وانظر «الأصول» (١/٥٠٣).

ومثل ذلك (في يد زيد الضيعة النفيسة) وإنّما قيل ذلك لأنّ ما كان محيطًا به ملكه بمنزلة ما أحيطت به يده»[١].

فمعنى (في) الظرفيةُ ، وإن اتسعت في الكلام فهي على ذلك كما ذكر سيبويه. وقد ذكروا لها معاني هي في الحقيقة توسع في معنى الظرفية.

منها أن تكون:

بمعنى الباء كقوله:

ويركبُ يومَ الروعِ منّا فَوارس بصيرون في طعنِ الأباهرِ والكلى[٢]

قيل: «والأولى أن يكون بمعناها ، أي لهم بصارة وحذق في هذا الشأن»[٣]. ونحو قوله:

نحابي بها أكفاءَنا ونُهينها ونشربُ في أثمانِها ونقامرُ

قيل: والأولى أن تكون بمعناها أيضًا ، وذلك أنّ «الشاعر جعل أثمانها ظرفًا للشرب والقمار مجازًا»[٤].

وبمعنى (مع) نحو قوله: ﴿ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ ﴾ [الأعراف: ٣٨] أي: مع أمم.

وقيل: بل التقدير ، ادخلوا في جملة أمم فحذف المضاف[٥].

وهو أولى ، فهناك فرق بين قوله: (دخل معهم) ، و(دخل فيهم) ، فمعنى (دخل فيهم) أنّه أصبح من جملتهم ، ومعنى (دخل معهم) أنّه مصاحب لهم وليس منهم.

---

(١) «المقتضب» (٤/ ١٣٩).
(٢) «المغني» (١/ ١٦٨).
(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٦٢).
(٤) نفس المصدر (٢/ ٣٦٣).
(٥) المغني (١/ ١٦٨).

يقال: (اذهب في الناس وتسمّع الخبر) أي: ادخل فيهم.

ثم ألا ترى أنّك تقول: (ذهب خالد مع القوم) وإن كان منعزلاً عنهم غير مختلط بهم، ولا تقول: (ذهب فيهم) إلاّ إذا دخل في جملتهم، وانغمر في مجموعهم؟.

والدليل على أنّها بمعناها وليست بمعنى (مع) أنّه لا يصح أن تقول: (اذهب في خالد) ولا (ادخل فيه)، كما تقول: (اذهب مع خالد وادخل معه) لأنّ خالدًا لا يكون ظرفًا لك، بخلاف (اذهب في القوم وادخل فيهم) فإنّ القوم يكونون كالظرف له يحتوونه.

وبمعنى (إلى)، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [إبراهيم: ٩] قالوا: هي بمعنى إلى[١].

وقيل: بل الأولى أن تكون بمعناها والمراد التمكن[٢].

وبمعنى (على) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه: ٧١] وقد مرّ القول فيها.

والتعليل نحو قوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤].

وفي الحديث (إن امرأة دخلت النار في هرّة حبستها فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض)[٣].

---

(١) «المغني» (١/ ١٦٩).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٦٢).

(٣) «المغني» (١/ ١٦٨).

الكـاف

الكاف: تفيد التشبيه نحو: (هو كالبحر جودًا)، و(هي كالبدر)، وما ذكر لها من معان أخرى ترجع في حقيقتها إلى معنى التشبيه. فمما ذكر لها من معان:

التعليل: واستدل مثبتو ذلك بقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] قالوا: أي لهدايته إياكم، وأنكره الأكثرون[(١)].

وهي للتشبيه فيما أرى، ونحن نستعمل مثل هذا التعبير في كلامنا الدارج فنقول: (أحسن إلى فلان مثلما أحسن إليك) و(اصنع له خيرًا مثل ما صنع لك) و(اذكره مثلما ذكرك) أي اصنع مثل فعله، وقابله بمثل ما فعل، واعمل مشابهًا لعمله، ونحو ذلك.

والاستعلاء: مثل قولهم: (كن كما أنت) والمعنى: كن على ما أنت عليه. وكونها للتشبيه ظاهر، أي كن مثلما أنت عليه الآن لا تغيّر، أي لتشبهْ حالتك في المستقبل حالتك الآن[(٢)].

وزائدة تفيد التوكيد: وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] قال الأكثرون: «التقدير: ليس شيء مثله، إذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى: (ليس شيء مثل مثله) فيلزم المحال وهو إثبات المثل، وإنّما زيدت لتوكيد نفي المثل»[(٣)].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): أنه «يحكم بزيادتها عند دخولها على

---

(١) «المغني» (١/ ١٧٦).
(٢) «المغني» (١/ ١٧٦)، وانظر «حاشية الصبان» (٢/ ٢٢٥).
(٣) «المغني» (١/ ١٧٩)، وانظر «لسان العرب» (١٤/ ١٣٢)، «المقتضب» (٤/ ٤١٨).

(مثل) في نحو ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ أو دخول مثل عليها كقوله: (فأصبحوا مثل كعصف مأكول) إذ الغرض أنه لا يشبه بالمشبه، فلا بدّ من زيادة إحدى أداتي التشبيه، وزيادة ما هو حرف أولى»[1].

وذهب قوم إلى أنّها ليست زائدة في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ بل هي نفي الشيء بنفي ملازمه، كقولهم:

على لاحبٍ لا يهتدى بمنارِهِ

أي ليس له منار فيهتدى به، وليس معناه أنّ له منارًا لا يهتدى به. وقولهم:

ولا ترى الضبَّ بها يَنجَحِر

أي ليس بها ضب فينجحر، وعلى هذا يكون معنى الآية: ليس له مثل فيشبه به. جاء في (شرح الرضي على الكافية): «ويجوز في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ أن لا يحكم بزيادة الكاف، بل تكون على طريقة قوله: (ولا ترى الضب بها ينجحر)، وقولك: (ليس لأخي زيد أخ) أعني نفي الشيء بنفي لازمه؛ لأنّ نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم، فأخو زيد ملزوم، والأخ لازمه؛ لأنه لا بد لأخي زيد من أخ هو زيد، فنفيت هذا اللازم، والمراد نفي الملزوم. أي ليس لزيد أخ، إذ لو كان أخ لكان لذلك الأخ أخ، هو زيد، فكذا ههنا، نفيت أن يكون لمثل الله مثل، والمراد: نفي مثله تعالى، إذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله»[2].

وذهب قوم في تخريج الآية إلى تلمس فرق بين كاف التشبيه و(مثل).

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٣٨٠).
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٣٨٠_٣٨١).

جاء في (الفروق اللغوية): «الفرق بين كاف التشبيه وبين المثل ، أن الشيء يشبّه بالشيء من وجه واحد لا يكون مثله في الحقيقة ، إلاّ إذا أشبهه من جميع الوجوه لذاته ، فكان قوله تعالى لما قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ أفاد أنه لا شبه له ولا مثل ، ولو كان قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ نفيًا أن يكون لمثله مثيل لكان قولنا: (ليس كمثل زيد رجل) مناقضة ؛ لأنّ زيدًا مثل من هو مثله ، والتشبيه بالكاف يفيد تشبيه الصفات بعضها ببعض ، وبالمثل يفيد تشبيه الذوات بعضها ببعض ، تقول: (ليس كزيد رجل) أي في بعض صفاته ؛ لأنّ كلّ أحد مثله في الذات ، و(فلان كالأسد) في الشجاعة دون الهيئة وغيرها من صفاته. وتقول: السواد عرض كالبياض ، ولا تقول: مثل البياض»[١].

ويبدو أن كلام أبي هلال ليس دقيقًا ، فالتشبيه بـ(مثل) يكون في الذات والصفات ، فإنك تقول: (ليس مثل المتنبي شاعر) ولاشك أنّ كل الشعراء مثله في ذاته ، وتقول: ليس كالمتنبي شاعر. والعرب تقول: هي مثل الشمس ، ومثل البدر. قال الشاعر:

مَـهْ عـاذلـي فهـائمًـا لـن أبـرَحـا بمثل أو أحسنَ من شمسِ الضُّحى

ولاشك أنّ ذات الإنسان لا تماثل ذات الشمس ، وإنّما هو تشبيه بصفة الحسن والجمال. غير أن التشبيه بـ(مثل) أقرب من الكاف ، فقولك: (هي مثل البدر) أقرب في الشبه من (هي كالبدر) لأنّك في الأولى تدّعي المماثلة ، والمماثلة أقرب من عموم الشبه.

وعلى هذا يمكن أن يقال: إنه جاء بالكاف ومثل لنفي المماثلة والشبه كليهما ، ولو جاء بالكاف وحده لكان نفيًا للمشابهة فقط ، ولو جاء بـ(مثل)

---

(١) «الفروق اللغوية» (١٢٨).

لكان نفيًا للمماثلة ، فجاء بهما لنفي المشابهة القريبة والبعيدة .

والذي يبدو لي أنّ الكاف ليست زائدة ، بل هي على معناها ، وإيضاح ذلك أنّك تقول: (هي مثل البدر) و(هي كمثل البدر) ، فقولك: (هي مثل البدر) أقرب في الشبه إلى البدر من (كمثل البدر) ، وذلك لمجيئك في الثانية بأداتي تشبيه: الكاف ومثل ، وإذا حذفت أداة التشبيه كان الشبه أقرب. فلو قلت: (هي البدر) لكان أقرب كما هو معلوم ؛ لأنك تدّعي أنها البدر وليست شبيهة به .

فقولك: (هي البدر) أقرب في الشبه من (هي كالبدر) أو (مثل البدر) .

وقولك: (هي مثل البدر) أقرب إلى الشبه من قولك: (هي كمثل البدر) فإنك في الأخيرة أبعدت الشبه بذكر أداتين للتشبيه ، فلو قال تعالى: (ليس مثله شيء) لكان ينفي ذا الشبه القريب أو المثل القريب. ولكنه قال: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾ مريدًا بذلك نفي المشابهة ولو من وجه بعيد ، على معنى أنه لا يشبهه شيء ولو من وجه بعيد .

ولا يقال: إنّ ذلك يثبت المثل ، فإننا نقول في كلامنا: (ليس كمثل خالد رجل) على معنى: لا يشبهه رجل ، ولو كان ذلك يثبت المثل لكان قولنا متناقضًا كما قال أبو هلال العسكري ؛ لأن خالدًا مثل من يشبه ، فكيف ننفي وجود مثله وهو موجود؟ .

وإنّما الأمر كما ذكرنا والله أعلم ، أراد بذلك نفي الشبه من جميع الوجوه ، ولو كان من وجه بعيد .

وأما قول الرضي: إنه يحكم بزيادتها عند دخولها على (مثل) أو دخول (مثل) عليها فليس الأمر فيه كما ذكر ، وإنما هو لقصد تبعيد المشبه عن المشبّه به .

ونحوه ما ذكر في قول الشاعر : (فأصبحوا مثل كعصف مأكول) فإن الكاف فيه ليست زائدة ، وإنما تشبيه بمشبّه ، وإيضاح ذلك ـ إذا لم نقل إنه جاء بالكاف ومثل لإقامة الوزن ـ أنه لم يرد أن يقول : (فأصبحوا مثل عصف مأكول) وإنما يريد أن يشبههم بحالة من شُبِّه بالعصف المأكول ، وهم أصحاب الفيل ، فأصحاب الفيل كما أخبر ربنا جعلهم كعصف مأكول ، وحالة هؤلاء الذين ذكرهم الشاعر أصبحت كحالة أولئك فقال : (مثل كعصف مأكول) .

وجعلوا من زيادتها قول الشاعر :

لواحقُ الأقرابِ فيها كالمَقَقْ [١] .

والمقق هو الطول ؛ لأنّا نقول : فيها طول ، ولا نقول : فيها كالطول . وهذه الزيادة سماعية عند النحاة .

والذي أراه أنها ليست زائدة ، بل هي على معناها أيضًا ، ونحن نستعمل هذا في لغتنا الدارجة فنقول : هذا القميص بيه مثل الطول ، وأرى بيه مثل القصر ، والمعنى : أنه ليس فيه طول واضح أو قصر واضح ، وإنما هو كأنما فيه طول .

وتأتي الكاف اسمًا بمعنى مثل ، كما في قوله :

أتنتهــون ولــن ينهــى ذوي شطــط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل

للإسناد إليه ، وقوله :

يَضْحَكْنَ عن كالبَرَد المنهمِ

لدخول حرف الجر عليه[٢] .

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٨٠) .

(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٣٨٠) ، وانظر «المغني» (١/ ١٨٠) ، «شرح ابن يعيش» ٨/ ٤٢ ـ ٤٣ .

وهي ليست بمعنى (مثل) تمامًا ، وإنما هي أقل منها درجة في التشبيه ، فقولك: (يضحكن عن مثل البرد) أقرب إلى المشبّه به من الكاف كما ذكرنا ، فكذلك حالها في الاسمية.

اللام

معنى (اللام) الاختصاص ، إما بالملكية نحو (الدار لخالد) ، أو بغيرها نحو (الجلّ للفرس)(١). وذكر سيبويه أنّ معناها الملك والاستحقاق(٢). وفصّل المتأخرون فذكروا لها معاني رجع أكثرها إلى الاختصاص أو الاستحقاق ، فمما ذكر لها من معان:

الملك: نحو (له دار) و﴿ لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

وشبه الملك: نحو (الباب للدار) و(الغلاف للكتاب) لأنّ الكتاب والدار لا يَملكان.

والتمليك: نحو (وهبت لك مالاً).

وشبه التمليك: نحو ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴾ [مريم: ٥] لأن الولي وهو الولد لا يُملك حقيقة ، وكلها تفيد الاختصاص.

وأن تكون بمعنى من ، نحو (سمعت له صراخًا)(٣). والظاهر أنها للاختصاص.

والتبليغ: وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه ، نحو (قلت له) و(أذنت له) و(فسرت له)(٤). وهي للاختصاص أيضًا.

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٤).
(٢) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٤) ، وانظر «شرح ابن يعيش» (٨/ ٢٥).
(٣) انظر «المغني» (١/ ٢٠٨ـ٢٠٩ ، ٢١٣).
(٤) «المغني» (١/ ٢١٣).

والتعليل: كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩]، و(جئت للاستفادة)، وهي تفيد الاختصاص أيضًا، إذ الإطعام مختص بذلك، والمجيء مختص بذلك[1].

وموافقة إلى: نحو قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]، والظاهر أنها للاختصاص أيضًا، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [إبراهيم: ٤٢] وهو للتعليل كما تقول: (أنا أعدّك لذلك اليوم)، و(أدخرك له)، أي لأجله.

وذكروا منه قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢]، بدليل قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [لقمان: ٢٩].

والظاهر أن ما ورد باللام يفيد التعليل، بمعنى: كل يجري لبلوغ الأجل، أي كل يجري لهذه الغاية، كما تقول: كلهم يجري لوصول الهدف ولبلوغه. وأمّا ما جاء بـ (إلى) فهو يفيد الانتهاء. جاء في (درّة التنزيل): «قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَأَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٢٩].

وقال في سورة الزمر: ﴿يُكَوِّرُ ٱلَّيْلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٥].

للسائل أن يسأل عن اختصاص ما في سورة لقمان بقوله: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ وما سواه إنما هو ﴿يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾.

والجواب أن يقال: إن معنى قوله: ﴿يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ يجري لبلوغ أجل مسمًّى. وقوله: ﴿يَجْرِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ معناه لا يزال جاريًا حتى ينتهي

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٦٤).

إلى آخر وقت جريه المسمّى له.

وإنّما خصّ ما في سورة لقمان بـ (إلى) التي للانتهاء واللام تؤدي نحو معناها لأنها تدل على أنّ جريها لبلوغ الأجل المسمّى ؛ لأنّ الآيات التي تكتنفها آيات منبهة على النهاية والحشر والإعادة، فقبلها ﴿ مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ ﴾ وبعدها: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ وَاخْشَوْا يَوْمًا لَّا يَجْزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِ ﴾ فكان المعنى: كل يجري إلى ذلك الوقت، وهو الوقت الذي تكوّر فيه الشمس، وتنكدر فيه النجوم، كما أخبر الله تعالى.

وسائر المواضع التي ذكرت فيها اللام إنّما هي في الإخبار عن ابتداء الخلق، وهو وقوله: ﴿ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ ۝ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ فالآيات التي تكتنفها في ذكر ابتداء خلق السماوات والأرض وابتداء جري الكواكب، وهي إذ ذاك تجري لبلوغ الغاية، وكذلك قوله في سورة الملائكة إنما هو في ذكر النعم التي بدأ بها في البر والبحر، إذ يقول: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ ﴾ إلى قوله: ﴿ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ۝ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴾ [فاطر: ١٢-١٣] فاختص ما عند ذكر النهاية بحرفها، واختص ما عند الابتداء بالحرف الدال على العلة التي يقع الفعل من أجلها»[1].

وبمعنى على: نحو قوله: ﴿ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا ﴾ [الإسراء: ١٠٧]، وقوله: ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ﴾ [الإسراء: ٧][2].

(١) «درة التنزيل» (٣٧٤ ـ ٣٧٥).

(٢) «المغني» (١/ ٢١٢).

أما قوله: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ فليس المعنى ـ والله أعلم ـ على الأذقان ؛ لأنّ هناك فرقًا بين قولك: (خرّ على وجهه) و(خرّ لوجهه) ، فـ(خر على وجهه) معناه: سقط على وجهه ، وأما (خرّ لذقنه) فمعناه: أنّه خرّ حتى بلغ في ذلك الذقن. أو الاختصاص ، أي: حتى خصّ ذقنه بذلك.

وقوله: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ معناه: إنكم لم تسيئوا لأحدٍ ، وإنّما إساءتكم لكم ، أي خصصتم أنفسكم بالإساءة ، جاء في (الكشاف) في تفسير هذه الآية: «أي الإحسان والإساءة كلاهما مختص بأنفسكم لا يتعدى النفع والضرر إلى غيركم. وعن علي رضي الله عنه: (ما أحسنت إلى أحد ولا أسأت إليه) وتلاها»[1] .

ومنه قوله تعالى: ﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ﴾ [يونس: ١٢] قالوا: بمعنى على جنبه.

ولا أرى أنّها بمعنى (على) بل هي للاختصاص ، وإيضاح ذلك أنّ (على) وردت في القرآن مع الجنب مرتين ، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٩٠ـ١٩١] .

وقال: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ۚ فَإِذَا ٱطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ﴾ [النساء: ١٠٣] .

فجاء بلفظ (على) في هاتين الآيتين.

وجاء باللام في هذه الآية: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا﴾ [يونس: ١٢] .

---

(١) «الكشاف» (٢/ ٣٢٥).

وسرّ ذلك ـ والله أعلم ـ أنه إذا مس الإنسان الضر دعا ربه ملازمًا لجنبه ، أو قاعدًا أو قائمًا ، فإن الإنسان إذا مسه الضر أكثر ما يلازم جنبه ، ثم القعود ، ثم القيام ، فذكر هذه الحالات بحسب الترتيب فقال: ﴿ لِجَنۢبِهِۦٓ أَوۡ قَاعِدًا أَوۡ قَآئِمٗا ﴾ . في حين أخر ذكر الجنب في غير هؤلاء فقال: ﴿ ٱلَّذِينَ يَذۡكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمۡ ﴾ [آل عمران: ١٩١] ، وقال: ﴿ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمۡۚ ﴾ [النساء: ١٠٣] فقدّم القيام في حالة العافية ثم القعود ثم الاضطجاع على الجنب ، فخالف بين حالتي الضر والعافية ، فقدّم الجنب في حالة الضر وأخر القيام ، وقدّم القيام في حالة العافية وأخر الاضطجاع على الجنب.

وجاء باللام الدالة على الاختصاص في حالة الضر ، بمعنى ملازمًا لجنبه ، وجاء بـ (على) الدالة على الاستعلاء في حالة العافية ، بمعنى: مضطجعًا على جنبه.

وبمعنى (في): نحو قوله تعالى: ﴿ وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ [الأنبياء: ٤٧] والراجح أنها للتعليل ، أي لأجل ذلك اليوم ، أو للاختصاص ، ونحو قولهم: (مضى لسبيله) [١] قالوا: أي في سبيله.

ويبدو أنّ هناك فرقًا بين قولنا: (مضى لسبيله) و(مضى في سبيله) ، فإن قولك: (مضيت في سبيلي) و(امض في سبيلك) معناه: في الطريق التي أنت سائر فيها. وأما قولك: (امض لسبيلك) فمعناه: امض للطريق التي تريدها ، كما تقول: اذهب له وامض لعملك ، أي لأجله.

وبمعنى (عند): كقولهم: (كتبته لخمس خلَون) [٢] أي عند خمس. وهي

(١) «المغني» (١/ ٢١٢ـ٢١٣).
(٢) «المغني» (١/ ٢١٣).

ليست كذلك ، إذ إنه لم يكتبها عند هذه الخمس ، بل عند مضيها . وقيل : هي بمعنى بعد[١] .

وهو أولى ، غير أنَّ هناك فرقًا بين قولك : (لخمس خلون) و(بعد خمس) فقولك : (بعد خمس) لا يتعيّن فيه أنه اليوم السادس ، بل ما بعد الخمس يحتمل السادس والسابع والعاشر وغيرهن ؛ لأنَّ ذلك كله بعده ، كما تقول : تعال بعد منتصف الشهر ، وتعال بعد العيد ، وتعال بعد رمضان . كل ذلك يحتمل المباشرة وغيرها . فنحن نقول : (محمد بعد عيسى) وبينهما قرون .

وأما قوله : (لخمس خلون) فيتعيّن أنه كتب بعدهن بلا فاصل ، أي في اليوم السادس ، وهي للاختصاص كما يبدو .

وكذلك قوله : (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته) فإنها ليست بمعنى (بعد) تمامًا ، كما يقول النحاة[٢] ، فإنّ كلمة (بعد) تحتمل المدة القصيرة والطويلة ، بخلاف اللام . فالظاهر أنها للاختصاص .

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**) : «وقيل : تجيء بمعنى (في) ، وبمعنى (بعد) ، وبمعنى (قبل) في قوله تعالى : ﴿ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ ﴾ [آل عمران : ٩] ، أي في يوم ، وكتبه لثلاث خلون ، أي بعد ثلاث ، ولثلاث بقين ، أي قبل ثلاث . والأولى بقاء الثلاثة على الاختصاص»[٣] .

والصيرورة : وتسمّى لام العاقبة والمآل ، نحو ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص : ٨] فإنّهم لم يلتقطوه لذلك ، وإنما آل الأمر

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٥) .
(٢) «المغني» (١/ ٢١٣) .
(٣) «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٥) ، وانظر «حاشية الشمني على المغني» (٢/ ٣١) .

إلى ذلك ، وأنكر البصريون هذه اللام[١]. وقال الزمخشري: إنّ التعليل فيها وارد على طريق المجاز ، جاء في (**الكشاف**) في تفسيره هذه الآية: «(ليكون) هي لام (كي) التي معناها التعليل ، كقولك: (جئتك لتكرمني) سواء بسواء ، ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة ؛ لأنّه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًّا وحزنًا ، ولكن المحبة والتبني ، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته ، شُبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لأجله وهو الإكرام الذي هو نتيجة المجيء ، والتأدب الذي هو ثمرة الضرب في قولك: ضربته ليتأدب. وتحريره أنّ هذه اللام حكمها حكم الأسد ، حيث استعيرت لما يشبه التعليل ، كما يستعار الأسد لمن يشبه الأسد»[٢].

وقال الرضي: إنها فرع لام الاختصاص[٣].

والتعجب: نحو (يا للماء ويا للعشب) إذا تعجبوا من كثرتهما ، ونحو: لله درّه فارسًا[٤].

وقد يكون مع **التعجب القسم** ، نحو (لله لا يؤخر الأجل) ويعنون بذلك الأمر العظيم «الذي يستحق أن يتعجب منه ، فلا يقال: لله لقد قام زيد ، بل يستعمل في الأمور العظام نحو (لله لتبعثن)»[٥].

وزائدة: وهي أنواع منها:

اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله كقوله:

---

(١) «المغني» (١/ ٢١٤).
(٢) «الكشاف» (٢/ ٤٦٦).
(٣) «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٤).
(٤) «المغني» (١/ ٢١٤_٢١٥).
(٥) «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٥).

وملكت ما بينَ العراقِ ويثربٍ ملكًا أجارَ لمسلمٍ ومعاهدِ[(١)]

والمعنى: أجار مسلمًا ومعاهدًا، وهي ليست قياسية، فليس لك أن تقول: (ضربت لخالد) و(أكرمت لمحمد)، وهي زائدة للاختصاص.

واختلف في اللام في نحو: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦] ونحو: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١] فقيل: زائدة داخلة على مفعول الإرادة والأمر، والمعنى: يريد الله أن يبين لكم، وأمرنا أن نسلم لرب العالمين.

وقيل: بل اللام في نحو هذا **للتعليل**. والتقدير مثلاً: يريد الله إنزال هذه الآيات ليبين لكم.

وعند سيبويه والخليل أن التقدير إرادتي **للتبيين**، أي أن المجرور باللام خبر لمبتدأ هو مصدر مقدّر من الفعل[(٢)].

جاء في (كتاب سيبويه): «وسألته عن معنى قوله: (أريد لأن تفعل) فقال: إنما يريد أن يقول: إرادتي لهذا، كما قال عزّ وجل: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢] إنما هو أمرت لهذا»[(٣)].

والراجح فيما أرى أن اللام في نحو هذا داخلة على المفعول، وهي زائدة زيادة قياسية في مفعول هذين الفعلين، والغرض منها توكيد الاختصاص.

ودخول اللام على المفعول له نظائر في الساميات كما سنذكر في خاتمة هذا الحرف.

---

(١) «المغني» (١/ ٢١٥).

(٢) انظر «المغني» (١/ ٢١٦)، «المقتضب» (٢/ ٣٦)، «التفسير الكبير» (١٠/ ٦٦) قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦].

(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٧٩).

تقول: (أريد لأنسى ذكرها) بمعنى: أريد أن أنسى ذكرها ، وتقول: (أريد لأذهب إليه) على معنى: أريد أن أذهب إليه. قال تعالى في سورة التوبة: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَآ أَوْلَادُهُمْۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ٥٥] .

وقال في سورة التوبة أيضًا: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَٰدُهُمْۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ٨٥] .

فجاء في الآية الأولى باللام ﴿لِيُعَذِّبَهُم بِهَا﴾ ولم يأت به في الآية الثانية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا﴾. وزيادة اللام في الأولى يقتضيها السياق ، وذلك أنها في سياق إنفاق الأموال والخطاب للمنافقين.

قال تعالى: ﴿قُلْ أَنفِقُوا۟ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْۖ إِنَّكُمْ كُنتُمْ قَوْمًا فَٰسِقِينَ ۝٥٣ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ ۝٥٤ فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْۚ . . .﴾ [التوبة: ٥٣ وما بعدها] ، وبعدها: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ ، وبعدها ﴿ ۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ. . .﴾.

فالسياق في إنفاق الأموال ، والكلام على المنافقين وأموالهم. ثم وجه الخطاب للرسول قائلاً: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا﴾ فزاد (لا) النافية توكيدًا ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُمْۚ﴾ وزاد اللام في (ليعذبهم) لزيادة الاختصاص وتوكيده.

في حين أنّ السياق مختلف في الآية الأخرى. قال تعالى: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَٰتِلُوا۟ مَعِىَ عَدُوًّاۖ إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْخَٰلِفِينَ ۝٨٣ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ ۝٨٤ وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَٰدُهُمْۚ

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِي ٱلدُّنْيَا﴾ [التوبة: ٨٣ ـ ٨٥].

فسياق الآيات الأولى في إنفاق الأموال، فأكد ذلك بزيادة (لا) واللام. ولما اختلف السياق في الآيات الآخرى خالف في التعبير، فلم يذكر (لا) ولا اللام، لأن المقام لا يقتضي التوكيد ههنا.

ومثل ذلك قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ٣٢].

وقوله في سورة الصف: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [الصف: ٨].

فقال في آية التوبة: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟﴾، وقال في آية الصف: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟﴾ بزيادة اللام في المفعول للتوكيد، وذلك أنّ السياق مختلف في الآيتين، فالسياق في سورة الصف في تكذيب النصارى للبشارات بمجيء محمد: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَـٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ ۖ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ قَالُوا۟ هَـٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ۝٦ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَىٰٓ إِلَى ٱلْإِسْلَـٰمِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ۝٧ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ [الصف: ٦ـ٨].

ونور الله هو الإسلام، فتكذيب النصارى للبشارة الواردة في كتبهم، القصدُ منه إطفاء نور الله، فجاء باللام الدالة على التوكيد.

أما في آية التوبة فالسياق مختلف، وقد ذُكرت الآية في سياق آخر لا يحتاج إلى مثل هذا التوكيد، قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَـٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ۝٣٠ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَـٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟

إِلَـٰهًا وَاحِدًا لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَـٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ ﴾ [التوبة: ٣٠-٣٢].

فالسياق في آيات الصف متجه إلى النبوة ومحاولة تكذيبها فجاء باللام، والسياق في آيات التوبة في النعي على معتقدات اليهود والنصارى في عزير والمسيح والأحبار والرهبان، فجاء باللام الزائدة في الآية الأولى، لأنّ الكلام على نبوة محمد والإسلام، ولم يأت بها في الآية الثانية لأنّ السياق مختلف.

ومن اللام الزائدة اللام التي يسميها النحاة لام التقوية «وهي المزيدة لتقوية عامل ضعفَ إما بتأخره نحو ﴿ هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، ونحو ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف: ٤٣]، أو يكون فرعًا في العمل نحو: ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ [البقرة: ٩١]، ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج: ١٦]، ﴿ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴾ [المعارج: ١٦]»[1].

فهم يرون أنّها لتقوية العامل الذي ضعف بتأخره؛ لأن أقوى حالات العمل أن يتقدم العامل، أو ضعف بكونه فرعًا؛ لأنهم يرون أنّ الأصل أقوى من الفرع، كأن يكون اسم فاعل أو صيغة مبالغة.

وهذا فيما أرى كلام لا حقيقة تحته، فإنّ اللام للتقوية، ولكن ليست لتقوية العامل الضعيف، بل لتقوية الاختصاص وتوكيده. فإنك تقول: (أكرمت محمدًا)، فإذا أردت التخصيص قلت: (محمدًا أكرمت) بتقديم المفعول، فإذا أردت زيادة التخصيص وتوكيده جئت باللام الدالة على الاختصاص، فتقول: (لمحمد أكرمت). قال تعالى: ﴿ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ أي: يخصونه بالرهبة.

---

(١) «المغني» (١/ ٢١٧)، «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٤).

وذهب بعضهم إلى أنها لام التعليل[1]. وهو أقرب من القول بأنها مقوية للعامل.

وأمّا دخولها على مفعول اسم الفاعل نحو ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ فيبدو أنّ دخولها لمعنى آخر، وذلك أنّ قولك: (أنا مكرمٌ محمدًا) يدل على الحال أو الاستقبال، فإنّ اسم الفاعل إذا نصب مفعولاً كان دالاً على الحال أو الاستقبال، قال تعالى: ﴿إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ ۝٧١ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [ص: ٧١-٧٢] فهو لم يخلقه بعد لأنه قال: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ﴾، فإذا أدخلت اللام فقلت: (أنا مكرم لمحمد) كان ذلك يفيد الإطلاق وليس مختصًّا بالحال أو الاستقبال، كما تقول: (أنت مهين لسعيد) أي أنت تهينه وقد أهانه قبل القول، بخلاف (أنت مهينٌ سعيدًا).

وأمّا دخولها على مفعول اسم المبالغة فللاختصاص أيضًا، نحو ﴿مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ﴾ و﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ و﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ فهو يخص منعه بالخير، وكذلك ما بعده.

إن دخول اللام على المفعول ظاهرة في بعض من اللغات السامية كالعبرية والآرامية والحبشية. جاء في (التطور النحوي): «واللام للمفعول كثيرًا في العبرية والآرامية، وخصوصًا في الحبشية، مثال ذلك Ua-la-hedan tegazreu أي فاختنوا الولد. ومثل هذا نادر جدًّا في العربية، مثاله من القرآن الكريم ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾، واقتصرت اللام للمفعول في العربية غالبًا على مفعول المصدر و(فاعل) وأخواتها، فوضعت العربية قواعد تحدد الحالات التي يجوز فيها استعمال اللام... ومن خصائص العربية أنها قد

(١) «تفسير فتح القدير» (٢/ ٢٣٨) قوله تعالى: ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾.

تعمل بعض الأوصاف المتعلقة بالعمل غير (فاعل) وأخواتها عمل (فاعل) أيضًا. ونادرًا ما ينصب مفعولها نحو (إن الله سميع دعاء من دعاه). وكثيرًا ما تدخل عليه اللام نحو ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ [المائدة: ٤٢] أو أمقت الناس للشرع»[١].

فهذه الظاهرة ليست مختصة بالعربية، بل ربما كانت سامية قديمة احتفظت بها العربية. ولا يمنع أن تكون العربية خصّت اللام في نحو هذا بمعنى كالاختصاص. فإنّ العربية خصّت كثيرًا من الظواهر السامية بمعان[٢].

مـن

لـ (من) معانٍ أشهرها: ابتداء الغاية نحو (سافرت من بغداد إلى الموصل)، فبغداد ابتداء السفر. وتقول: إذا كتبت كتابًا: «من فلان إلى فلان»[٣].

ومنه قولك: (هو أفضل من زيد) فقد جعلت «زيدًا الموضع الذي ارتفع منه أو سفلَ منه في قولك: شرٌّ من زيد»[٤].

والأحسن أن يقال: هي للابتداء لا لابتداء الغاية؛ لأن ابتداء الغاية معناه أن الحديث ممتد إلى غاية معينة كقوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، ونحو: (جئت من داري) فإنّ الإسراء امتد من المسجد الحرام وانتهى بالمسجد الأقصى، فالمسجد الأقصى هو الغاية.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «كثيرًا ما يجري في كلامهم أنّ (من)

---

(١) «التطور النحوي» (١٠٢_١٠٣).

(٢) انظر «التطور النحوي» (١٠٥).

(٣) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٧)، وانظر «المقتضب» (٤/ ١٣٦_١٣٧).

(٤) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٧).

لابتداء الغاية ، و(إلى) لانتهاء الغاية ، ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى. . . والمراد بالغاية في قولهم: (ابتداء الغاية وانتهاء الغاية) جميع المسافة ، إذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية»[١].

و(من) تستعمل فيما هو أعمّ من ذلك ، إذ تستعمل للابتداء عمومًا ، سواء كان الحدث ممتدًّا أم لا ، نحو (اشتريت الكتاب من خالد) فخالد مبتدأ الشراء ، وهو ليس حدثًا ممتدًّا. ونحو (أخرجت الدراهم من الكيس) و(أخذت الكتاب من المنضدة) و(شربت الماء من الكأس) و(رأيت الهلال من داري) و(سمعت صوتك من داخل غرفتي).

فهذه كلها لا تفيد ابتداء الغاية ، بل تفيد وقوع الحدث ، فإنّ الحدث ليس ممتدًّا كالإسراء والمجيء ونحوهما.

وعند سيبويه والبصريين أنها لا تكون لابتداء غاية الزمان ، فلا يصح أن تقول: (سافرت من يوم الخميس) ، وعند الكوفيين وجماعة أنها تكون لابتداء غاية الزمان وغيره ، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨][٢].

وفي الحديث «فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة»[٣] والبصريون يتأولون ذلك. والأرجح أنها تكون للزمان وغيره. جاء في (شرح الرضي على الكافية): «و(من) للابتداء في غير الزمان عند البصرية. . . وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان أيضًا استدلالاً بقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩] ، وقوله:

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٣٥٥).
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٣٥٥) ، «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٠).
(٣) «التصريح» (٢/ ٨).

لِمَـــنِ الـــدِّيَـــارُ بقُنَّـــةِ الْحِجْـــرِ أقْـــوِيْـــنَ مِـــنْ حجَـــجٍ ومِـــنْ شَهْـــرِ

وأنا لا أرى في الآيتين معنى الابتداء ، إذ المقصود من معنى الابتداء في (من) أن يكون الفعل المتعدي بـ (من) الابتدائية شيئًا ممتدًّا كالسير والمشي ونحوه ، ويكون المجرور بـ (من): الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو: سرت من البصرة ، ويكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد نحو (بدأت من فلان إلى فلان) وكذا (خرجت من الدار) ، لأن الخروج ليس شيئًا ممتدًّا ، إذ يقال: (خرجت من الدار) إذا انفصلت منها ولو بأقل من خطوة ، وليس التأسيس والنداء حدثين ممتدين ، ولا أصلين للمعنى الممتد ، بل هما حدثان واقعان فيما بعد (من) ، وهذا معنى (في) ، فـ (من) في الآيتين بمعنى (في) ذلك لأن (من) في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى (في) نحو (جئت من قبل زيد ومن بعده) ، ﴿وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥] ، وكنت من قدامك. . .

وكذا الإقواء لم يبتدئ من الحجج ، بل المعنى من أجل مرور حجج وشهر.

والظاهر مذهب الكوفيين ، إذ لا منع من مثل قولك: (نمت من أول الليل إلى آخره) و(صمت من أول الشهر إلى آخره) وهو كثير الاستعمال»[١].

وفي هذا الكلام نظر ، فنحن نخالفه في أن المقصود من معنى الابتداء في (من) أن يكون الفعل شيئًا ممتدًّا أو يكون أصلاً للممتد ، فإنّ ذلك في ابتداء الغاية وليس في عموم الابتداء كما ذكرنا ، فقوله تعالى: ﴿ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ ﴾ [التوبة: ١٠٨] ، (من) فيه للابتداء ، فبدء التأسيس على التقوى من أول يوم ، فهي لابتداء وقوع الحدث.

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٣٥٥-٣٥٦).

وأما ما ذهب إليه في معنى (من) الداخلة على الظروف ، فقد ذكرناه في بحث الظرف ورجحنا أنها للابتداء ، فـ (من) في الآية: ﴿وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥] ليست بمعنى (في) وإنّما هي للابتداء. جاء في (الكشاف) في تفسير هذه الآية: «فإن قلت؛ هل لزيادة (من) في قوله: ﴿وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٌ﴾ فائدة؟.

قلت: نعم ، لأنّه لو قيل: بيننا وبينك حجاب لكان المعنى أنّ حجابًا حاصل وسط الجهتين ، وأمّا بزيادة (من) فالمعنى أن حجابًا ابتدأ منّا ، وابتدأ منك ، فالمسافة المتوسطة لجهتنا وجهتك مستوعبة بالحجاب لا فراغ فيها»[١].

ومعنى الابتداء هو الغالب على (من) ، حتى ادّعى جماعة أنّ سائر معانيها راجعة إليه[٢].

الغاية: وهو غير ابتداء الغاية ، تقول: (رأيت محمدًا من داره) فقد جعلته غاية رؤيتك ، فأنت لم تكن في داره ، وإنما هو كان في داره فجعلته غاية رؤيتك.

جاء في (كتاب سيبويه): «وتقول: رأيته من ذلك الموضع ، فجعلته غاية رؤيتك ، كما جعلته غاية حيث أردت الابتداء والمنتهى»[٣].

وجاء في (الأصول) لابن السراج: «وحقيقة هذه المسألة أنك إذا قلت: (رأيت الهلال من موضعي). فـ(من) لك. وإذا قلت: (رأيت الهلال من خلال السحاب) فـ(من) للهلال ، والهلال غاية لرؤيتك. فكذلك جعل سيبويه (من)

---

(١) «الكشاف» (٣/ ٦٤).
(٢) «المغني» (١/ ٣١٨).
(٣) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٨) ، وانظر «المغني» (١/ ٣٢٢).

غاية في قولك: (رأيته من ذلك الموضع) وهي عنده ابتداء غاية إذا كانت (إلى) معها مذكورة أو منوية، فإذا استغنى الكلام عن (إلى) ولم يكن يقتضيها جعلها غاية، ويدل على ذلك قوله: (ما رأيته مذ يومين) فجعلتها غاية، كما قلت: (أخذته من ذلك المكان) فجعلته غاية ولم ترد منتهى، أي لم ترد ابتداء له منتهى، أي استغنى الكلام دون ذكر المنتهى. وهذا المعنى أراد، والله أعلم.

وهذه المسألة ونحوها إنّما تكون في الأفعال المتعدية نحو: رأيت، وسمعت، وشممت، وأخذت، تقول: (سمعت من بلادي الرعد من السماء)، و(رأيت من موضعي البرق من السحاب) و(شممت من داري الريحان من الطريق) فـ(من) الأولى للفاعل، و(من) الثانية للمفعول، وعلى هذا جميع الباب لا يجوز عندي غيره، إنّما جاز هذا لأن للمفعول حصة من الفعل كما للفاعل»[١].

التبعيض: نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ﴾ [الحج: ١١]، وقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ [البقرة: ٢٠٤]. وذهب بعضهم إلى أن كونها للتبعيض راجع إلى ابتداء الغاية[٢].

جاء في (شرح ابن يعيش): «فإذا قلت: (أخذت من الدراهم درهمًا)، فإنك ابتدأت بالدرهم ولم تنته إلى آخر الدراهم، فالدرهم ابتداء الأخذ إلى أن لا يبقى منه شيء، ففي كل تبعيض معنى الابتداء»[٣].

بيان الجنس: نحو قولك: (عندي خاتم من ذهب، وباب من ساج) أي جنس الخاتم ذهب، وجنس الباب ساج، ونحو (أخذت عشرين من الدراهم)

---

(١) «الأصول» (١/ ٥٠١_٥٠٢).

(٢) «المقتضب» (١/ ٤٤).

(٣) «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٣).

فإذا كنت أشرت بالدراهم إلى دراهم معينة أكثر من عشرين ، فـ(من) مبعضة ؛ لأن العشرين بعضها ، وإذا كانت الدراهم عشرين فهي مبينة ؛ لأنك قصدت بالدراهم الجنس(١) .

ورجعه بعض النحاة إلى معنى الابتداء(٢) ، ورجعه سيبويه إلى معنى التبعيض ، قال: و«كذلك (ويحه من رجل) ، إنما أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال ، وكذلك (لي ملؤه من عسل)»(٣) .

وهذا المعنى يمكن رجعه إلى الابتداء ، فقولك: (عندي باب من ساج) معناه ابتداء الأخذ من الساج، كما يمكن رجعه إلى التبعيض كما ذكره سيبويه.

التعليل: كقوله تعالى: ﴿ يَتَوَارَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ ﴾ [النحل: ٥٩] ، وقوله: ﴿ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا۟ مِنَ ٱلْحَقِّ ﴾ [المائدة: ٨٣] .

البدل: كقوله تعالى: ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾ [التوبة: ٣٨] ، وقوله: ﴿ قُلْ مَن يَكْلَؤُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ [الأنبياء: ٤٢] أي: بدل الرحمن.

«وأنكر قوم مجيء (من) للبدل فقالوا: التقدير في ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾ أي بدلاً منها. فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف ، وأما هي فللابتداء»(٤) .

المجاوزة بمعنى عن: وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن

---

(١) انظر: «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٥٧).
(٢) «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٣).
(٣) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٧).
(٤) «المغني» (١/ ٣٢٠_٣٢١).

ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢]، وقوله: ﴿يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧][(١)]، بدليل قوله تعالى: ﴿وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]، وقيل: هي فيهما ابتدائية.

والراجح أنّها في الآية الأولى للتعليل «أي من أجل ذكر الله؛ لأنه إذا ذكر قست قلوبهم»[(٢)]. وهي كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥]، وقوله: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ﴾ [الزمر: ٤٥] فذكرُ الله سبب لاشمئزازهم.

وأما الآية الثانية فليس بمعنى (عن) والله أعلم، فإنّ ثمة فرقًا بين الآيتين، فقوله تعالى: ﴿وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٢] يفيد أنّ الغفلة عارضة و(عن) للمجاوزة، وذلك أنّ هؤلاء في ساحة القتال، وهم متهيئون له، معهم أسلحتهم وأمتعتهم، ولكن يود الذين كفروا غفلة عن الأسلحة والأمتعة فيميلون عليهم.

وأمّا الغفلة في قوله تعالى: ﴿يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧] فهي غفلة ابتدائية لازمة لا عارضة، أي هم في غفلة دائمة، فلم يستعدوا للآخرة كما استعد أولئك للقتال، فغفلة هؤلاء غفلة ابتدائية ملازمة. ومثله قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كُنتَ فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق: ٢٢]، ولم يقل (عن هذا) لأن الإنسان في غفلة من عالم الغيب ملازمة له من حين ولادته إلى أن يموت، فينكشف عنه عند ذاك الغطاء وتزول الحجب فيبصر ما لم يكن يبصر، ويرى ما لم يكن يرى، فالغفلة ابتدائية، وذلك أن بينهما حجابًا، ابتداء من هذا الأمر أو ذاك.

---

(١) «المغني» (١/ ٣٢١).
(٢) «المغني» (١/ ٣٢١).

«وقيل: هي في هذه الآية للابتداء، لتفيد أنّ ما بعد ذلك من العذاب أشد، كأن هذا القائل يعلق معناها بويل مثل: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [ص: ٢٧]»(١).

مرادفة الباء: نحو قوله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥] قاله يونس، والظاهر أنها للابتداء(٢).

ويترجح عندي أنها للتبعيض، أي ينظرون ببعض طرفهم، وهو المناسب لمشهد الذل الذي هم فيه. ومثله في حياتنا اليومية أن يغضب أب على ابنه في فعلة، فينهره ويغلظ عليه، والابن لا يستطيع مواجهة أبيه بكل طرفه، بل ينظر إليه ببعض طرفه.

موافقة على: وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾ [الأنبياء: ٧٧]، وقيل هي على التضمين، أي منعناه بالنصر(٣).

وهو أرجح، بدليل قوله تعالى: ﴿وَيَٰقَوْمِ مَن يَنصُرُنِى مِنَ ٱللَّهِ إِن طَرَدتُّهُمْ﴾ [هود: ٣٠]، وقوله: ﴿فَمَن يَنصُرُنَا مِنۢ بَأْسِ ٱللَّهِ إِن جَآءَنَا﴾ [غافر: ٢٩]، ولا يصح أن تكونا بمعنى (على).

وقد ذكرنا ذلك في موطن سابق.

زائدة: نحو (ما جاءني من رجل) و(ما رأيت من أحد) وهي تفيد الاستغراق والتوكيد. فقولك: (ما جاءني رجل) يحتمل أنه لم يأت أحد من الجنس، ويحتمل أنه لم يأتك رجل واحد بل أكثر من ذلك(٤).

---

(١) «المغني» (١/ ٣٢١).
(٢) «المغني» (١/ ٣٢١).
(٣) «المغني» (١/ ٣٢٢).
(٤) «كتاب سيبويه» (١/ ٢٧)، «المقتضب» (٤/ ٤٢٠)، «الأصول» (١/ ١٠٩)، =

فإذا قلت: (ما جاءني من رجل) نفيت أن يكون جاءك أحد من الجنس، وصار النفي نصًّا في الجنس. جاء في (المقتضب): «وذلك قولك: (ما جاءني رجل) فيجوز أن تعني رجلاً واحدًا... فإذا قلت: (ما جاءني من رجل) لم يقع ذلك إلاّ للجنس كلّه»[١].

ولذا يصح أن تقول: (ما جاءني رجل بل رجلان)، ويمتنع أن تقول: (ما جاءني من رجل بل رجلان)[٢].

وهي عند سيبويه كأنها مأخوذة من معنى التبعيض، قال: «وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيمًا، ولكنها توكيد بمنزلة (ما)، إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: (ما أتاني من رجل) و(ما رأيت من أحد)، لو أخرجت (من) كان الكلام حسنًا، ولكنه أكد بـ(من) لأن هذا موضع تبعيض، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس»[٣].

وذهب بعضهم إلى أنّها في هذا المعنى للابتداء، جاء في (شرح ابن يعيش): «وأما زيادتها لاستغراق الجنس في قولك: (ما جاءني من رجل) فإنّما جعلت الرجل ابتداء غاية نفي المجيء إلى آخر الرجال، ومن ههنا دخلها معنى استغراق الجنس»[٤].

وذهب بعضهم إلى أنها ليست زائدة؛ لأنها تفيد معنى وهو الاستغراق[٥].

= «شرح الرضي» (٢/ ٣٥٨).

(١) «المقتضب» (٤/ ٤٢٠)، «الأصول» (١/ ١٠٥).

(٢) «المغني» (١/ ٣٢٢).

(٣) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٧).

(٤) «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٣).

(٥) انظر «المقتضب» (١/ ٤٥).

وعلى كلٍّ، فإنّ الذين يقولون بزيادتها، والذين لا يقولون بها، متفقون على أنها تفيد معنى الاستغراق والتوكيد، فإنّ معنى الزيادة عندهم دخولها على مجرور يطلبه العامل بدونها[1]، فقولك: (ما جاءني من رجل) دخلت فيه على الفاعل، وقولك: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر: ٣] دخلت فيه على المبتدأ وليست زائدة في المعنى.

ولزيادتها شروط هي:

١ ـ أن يتقدم عليها نفي أو شبهه، وشبه النفي هو النهي والاستفهام، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [يونس: ٦١]، وقوله: ﴿هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [التوبة: ١٢٧] و(لا تضرب من أحد).

٢ ـ أن يكون مجرورها نكرة كما مثلنا.

٣ ـ أن يكون مجرورها فاعلاً، أو نائب فاعل، أو مفعولاً به، أو مبتدأ، وقيل مفعولاً مطلقًا أيضًا[2].

وذُكر أنه أجاز الكوفيون زيادتها في الإيجاب، بشرط تنكير مجرورها، مستدلين بما حكي عن بعض العرب (قد كان من مطر): «وأجيب بأنه على سبيل الحكاية، كأنه سئل: هل كان من مطر؟

فأجيب (قد كان من مطر) فزيدت في الموجب لأجل حكاية المزيدة في غير الموجب، كما قال: دعني من تمرتان»[3].

---

(١) «التصريح» (٢/ ٨).

(٢) انظر «المغني» (١/ ٣٢٣).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٥٨).

ثم قيل: إنّ المعنى يأباه في الموجب ، فإنّ قولك: (جاءني من رجل) معناه جاءك جميع جنس الرجال ، وهو محال ، جاء في (**شرح ابن يعيش**): «ولذلك لا يرى سيبويه زيادة (من) في الواجب ، لا تقول: (جاءني من رجل) ، كما لا تقول: (جاءني من أحد) ، لأنّ استغراق الجنس في الواجب محال ، إذ لا يتصور مجيء جميع الناس ، ويتصور ذلك في طرف النفي»[(١)].

وأجاز الأخفش زيادتها في الواجب ، كما أجاز دخولها على المعارف مستدلاً بقوله تعالى: ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٧١] ، و﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ [نوح: ٤]، بدليل أنه ورد في آية أخرى ﴿ وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ [الأنفال: ٢٩] ، و﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [الصف: ١٢] من دون (من).

والحق أنهما للتبعيض. قال ابن يعيش: «وأما قوله تعالى ﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ فإن (من) للتبعيض أيضًا ؛ لأن الله عز وجل وعد على عمل ليس فيه التوبة ، ولا اجتناب الكبائر تكفير بعض السيئات ، وعلى عمل فيه توبة واجتناب الكبائر تمحيص جميع السيئات ، يدل على ذلك قوله تعالى في الآية الآخرى: ﴿ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٧١] ، فجيء بـ (من) ههنا. وفي قوله: ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ ﴾ [النساء: ٣١] لم يأت بـ (من) لأنه سبحانه وعد باجتناب الكبائر تكفير جميع السيئات ، ووعد بإخراج الصدقة على ما حدّ فيها تكفير بعض السيئات»[(٢)].

وكذلك قوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ فهي للتبعيض أيضًا وليست

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٣).
(٢) «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٣).

بمعنى (يغفر لكم ذنوبكم) ، فإنّ الموطن مختلف ، فهي في الأولى في قوم نوح ، والثانية في الأمة المحمدية[١].

وأرى أنه لا يصح القول بأنّ هذه اللفظة بمعنى تلك بالاستدلال بآية على آخرى ، حتى يتماثل الموطنان والسياقان ، فإن القرآن دقيق غاية الدقة في المخالفة بين التعابير والألفاظ لاختلاف الموطن والسياق.

منذ ومـذ

هذا الحرفان لفظاهما متقاربان ، فقد تضمن (منذ) حرفي (مذ) مع زيادة النون ، ولذلك قالوا بأنّ أحدهما أصل للآخر ، فقد قالوا: إنّ أصل مذ: منذ ، وذلك لتقارب لفظيهما كما ذكرنا ، ولأنك إذا اضطررت فحركت الذال من (مذ) حركتها بالضم فتقول: (ما رأيته مذُ اليوم) ، فترجعها إلى الأصل ، ولأنك إذا صغرت (مذ) قلت: (منيذ) ، وإذا كسرتها قلت: (أمناذ)[٢] فرجعت النون في التصغير والتكسير.

ويذكر النحاة أنّ (منذ) لغة أهل الحجاز ، وأما (مذ) فلغة بني تميم وغيرهم ، ويشاركهم فيها أهل الحجاز[٣].

وأكثر العرب يجرّون ما بعد (منذ) مطلقًا ، وأما (مذ) فيجرّون بعدها الحاضر ، ويرفعون بعدها الماضي فيقولون مثلاً:

ما رأيته منذ يومِ الجمعة.

وما رأيته منذ يومِنا ـ بالجر.

---

(١) «حاشية الخضري على ابن عقيل» (١/ ٢٢٩).

(٢) انظر: «كتاب سيبويه» (٢/ ١٢٢) ، «أسرار العربية» ٢٧٠ ، «شرح ابن يعيش» (٨/ ٤٦).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٣٢).

ويقولون في (مذ):

ما رأيته مذ يومان ـ بالرفع في الماضي.

وما رأيته مذ يومِنا ـ بالجر في الحاضر ، أي في يومنا.

وهناك لغات أخرى ، إلاّ أن هذه لغة أكثر العرب.

جاء في (المغني): «وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر ، وعلى ترجيح جر (منذ) للماضي على رفعه، وترجيح رفع (مذ) للماضي على جره»[1].

فهم لم يستعملوهما متماثلين ، بل خصّوا (مذ) باستعمال و(منذ) باستعمال ، ثم إنهم جعلوا (مذ) إذا رفع ما بعدها لمعنى ، وإذا جرّ ما بعدها لمعنى آخر ، وهو الموافق لطبيعة العربية في التخصيص.

جاء في (المقتضب): «أما (مذ) فيقع الاسم بعدها مرفوعاً على معنى ، ومخفوضاً على معنى ، فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبره ، غير أنها لا تقع إلاّ في الابتداء لقلّة تمكّنها ، وأنها لا معنى لها في غيره ، وذلك قولك: (لم آته مذ يومان) ، وأنا أعرفه مذ ثلاثون سنة ، وكلمتك مذ خمسة أيام.

والمعنى إذا قلت: (لم آته مذ يومان) أنك قلت: لم أره ، ثم خبّرت بالمقدار والحقيقة والغاية ، فكأنك قلت: مدة ذلك يومان.

والتفسير: بيني وبين رؤيته هذا المقدار ، فكل موضع يرتفع فيه ما بعدها فهذا معناه.

وأمّا الموضع الذي ينخفض ما بعدها فأن تقع في معنى (في) ونحوها ،

---

(١) «المغني» (١/ ٣٣٥) ، وانظر «الجمل» للزجاجي (١٥٠ـ١٥١) ، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٣٢) ، «لسان العرب» (٥/ ٤٦).

فيكون حرف خفض ، وذلك قولك : (أنت عندي مذ اليومِ ، ومذ الليلةِ) ، و(أنا أراك مذ اليومِ يا فتى) ، لأن المعنى في اليوم أو في الليلة ، وليس المعنى أن بيني وبين رؤيتك مسافة ، وكذلك : (رأيت زيدًا مذ يومِ الجمعة يمدحك) ، و(أنا أراك مذ سنةٍ تتكلم في حاجة زيد) ، لأنك تريد : (أنا في حال رؤيتك مذ سنة) ، فإن أردت : رأيتك مذ سنةٌ ، أي غاية المسافة إلى هذه الرؤية سنة ، رفعت ، لأنك لو قلت : رأيتك ، ثم قلت : بيني وبين ذلك سنة ، فالمعنى أنك رأيته ثم غبرتْ سنة لا تراه .

وإذا قال : أنا أراك مذ سنةٍ ، فإنّما المعنى أنك في حال رؤية لم تنقض ، وأنّ أولها مذ سنة ، فلذلك قلت : أراك ، لأنك تخبر عن حال لم تنقطع»[١] .

ومن هذا يتبين أن هناك فرقًا في المعنى بين الرفع والجر في (مذ) عند أكثر العرب ، فهي إذا جرّت كانت للحاضر ، وإذا رفع ما بعدها كانت للمضي ، فقولك : (أنا أمشي في حاجتك مذ شهرٍ) بالجر ، معناه لا تزال تمشي ، وقولك : (مشيت في حاجتك مذ شهرٌ) بالرفع معناه أنك مشيت من ذلك الحين وانقطعت عن المشي .

وكذلك قولك : (أنا مكرمه مذ شهرٍ) بالجر ، معناه أنك لا تزال تكرمه ، وقولك : (أنا مكرمه منذ شهرٌ) بالرفع ، معناه أنك أكرمته في ذلك الوقت وانقطع الإكرام .

ونحوه أن تقول : (هو مُعانٌ مذ سنةٍ) بالجر ، و(هو مُعانٌ مذ سنةٌ) بالرفع ، فمعنى الجر أنه لا يزال يُعان منذ سنة ، ومعنى الرفع أنه أُعِين منذ سنة ثم انقطعت الإعانة .

---

(١) «المقتضب» (٣/ ٣٠).

قالوا: وهذان الحرفان لابتداء الغاية ، بمعنى (من) إذا كان الزمان ماضيًا نحو (ما رأيته منذ يوم الخميس) ، وبمعنى (في) إذا كان الزمان حاضرًا نحو (ما رأيته منذ يومنا) ، وبمعنى (من) و(إلى) جميعًا إن كان معدودًا نحو (ما رأيته منذ ثلاثة أيام) [١] .

والحق أنّ (إلى) مفهومة منهما مطلقًا إذا كان الزمان ماضيًا ، فقولك: (ما رأيته منذ يوم الخميس) معناه إلى الآن .

ولا يجوز وقوعهما للاستقبال[٢] ، فلا تقول: (سأسافر منذ غد) ، ولا (سأنقطع عن العمل منذ غد) .

والنحاة يفرقون بينهما إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعًا أو مجرورًا ، فهما اسمان ظرفان إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعًا ، وحرفا جر إذا وقع بعدهما الاسم مجرورًا .

ويعربونهما مبتدأ ، وما بعدهما خبرًا في نحو (ما رأيته منذ يومان) على معنى: أمد ذلك يومان ، أو خبرين لما بعدهما مقدمين ، على معنى: بيني وبين رؤيته يومان ، وقيل: هما ظرفان مضافان إلى جملة حذف فعلها وبقي فاعله ، والأصل: مذ كان يومان[٣] .

وينبني على ذلك أمر آخر ، وهو أنه إذا جاء الاسم بعدهما مجرورًا ، فالكلام جملة واحدة ، وإذا وقع بعدهما الاسم مرفوعًا فالكلام جملتان ، فقولك: (ما رأيته منذ يومين) جملة واحدة ، وقولك: (ما رأيته مذ يومان)

---

(١) «المغني» (١/ ٣٣٥) .
(٢) انظر «شرح الرضي» (٢/ ١٣٢) ، «الأشموني» (٢/ ١٠٧) .
(٣) انظر «المغني» (١/ ٣٣٥) ، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٣٦) ، «شرح ابن يعيش» (٨/ ٤٦) .

جملتان ، الأولى (ما رأيته) ، والثانية (مذ يومان) [١] ، ومعنى ذلك أنك أخبرت بنفي الرؤية أولاً ، ثم بدا لك أن تخبر إخبارًا ثانيًا عن المدة فقلت : أمد ذلك يومان ، قالوا : وهي كالمفسرة ، وقال السيرافي : هي حالية ، أي متقدمًا [٢] .

والصواب أنّها استئنافية .

وإذا كانا حرفي جر فمعنى ذلك أنك أخبرت إخبارًا واحدًا وجعلت الكلام سردًا واحدًا .

ويترجح عندي أنهما اسمان مطلقًا [٣] ، سواء ورد بعدهما الاسم مجرورًا أم مرفوعًا ، وسواء وقع بعدهما اسم أم فعل ، وهما مضافان إلى ما بعدهما ، والله أعلم .

الـواو

ونعني بها واو القسم ، وهي حرف جر يدخل على الأسماء الظاهرة ، نحو قوله تعالى : ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين : ١] ، وقوله : ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل : ١] ، وقوله : ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام : ٢٣] ولا يدخل على الضمير ، ولا يذكر معه فعل القسم ، فلا تقول : (أقسم والله) كما تقول : (أقسم بالله) ، ولا يتلقى بها القسم الاستعطافي والطلبي ، فلا تقول : (والله هل فعلت) ولا (والله لا تفعل) كما في الباء ، فإنك تقول فيه : (بربك هل فعلت) و(بربك لا تفعل) .

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/ ٤٤) ، «شرح الرضي» (٢/ ١٣٧) ، «جواهر الأدب» (٢٢٥) .

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٣٧) .

(٣) «شرح ابن يعيش» (٨/ ٤٥) .

المعاني المشتركة

تبين مما تقدم أنّ هناك معاني مشتركة تؤديها طائفة من حروف الجر ، كالتعليل ، والظرفية ، والبدلية ، والاستعلاء ، وغيرها.

فالتعليل مثلاً يؤدى باللام ، وبـ(من) ، والباء ، و(في) ، وغيرها.

والظرفية تؤدَّى بـ(في) ، والباء ، و(على) ، وغيرها ، ونحو ذلك.

فهل يكون المعنى المشترك متماثلاً في هذه الأحرف؟ هل التعليل باللام والباء و(من) واحد؟ وهل الظرفية بالباء و(في) و(على) واحدة؟ وقل مثل ذلك في سائر المعاني.

وقد ذكرنا قسمًا من هذه المعاني في مواطنها ، وذكرنا فيها رأينا ، والآن نذكر أشهر ما بقي منها.

التعليل:

يؤدّى التعليل باللام كقوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَاۚ لَكُمۡ فِيهَا دِفۡءٞ﴾ [النحل: ٥] ، وقوله: ﴿وَمَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِأَنفُسِهِمۡ يَمۡهَدُونَ﴾ [الروم: ٤٤] ، وقوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخۡتَلِفِينَ ١١٨ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمۡۗ﴾ [هود: ١١٨-١١٩].

ويؤدّى بالباء ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] ، وقوله: ﴿فَبِظُلۡمٖ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتۡ لَهُمۡ﴾ [النساء: ١٦٠].

ويؤدّى بـ(من) ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُم مِّنۡ إِمۡلَٰقٖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُكُمۡ وَإِيَّاهُمۡۖ﴾ [الأنعام: ١٥١] ، وقوله: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ فَأُدۡخِلُواْ نَارٗا﴾ [نوح: ٢٥].

ويؤدى بـ (في) ، نحو قوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤] ، وقوله ﷺ: «دخلت امرأة النار في هرة حبستها. . . .» وغير ذلك ، فهل معنى التعليل في هذه الأحرف متماثل؟

الحق أنّه غير متماثل وإن كان المعنى العام واحدًا. فالتعليل بالباء غيره باللام ، غيره بـ (من) و(في). فإنّ لكل حرف من حروف التعليل معنى خاصًا وإن كانت كلها تفيد التعليل ، ولذا لا يصح إبدال حرف مكان آخر دومًا ، فلا يصح مثلاً في قوله تعالى: ﴿۞ وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ﴾ [البقرة: ٦٠] أن تقول: (وإذ استسقى موسى بقومه أو في قومه أو على قومه) لأداء المعنى نفسه ، ولا يصح في قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا لَكُمْ﴾ [الحج: ٣٧] أن تقول: (سخرها بكم أو فيكم أو منكم) ، ولا يصح في قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠] أن تقول: (والأرض وضعها على الأنام أو في الأنام أو بالأنام أو من الأنام) لإرادة معنى التعليل ، ولو كانت المعاني متماثلة لصح إبدال حرف بآخر.

إنّ التعليل بالباء إنما هو بمقابل شيء حصل ، تقول: (عاقبته بذنبه) فالعقاب مقابل الذنب الذي اقترفه صاحبه ، وهو كأنّه عوض عنه أو ثمن له جرى عليه بسببه ، قال تعالى: ﴿بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٨] ، فاللعنة مقابل الكفر ، وقال: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] فالعذاب مقابل كذبهم ، قال: ﴿سَنُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعْبَ بِمَآ أَشْرَكُواْ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥١] ، وقال: ﴿إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُواْ﴾ [آل عمران: ١٥٥] أي مقابل ذلك ، وقال: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ﴾ [الروم: ٤١] . فإن ظهور الفساد مقابل ما فعله الناس.

وليست اللام كذلك ، فإنّ اللام تفيد سبب حدوث الفعل ، وليست مقابلاً

لشيء حصل ، فأنت تقول : (جئت للاستفادة) فالاستفادة ليست مقابل شيء ، وتقول : (أرسلته لاختباره) فالاختبار ليس مقابلاً لشيء ، وإنما ذكرت سبب المجيء والإرسال ، وتقول : (أرسلته لتجربته) و(أرسلته بتجربته) فقد أفادت الأولى أنّه أرسله ليجربه ، والثانية أرسله لأنه مجرب ، أي مقابل تجربته التي حدثت قبل إرساله .

إنّ التعليل باللام يختلف عن التعليل بالباء ، وذلك أن العلة المقترنة بالباء تكون حاصلة قبل حدوث الفعل في الغالب ، وأنّ الفعل حصل مقابلاً لها . أمّا العلة المقترنة باللام فقد تكون حاصلة قبل الفعل ، وقد تكون مرادًا تحصيلها . قال تعالى : ﴿ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفۡرِهِمۡ ﴾ [البقرة : ٨٨] ، فاللعن مقابل الكفر ، والكفر حاصل قبل اللعن . وتقول : (جئت للاطلاع) فالاطلاع غير حاصل في أثناء المجيء ، وإنما يطلب تحصيله ، وتقول : (جئت لمعالجة فلان) فالمعالجة هي السبب الداعي للمجيء ، وهي غير حاصلة في أثناء المجيء ، بل يراد تحصيلها . وقد يكون السبب موجودًا وهو الدافع للفعل ، كقولك : (عاقبته لإساءته إلى فلان) و(رسب لإهماله) فالإساءة هي سبب العقوبة وهي موجودة قبل العقاب ، وكذلك الإهمال .

ولذا لا يصح تعاقب الحرفين دومًا . قال تعالى : ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ﴾ [طه : ١٤] ولا تقول : بذكري ، وقال : ﴿ إِنَّمَا نُطۡعِمُكُمۡ لِوَجۡهِ ٱللَّهِ ﴾ [الإنسان : ٩] ، ولا تقول : بوجه الله ، وقال : ﴿ يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرۡعَ وَٱلزَّيۡتُونَ ﴾ [النحل : ١١] ولا تقول : (ينبت بكم به الزرع) .

إنّ التعليل بالباء يفيد المقابلة والثمن ، بخلاف اللام التي تفيد الاختصاص والاستحقاق .

وأما التعليل بـ (من) ففيه معنى الابتداء ، فعندما تقول : (قتله من إملاق)

يكون المعنى أن القتل صدر من الإملاق وحصل منه فهو مبدأ الفعل ، ونحوه (بكى من الألم) و(عض أصبعه من الندم) بمعنى: حصل البكاء من الألم وصدر منه ، وحصل العض من الندم وصدر منه ، فالندم أسبق من العض ، ومنه حصل العضّ ، والألم أسبق من البكاء ومنه صدر البكاء ، فالعلة بـ(من) أسبق وجودًا من الحدث.

فـ(من) التعليلية تفيد الابتداء ، والباء تفيد المقابلة ، واللام تفيد الاستحقاق والاختصاص.

تبين ممّا سبق أنّ العلة المسبوقة بالباء و(من) موجودة قبل الحدث ، أمّا العلة المسبوقة باللام فقد تكون واقعة قبل الحدث ، وقد تكون مرادًا تحصيلها.

وتبين لنا أنّ التعليل بالباء و(من) مختلفان ، فالتعليل بالباء يفيد العوض والمقابلة ، وأمّا التعليل بـ(من) فيفيد الابتداء ، فقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾ لا يصح فيه أن نقول: بإملاق ، وقولنا: (عض أصبعه من الندم) لا يصح أن نقول فيه: بالندم. وقولنا: (قعد من الجبن) لا يصح أن نقول فيه: قعد بالجبن ، لأنه ليس مقابلاً للقعود ، وإنّما حصل منه القعود ونشأ منه.

قال تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٦١] فما حصل هو مقابل كفرهم.

وقد تحسن معاقبة الباء و(من) في تعبير واحد ، وكل على تقدير معنى ، فمثلاً قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥] المعنى فيه أن الماء دخل عليهم من خطيئاتهم ، أي جاءهم من هذا المكان ، كأن الخطيئات ثغرة دخل منها الماء ، فهي للابتداء. ولو قلت: (بخطيئاتهم أغرقوا) لكان

المعنى أنّ الغرق مقابل للخطيئات ، كأنهم أدوا ثمن الخطيئات وهو الغرق. وقال تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٣] أي هذا مقابل ذاك ، فالصاعقة ثمن الظلم ، ولو قال: (من ظلمهم) لكان المعنى أنّ الصاعقة جاءتهم من موطن الظلم ، فالباء تفيد المقابلة والعوض ، و(من) تفيد الابتداء. جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وتجيء - يعني من - للتعليل نحو (لم آتك من سوء أدبك) أي من أجله ، وكأنها ابتدائية ؛ لأن ترك الإتيان حصل من سوء الأدب»[١].

وأمّا التعليل بـ (على) ففيه معنى الاستعلاء ، فإذا قلت: (كافأته على إحسانه) كان المعنى: كأنك وضعت المكافأة على الإحسان ، وإذا قلت: (عاقبته على إساءته) كان المعنى: كأنك جعلت العقوبة على الإساءة ، أي وضعتها عليها ، قال تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي يكون التكبير على الهداية ، كما تقول: (كبّر على النصر) جعل النصر شيئًا يكبّر عليه ، كما يكون التكبير على الذبيحة ونحوها.

وأمّا (في) فتفيد الظرفية ، فقوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤] معناه: أنه جعل العذاب في الإفاضة ، فكأن هذه الإفاضة ظرف في داخله العذاب ، ونحوه أن تقول: (عذبته في فعلته) فكأنّ الفعلة حلّ فيها العذاب ، وقد تضمنته واحتوته احتواء الظرف على ما في داخله ، قال ﷺ: «دخلت امرأة النار في هرّة حبستها فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض» والمعنى: دخلت امرأة النار في هذه الفعلة ، على معنى أن هذه الفعلة ظرف احتوى المرأة وأدخلها النار.

وقد تتعاقب الحروف كلها في تعبير واحد ، وكل منها على تقدير معنى ،

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٥٨).

فمثلاً نحن نقول: (أخذته الصاعقة لظلمه، وبظلمه، ومن ظلمه، وعلى ظلمه، وفي ظلمه)، وكل له معنى:

فأما (أخذته الصاعقة لظلمه)، فمعناه: أنّ ظلمه سبب استحقاق العذاب، أي استحق العذاب لهذا.

وأمّا (بظلمه) فمعناه: أنه مقابل ظلمه.

وأمّا (من ظلمه) فكأن الصاعقة أخذته من ذلك المكان، أي جاءته ودخلت عليه من الظلم.

وأمّا (على ظلمه) فكأن الصاعقة وقعت على ظلمه.

وأمّا (في ظلمه) فمعناه: أنّ الظلم تضمن الصاعقة واحتواها. والله أعلم.

الظرفية:

تستعمل (في) للظرفية نحو (محمد في الدار) و(الزيت في القارورة) ونحو قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾ [فصلت: ١٦].

ويستعمل الباء للظرفية أيضًا، نحو (ولد بالبصرة)، ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [آل عمران: ١٢٣]، وقوله: ﴿مَن يَكْلَؤُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الأنبياء: ٤٢].

وقالوا: قد تستعمل (على) لذلك، نحو قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥] أي في حين غفلة، ونحو قولنا: (كان ذلك على عهد الواثق) و(جمع المصحف على عهد أبي بكر).

فما معنى الظرفية في كل حرف من هذه الأحرف؟ وهل هي ظرفية متماثلة؟

إنّ ظرفية (في) ظرفية تضمن واحتواء، وظرفية الباء ظرفية ملاصقة واقتران، نقول: (الماء في الحب) و(الزيت في القارورة)، ولا نقول: (الماء

بالحب) ولا (الزيت بالقارورة) لأن الحب يحتوي الماء ، والقارورة تحتوي الزيت. ونقول: (دفن في القبر) لأن القبر تضمنه واحتواه. قال تعالى: ﴿ ۞ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي ٱلْقُبُورِ ۝ وَحُصِّلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ ﴾ [العاديات: ٩-١٠] ، ونقول: (كان في السفينة). قال تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ ﴾ [يونس: ٢٢] ، لأن الفلك تضمنت من فيها ، ولا نقول: (بالسفينة).

ونقول: (أقام بالبصرة) على معنى الملاصقة والاقتران ، فإن قلت: (أقام فيها) فعلى معنى: تضمنته واحتوته. ونقول: (ذهب في الناس) أي دخل فيهم ، فهم احتووه وتضمنوه ، ولا نقول: (دخل بهم) على هذا المعنى.

ونقول: (أدخلت الخاتم في أصبعي ، والقلنسوة في رأسي) ولا نقول: (بأصبعي) و(برأسي).

جاء في (الأصول): «واعلم أن العرب تتسع فيها ـ أي في حروف الجر ـ فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعاني ، فمن ذلك (الباء) ، تقول: فلان بمكة ، وفي مكة ، وإنّما جازا معًا ؛ لأنك إذا قلت: (فلان بموضع كذا وكذا) فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع ، وإذا قلت: (في موضع كذا) فقد خبر بـ(في) عن احتوائه إيّاه وإحاطته به»[١].

فالباء للملاصقة والاقتران ، و(في) للاحتواء ، قال تعالى: ﴿ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [البقرة: ٢٧٤] ، وقال: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ ﴾ [الأنعام: ٦٠] فجاء بالباء ؛ لأنّ الإنفاق مقترن بوقت الليل والنهار ، وكذلك التوفي. بخلاف قوله تعالى: ﴿ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ ﴾ [الحج: ٦١] فإنه جاء بـ(في) لإرادة التضمّن والاحتواء

---

(١) «الأصول» (١/ ٥٠٥-٥٠٦).

والدخول ، فقد جعل النهار ظرفًا لليل ، والليل ظرفًا للنهار كأنه يحتويه ، أي يدخل فيه ، فلما كان كذلك جاء بـ(في) ، بخلاف ما مرّ فإنّ التوفي لا يدخل في الليل ، ولا الإنفاق ، وإنما يقترن الفعل بهذا الوقت ، فجاء بالباء لإرادة المصاحبة والاقتران ، وجاء بـ(في) للتضمّن والاحتواء.

ونقول: (نزل بالبئر) و(نزل في البئر) ، فالأولى على معنى أنه نزل بقربها ، كما تقول: (أكلنا بالعين ، وشربنا بها) أي أقمنا بقربها ، فإن أردت النزول في داخلها ، فلا تقول إلاّ (نزل في البئر) فالباء للملاصقة ، و(في) للاحتواء.

ونقول: (هو ينفق المال بالليل) و(هو ينفق المال في الليالي الحمراء) فإنّ معنى الأولى أنّ وقت الإنفاق هو الليل ، أي يقترن الحدث بهذا الوقت ويصاحبه ، وأمّا الثانية فعلى معنى أنه يذهبه في الفسوق ، فجعل الليالي وعاء يرمي فيه المال.

فـ(في) تفيد الولوج والتضمن، وأمّا الباء فللاقتران والمصاحبة والملاصقة.

وأمّا (على) فقد جاءت للظرفية في قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥] أي في حين غفلة كما يقول النحاة.

والحق أنها ليست بمعنى (في) تمامًا ، فإنّ ثمة فرقًا بين قولنا: (جاءنا على غفلة) و(جاءنا في غفلة) ، ألا ترى أنّا نقول: (هاجمه في وقت الغفلة) ولا نقول: (هاجمه على وقت الغفلة) ، ونقول: (دخل المدينة في وقت العصر) ولا نقول: (على وقت العصر)؟ ولو كانت بمعناها لصح ذلك.

الذي يبدو أنّ قولنا: (هاجمه في غفلة) معناه: أنه هاجمه وهو داخل في الغفلة، وكذلك (جاءه في غفلة) أي جاءه وهو داخل في الغفلة ، وأما (هاجمه على غفلة) فليس معناه أنه غارق في الغفلة ، وإنّما كان عليها ، أي لم تحتوه

ولم تتضمنه ، فقولك : (هاجمه على غفلة) معناه أنه انتهز فرصة غفلة عرضت له وهاجمه.

ومثله ما نقوله في الدارجة: (جئت على أولها) و(جئت في أولها) ، و(جئت على أول الصلاة) و(جئت في أولها) ، فمعنى (جئت في أولها) أنك جئت وهم داخلون في أولها ، وأما (جئت على أولها) فالمعنى أنك استعليت على أولها وشاهدته ، فالمجيء أسبق.

وتقول: (جئت على حين قُتل إسماعيل) و(جئت في حين قُتل إسماعيل) ، فمعنى الأولى: أنك جئت مستعليًا على الوقت وشاهدت الفعلة ، ومعنى الثانية: أنك جئت وقد دخلت في هذا الوقت ، فالمجيء الأول أسبق ، وربما لم تشاهد الفعلة في الثانية ، ومما يوضح هذا أنك تقول: (جئت على سفر محمد) و(جئت في سفر محمد) فمعنى الأولى أنك جئت وهو متهيء للسفر فشاهدت سفره ، وأما قولك: (جئت في سفر محمد) فمعناه أنك جئت وهو مسافر ولم تشاهده.

وتقول: (دخلت الموصل في حين غرق بغداد) أي دخلتها في هذا الوقت ولم تشاهد غرق بغداد ، وأما (جئت على غرق بغداد) فمعناه أنك شاهدته.

فـ(في) تفيد الدخول ، و(على) تفيد الاستعلاء وليس معناها الدخول.

وأما قولهم: (كان ذلك على عهد فلان) فالظاهر أنه يختلف عن قولهم: كان ذلك في عهده.

فالذي يبدو أنّ قولهم: (كان ذلك على عهده) معناه: أنّ الحدث مختص بأمر من أمور الدولة ، أو بما هو من شأنها ، كأن تقول: (جمع المصحف على عهد أبي بكر) و(بُنيت البصرة على عهد عمر) و(فتحت عمورية على عهد المعتصم) كأن العهد حمل هذه الأعمال وقام بها. ولا تقول: (بنيت دارًا على

عهد الواثق) ولا (سافرت إلى البصرة على عهد المتوكل) لأن ذلك ليس من شأن الدولة.

وأمّا (في) فهي لعموم الظرفية، فتقول: (بنيت دارًا في زمن المتوكل) و(تزوجت في عهد فلان) و(انتصر الروم على الفرس في عهد الرسول وفي زمن الرسول) لأن الحدث تم في ذلك الوقت، ولا تقول على عهده؛ لأنه لم يفعله، وهو ليس من شأن حكومته ﷺ فإنّ عهده لم يتحمل هذه المسألة.

فـ (على) للاستعلاء، وذلك أنها تفيد أن الحكم اضطلع بالأمر أو هو من شأنه أن يفعله والله أعلم.

زيادة (ما)

تزاد (ما) بعد طائفة من حروف الجر، وزيادتها على ضربين:

١ ـ كافة عن الجر، نحو: ربما سعيت إلى حتفك وأنت لا تعلم.

٢ ـ غير كافة، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

ما الكافة:

وتدخل على رب والكاف، نحو قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] ونحو (كن كما أنت) ونحو قوله:

وأعلم أنني وأبا حُمَيدٍ ... كما النشوانُ والرجلُ الحليمُ

وقوله:

أخٌ ماجدٌ لم يُخزِني يومَ مَشهدٍ ... كما سيفُ عمرٍو لم تخنهُ مضاربُهْ[1]

---

(١) «المغني» (١/١٧٨، ٣٠٩).

ونحو قوله ﷺ: «صلّوا كما رأيتموني أصلّي» وهي في الحديث ليست مصدرية «فإنه لم يقع التشبيه بالرؤية ، وأنت لو صرحت بالمصدر ههنا لم يكن كلامًا صحيحًا ، فإنه لو قيل: صلّوا كرؤيتكم صلاتي ، لم يكن مطابقًا للمعنى المقصود»[١] ، ونحو قوله تعالى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨] .

قيل: وقد تدخل على (من) والباء نحو (إني مما أفعل ذاك) ونحو قوله:

وإنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً ... عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ

وقوله:

فَلَئِنْ صِرْتَ لا تحيرُ جَوَابًا ... لَبِما قَدْ ترى وَأَنتَ خَطيبُ

ويحتملان غير ذلك[٢] .

والغرض من زيادة (ما) هذه أن تهيّء الحرف للدخول على ما لم يكن يدخل عليه ، فيدخل على الأفعال وعلى الجمل الاسمية ، فهي توسع دائرة استعمال الحرف بعد أن كان منحصرًا في دائرة معينة ، فـ(ربّ) مثلاً مختصة بالأسماء الظاهرة النكرة ، فإذا دخلت عليها (ما) هذه وسّعت دائرة استعمالها فأصبحت تدخل على الأسماء الظاهرة والمضمرة ، على النكرات والمعارف ، على الأفعال والأسماء ، تقول: (رب كلمة تهوي بصاحبها في النار) ولا يصح أن نقول: (رب الكلمة) ولا (رب تهوي) ، فإن أدخلت عليها (ما) هذه صح كل ذلك فتقول: (ربما ألقت الكلمة صاحبها في النار) و(ربما الكلمة عادت على صاحبها بالوبال) ، قال الشاعر:

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِم ... وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

---

(١) «بدائع الفوائد» (١/ ١٤٤).

(٢) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٤٧٦) ، «المغني» (١/ ٣١٠).

فقد وسّعت (ما) معنى التقليل والتكثير في (ربّ). وقد التفت القدامى إلى وظيفة (ما) هذه ، جاء في (تفسير الرازي): «والنحويون يسمّون (ما) هذه الكافة ، يريدون أنها بدخولها كفّت الحرف عن العمل الذي كان له ، وإذا حصل هذا الكف فحينئذ تتهيأ للدخول على ما لم تكن تدخل عليه ، ألا ترى أنّ (ربّ) إنما تدخل على الاسم المفرد نحو (رب رجل يقول ذاك) ولا تدخل على الفعل ، فلما دخلت (ما) عليها هيأتها للدخول على الفعل كهذه الآية»[١] ، يعني قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحجر: ٢].

وجاء في (لسان العرب): «والفرق بين (ربما) و(ربّ) أن (ربّ) لا يليه غير الاسم ، وأما (ربّما) فإنه زيدت (ما) مع (ربّ) ليليها الفعل ، تقول: (ربّ رجل جاءني) و(ربما جاءني زيد) و(رب يوم بكرت فيه) و(ربّ خمرة شربتها) ويقال: (ربّما جاءني فلان) و(ربما حضرني زيد)»[٢].

وجاء في (شرح الكافية) للرضي: «وأما (ما) التي بعد (ربّ)... فهي تكفّها عن العمل فلا تطلب متعلقًا... وتبقى (ربّ) للتقليل ، أي لتقليل النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها»[٣].

ومثلها الكاف ، فإنّ الكاف لتشبيه مفرد بمفرد ظاهر ، فتقول: (هو كالبحر) ، و(هي كاللؤلؤة) ولا تدخل على المضمر ولا على فعل ، فإنَ جئت بـ(ما) اتسع التشبيه بها وصارت تدخل على الظاهر والمضمر ، وعلى الأسماء والأفعال ، وتستعمل لتشبيه مفرد بمفرد ، ولتشبيه مضمون جملة

---

(١) «التفسير الكبير» (١٩/ ١٥٢) ، وانظر «المغني» (١/ ١٣٧) ، «جواهر الأدب» (٢١٩) ، «بدائع الفوائد» (١/ ١٤٤).

(٢) «لسان العرب» (١/ ٣٩٣).

(٣) «شرح الرضي» (٢/ ٣٨١_٣٨٢).

بأخرى[١]، وذلك نحو (كن كما أنت) فقد دخلت على الضمير، ونحو (كما تكونون يولّى عليكم) و(صلوا كما رأيتموني أصلي) و﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨] فقد وسّعت (ما) دائرة التشبيه بالكاف.

وقيل: إنّ (كما) تفيد التشبيه والمماثلة الحقيقية، بخلاف (كأنّ)، تقول: (اضربه كما ضربك) والمعنى: اضربه ضربًا مماثلاً لضربه لك، بخلاف قولك: (اضربه كأنْ قد ضربك) فإنه لا يفيد أنّه ضربك، وتقول: (امدحه كما مدحك) والمعنى: امدحه مدحًا مماثلاً لمدحه لك، والمعنى أنّه مدحك. ولو قلت (امدحه كأنه مدحك) لكان المعنى أنه لم يمدحك. جاء في (التطور النحوي): «و(كأنّ) و(كأنْ) تفيدان فرض كون الشيء غير ما هو عليه في الحقيقة، و(كما) تفيد التشبيه والتمثيل الحقيقي، مثال ذلك ﴿۞ وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٧١] والجبل لم يكن ظلة أو مثل ظلة، بل كان ضدها في المتانة والرسو، والمعنى: لو كان الجبل كظلة لكان نتقه ورفعه وزلزلته قريبًا من الاحتمال، فلأنه لم يكن كظلة كان نتقه من المعجزات.

و(كما) مثل (آمنا كما آمن الناس) يعني: إيماننا مثل إيمانهم»[٢].

وذكروا لـ (كما) معاني أخرى غير هذه منها:

المبادرة: نحو (سلم كما تدخل) أي بادر الدخول بالسلام، ونحو (صلّ كما يدخل الوقت)، بمعنى: بادر الصلاة عند دخول الوقت.

ومنها أن تكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو قولك: (كما قام زيد قعد عمرو) فقد اقترن الفعلان في الوجود، وفيها معنى المبادرة.

---

(١) انظر «شرح الرضي» (٢/ ٣٨١).

(٢) «التطور النحوي» (١٢٧).

قالوا: وقد تكون بمعنى (**لعل**) نحو (انتظر كما آتيك) أي: لعلما آتيك. قال رؤبة: (لا تشتم الناس كما لا تشتم) فيكون قد تغير معنى الكلمة بالتركيب[١].

ويحتمل أن يكون معنى قول رؤبة: (لا تشتم الناس كما لا تحب أن تشتم) وعلى أية حال فوظيفة (ما) هذه توسيع دائرة الاستعمال، سواء أكانت مع حروف الجر أم مع غيرها، وذلك كما في الأحرف المشبهة بالفعل، فإنها إذا دخلت عليها (ما) هذه وسّعت استعمالها فصارت تدخل على الأفعال والأسماء بعد أن كانت مختصة بالدخول على الأسماء. وكما في (بعد) و(بين) فهما مختصان بالإضافة إلى الأسماء، فإذا دخلت عليها (ما) هذه صح دخولها على الجمل الفعلية والاسمية، تقول: (بعد ما كان ملكًا أصبح سوقة).

قال الشاعر:

أَعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَ مَا   أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثُّغَامِ الْمُخْلِسِ

وقيل (ما) مصدرية. ونحوه:

بَيْنَمَا نَحْنُ بالأراكِ مَعًا   إذ أَتَى راكِبٌ على جَمَلِهْ

وتقول: (بينما كنت سائرًا إذ طلع عليّ رجل مهيب الطلعة).

وكما في (طال) و(كثر) و(قل) فهي مختصة بالأسماء، تقول: (طال السفر وقلّ الزاد) فإن دخلت عليها (ما) هيأتها للدخول على الأفعال، تقول: (طالما اجتمعنا وقلّما اتفقنا). وقيل: هي مصدرية[٢].

---

(١) انظر: «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٨١)، «المغني» (١/ ١٧٩).

(٢) انظر «شرح الرضي» (٢/ ٣٨٢)، «المغني» (١/ ٣١١).

(ما) غير الكافة :

تزاد (ما) غير كافة بعد طائفة من حروف الجر ، وذلك بعد (من) و(عن) والباء و(رب) والكاف ، فيبقى لها اختصاصها كما كان ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾ [المؤمنون: ٤٠] ، وقوله : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾ [المائدة: ١٣] ، وقوله : ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا ﴾ [نوح: ٢٥] ، وقول الشاعر :

ربما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ بين بصرى وطعنةٍ نجلاءِ

وقوله :

مَاوِيَّ يَا رُبَّتَمَا غَارَةٍ شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيْسَمِ

وقوله :

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وجَارِمُ(١)

وهي في هذا الموطن مؤكدة ، قال تعالى : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ﴾ فأكد أنّه بعد قليل سيندمون ، ألا ترى كيف قرن نون التوكيد معها لزيادة التوكيد ، كما قرنها معها في غير هذا الموطن ، قال تعالى : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾ [الأنفال: ٥٨] فجمع بين (ما) ونون التوكيد لزيادة التوكيد ، وكما يجمع بين اللام و(إنّ) نحو ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأعراف: ١٦٧] ، وكما يجمع بين القسم و(إنّ) لزيادة التوكيد نحو (والله إنك لمؤتمن) .

قال سيبويه : «وأما قوله عز وجل : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾ فإنما جاء لأنه

---

(١) «شرح ابن عقيل» (١/ ٢٣٤) ، «جواهر الأدب» (٢٢٠) ، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٦٨) .

ليس لـ (ما) معنى سوى ما كان قبل أن تجيء به إلاّ التوكيد ، فمن ثم جاز ذلك إذا لم ترد به أكثر من هذا»[١] .

وجاء في (لسان العرب): «وتجيء (ما) صلة يريد بها التوكيد كقول الله عز وجل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ المعنى: فبنقضهم ميثاقهم. . . وقال ابن الأنباري في قوله عز وجل: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ قال: يجوز أن يكون معناه: (عن قليل) و(ما) توكيد ، ويجوز أن يكون المعنى: عن شيء قليل ، وعن وقت قليل ، فيصير (ما) اسمًا غير توكيد»[٢] .

وهي تفيد التوكيد أيضًا إذا زيدت في غير هذا الموطن ، وذلك نحو ما ذكرنا من زيادتها بعد أدوات الشرط نحو: ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ٱبْتِغَآءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا﴾ [الإسراء: ٢٨] ولذلك يكثر وصل نون التوكيد بالفعل بعدها ، ونحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] ، وكزيادتها بعد الأحرف المشبّهة بالفعل إذا لم تكن كافة نحو (ليتما محمدًا معنا).

جاء في (كتاب سيبويه): «وتكون توكيدًا لغوًا وذلك قولك: (متى ما تأتني آتك) وقولك: (غضبت من غير ما جرم). وقال الله عز وجل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ فهي لغو في أنها لم تحدث إذا جاءت شيئًا لم يكن قبل أن تجيء من العمل ، وهي توكيد للكلام»[٣] .

وذهب الزمخشري في (الكشاف) إلى أنها تفيد القصر زيادة على معنى التوكيد ، فقد جاء فيه في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]: «(ما): مزيدة للتوكيد والدلالة على أن لينه لهم ما كان إلاّ

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٩٢).
(٢) «لسان العرب» (٢٠/ ٣٦٣) وانظر «المغني» (١/ ٣١٦)، «شرح ابن يعيش» (٨/ ٣٠).
(٣) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٥).

برحمة الله. ونحوه ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾»(١).

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥]: «لبيان أن لم يكن إغراقهم بالطوفان فإدخالهم النار إلا من أجل خطيئاتهم، وأكّد هذا المعنى بزيادة (ما)»(٢).

وذهب هذا المذهب جماعة، منهم ابن القيم، فقد جاء في (بدائع الفوائد): «قوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾ أي ما لعناهم إلاّ بنقضهم ميثاقهم، ونحو ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ أي: ما لنت لهم إلا برحمة من الله. ولا تسمع قول من يقول من النحاة: إن (ما) زائدة في هذا الموضع، فإنه صادر عن عدم تأمّل...

فإذا عرفت أنّ زيادتها مع (إن) واتصالها بها اقتضى هذا النفي والإيجاب، فانقل هذا المعنى إلى اتصالها بحرف الجر من قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ و﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾ وتأمّل كيف تجد الفرق بين هذا التركيب، وبين أن يقال: (فبرحمة من الله) و(فبنقضهم ميثاقهم). وإنّك تفهم من تركيب الآية: ما لنت لهم إلا برحمة من الله، وما لعنّاهم إلاّ بنقضهم ميثاقهم»(٣).

والحق أنها لا تفيد القصر هنا، بل هي مؤكدة، أما معنى القصر الذي ذكر فهو متأت من التقديم، لا من زيادة (ما). قال تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٥٥] فقدّم نقض الميثاق والكفر بآيات الله وقتل

---

(١) «الكشاف» (١/ ٣٥٧)، وانظر (١/ ٤٣٥).

(٢) «الكشاف» (٣/ ٢٣٧).

(٣) «بدائع الفوائد» (٢/ ١٥٠ ـ ١٥١).

الأنبياء لإفادة الحصر ، والتقديم يفيد القصر ، كما مرّ في كثير من المواطن .

أما (ما) فهي للتوكيد ، وناسب زيادتها ههنا أنّ الكلام قبل هذه الآية على الميثاق. قال تعالى: ﴿ وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ ٱلطُّورَ بِمِيثَٰقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا۟ فِى ٱلسَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴿١٥٤﴾ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء: ١٥٤ـ١٥٥] فلما تقدم الكلام على الميثاق ، وأخذ الميثاق الغليظ منهم ، ناسب ذلك زيادة (ما) لتوكيد النقض ، كما ناسب تقديمه على بقية الأسباب للاهتمام به في هذا الموطن.

ونحوها قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾ [المائدة: ١٣] .

فالقصر متأت من التقديم لا من (ما). أما (ما) فهي للتوكيد ، وناسب زيادتها أنّ السياق هو في الكلام على الميثاق كآية النساء ، قال تعالى: ﴿ ۞ وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا ۖ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مَعَكُمْ ۖ لَئِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِى وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴿١٢﴾ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ۙ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ۚ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٣﴾ وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ﴾ [المائدة: ١٢ـ١٤] .

فالكلام ، كما ترى ، على الميثاق ، فناسب ذلك زيادة (ما) لتوكيد نقض الميثاق ، وكذا الكلام في آية نوح ، وهو قوله تعالى: ﴿ مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا ﴾ [نوح: ٢٥] فإن القصر فيها متأت من التقديم .

أما ما قاله ابن القيم فيمن قال من النحاة: إنها زائدة ، فغلوّ عليهم ، فهم لا يقولون بأنها زائدة لا فائدة منها ، وإنّما يقولون: هي زائدة مؤكّدة ، فهي واردة لتأدية معنى ، لا لغير معنى.

وأما ما ذكره من أنّها نظيرة (إنّ) فإنّ زيادتها مع (إنّ) اقتضى معنى النفي والإيجاب ـ يعني القصر ـ فانقل هذا المعنى إلى اتصالها بحرف الجر ، فهذا مردود بأنّ التي تفيد القصر هي الكافة فقط ، أما غير الكافة فلا تفيده.

ويؤيد ما ذهبنا إليه في أنّ (ما) غير الكافة المزيدة بعد حروف الجر لا تفيد القصر بل التوكيد:

١ ـ أنّ (ما) إذا زيدت غير كافة في الأحرف المشبة بالفعل كانت مؤكدة نحو (إنما محمدًا قائم) وإذا زيدت كافة فهي للقصر ، وللتهيئة للدخول على ما لم تكن تدخل عليه. جاء في (شرح ابن يعيش): «وقيل: (إنما زيدًا منطلق) فيجوز في (إنّ) الإعمال والإلغاء ، فمن ألغى ورفع وقال: (إنما زيدٌ منطلق) كانت (ما) كافة ، . . . . ومن أعملها وقال: (إنما زيدًا منطلق) كانت ملغاة والمراد بها التأكيد»[(١)].

٢ ـ إنّ (ما) غير الكافة الداخلة على الشرط أو غيره لا تفيد معنى القصر ، وذلك نحو ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ ، ونحو (غضبت من غير ما جرم) بل تفيد التوكيد.

٣ ـ ليس هناك نصوص تقطع بأنّ غير الكافة تفيد القصر مع حروف الجر ، بل الأولى أن تكون الكافة المزيدة بعد أحرف الجر هي التي تفيد القصر إذا احتمل المعنى ذلك نظيرة (إن) ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٣٣).

كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] فهو يحتمل أنّ المعنى: لا يود الذين كفروا كثيرًا إلاّ هذا الأمر.

ولا يقال: إن (رب) متقدمة فأفادت القصر، إذ هي ليس لها متعلق فتتقدم عليه، فلا يفيد تقديمها القصر، بل أفادته مع (ما).

وكقوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلّي» إذ يحتمل أنّ المعنى: لا تصلّوا إلاّ كصلاتي، فأفادت (ما) الكافة القصر.

وتبين من هذا أن (ما) تزاد على ضربين:

١ ـ كافة، والغرض منها توسيع دائرة الاستعمال، وقد تكون للقصر إذا احتمل المعنى ذلك.

٢ ـ غير الكافة، وهي للتوكيد.

* * *

التقديم والتأخير

إنّ أغراض تقديم الجار والمجرور لا تكاد تختلف عن غيرها من أغراض تقديم المفعول والحال والظرف ونحوها. ومدار الأمر في ذلك هو العناية والاهتمام.

إنّ مواطن العناية والاهتمام متعددة كما سبق أن ذكرنا في أكثر من موطن، ومن ذلك:

الحصر والاختصاص، وهو أشهر الأغراض وأكثرها دورانًا، حتى حصر بعضهم التقديم بهذا الغرض.

جاء في (الإتقان): «كاد أهل البيان يطبقون على أن تقديم المعمول يفيد الحصر سواء كان مفعولاً أو ظرفًا أو مجرورًا، ولهذا قيل في ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥]: معناه: نخصك بالعبادة والاستعانة، وفي ﴿ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٥٨] معناه: إليه لا إلى غيره»[١].

والحق أنّ التقديم يفيد الحصر كثيرًا، وقد يفيد غيره.

ومما يفيد القصر قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [آل عمران: ١٢٢]. أي ليخصوا ربهم وحده بالتوكل[٢]. فإنه لا يصح التوكل على غيره، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ ۩ ﴾ [الأعراف: ٢٠٦] فقدم الجار والمجرور في (له يسجدون) للقصر، أي يخصونه بالعبادة لا يشركون به أحدًا[٣].

وكقوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴾ [الشورى: ٥٣] «لأن المعنى أن الله

---

(١) «الإتقان» (٢/ ٥١).

(٢) انظر «الكشاف» (١/ ٣٥٨).

(٣) انظر «الكشاف» (١/ ٥٩٤).

تعالى مختص بصيرورة الأمور إليه دون غيره ، ونحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾ [الغاشية: ٢٥ ـ ٢٦]»[1] .

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٦] فنحن نرجع إليه لا إلى غيره ، وكقوله: ﴿ ۞ إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [فصلت: ٤٧] فإنه مختص بعلم الساعة ، وإليه يرد علمها لا إلى غيره. ومثله قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [البقرة: ٩٤] فقدم (لكم) للاختصاص ، إذ قال لهم: إن كانت لكم الدار الآخرة خالصة لكم وحدكم لا يشارككم فيها غيركم كما تزعمون فتمنوا الموت.

ونحو قوله تعالى: ﴿ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٦] ، و﴿ وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٨].

ومنه قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ءَامَنَّا بِهِۦ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا ﴾ [الملك: ٢٩]، فإنه أخّر (به) عن (آمنا) فقال: ﴿ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾، وقدم (عليه) على (توكلنا) فقال: ﴿ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا ﴾ وذلك أن الموطن الأول ليس موطن قصر ، فالإيمان لا يقتصر على الإيمان بالله ، بل يكون به وبملائكته وبكتبه ورسله وباليوم الآخر وغير ذلك ، ولذا لم يقدّم (به)، ولو قدمه لأفاد القصر ولكان المعنى: لا يؤمنون إلاّ به، وقدم الجار والمجرور في ﴿ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا ﴾ لأنّ التوكل لا يكون إلاّ عليه ، كما قال في موطن آخر: ﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ فأخر وقدّم بحسب المعنى.

جاء في (البرهان) في هذه الآية: «فإنّ الإيمان لما لم يكن منحصرًا في الإيمان بالله ، بل لا بد معه من رسله وملائكته وكتبه واليوم الآخر وغيره مما يتوقف صحة الإيمان عليه ، بخلاف التوكل فإنه لا يكون إلاّ على الله وحده ، لتفرده بالقدرة والعلم القديمين الباقيين ، قدم الجار والمجرور فيه ليؤذن

(١) «الطراز» (٧٠ ـ ٧١).

باختصاص التوكل من العبد على الله دون غيره ؛ لأن غيره لا يملك ضرًا ولا نفعًا فيتوكل عليه»[١] .

وقد يكون التقديم لغير القصر ، بل للتعظيم أو للتحقير ، أو لتعجيل المسرة والمساءة ، وغير ذلك من ضروب الاهتمام ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨٠] فهذا لا يفيد القصر ؛ لأن الله خبير بما نعمل، وبغير ذلك أيضًا، ولا تختص خبرته بعملنا، بل إن خبرته مطلقة لا يحدها شيء، ولكن لما كان الكلام علينا وعلى أعمالنا قدمها لنرتدع ونحذر. ومثله ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] وهذا التقديم لا يفيد القصر أيضًا ؛ لأنّ رقابة الله لا تختص بنا، فهو رقيب على كل شيء، قال تعالى: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ رَّقِيبًا﴾ [الأحزاب: ٥٢]، ولكن لما كان الأمر يتعلق بأعمالنا قدّم (عليكم) للتخويف والتحذير.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَلَىٰ صَلَاتِهِمۡ يُحَافِظُونَ ﴾ [المعارج: ٣٤] فقدم الجار والمجرور على الفعل ، وهذا التقديم لا يفيد القصر أيضًا ؛ وذلك لأنّ المحافظة لا تقتصر على الصلاة بل هي لعموم حدود الله وفرائضه ، قال تعالى: ﴿ وَٱلۡحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِۗ﴾ [التوبة: ١١٢] ولكنه قدّم الصلاة لتعظيم أمرها.

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلۡنَا ٱلسَّمَآءَ سَقۡفٗا مَّحۡفُوظٗاۖ وَهُمۡ عَنۡ ءَايَٰتِهَا مُعۡرِضُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣٢] وإعراضهم لا يختص بآيات السماء ، بل هم معرضون عن آيات الأرض والسماء. قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنۡ ءَايَةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ يَمُرُّونَ عَلَيۡهَا وَهُمۡ عَنۡهَا مُعۡرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥] ولكن لما تقدّم الكلام على السماء خصّ آياتها بالذكر ، فقال: ﴿ وَهُمۡ عَنۡ ءَايَٰتِهَا مُعۡرِضُونَ﴾ فقدّم الجار والمجرور للتعظيم.

وقد يكون التقديم والتأخير لأداء معنى لا يفهم بدونه ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٞ مُّؤۡمِنٞ مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَكۡتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ أَتَقۡتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ

(١) «البرهان» (٢/ ٤١٤) ، وانظر «التفسير الكبير» (٣٠/ ٧٦).

رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨] فإنه قدّم ﴿مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ على الفعل (يكتم) لإفادة أن هذا الرجل هو من آل فرعون، ولو أخّره وقال: (وقال رجل مؤمن يكتم إيمانه من آل فرعون) لما فهم أنه منهم[١]، بل لاحتمل المعنى أنّ هذا الرجل يكتم إيمانه من آل فرعون، أي يخفيه منهم، والمعنى الأول هو المطلوب.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَـٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٢٠]، وقوله: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ قَالَ يَـٰمُوسَىٰٓ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ﴾ [القصص: ٢٠] فإنه قدّم ﴿مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾ على (رجل) في آية (يس) وأخّرها في آية (القصص)؛ وذلك لأن المعنى مختلف، فمعنى قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ أن هذا الرجل جاء ساعيًا من أقصى المدينة، فالمجيء كان من أقصى المدينة.

أما في آية القصص فالمعنى أنّ الرجل كان مسكنه في أقصى المدينة، كما تقول: (تكلّم رجل من أعلى القوم أو من أدناهم) فليس المقصود أنه كان جالسًا في الأعلى وتكلم من هناك، وإنما المعنى أنه من علية القوم، فهو صفة، وكذلك الآية.

جاء في (درة التنزيل): «وأما الآية الأولى من سورة القصص [يعني قوله: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ﴾] فإن المراد: جاء من لا يعرفه موسى من مكان لم يكن مجاورًا لمكانه فأعلمه ما فيه الكفار من ائتمارهم به»[٢]. ويحتمل أيضًا المعنى الأول، فهو تعبير احتمالي.

ونحو هذا أن تقول: (قدم من القرية رجل) و(قدم رجل من القرية) فمعنى الأولى أنّ قدومه كان من القرية، وأما الثانية فتحتمل هذا المعنى وتحتمل أنّ

---

(١) انظر «درة التنزيل» (٣٩٠).

(٢) «درة التنزيل» (٣٩٠).

الرجل قروي ، أي هو من أهل القرية ، وربما لم يكن قدومه هذا من القرية .

فإذا كان الكلام منفيًا كان تقديم المجرور يفيد نفي وقوع الحدث على التقديم وإثباته لغيره ، تقول: (ما ذهبت إلى سعيد) و(ما إلى سعيد ذهبت) فالأولى تفيد أنك نفيت الذهاب إلى سعيد ، ولم تفد أنك ذهبت إلى غيره ، فربما كنت ذهبت أو لم تكن ، أمّا في الثانية فإنك نفيت الذهاب إلى سعيد وأثبته إلى غيره ، أي لم أذهب إلى سعيد وإنّما إلى غيره ، ولذا يصح أن تقول: (ما ذهبت إلى سعيد ولا إلى غيره) ، ولا يصح أن تقول: (ما إلى سعيد ذهبت ولا إلى غيره) لأنه تناقض ؛ لأن قولك: (ما إلى سعيد ذهبت) معناه أنك ذهبت إلى غيره ، فكيف تقول: ولا إلى غيره؟

جاء في (نهاية الإيجاز): «فإذا قلت: (ما أمرتك بهذا) فقد نفيت عن نفسك أمره بذلك ، ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيء آخر ، وإذا قلت: (ما بهذا أمرتك) كنت قد أمرته بشيء غيره»[١] .

أما تقديم الجار والمجرور على غير متعلقه فللعناية والاهتمام أيضًا ، وهذا الأمر جار في عموم رصف الكلمات ، فأنت بما قدّمته أعنى ، وتتدرج العناية والاهتمام مع الكلمات تدرجًا تنازليًا ، فما قدمته أولاً هو أهم ، وهكذا إلى آخرها ذكرًا ، فقولك: (ذهب إلى المسجد خالد) يفيد أن العناية بالجار والمجرور أكثر من قولك: (ذهب خالد إلى المسجد) ، قال تعالى: ﴿ سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعْبَ بِمَآ أَشْرَكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا ﴾ [آل عمران: ١٥١] فقدّم الجار والمجرور (في قلوب) على المفعول به (الرعب) وذلك لأن الأهم في هذا الموطن مكان الرعب ، لا الرعب نفسه ، إذ المهم أن تمتلئ قلوب الكافرين بالرعب وليس المهم أن يوضع الرعب في مكان آخر .

---

(١) «نهاية الإيجاز» (١٢٢).

ثم إنّ الأهمية والعناية يحددها المقام ، فقد تكون العناية في مقام تقتضي تقديم لفظ ما ، وقد تقتضي في مقام آخر تأخير ما قدّمته ، وذلك نحو (مررت بخالد على القائد) و(مررت على القائد بخالد) فالاهتمام بخالد في الجملة الأولى أكبر ، وفي الثانية بالعكس ، وذلك كأن يكون الموطن في الأولى الاهتمام بأمر خالد وليس الدخول على القائد ، والثانية بالعكس.

قال تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦۗ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [آل عمران : ١٢٦] .

وقال : ﴿ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْۚ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [الأنفال : ١٠] .

فقدّم (القلوب) على الجار والمجرور في آل عمران فقال : ﴿ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦۗ ﴾ ، وأخرها عنه في الأنفال فقال : ﴿ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْۚ ﴾ مع أنّ الكلام على معركة بدر في الموطنين ، غير أن الموقف مختلف.

ففي آل عمران ذكر معركة بدر تمهيدًا لذكر موقعة أحد وما أصابهم فيها من قرح وحزن ، والمقام مقام مسح على القلوب وطمأنة لها من مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥۚ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [آل عمران : ١٣٩-١٤٠] إلى غير ذلك من آيات المواساة والتصبير ، فقال في هذا الموطن : ﴿ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦۗ ﴾ [آل عمران : ١٢٦] ، فذكر أن البشرى (لهم) ، وقدّم (قلوبهم) على الإمداد بالملائكة فقال : ﴿ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦۗ ﴾ كل ذلك من قبيل المواساة والتبشير والطمأنة.

ولما لم يكن المقام في الأنفال كذلك ، وإنّما المقام ذكر موقعة بدر وانتصارهم فيها ودور الإمداد السماوي في هذا النصر ، وقد فصّل في ذلك أكثر

مما ذكر في آل عمران فقال: ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ۝٩ وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ ۚ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ۝١٠ إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ ۝١١ إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا ۚ سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴾ [الأنفال: ٩-١٢].

أقول لما كان المقام مختلفًا خالف في السياق.

إنّه لمّا كان في الأنفال مقام الانتصار وإبراز دور الإمداد الرباني، قدّم (به) على القلوب، والضمير يعود على الإمداد، ولمّا كان المقام في آل عمران هو الطمأنة وتسكين القلوب قدمها على الإمداد فقال: ﴿ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِ ۗ ﴾ وزاد كلمة (لكم) فقال: ﴿ وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ ﴾ زيادة في المواساة والمسح على القلوب، فجعل كلاًّ في مقامه.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ۖ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة: ١٧٣].

وقوله: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ ﴾ [المائدة: ٣].

وقوله: ﴿ قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ۚ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

فقد قال في آية البقرة: ﴿ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ۖ ﴾ فقدم (به) على (لغير الله)،

ومعنى (ما أهل به) ما رفع الصوت بذبحه وهو البهيمة ، وقال في آيتي المائدة والأنعام: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ فقدّم (لغير الله) على (به) وذلك أنّ المقام في آية الأنعام كان في الكلام على المفترين على الله ممن كانوا يشرعون للناس باسم الله وهم يفترون عليه فقال: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا ۖ فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمْ ۗ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿١٣٦﴾ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١٣٧﴾ وَقَالُواْ هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ ۚ﴾ [الأنعام: ١٣٦ ـ ١٣٨] .

إلى غير ذلك من الآيات التي تبين أن ثمة ذوات غير الله تحلل وتحرم مفترية على الله ، وذوات يزعمون أنها شركاء لله تعبد معه ، ونصيبها أكبر من نصيب الله في العبادة ، ولذا قدّم إبطال هذه المعبودات من غير الله على (به) فقال: ﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ﴾ لأنه هو مدار الاهتمام والكلام.

والكلام في المائدة أيضًا على التحليل والتحريم ومن بيده ذلك ورفض أية جهة تحلل وتحرم من غير الله ، فإن الله هو يحكم ما يريد ، قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوْفُواْ بِٱلْعُقُودِ ۚ أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿١﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا ۚ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُواْ ۚ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُواْ ۘ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٢﴾ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ

وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِٱلْأَزْلَٰمِ ذَٰلِكُمْ فِسْقٌ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِى مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣﴾ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ ٱلْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ فَكُلُواْ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ﴾ [المائدة: ١ ـ ٤].

فهو يجعل التحليل والتحريم بيده ويرفض أية جهة أخرى تقوم بذلك ؛ لأنّ ذلك من الشرك الذي أبطله الإسلام ، ولذا قدّمه في البطلان فقال: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾.

ثم إنه جاء في الموطنين بذكر اسم الله على الذبائح ، فذكر في آية الأنعام أنّ المشركين لا يذكرون اسم الله على بعض ذبائحهم تعمّدًا ، فقال: ﴿وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٣٨]. وأمر في آية المائدة بذكر اسم الله فقال: ﴿وَٱذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ فناسب ذلك تقديم بطلان ذكر غير الله.

وأما في آية البقرة فليس المقام كذلك ، فلم يذكر أنّ ثمّة جهة أخرى تقوم بالتحليل والتحريم ، وإنما الكلام على ما رزق الله عباده من الطيبات ، فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِى ٱلْأَرْضِ حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾ وقال بعدها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ وَٱشْكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿١٧٢﴾ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٢ ـ ١٧٣].

فلمّا كان المقام مقام الرزق والطعام والأمر بأكل الطيبات قدّم (به) والضمير يعود على ما يذبح ، وهو طعام ، مناسبة للمقام ، والله أعلم.

* * *

تعلّق الجار والمجرور

يرى النحاة أن الجار والمجرور ومثله الظرف لا بد أن يتعلق بفعل ، أو بما يشبه الفعل ، أو ما هو بمعناه ، فالمتعلق بالفعل نحو (سرت في الطريق) ، وشبه الفعل نحو (أنا سائر في الطريق) فهو متعلق باسم الفاعل وهو شبيه بالفعل ، ومثله اسم المفعول وبقية المشتقات والمصدر ، وما هو بمعنى الفعل نحو (أين أنت مني؟) لأن معنى (أين أنت) : بعدت[١] ، ونحو (هو أسد في المعركة) أي شجاع ، و(هو فرعون على قومه) أي ظالم ، وكقوله :

وإنَّ لِسَانِي شُهْدةٌ يُشْتَفَى بِها وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّه اللهُ عَلْقَمُ

فـ (على) متعلقة بـ (علقم) لتأوله بصعب أو شاق أو شديد .

ومثال تعلق الظرف بالفعل (جلست بينكم) ، وتعلقه بشبهه نحو (أنا متحدّث معكم) ، ومثال تعلقه بما هو بمعناه قوله :

أنا أبو المنهالِ بعضَ الأحيان

وقوله :

أَنا ابنُ ماوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النقرْ وَجَاءَتِ الْخَيْلُ أَثَافِيَّ زُمَرْ

فتعلق (بعض) و(إذ) بالاسمين العلمين ، لما فيها من معنى قولك : الشجاع أو الجواد[٢] .

فإن لم يكن في الجملة ما يصح تعلقه به قدر له متعلق مناسب نحو (هو في الدار) أي كائن في الدار ، ونحو (النفس بالنفس ، والسن والسن) أي النفس

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٥٥) .
(٢) انظر «المغني» (٢/ ٤٣٣_٤٣٥) .

مقتولة بالنفس ، والسن مقلوعة بالسن ، ونحو (من لي بهذا؟) أي (من يتكفل لي بهذا؟).

ومعنى التعلق: الارتباط ، ويكون التعلق بما فيه صحة المعنى[١] ، فقولك: مثلاً (شبهت خالدًا وهو يجود بماله بالبحر) يكون فيه (بالبحر) متعلقًا - أي مرتبطاً - بـ(شبهت) لا بـ(يجود) ، إذ لو علقته بـ(يجود) لصار المعنى (يجود بالبحر) وهو فاسد. وإذا علقته بـ(شبهت) كان المعنى: شبهته بالبحر.

وأما (بماله) فهو مرتبط بـ(يجود) لا بـ(شبهت) ، لأنّ المعنى: يجود بماله ، إذ لو علقته بـ(شبهت) لكان المعنى (شبهت خالدًا بماله) وهو فاسد.

ونحوه قوله تعالى: ﴿فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً﴾ [النساء: ٩٥] فـ(بأموالهم) متعلق بالمجاهدين لا بـ(فضّل) ، و(على القاعدين) متعلق بـ(فضّل).

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ﴾ [المائدة: ٣]. فارتباط (من دينكم) بـ(يئس) لا بـ(كفروا)؛ لأنّ المعنى يكون على هذا (كفروا من دينكم) ولا معنى له ، والمراد: يئسوا من دينكم.

ونحوه قوله تعالى: ﴿لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا۟ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [إبراهيم: ١٨] فـ(على شيء) مرتبط بـ (يقدرون) لا بـ (كسبوا)؛ لأن المعنى يكون على هذا: (كسبوا على شيء) وهو فاسد ، وإنّما المعنى: لا يقدرون على شيء.

---

(١) عند النحاة أمور لفظية تمنع من التعلق بالمذكور وإن كان المعنى يقتضيه ، فيقدرون له متعلقًا محذوفًا وذلك نحو ﴿إِنِّى لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [القصص: ٢٠] فلا يعلقون (لك) بـ (الناصحين) وإن كان المعنى يقتضيه ، إذ المعنى: إني من الناصحين لك لوجود (أل) الموصولة الداخلة على اسم الفاعل ، فهم يقدرون له محذوفًا يفسره المذكور ، أي (إني من الناصحين لك من الناصحين) ، وهذا الأمر لا يعنينا في هذا الموطن وإن كنا لا نقول به ولا نراه ، فنحن نبحث الآن في معنى التعلق وحقيقته.

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ ﴾ [يوسف: ٢١] فتعلق (لامرأته) بـ(قال) لا بـ(اشتراه)؛ لأنه يكون المعنى على هذا: (اشتراه لامرأته) وهو غير مراد، ويبقى المقول له بعد ذلك مجهولاً.

ومثله قوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٧] فلا يصح تعلق (ليلة الصيام) بـ(أحل)؛ لأنه يكون المعنى أنّ الرفث أحل ليلة الصيام، أي نزل تحليله في ليلة الصيام، وليس المعنى على ذلك، وإنّما المقصود أنّ الرفث حلال في ليلة الصيام، فهو متعلق بالرفث محذوفًا أو مذكورًا؛ فإنّ النحاة يقدرونه محذوفًا؛ وذلك لأنّ المصدر (الرفث) يصح تقديره بـ(أنْ) والفعل، أي (أنْ ترفثوا) وهذا النوع من المصدر لا يتقدم عليه معموله عندهم، وأنا لا أرى مانعًا من تعليقه بالمذكور.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [آل عمران: ١٦١] فلا يصح تعليق (يوم القيامة) بغلّ أو بـ(يغلل) لأنّ المعنى يكون على ذاك (غلّ يوم القيامة) وليس في يوم القيامة غلول بل هو قبله، وإنّما هو متعلق بـ(يأت)، أي: يأت به يوم القيامة.

ومثله قوله تعالى: ﴿ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُواْ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، فلا يصح تعلق (يوم القيامة) بـ(بخلوا)، لأنّ المعنى يكون عند ذاك أنهم بخلوا يوم القيامة، وهم لم يبخلوا يوم القيامة، وإنما بخلوا في الدنيا، فهو مرتبط بـ(سيطوقون).

ونحوه قوله تعالى: ﴿ فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِى يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾ [القصص: ٢٥] إذا ربطت فيه (على استحياء) بـ(تمشي)، وهو الظاهر، كان المعنى أنها تمشي على استحياء، وإذا ربطته بـ(قالت) المتأخر كان المعنى أن القول على استحياء، أي (على استحياء قالت).

فأنت ترى أنّ المعنى يتغير بحسب تقدير الارتباط.

ثم إن التعلق أو الارتباط ليس مختصًا بالجار والمجرور والظرف، وإن كان النحاة لا يذكرونه في غيرهما، بل هو جار في كثير من التعبيرات في الجملة العربية ، لأنه لا بد من ارتباط بين الكلمات أحيانًا ليتضح المعنى المقصود.

ومثال التعلق أو الارتباط في غير الظرف والجار والمجرور قوله تعالى: ﴿ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ [الرعد: ٢٢]. فـ(سرًا وعلانية) مفعولان مطلقان أو حالان ، وهما متعلقان بـ(أنفقوا) ، لا بـ(رزقناهم) ؛ لأنّ المعنى على ذاك يكون: رزقناهم سرًا وعلانية ، وليس هو المراد ، بل المراد أنهم ينفقون سرًا وعلانية.

والنحاة يسمّون هذا المتعلق به عاملاً ، فيقولون: إنّ العامل في (سرًا وعلانية) هو (ينفقون).

ونحوه قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا ﴾ [النساء: ١٩] فـ(كرهًا) مفعول مطلق أو حال ، وهذا المصدر متعلق بـ(ترثوا) لا بـ(آمنوا) ، لأن المعنى يكون على ذاك: (يا أيها الذين آمنوا كرهًا لا يحل لكم أن ترثوا النساء) ولا بقوله: (يحل) لأن المعنى سيكون: (لا يحل لكم كارهين أن ترثوا النساء). ومقتضى هذا الأمر أنهم إذا لم يكونوا كارهين جاز لهم ذاك. ذلك لأن (كرهًا) سيكون حالاً للمجرور ، وهذا المعنى فاسد.

ونحوه أن تقول: (ما للذي أساء إلينا نائمًا بيننا؟) فلا يصح تعلّق (نائمًا) وهو حال بـ(أساء) ؛ لأن المعنى سيكون (أساء نائمًا) أي أساء وهو في حال نومه ، إنما متعلق بمحذوف ، أي ما حصل له نائمًا؟.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾ [يونس: ٦٦] فـ(شركاء): مفعول به ، وهو مرتبط بـ(يتّبع) أي: مفعول لهذا الفعل أو معمول له كما يقول النحاة ؛ لأن المعنى أنهم

لم يتبعوا شركاء في الحقيقة. ولا يصح ربطه بـ (يدعون) لأنّ الكلام على ذلك لا يتم، لأنه سيكون (وما يتبع الذين يدعون شركاء) ولا ندري النفي عن أيّ شيء ولا ما يتبعون.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١] فـ(امرأتك) مستثنى يحتمل تعلقه بـ (أسر) فيكون المعنى: فأسر بأهلك إلا امرأتك، ويحتمل تعلقه بـ (يلتفت) فيكون المعنى (ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك)، وعلى هذا تكون مُسرى بها معهم ولكنها تلتفت، والراجح عندي الأول، والله أعلم.

ومثل هذا أن تقول: (ذَهب الطلاب إلى المكتبة واستعاروا كتبًا إلاّ خالدًا) فإنك إذا علقت المستثنى بـ (ذهب) كان المعنى: ذهب الطلاب إلى المكتبة إلاّ خالدًا فهو لم يذهب، وإذا علقته بـ (استعاروا) كان المعنى: إنّ خالدًا ذهب معهم إلى المكتبة ولكنه لم يستعر كتابًا.

فالتعلق هو الارتباط المعنوي، سواء كان ذلك في الجار والمجرور والظرف أم في غيرهما مما يقتضي الارتباط.

* * *

الإضافــة

معنى الإضافة:

الإضافة نسبة اسم إلى اسم آخر وإسناده إليه نحو: غلام هند ، وكتاب خالد[1].

وقد استقر الأمر مؤخرًا عند النحاة على أن الإضافة إمّا أن تكون بمعنى اللام نحو (دار سالم) و(مال محمد) أي دار لسالم ، ومال لمحمد ، أو تكون بمعنى (من) وذلك إذا كان المضاف إليه جنسًا للمضاف نحو (ثوب صوف) و(خاتم ذهب) أي ثوب من صوف ، وخاتم من ذهب ، أو تكون بمعنى (في) وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفًا واقعًا فيه المضاف نحو (شهيد الدار) أي في الدار ، و﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [سبأ: ٣٣] أي في الليل والنهار[2].

ولا تخرج الإضافة عن هذا عندهم.

وذهب بعض النحاة إلى «أنّ الإضافة ليست على تقدير حرف أصلاً ، وإلاّ لزم أنّ (غلام زيد) يساوي (غلام لزيد) وليس كذلك ، فإنّ معنى المعرفة غير النكرة.

---

(١) الإضافة عند النحاة: إسناد اسم إلى اسم آخر على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه ، أو ما يقوم مقام تنوينه.

(٢) انظر «ابن عقيل» (٢/ ٣) ، «شرح الرضي» (١/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩).

وأجيب بأن قولنا: (غلام لزيد) ليس تفسيرًا مطابقًا من كل وجه ، بل لبيان الملك أو الاختصاص فقط»[١].

والحق فيما نرى أنّ الإضافة تعبير آخر ليس على تقدير حرف ، فقد يصح تقدير حرف في تعبير ، وقد يمتنع تقدير أيّ حرف في تعبير آخر ، وما صح تقديره بحرف لا يطابق معناه معنى المقدر. فهي أعمّ من أن تكون بمعنى حرف ، ومما يدل على ذلك أمور منها:

١ ـ امتناع إظهار أي حرف من هذه الحروف في قسم من التعبيرات ، نحو (جئت مع خالد) ، و﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦] ، و﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] ، و﴿۞ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [آل عمران: ٩٣] ، و﴿مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾ [الشعراء: ٧] ، و(عند خالد مال) ، و(خرج جميع القوم) ، و(يوم الأحد) ، و:

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمِّ والحَزَنِ

ونحو ذلك كثير. مما يدل على أنّ الإضافة أوسع من أن تكون بمعنى حرف. وقد لاحظ النحاة ذلك فحاولوا الخروج من هذا المأزق بقولهم: «ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يجوز التصريح بها ، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام ، فقولك: (طور سيناء) و(يوم الأحد) بمعنى اللام ، ولا يصح إظهار اللام في مثله»[٢].

ونحن نقول: ومن أين لهم أنّ نحو: طور سيناء ، ويوم الأحد ، وكل الرجال ، وجميعهم ، فيه مدلول اللام الذي يفيد الاختصاص؟.

---

(١) «حاشية الخضري» (٢/ ٣) ، وانظر «الهمع» (٢/ ٤٦).
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٢٩٩).

٢ ـ أقرّ النحاة أنّ الإضافة غير المحضة (وهي إضافة اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، إلى معمولها) ليست على تقدير حرف ، فقولك: (هو حسن الوجه) ليس على تقدير حرف ، فليس الوجه في مثل هذا «مضافًا إليه (حسن) بتقدير حرف الجر ، بل هو هو ، وكذا في (ضارب زيد) لأن (ضارب) وإن كان مضافًا إلى (زيد) ، لكنه بنفسه لا بحرف الجر ، كما كان مضافًا إليه من حيث المعنى حيث نصبه أيضًا ، ولم يحتج في إضافته إليه لا في حال الإضافة ولا قبلها إلى حرف جر»[1].

وذلك أنّ قولك: (هو ضارب زيد) و﴿إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٩] مضاف بنفسه لا بتقدير حرف ، لأنّ اسم الفاعل فيهما مأخوذ من متعدّ ، وهو يتعدى بنفسه ، فقولك: (هو ضارب زيدًا) تقديره: (هو يضرب زيدًا) وليس التقدير: (هو يضرب لزيد) ، ولذا يقول النحاة في نحو (هو ضارب لخالد) ؛ إنّ اللام فيه زائدة مقوية ، والأصل (هو ضارب خالد) بإضافة الوصف إلى معموله ، وأصل التعبير (هو ضارب خالدًا) ، ومثله ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦] فإن اللام فيه زائدة مقوية ، والأصل: فعال ما يريد ، فكيف ينقلب الزائد أصلاً؟ فالتقدير يختص بالمحضة عندهم.

٣ ـ ونحن نقول: إنه لا فرق بين المحضة وغيرها ، فقد يمتنع التقدير في المحضة أيضًا مما له شبه بغير المحضة من وجه ، وذلك نحو (إطعام مسكين) ، وكقوله: ﴿كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] ، وقوله: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣] ، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧] فهذه كلها إضافة محضة ؛ لأن إضافة المصدر عندهم محضة ، وهي ليست على تقدير حرف كما هو

---

(١) «شرح الرضي» (١/ ٢٧٩) ، وانظر «الهمع» (٢/ ٤٦).

ظاهر ، وذلك أنّ المصدر في هذه الأمثلة متعدّ وقد أضيف إلى مفعوله ، وهو يتعدّى إليه في الأصل بلا تقدير حرف ، كما في (ضارب خالد).

ومثله إضافة اسم الفاعل إذا كان ماضيًا نحو (أنا مكرم محمد أمس) فهي محضة ، وهي ليست على تقدير حرف في الراجح ؛ لأنّه متعدّ ، وقد صرّح بذلك **ابن يعيش** ، قال: «وعندي أنّ إضافة اسم الفاعل إذا كان ماضيًا من ذلك ليس مقدّرًا بحرف مع أن إضافته محضة»(١).

وعلى هذا فلا يصح تقدير حرف في نحو هذا ، وبذا يكون قد خرج قسم من المحضة من التقدير.

٤ ـ إضافة اسم التفضيل في الغالب لا تفيد معنى حرف ولا تدل عليه ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٨٥] . فهذا نظير قولهم: (حسن الوجه) ، فلا يصح تقدير حرف ، فإنّ (أشدّ) هو العذاب كما ذكروا في الصفة المشبّهة. ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٣] ، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٦٧] ونحو (أكرمته أحسن الإكرام).

وإضافة اسم التفضيل محضة عند الجمهور ، فهذا خرج عن التقدير أيضًا.

٥ ـ ومما يدلّ على ضعف مذهبهم أنّ الأولى أن يكون التقدير أحياناً على غير ما ذهب إليه النحاة ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَـٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] فهو على تقدير اللام عندهم ، وتقدير (من) أرجح وأولى ، أي: حذرًا من الموت ، وهم لا يقدرونه بـ (من) لأنّ المضاف إليه ليس جنسًا للمضاف.

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٢/ ١١٩).

وكذلك (هربت خوفَ سعيد) فهو على تقدير اللام عندهم ، وتقدير (من) أظهر في المعنى ، أي: خوفًا من سعيد.

ونحوه قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾ [البقرة: ١٦١] فهم يقدرونه باللام ، وتقدير (من) أظهر في المعنى ، أي: لعنة من الله ، وهم يمنعون تقديره بـ (من) لأنّ المضاف إليه ليس جنسًا للمضاف. وكذلك قولنا: (هو أكبر القوم) و(أفضل الطلاب) ، فإنّ تقدير (من) فيه أولى من اللام ، أي أكبر من القوم وأفضل من الطلاب.

فدّل على ضعف المعنى في تقديرهم أحيانًا.

٦ ـ إنّ المعنى يتغير عند التقدير فتصبح المعرفة نكرة ، فلو قدرت (هذه دار محمد) باللام كان التقدير (هذه دار لمحمد) والأولى معرفة ، والثانية نكرة. ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئۡهُم بِأَسۡمَآئِهِمۡۖ﴾ [البقرة: ٣٣] فهو لا يساوي (بأسماء لهم). ومثله قوله تعالى: ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفۡسَكَۚ﴾ [النساء: ٨٤] فهو لا يساوي (إلا نفسًا لك) إذ يقتضي أن له أكثر من نفس ، وقوله: ﴿يُؤۡذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦١] فهو لا يساوي (رسولاً لله) ، وقوله: ﴿فَٱلۡيَوۡمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ [يونس: ٩٢] لا يساوي (ببدن لك) إذ يقتضي أنّ له أكثر من بدن ، وقوله: ﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ﴾ [الأنعام: ١٠٩] لا يساوي (جهدًا لأيمانهم) وليس له معنى.

وقد أدرك النحاة ذلك ، فقد ذهب أبو حيان تبعًا لابن درستويه كما أسلفنا ، إلى «أنّ الإضافة ليست على تقدير حرف أصلاً ، وإلاّ لزم أن (غلام زيد) يساوي (غلام لزيد) وليس كذلك ، فإنّ معنى المعرفة غير النكرة.

وأجيب بأنّ قولنا: (غلام لزيد) ليس تفسيرًا مطابقًا من كل وجه، بل لبيان الملك أو الاختصاص فقط»[١].

ورد النحاة عليه ليس متينًا، فإنهم إن قدروا حرفًا تغيّر المعنى واستحالت المعرفة إلى نكرة، فالأولى عدم التقدير للخلاص من هذا الأمر، جاء في (المقتضب) «وأما الأسماء المضافة إلى الأسماء بأنفسها فتدخل على معنى اللام، وذلك قولك: (المال لزيد)، كقولك: (مال زيد)، وكما تقول: (هذا أخٌ لزيد)، و(جار لزيد)، و(صاحب له)، فهذا بمنزلة قوله: جاره، وصاحبه.

فلا فصل بينهما إلاّ أن اللام إذا حالت بين الاسمين لم يكن الأول معرفة بالثاني من أجل الحائل.

فإذا أضفت الاسم إلى الاسم بعده بغير حرف كان الأول نكرة ومعرفة بالذي بعده.

فإذا أضفت اسمًا مفردًا إلى اسم مثله مفرد أو مضاف صار الثاني من تمام الأول، وصارا جميعًا اسمًا واحدًا، وانجرّ الآخر بإضافة الأول إليه، وذلك قولك: (هذا عبد الله)، و(هذا غلام زيد وصاحب عمرو). . .

ألا ترى أنك تقول: (هذا غلام رجل) فيكون نكرة، فإذا أردت تعريفه قلت: (هذا غلام الرجل)، و(هذا صاحب المال)»[٢].

فالمبرد - وإن كان يقدر تبعًا للنحاة - ذكر الفرق بينهما، وأدرك أن كلاًّ منهما تعبير خاص، وأن إضافة اسم إلى آخر تصيّر الثاني من تمام الأول، وتجعلهما جميعًا اسمًا واحدًا.

---

(١) «حاشية الخضري» (٢/ ٣).

(٢) «المقتضب» (٤/ ١٤٣-١٤٤).

٧ ـ إنّ إضافة الشيء إلى الشيء قد تكون بأدنى ملابسة ، وهي أعمّ من أن تكون بمعنى حرف ، مما يدل على أنها تعبير آخر. جاء في (كتاب سيبويه): «ألا ترى أنَك تقول: (هذا حب رمان) فإذا كان لك قلت: (هذا حب رماني) فأضفت الرمان إليك ، وليس لك الرمان ، إنما لك الحب. ومثل ذلك (هذه ثلاثة أثوابك) ، فكذلك يقع على (جحر ضب) ما يقع على (حب رمان) ، تقول: (هذا جحر ضبي) وليس لك الضب ، إنما لك جحر ضب فلم يمنعك ذلك من أن قلت: (جحر ضبّي) ، والجحر والضب بمنزلة اسم مفرد ، فانجر الخرب على الضب ، كما أضفت الجحر إليك مع إضافة الضب»[1].

وجاء في (شرح ابن يعيش): «ويضاف الشيء إلى الشيء بأدنى ملابسة نحو قولك: (لقيته في طريقي) أضفت الطريق إليك لمجرد مرورك فيه ، ومثله قول أحد حاملي الخشبة: (خذ طرفك) أضاف الطرف إليه لملابسته إياه في حال الحمل»[2].

ونحوه قوله تعالى: ﴿عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٦] لما كانت العشية والضحى طرفي النهار صح إضافة أحدهما إلى الآخر ، ونحو (كوكب الخرقاء) لسهيل[3]. ومثل (سعيد كرز) و(جبل الجودي) و(طور سيناء) و(مدينة الموصل) و(حق اليقين) ، وقولهم: (رجل صدق ورجل سوء).

قال تعالى: ﴿وَٱجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِى ٱلْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤]، وقال: ﴿أُمْطِرَتْ مَطَرَ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفرقان: ٤٠] ، و﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَٰسِقِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٤] فهذا كله ليس على تقدير حرف معين ، وتقدير أي حرف مفسد للمعنى.

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٧).

(٢) «شرح ابن يعيش» (٣/ ٨).

(٣) انظر «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٢٩٩) ، «الصبان» (٢/ ٢٣٧).

إنّ العرب قد تقيد المعاني ـ إذا أرادت ـ باللام أو (من) أو (في) أو غيرها ، فإذا أرادت إطلاق المعاني حررتها من ذلك.

فالإضافة تعبير آخر غير مقيّد بحرف معيّن. إنّه قد يحتمل تقدير حرف أحيانًا ، غير أن المعنيين لا يتماثلان ، وقد يكون غير ذلك فلا يحتمل معنى حرف ولا تقديره.

نوعا الإضافة:

يقسم النحاة الإضافة على ضربين : محضة وغير محضة.

فالمحضة: إضافة غير الوصف نحو (كتاب محمد) ، أو إضافة الوصف إلى غير معموله نحو (كريم مصر).

وتفيد تعريفًا أو تخصيصًا بحسب المضاف إليه ، فإذا كان المضاف إليه معرفة أفادت تعريفًا ، وإذا كان نكرة أفادت تخصيصًا ، فقولك: (غلام محمد) معرفة ، وأما قولك : (غلام امرأة) فنكرة تفيد التخصيص.

ومعنى التخصيص تقليل الاشتراك ، فـ (غلام) أعمّ من (غلام امرأة) ، فبالإضافة قل الاشتراك بعد أن كان يشمل كل غلام.

والتعريف بالإضافة كالتعريف بـ (أل) ، قد يكون للعهد ، وقد يكون للجنس ، فمن تعريف العهد قوله تعالى : ﴿ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ ﴾ [النساء: ٨٤] ، وقوله : ﴿ رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ﴾ [البقرة: ٢٥٨] ، وقوله : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [التوبة: ٦١] ، وقوله : ﴿ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴾ [الأعراف: ٧٣] ، وقوله : ﴿ فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ ﴾ [يونس: ٩٢] فهذا كله من تعريف العهد ؛ لأنه يدل على واحد بعينه.

ومن تعريف الجنس قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠] فأموال اليتامى تفيد الجنس، ومثله: ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦]، وقوله: ﴿وَلَءَامُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَانَ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [النساء: ١١٩]، وقوله: ﴿۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ... وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [التوبة: ٦٠] فكل هذا من تعريف الجنس؛ لأنه لا يراد به واحد بعينه بل هو لعموم الجنس.

جاء في (شرح الرضي على الكافية) «إذا قلت: (غلام زيد راكب) و(لزيد غلمان كثيرة) فلا بدّ أن تشير به إلى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد، إمّا بكونه أعظم غلمانه، أو أشهر بكونه غلامًا له دون غيره، أو يكون غلامًا معهودًا بينك وبين المخاطب، وبالجملة بحيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون سائر الغلمان... ثم يقال: (جاءني غلام زيد) من غير إشارة إلى واحد معيّن، وذلك كما أنّ ذا اللام في أصل الوضع لواحد معيّن، ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معيّن كما في قوله:

«ولقدْ أمرُّ على اللئيمِ يسبُّني»

وذلك على خلاف وضعه. فلا تظنن من إطلاق قولهم في مثل (غلام زيد): إنه بمعنى اللام أنّ معناه ومعنى (غلام لزيد) سواء، بل معنى (غلام لزيد) واحد من غلمانه غير معين، ومعنى (غلام زيد): الغلام المعين من غلمانه، إن كان له غلمان جماعة، أو ذلك الغلام المعلوم لزيد إن لم يكن له إلا واحد»[١].

والمضاف يتعرف بالمضاف إليه، سواء أضيف إلى مفرد أم جملة، ومن الإضافة إلى الجملة قولنا: (جئت يوم سافر محمد) أي جئت يوم سفر محمد، وهو معرفة.

---

(١) «شرح الرضي» (١/ ٣٠٠).

جاء في (المقتضب): «فإذا قلت: (هذا يوم يخرج زيد) فقد أضفته إلى هذه الجملة، فاتصل بالفعل لما فيه من شبهه، وأتبعه الفاعل لأنه لا يخلو منه. وهو معرفة؛ لأن قولك: (هذا يوم يخرج زيد): هذا يوم خروج زيد في المعنى، و﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥]: هذا يوم منعهم من النطق»[١].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «قال صاحب المغني: يتعرّف الظرف المضاف إلى الجمل فيصح أن يقال: (جئتك يوم قدم زيد الحار أو البارد)، على أن يكون صفة لليوم.

قلت: ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي أن لا يتعرف المضاف إذا كان الفاعل في الفعلية أو المبتدأ في الاسمية نكرة نحو: يوم قدم أمير، ويوم أمير كبير قدم، إذ المعنى: يوم قدوم أمير»[٢].

وعلى هذا فالمضاف يتعرف أو يتخصص بحسب المضاف إليه، فإن كان معرفة عرّف، وإن كان نكرة خصّص، جملة أو مفردًا.

فإن قلت: ألا ترى أن (يوم) في نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، وقوله: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ [الشعراء: ٨٨] معلوم مع تنكير الوجوه والمال، فكيف يكون نكرة؟.

قلت: هو نكرة لا معرفة، غير أنه معلوم لأنه معروف أن المقصود به يوم القيامة، فهو كما تقول: (سيحاسبك الله في يوم عظيم) وهو لا شك نكرة، غير أنه معلوم لأنه معروف أنّ المقصود به يوم القيامة، ومثله قولك: (إنه قادم على رب كريم) فـ(رب كريم) نكرة مع أن المقصود به الله تعالى، وذلك لأنّ

---

(١) «المقتضب» (٣/ ١٧٦).
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ١١٧)، وانظر «حاشية الصبان» (٢/ ٢٣٩).

هذا خصوصية له ، ونحو قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴾ [يس: ٥٨] .

فإن كان صاحب الجملة معرفة كان المضاف معرفة ، وإن كان نكرة كان المضاف نكرة مخصصة.

الأسماء الموغلة في الإبهام: يذكر النحاة أنّ ثمة أسماء موغلة في التنكير لا تتعرّف بالإضافة إلى المعرفة نحو: غير ومثل وشبه وسوى ، فقولك: (مررت برجل غيرك): (غير) فيه نكرة ، وكذلك: مررت برجل مثلك وشبهك ، (مثل وشبه) فيه نكرتان وإن كانتا مضافتين إلى معرفة ، بدليل أنك وصفت بهما النكرة. قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [الطور: ٤٣] ، وقال: ﴿ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ ﴾ [البقرة: ٢٣٠] ، وقال: ﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴾ [محمد: ٣٨] ، وقال: ﴿ بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: ٥٦] ، فـ(غير) في هذه كلها نكرة ؛ لأنها وصفت بها النكرة. وكذلك (مثل) في نحو قولك: (مررت برجل مثلك) و(مررت برجل مثل الأسد).

وسر ذلك أنّ هذه الكلمات تفيد العموم ، فقولك: (مررت برجل غيرك): (غيرك) فيه عامة في كل الأشخاص الذين هم سواك ، فقد يكون أنه مرّ بخالد أو بحسن أو سعد أو محمد أو رجل آخر غير معلوم ، وهي بهذا المعنى نكرة ولا شك.

وكذلك لو قلت: (مررت برجل مثلك) فأوجه الشبه متعددة ، فقد يكون مثلك في الطول ، أو في اللون ، أو في الذكاء ، أو في القوة ، أو في الجود ، أو في غير ذلك من أوجه الشبه ، فلا ينحصر بشخص معيّن.

فهذه كلمات تفيد العموم لا تنحصر فيها أوجه المغايرة والمشابهة ، فلذلك كانت نكرات.

جاء في (المقتضب): «و(مررت برجل مثلك) فإن قال قائل: كيف يكون

المثل نكرة وهو مضاف إلى معرفة ، هلاّ كان كقولك : مررت بعبد الله أخيك؟

فالجواب في ذلك أنّ الأخوّة محصورة ، وقولك : (مثلك) مبهم مطلق ، يجوز أن يكون مثلك في أنكما رجلان أو أنكما أسمران ، وكذلك كل ما تشابهتما به ، فالتقدير في ذلك التنوين ، كأنه يقول : مررت برجل شبيهٍ بك ، ومررت برجل مثلٍ لك .

فإن أردت بـ (مثلك) الإجراء على أمر متقدم حتى يصير معناه : المعروف بشبهك ، لم يكن إلا معرفة ، فتقول على هذا : (مررت بزيد مثلك) كما تقول : مررت بزيد أخيك ، ومررت بزيد المعروف بشبهك .

ومثل ذلك في الوجهين : مررت برجل شبهك ، ومررت برجل نحوك . فأما مررت برجل غيرك فلا يكون إلاّ نكرة ؛ لأنه مبهم في الناس أجمعين ، فإنما يصح هذا ويفسد بمعناه»[1] .

وجاء في (شرح ابن يعيش) : «وقد جاءت أسماء أضيفت إلى المعارف ولم تتعرف بذلك للإبهام الذي فيها وأنها لا تختص واحدًا بعينه وذلك : (غير ، ومثل ، وشبه) ، فهذه نكرات وإن كن مضافات إلى معرفة ، وإنما نكّرهن معانيهن ؛ وذلك لأنّ هذه الأسماء لما لم تنحصر مغايرتها ومماثلتها لم تتعرف ، ألا ترى أنّ كلّ من عداه فهو غير وجهة المماثلة والمشابهة ، غير منحصرة ، فإذا قلت : (مثلك) جاز أن يكون مثلك في طولك ، وفي لونك ، وفي عملك ، ولن يحاط بالأشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء ، فلذلك من الإبهام كانت نكرات . . .

وقد تكون هذه الأشياء معارف إذا شهر المضاف بمغايرة المضاف إليه أو

---

(١) «المقتضب» (٤/ ٢٨٦ـ٢٨٨).

بمماثلته ، فيكون اللفظ بحاله والتقدير مختلف ، فإذا قال القائل: (مررت برجل مثلك ، أو شبهك) وأراد النكرة فمعناه: بمشابهك أو مماثلك في ضرب من ضروب المماثلة والمشابهة ، وهي كثيرة غير محصورة ، وإذا أراد المعرفة قال: (مررت بعبد الله مثلك) ، فكان معناه: المعروف بشبهك ، أي الغالب عليه ذلك. ونحوه قوله تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٦ ـ ٧] ، لأن المراد بالذين أنعمت عليهم: المؤمنون ، والمغضوب عليهم: الكفار ، فهما مختلفان ، ونحوه: مررت بالمتحرك غير الساكن ، والقائم غير القاعد»[١].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «واعلم أنّ بعض الأسماء قد توغل في التنكير بحيث لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة إضافة حقيقية نحو: (غيرك) ومثلك) وكل ما هو بمعناهما من: نظيرك ، وشبهك ، وسواك ، وشبهها. وإنما لم يتعرف لأن مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتًا دون أخرى ، إذ كل ما في الوجود إلّا ذاته موصوف بهذه الصفة ، وكذا مماثلة زيد لا تخص ذاتًا. بلى نحو (مثلك) أخصّ من (غيرك) ، لكن المثلية أيضًا يمكن أن تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى.

قال ابن السري: إذا أضفت (غيرًا) إلى معرّف له ضد واحد فقد تعرّف (غير) لانحصار الغيرية كقولك: (عليك بالحركة غير السكون) فلذلك كان قوله تعالى: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ صفة ﴿ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ إذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيعرّف غير المغضوب عليهم ، لتخصصه بالمرضيّ عنهم ، وكذا إذا اشتهر شخص بمماثلتك في

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٢/ ١٢٥ـ١٢٦).

شيء من الأشياء كالعلم والشجاعة أو نحو ذلك، فقيل: (جاء مثلك) كان معرفة إذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني.

والمعرفة والنكرة بمعانيهما، فكل شيء خلص لك بعينه من سائر أمته فهو معرفة.

وقدح ابن السراج في هذا بقوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧] مع أن معنى (غير الذي كنا نعمل) أي الصلاح؛ لأن عملهم كان فسادًا، ويقول الشاعر:

إن قلت خيرًا قالَ شرًّا غيرُه

والجواب أنّه على البدل لا الصفة، أو حمل (غير) على الأكثر مع كونه صفة؛ لأنّ الأغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف إليه»[١].

وجاء في (الهمع): «ويعرّف ما ذكر من (غير) وما بعده أن تعين المغاير والمماثل كأن وقع (غير) بين ضدين نحو: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ وقولك: (مررت بالكريم غير البخيل)، و(الجامد غير المتحرك)»[٢].

فخلاصة ما ذهب إليه النحاة أنّ الأصل في (غير) و(مثل) ونظائرهما ألا تتعرف بالإضافة. وقد تتعرف إذا شهر المضاف بالمغايرة والمماثلة، وأنكر آخرون تعريف (غير) مطلقًا.

وذهب بعضهم إلى أنها تتعرف إذا أضفتها إلى معرّف له ضد واحد. وردّ هذا القول بقوله تعالى: ﴿نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر: ٣٧]،

---

(١) «شرح الرضي» (١/ ٣٠٠-٣٠١)، وانظر «الهمع» (٢/ ٤٧).
(٢) «الهمع» (٢/ ٤٧).

وقوله: (إن قلت خيرًا قال شرًّا غيره)[١].

والتحقيق في هذا أنّ غيرًا ومثلاً قد تتعرفان بالإضافة، وذلك إذا تعيّن المغاير والمماثل. وإيضاح ذلك أنّك تقول: (نزلت بوادٍ غير ذي زرع) و(نزلت بوادٍ غير ذي الزرع) و(نزلت بالوادي غير ذي الزرع) فإن الثالثة معرّفة، بخلاف الأوليين.

وذلك أنّ قولك: (بواد غير ذي زرع) يكون فيه الوادي نكرة، وهو موصوف بأنه ليس بذي زرع، كما تقول: (نزلت بوادٍ مزروع). وأما (بواد غير ذي الزرع) فالمقصود به أنه نزل بواد غير الوادي المزروع، فهناك واد ذو زرع معلوم للمخاطب، فهو لم ينزل بذلك الوادي بل نزل بوادٍ آخر، فذو الزرع معرفة، ولكن (غيرًا) بقيت نكرة لأن الوادي المنزول به نكرة لم يتعيّن.

وأما قولك: (نزلت بالوادي غير ذي الزرع) فالوادي المنزول به معرفة، والوادي المتروك معرفة، فهنا تكون (غير) معرفة؛ لأنّ كلًّا من الواديين معلوم. ونحوه قولك: (لقيت رجلاً غير خائف ولا وَجل) و(لقيت رجلاً غير الخائف) و(لقيت الرجل غير الخائف).

وأما (شبيهك) فتتعرف بالإضافة، بخلاف (مثلك) و(شبهك) و(نحوك) وأضرابها، وذلك لأن لفظ (شبيه) يفيد انحصار الشبه في جميع الوجوه، وذلك أنّها على وزن (فعيل) وهي تفيد المبالغة كعليم، وسميع، فدل على شدة المشابهة واتساعها، فإذا قلت: (مررت بالرجل شبيهك) فكأنك قلت: مررت بالرجل الذي يشبهك من جميع الوجوه[٢]. بخلاف: شبهك ومثلك،

(١) انظر «المغني» (١٥٨)، «شرح الرضي» (١/ ٣٠٠-٣٠١).

(٢) «شرح الرضي» (١/ ٣٠١)، «شرح ابن يعيش» (٢/ ١٢٦)، «المقتضب» (٤/ ٢٨٨).

فإنّه يفيد وجهًا من وجوه المشابهة الكثيرة المتعددة.

وأمّا (حسبك) و(هدّك) و(شرعك) و(كفيك) و(كافيك) و(ناهيك) وأخواتها فهي نكرات لأنها بمعنى الفعل، فقولك: (حسبك درهم) معناه (يكفيك درهم) أو ليكفك. وقولك: (مررت برجل حسبك من رجل) معناه: يكفيك، أو كافيك، وكذا أخواته(١).

الإضافة غير المحضة: وتشمل:

١ ـ إضافة اسم الفاعل والمفعول إلى معمولها إذا كانا دالين على الحال أو الاستقبال نحو (هو ضارب خالد الآن أو غدًا) و(هو مضروب الأب الآن أو غدًا)، فإنْ كانا للمضي فإضافتهما محضة نحو (هو ضارب خالد أمس).

٢ ـ إضافة صيغ المبالغة وإضافة الصفة المشبهة مطلقًا إلى معمولها، نحو (هو ضرّاب الرؤوس)، و(طويل القامة)، و(حسن الوجه).

٣ ـ ويلحق بهذه الصفات المنسوب إذا أضيف إلى مرفوعه نحو (هو عراقي الوطن عربي النسب)، والمصادر إذا كانت بمعنى اسم الفاعل أو المفعول نحو (قيد الأوابد) أي مقيد الأوابد(٢).

والمضاف إضافة غير محضة نكرة وإن كان مضافًا إلى معرفة كقوله تعالى: ﴿ هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ [المائدة: ٩٥] فـ(بالغ الكعبة) نكرة، ولذا وصف بها النكرة. وكذا (مررت برجل طويل القامة) فـ(طويل القامة) نكرة ولذا وصفت بها النكرة.

وهذه الإضافة لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا، بخلاف المحضة.

---

(١) «المقتضب» (٤/ ٢٨٨)، «شرح الرضي» (١/ ٣٠١).

(٢) انظر «شرح الرضي» (١/ ٢٠٤)، «شرح ابن يعيش» (٢/ ١١٩ـ١٢٠).

أما أنّها لا تفيد تعريفًا فلأنها تصف النكرات كقولك: (مررت برجل حسن الوجه).

وأمّا أنّها لا تفيد تخصيصًا فلأن التخصيص كان قبل الإضافة، فقولك: (هو ضارب خالدٍ) أصله (هو ضاربٌ خالدًا) ثم أضفته إلى مفعوله، وكذلك (هو حسن الوجه) أصله (هو حسنٌ وجهه) ثم أضفته، فالتخصيص حاصل قبل الإضافة، وهي لم تكسبه تخصيصًا جديدًا، وإنّما هي تفيد التخفيف أو رفع القبح كما يقول النحاة.

فقولك: (هو ضارب خالدٍ) أخف من (هو ضاربٌ خالدًا) وذلك لحذف التنوين منه. وأمّا رفع القبح فنحو (هو حسن الوجه) فإنّك إمّا تقولها برفع الوجه أو نصبه أو جرّه، فإذا رفعت الوجه وقلت: (محمد حسن الوجهُ) لم يكن ثمة ضمير في الخبر يعود على الموصوف (محمد)؛ لأنّ الخبر أخذ مرفوعه الظاهر، وهو (الوجه)، فلا يرفع ضميرًا وظاهرًا. وإذا نصبته فقلت: (محمد حسنٌ الوجهَ) كنت أجريت الوصف القاصر مجرى المتعدي. وفي الجر تخلص من هذين[1]، إضافة إلى التخفيف بحذف التنوين.

والحق فيما نرى أن ليست الإضافة لأحد هذين الغرضين، وإنّما هي لغرض آخر يختلف عن الإعمال، إذ لو كان التخفيف هو الغرض لاستعمل كذلك مطلقًا وامتنع الإعمال، في حين نرى الاستعمالين جاريين: الإضافة والإعمال، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٥] بالإعمال، وقال: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩] بالإضافة.

وقال: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢] بالإعمال، وقال: ﴿وَٱلْمُقِيمِي

(١) انظر «الأشموني» (٢/ ٢٤١)، «حاشية الخضري» (٢/ ٥).

﴿ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥] و﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] بالإضافة.

فلماذا لم يخفف دومًا؟ ويقال كذلك بالنسبة إلى الصفة المشبهة في رفع القبح.

والتحقيق أنّ لكل تعبير غرضًا لا يؤديه الآخر، فالإعمال نص في الدلالة على الحال أو الاستقبال، والإضافة ليست نصًا في ذلك، فإنك إذا قلت: (أنا ضاربٌ محمدًا) كان ذلك دالاً على الحدث في الحال أو الاستقبال. قال تعالى: ﴿إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ ﴿٧١﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [ص: ٧١ - ٧٢] فهو للاستقبال. أما الإضافة فليست نصًا في هذا المعنى، بل تحتمل المضي والاستمرار والحال والاستقبال، فإنك إذا قلت: (أنا مكرم محمد) احتمل ذلك المضي والحال والاستقبال والاستمرار، قال تعالى: ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠] وهو ماض.

وقال: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٩٥﴾ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ [الأنعام: ٩٥-٩٦] وهو استمرار.

فالإضافة تعبير احتمالي، يحتمل أكثر من معنى، بخلاف الإعمال فإنه تعبير قطعي، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى أنه في الإعمال يكون الوصف ملحوظاً فيه جانب الحدث وقربه من الفعلية، في حين أنه في الإضافة يكون ملحوظاً فيه جانب الاسمية، وذلك أن الإضافة من خصائص الأسماء. أما أخذ الفاعل والمفعول فالأصل فيه للفعل. فأنت تقول: (هذا بائع السمكَ) بمعنى (يبيع)، وتقول: (رأيت محمدًا آكلاً التفاحة) بمعنى (يأكلها)، فإذا قلت: (هذا بائعُ السمكِ وآكلُ التفاح) بالإضافة دلّ على الذات، كما تقول: (مالك الدار).

وإذا قلت: (هذا كاتبٌ العقودَ) كان المعنى: يكتبها، أي يقوم بكتابتها

الآن ، أو سيقوم بكتابتها ، بخلاف (هذا كاتبُ العقودِ) فإنّ المعنى: هذا المخصص لها والموظف فيها.

ونحوه أن تقول: (هذا حارسٌ المدرسةَ) و(هذا حارسُ المدرسةِ) فإن المعنى في الأولى أنه يقوم بحراستها ، أي يحرسها الآن ، أما الثانية فمعناها أنه المكلف بحراستها وإن لم يقم بحراستها الآن.

ومما يوضح ذلك أنك تقول: (حارس المدرسة ليس حارسًا المدرسة) و(سائق السيارة ليس فيها).

وتقول: (هذا ضرّاب الرؤوس) فتلحظ فيه معنى الفعلية ، وتقول: (هذا بياع الفاكهة) فتلحظ جانب الاسمية ، كما تقول: هذا راوية الشعر وعلاّمة النحو.

فدّل ذلك على أنّ الإعمال له غرض والإضافة لها غرض ، وليس المقصود بها مجرد التخفيف كما يذكر النحاة.

إضافة المترادفين والصفة والموصوف:

ذهب جمهور النحاة إلى أنه لا يجوز إضافة المترادفين كـ(ليث أسد) و(قمح بُرّ) فإن جاء ما ظاهره ذلك أوّل ، وذلك كإضافة الاسم إلى اللقب كـ(سعيد كرز) ، و(خالد رأسٍ). قالوا: لأنهما اسمان لمسمى واحد. وكإضافة العام إلى الخاص كـ(يوم الخميس) و(علم النحو) ، قالوا: لأن الخميس يوم ، والنحو علم، فهو من باب إضافة الشيء إلى نفسه ، فأوّلوا المضاف بمسمّى ، أي مسمّى كرز ومسمّى الخميس.

كما لا يجوز عندهم إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس ، فلا يقال: (رجل قائمٍ) ولا (غلام ضاحكٍ) ، وما ورد من ذلك مؤول على تقدير مضاف إليه محذوف ، وهو الموصوف بتلك الصفة نحو قوله: (حب الحصيد) و(دار الآخرة) و(جانب الغربي) فهو على تقدير: حب الزرع الحصيد ، ودار الحياة

الآخرة ، وجانب المكان الغربي .

وأجاز الكوفيون إضافة كل ذلك بشرط اختلاف اللفظين فيقال عندهم : (رجل جالسٍ) ، و(ليث أسد) ونحوهما[١] .

والحق فيما ذكروه من إضافة المترادفين أنه يجوز إضافة أحدهما إلى الآخر إذا كان بينهما أدنى اختلاف ، وكانت الإضافة تفيد معنى ما كإضافة الاسم إلى اللقب ، والعام إلى الخاص ، وما إلى ذلك ، فكل ذلك جائز بلا تأويل ، وعليه كلام العرب ، فالعرب تقول : (سعيد كرز) بإضافة الاسم إلى اللقب . ثم إن اللقب في الحقيقة غير الاسم ، وليس مرادفًا له وإن كان المسمّى واحدًا ، فإن فيه من المدح والذم وغيرهما ما ليس في الاسم .

وكذلك (يوم الخميس) و(شهر رمضان) و(علم النحو) فإن الخميس أخص من (يوم) وليس مرادفًا له ، وكذا ما بعده ، فهذا كله جائز وعليه كلام العرب ، فمنعه تعسف ولا داعي للتأويل فيه .

ولا تمتنع الإضافة إلاّ إذا كان المتضايفان مترادفين حقًّا ولا تحصل في الإضافة فائدة ، كليث أسد ، ومدية سكين ، وقمح حنطة . وما ورد من ذلك يبقى مسموعًا لا يقاس عليه[٢] .

وأما إضافة الموصوف إلى صفته فالراجح أنها لا تجوز إلاّ بتقدير مضاف إليه محذوف ، فلا تقول : (رأيت غلام الضاحكِ) وتعني بالضاحك : الغلام نفسه ، بل على معنى : رأيت غلام الرجل الضاحك ، فالضاحك غير الغلام ، ولا تقول : (رأيت بنت الجالسةِ) وتعني بالجالسة : البنت ، بل يصح على

---

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣١٥) ، و«ابن يعيش» (٤/ ١٠) ، «ابن عقيل» (٢/ ٦) ، «الهمع» (٢/ ٤٨) .

(٢) انظر «حاشية الخضري» (٢/ ٦) .

معنى ؛ رأيت بنت المرأة الجالسة ، وكذلك لا تقول: (اشتريت كتاب الجديدِ) وتعني بالجديد: الكتاب ، بل على معنى: اشتريت كتاب البحث الجديد ، أو العلم الجديد ، ونحو ذاك.

اكتساب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه:

قد يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير والتأنيث ، بشرط أن يكون المضاف صالحًا للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه[١] ، أو أن يكون المضاف كل المضاف إليه أو بعضه أو كبعضه[٢] ، نحو قوله: (شرقت صدر القناة من الدم) فـ (صدر) مذكر ، غير أنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه لأنه جزء منه ، قال تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤] ، فأخبر عن الأعناق وهي مؤنثة بقوله: ﴿خَاضِعِينَ﴾ وكان القياس أن يقول: (خاضعة) ولكنه عاملها معاملة المذكر ؛ وذلك لأن المضاف إليه مذكر والأعناق جزء منه.

قال جرير:

لَمَّا أَتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالجِبَالُ الخُشَّعُ

وقال العجّاج:

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي نَقَضْنَ كُلِّي وَنَقَضْنَ بَعْضِي

وقال الآخر:

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوَى وَعَقْلُ عَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا

وجاء في كلامهم (ذهبت بعض أصابعه) [٣].

---

(١) «شرح ابن عقيل» (٢/ ٧) ، «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٠٢).
(٢) «الهمع» (٢/ ٤٩) ، «حاشية الخضري» (٢/ ٧).
(٣) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٢٥-٢٦) ، «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٠٢).

فإن لم يكن المضاف صالحًا للحذف ، ولا كلاًّ أو بعضًا ، أو كبعض ، لم يجز ، فلا تقول : (جاءت غلام زينب) ولا (ذهبت ابن فاطمة) .

وإنما يحسن ما ذكرناه إذا كان يؤدي معنى لا يؤديه الأصل .

فمما يؤديه التوسعُ في المعنى ، وذلك أنّه إذا أجرى حكم المضاف إليه على المضاف في التذكير والتأنيث ، فإنّه يريد بذلك أن ينتظمهما معًا في الحكم ، ولا يخص المضاف وحده به .

فمن المعلوم أنّك إذا قلت : (جاء غلام سعيد) كان المجيء للغلام وحده ، ولكن إذا قلت : (أفنتنا تتابع السنين) كان في تأنيث الفعل إشارة إلى أنك تريد السنين أيضًا ، فكأنك قلت : (أفنتنا السنون وتتابعها) وهذا توسع في المعنى ، لأنه كسب معنيين في تعبير واحد .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ [الشعراء : ٤] فإنه ذكّر ، ولم يقل : (خاضعة) ؛ وذلك لأنه لا يريد خضوع الأعناق فقط ، بل خضوع أصحابها أيضًا ، فقدّم (الأعناق) للإسناد ، ولكنه أخبر عن المضاف إليه فجمع المعنيين بذلك .

وكذلك قول الشاعر : (تواضعت سور المدينة) فإنه لم يقل : (تواضع سور المدينة) ولاشك أنّ الشاعر مضطر إلى ذلك لإقامة الوزن ، ولكن فيه معنى حسنًا مع ذلك ، وذلك أنه أراد أنّ المدينة كلها تواضعت وليس السور وحده ، فذكّر السور لأنه حصن المدينة وحماها ، وأنّث الفعل لإرادة المدينة أيضًا ، فجمع بين المعنيين .

ونحوه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف : ٥٦] ولم يقل : (قريبة) وذلك لكسبِ معنيين ، وهما قرب رحمة الله وقربه هو أيضًا ، وليست الرحمة وحدها قريبة ، وذلك كما قال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا

سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ﴾ [البقرة: ١٨٦] فجمع المعنيين معًا: قربه وقرب رحمته، فقدّم الرحمة وأخبر عن الله.

وهذا توسع في المعنى لا يؤديه الأصل، فبدل أن يقول: إن رحمة الله قريبة والله قريب جمع ذلك من أخصر طريق وأوجزه فقال: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٦]. نعم قد يكون ذلك لإقامة وزن في شعر، وقد يرد من كلام العرب ما ليس على هذا القصد، ولكن البليغ لا يعدل من تعبير إلى تعبير إلاّ لقصد وغرض.

وهذا باب كبير مرّ طرف منه في مواضع متقدمة، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ [المزمل: ٨]، وقوله: ﴿ وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الأعراف: ٥٦] وغير ذلك.

الظروف المعرّفة بالقصد:

وهي التي يسميها النحويون (الغايات) وهي: قبل، وبعد، وفوق، وتحت، وأمام، ووراء، وخلف، وأسفل، ودون، وأول، وعل، ونحوها.

ويذكر النحاة أنّ لها أربعة أحوال:

١ ـ ألاّ تضاف وهي في ذلك نكرات كقول الشاعر:

فساغَ لي الشرابُ وكنت قبلاً أكادُ أغصُّ بالماءِ الفراتِ

فمعنى (قبلًا): فيما مضى من الزمان.

٢ ـ أن تضاف، نحو: ﴿ مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [النور: ٥٨] و(جئت بعد محمد) و﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وتكون معرفة إذا أضيفت إلى معرفة كقوله تعالى: ﴿ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾، ونكرة إذا أضيفت إلى نكرة

نحو (جئت بعد سفر طويل).

٣ ـ أن يحذف المضاف إليه وينوى لفظه ، وهذا قليل كقوله :

ومن قبلِ نادى كلُّ مولى قرابةً　　فما عطفتْ مولى عليه العواطفُ

أي : ومن قبل ذلك ، ويعامل المضاف كأن المضاف إليه مذكور.

وهي في هذه الأحوال المتقدمة معربة.

٤ ـ أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه ، وتكون عند ذاك مبنية على الضم ، نحو ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [الروم: ٤] (١) ، وتكون في هذه الحال معرفة. وهذا القسم الأخير هو الذي يسميه النحويون (الغايات) وهو مدار بحثنا ههنا ، وهي التي آثرنا تسميتها الظروف المعرّفة بالقصد ، أو الظروف المقصودة.

ونعني بالظروف المقصودة أن هذه معلومة الزمان أو المكان ، من دون معرّف لفظي ، وإنّما هي معرّفة بمعرّف معنوي ، وهو القصد إليها ، فبنيت على الضم لمخالفة حالاتها الإعرابية الأخرى التي يكون فيها نكرة أو معرّفة بالإضافة.

أما كونها معرّفة فهو مما نص عليه النحاة ، جاء في (المقتضب): «فأما الغايات فمصروفة عن وجهها ، وذلك أنها مما تقديره الإضافة ؛ لأن الإضافة تعرّفها وتحقق أوقاتها ، فإذا حذفت منها وتركت نياتها فيها كانت مخالفة للباب معرّفة بغير إضافة ، فصرفت عن وجوهها ، وكان محلها من الكلام أن يكون نصبًا أو خفضًا.

---

(١) انظر «شرح ابن عقيل» (٢/ ١٤).

فلما أزيلت عن مواضعها ألزمت الضم ، وكان ذلك دليلاً على تحويلها ، وأنّ موضعها معرفة.

وإن كانت نكرة أو مضافة لزمها الإعراب ، وذلك قولك: جئت قبلك ، وبعدك ، ومن قبلك ، ومن بعدك ، وجئت قبلاً ، وبعداً ، كما تقول: أولاً وآخرًا.

فإن أردت قبل ما تعلم فحذفت المضاف إليه قلت: (جئت قبلُ وبعدُ) و(جئت من قبلُ ومن بعدُ). قال الله عز وجل: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ ، وقال: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٠].

وقال في الإضافة: ﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [آل عمران: ١١] و﴿مِنۢ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٢٤].

وكذلك (جئت من عَلُوُ) ، (وصُبّ عليهم من فوقُ ومن تحتُ يا فتى) إذا أردت المعرفة. وكذلك (من دونُ يا فتى)»[١].

وجاء في (التصريح): «فإن نوي معنى المضاف إليه دون لفظه بُنيا ـ يعني قبل وبعد ـ. على الضم . . . وهما في هذه الحالة معرفتان بالإضافة إلى معرفة منوية. . . وقال الحوفي: إنما يبنيان على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة ، أما إذا كان نكرة فإنّهما يعربان سواء نويت معناه أو لا»[٢].

وجاء في (شرح ابن يعيش): «فإذا أضيف إلى معرفة وقطع عن الإضافة وكان المضاف إليه مرادًا منويًا كان معرفة . . . وإن قطع النظر عن المضاف إليه كان معربًا منكورًا. وكذلك لو أضفته إلى نكرة وقطعته عنه ، كان معربًا

---

(١) «المقتضب» (٣/ ١٧٤ـ١٧٥) ، وانظر «الأمالي» لابن الشجري (١/ ٣٢٨ـ٣٢٩).
(٢) «التصريح» (٢/ ٥١).

أيضًا ؛ لأنه منكور كما كان ، فمعناه مع قطع الإضافة كمعناه مضافًا»[١] .

إن النحاة يقولون ـ كما مرّ آنفًا ـ في هذه الظروف : إنّ المضاف إليه حذف ونوي معناه ، ولم يوضحوا المقصود بقولهم : (نوي معناه) توضيحًا شافيًا .

فقد قال الصبان : «والذي يظهر لي أن معنى نية المضاف إليه أن يلاحظ معنى المضاف إليه ومسماه معبّرًا عنه بأيّ عبارة كانت ، وأي لفظ كان ، فيكون خصوص اللفظ غير ملتفت إليه ، بخلاف نية لفظ المضاف إليه»[٢] .

وجاء في (حاشية الخضري) : «اشتهر أنّ المراد بذلك أن ينوى معنى الإضافة ، وهي النسبة الجزئية الخاصة في (بعد زيد) مثلاً ، وذلك المعنى هو نسبة البعدية إلى خصوص زيد ، وأما نيّة اللفظ فهي أن يكون لفظ المضاف إليه ملحوظًا ومقدرًا في نظم الكلام كالثابت»[٣] .

والذي أراه أنه ليس ثمة مضاف إليه محذوف ، كما ذهب إليه النحاة ، وإنّما هو في الحقيقة ظرف معرّف بالقصد ، أي ظرف معلوم للمتكلم أو للمخاطب ، فقوله تعالى : ﴿ وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾ يدلّ على أنّ ذلك الزمان معلوم للمخاطبين .

وممّا يُرجح ذلك :

أنّه قد يضعف تقدير مضاف إليه ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ ﴾ [البقرة : ٩١] فليس ثمة مضاف إليه محذوف بعد كلمة (قبل) ، وإنما المراد بهذا الزمان زمان معيّن معلوم عند المخاطبين ، ومعلوم

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٤/ ٩٠) .

(٢) «حاشية الصبان» (٢/ ٢٦٨) .

(٣) «حاشية الخضري» (٢/ ١٦) .

أنّ المخاطبين لم يقتلوا أنبياء الله ، وإنما المقصود به آباؤهم الأقدمون ، غير أنّ الزمان معلوم .

ومثله قوله تعالى : ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ﴾ [البقرة : ١٠٨] فإنه لا يحسن تقدير مضاف إليه ، وإنّما المقصود به زمان معيّن معلوم غير محدد بإضافة . ونحوه : ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ ﴾ [المائدة : ٥٩] ، وقوله : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ ﴾ [المائدة : ٧٧] ، وقوله : ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾ [يوسف : ٧٧] ، وقوله : ﴿ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ مِن قَبْلُ ﴾ [الأعراف : ١٠١] ، وقوله : ﴿ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا ﴾ [مريم : ٩]، وقوله : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ﴾ [القصص : ٤٨] .

فإنّ زمان (قبل) ههنا معلوم مقصود ، وليس مقيّدًا بإضافة .

وهذا يتضح فيما لا تصح إضافته وهو (عل) ، فإنّ (عل) مما لا يضاف أصلاً . وقد ذكروا أنه إذا كان المقصود به علوًّا معلومًا بنوه على الضم وإلاّ أعربوه .

جاء في (شرح شذور الذهب) : «ما ألحق بـ (قبل) و(بعد) من (علُ) المراد به معين ، كقولك : (أخذت الشيء الفلاني من أسفل الدار ، والشيء الفلاني من علُ) ، أي من فوق الدار . . .

ولو أردت بـ (عل) علوًّا مجهولاً غير معروف تعين الإعراب كقوله :

كجلمودِ صخرٍ حطّه السيلُ من علِ

أي : من مكان عال»(١) .

---

(١) «شرح شذور الذهب» (١٤٦ـ١٤٧).

وجاء في (مغني اللبيب) في (عل): «اسم بمعنى فوق ، التزموا فيه أمرين: أحدهما: استعماله مجرورًا بـ (من).

والثاني: استعماله غير مضاف... ومتى أريد به المعرفة كان مبنيًا على الضم تشبيهًا له بالغايات... ومتى أريد به النكرة كان معربًا كقوله:

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعًا كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

إذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمود انحط من مكان عال ، لا من علو مخصوص»(١).

وكذلك الأمر في سائر أخواتها ، فإنها إذا كانت معلومة بالقصد لا بإضافة كانت مبنية على الضم ، وإلاّ كانت معربة.

ويشبهها في ذلك النكرة المقصودة في النداء مثل (يا رجل) ، بخلاف (يا رجلاً) فإنّ رجلاً الأولى مقصودة ، وهي معرّفة بالقصد ، وتسمّى النكرة المقصودة ، بخلاف الثانية فإنها غير مقصودة ، ولذا فهي نكرة. فالمعرّفة بالقصد في النداء مبنية على الضم نظيرة تلك في الإضافة ، بخلاف النكرة والمضافة.

جاء في (شرح ابن يعيش): «وقيل: بنيت على الضم لشبهها بالمنادى المفرد من نحو (يا زيد) ووجه الشبه بينهما أنّ المنادى المفرد متى نكّر أو أضيف أعرب... وإذا أفرد معرفة بني ، وقد كان له حالة تمكن ، وكذلك (قبل وبعد) ، إذا نكر أو أضيف أعرب ، وإذا أفرد معرفة بني»(٢).

فعلى هذا يكون الأمر كما يأتي:

---

(١) «مغني اللبيب» (١/ ١٥٤) ، وانظر «حاشية الخضري» (٢/ ١٦).
(٢) «شرح ابن يعيش» (٤/ ٨٦ ـ ٨٧).

إنّ هذه الظروف إذا لم تضف كانت نكرة لا تدل على زمان أو مكان معيّن ، وإن أضفتها كانت مقيّدة بذلك المضاف إليه تخصيصًا أو تعريفًا ، وإن بنيتها على الضم كان المعنى أنك قصدت بها زمانًا معيّنًا أو مكانًا معيّنًا فأشرت إليه. فإذا قلت: (رأيته قبلًا) كان المعنى أنك رأيته فيما مضى ، وكذا إذا قلت: (ابدأ بذا أولاً) فإنّ المعنى: ابدأ به مقدّمًا ، ولم تتعرض للتقدم على ماذا[1].

وإذا قلت: (رأيته قبل محمد) أو (قبل مدة طويلة) كان مقيدًا بقيد الإضافة ، نكرة أو معرفة.

وأما قولك: (رأيته قبلَ) فهو تعبير قليل ، ولا يصح إلاّ إذا كان هناك لفظ معيّن قامت القرينة عليه فحذفته لذلك وأبقيت المضاف على حاله ، كأن المضاف إليه مذكور في الكلام.

فإن قلت: (رأيته قبلُ) قصدت به زمنًا معينًا معلومًا وهذا الزمن معرفة. وكذا إن قلت: (سقط من علُ) فإن المعنى أنه سقط من علو مخصوص. بخلاف ما لو قلت: (سقط من علٍ) فإن المعنى: سقط من مكان عال غير معلوم ، والله أعلم.

حذف المضاف:

يحذف المضاف كثيرًا في الكلام بدلالة القرائن الدالة عليه ، ولحذفه أغراض أهمها:

١ ـ التجوز في الكلام والاتساع فيه ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [البقرة: ١٧٧] والمعنى عندهم: ولكنّ ذا البر من آمن

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٤/٨٨) ، «شرح شذور الذهب» (١٤٣).

بالله ، أو : ولكن البر برّ من آمن بالله[١] . قالوا : وذلك لأنّ البرّ مصدر ، و(من آمن) جثة ، فلا يخبر بالذات عن المصدر[٢] . ومثله قوله تعالى : ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [البقرة: ١٨٩] .

والحق أنه ورد في اللغة الإخبار بالذات عن المصدر ، وبالمصدر عن الذات لقصد التجوز والمبالغة ، فمن الأول ما ذكرناه في قوله تعالى : ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ ونحوه . والقصد منه تجسيد المعاني وتحويلها إلى شخوص حيّة متحركة تراها العيون . فقوله تعالى : ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ يفيد أنّ البرّ إذا تجسّد كان شخصًا مؤمنًا بالله واليوم الآخر ، فهو بذلك جعل البر شخصًا يمشي على رجلين له سماته وصفاته .

ومن الثاني ـ أعني الإخبار بالمصدر عن الذات ـ قوله تعالى : ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود: ٤٦] فقد أخبر عن ابن نوح بقوله : ﴿عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ ، والقصد منه تحويل الذات إلى حدث ، بعكس القسم الأول ، والمعنى في الآية أنّ ابنك يا نوح تحوّل إلى عمل غير صالح ولم يبق فيه شيء من عنصر الذات .

وهذا التحويل والتجوّز لا يؤديه التقدير ، فإنك إذا قدّرت كما قدّر النحاة (إنه ذو عمل غير صالح) أو (ذا البر من آمن) لم يبق فيه شيء من هذا المعنى ، فلا داعي لتقدير مضاف أو نحوه ، فإنّ لكل تعبير دلالته ومعناه .

ومن هذا الباب قوله تعالى : ﴿وَأُشْرِبُواْ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣] أي حبّ العجل[٣] ؛ لأن العجل لا يشرب في القلوب .

وهو نظير ما مرّ من إرادة التجوّز ، والمعنى : أن قلوبهم كأنما أشربت

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ١٠٨) .
(٢) انظر «شرح ابن يعيش» (٣/ ٢٤) .
(٣) «شرح ابن عقيل» (٢/ ١٧) .

عجل الذهب حقيقة فكان في تكوينها وتركيبها. ولا يؤدي هذا المعنى تقدير كلمة (حب).

ومنه قولهم: (بنو فلان يطؤهم الطريق) وهو مجاز عقلي، والمعنى: يطؤهم أهل الطريق، ولكنه أسند الوطء إلى الطريق تجوّزًا.

جاء في (الكتاب): «ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾ [يوسف: ٨٢] إنما يريد (أهل القرية) فاختصر وعمل الفعل في القرية...

ومثل ذلك من كلامهم: (بنو فلان يطؤهم الطريق)، وإنما يطؤهم أهل الطريق»[١].

فهذا في الحقيقة تعبير مجازي، يؤدي معنى لا يؤديه المقدر، ولذا نحن لا نرى في هذا تقديرًا؛ لأنه يفسد الغرض الفني الذي صيغ من أجله.

٢ - **الحذف للاختصار**، وذلك إذا دلّ عليه المعنى نحو قولهم: «(هذه الظهر أو العصر أو المغرب)، إنما يريد: صلاة هذا الوقت، و(اجتمع القيظ) يريد: اجتمع الناس في القيظ، وقال الحطيئة:

وَشَرُّ الْمَنَايَا مَيِّتٌ وَسْطَ أَهْلِهِ   كَهُلْكِ الْفَتَى قَد أَسْلَمَ الحَيَّ حَاضِرُه

يريد: مَنيّة ميّت. وقال الجعدي:

وَكَيْفَ تُواصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ   خَلالَتُه كَأَبِي مَرْحَبِ؟

يريد: كخلالة أبي مرحب»[٢].

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/١٠٨-١٠٩).
(٢) «كتاب سيبويه» (١/١٠٩-١١٠).

ومن ذلك قول الشاعر :

الْمَـالُ يُـزْرِي بِـأَقْـوَامٍ ذَوِي حَسَـبٍ ... وَقَـدْ يُسَـوِّدُ غَيْـرَ السَّيـدِ الْمَـالُ

أي فقد المال يزري[١] .

ومنه قولك : (جئت طلوع الشمس) أي وقت طلوع الشمس ، و(انتظرني صلاة ركعتين) أي مقدار صلاة ركعتين ، وهو مفهوم من الكلام .

٣ ـ الاستغناء بدلالة المضاف المذكور عن المحذوف إذا دلّت عليه قرينة ، وذلك نحو قولك : (أبو محمد وخالد حاضران) فإنّ المعنى : أبو محمد وأبو خالد حاضران ، بدليل قوله : (حاضران) ، إذ لو لم يرد ذلك لقال : (حاضر) . فإنك إذا قلت : (أبو محمد وخالد حاضر) كان المعنى أن أباهما حاضر ، وإن قلت : (حاضران) كان المعنى أنّ أبويهما حاضران ، فثنيت إشارة إلى أنهما اثنان لا واحد .

ونحوه أن تقول : (كتاب سعيد وخالد ممزقان) فدل قولك : (ممزقان) على أنهما كتابان لا كتاب واحد ، والمعنى : كتاب سعيد وكتاب خالد . ولو قلت : (ممزّق) لكان كتابًا واحدًا يعود إليهما .

ومثله أن تقول : (ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذاك) ، فهذا لابد فيه من تقدير (مثل) أيضًا ، فيكون التقدير : ما مثل أخيك ولا مثل أبيك يقولان ذاك[٢] . لأنه لو كان المقصود بـ(مثل أخيك وأبيك) شخصًا واحدًا لأخبر عنه بـ(يقول) ، فعلم بقوله : (يقولان) أنهما شخصان لا شخص واحد .

فقد استغنينا بالمضاف المذكور عن المحذوف ، فقد دلت عليه القرينة .

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٣/ ٢٤) .

(٢) انظر «شرح ابن يعيش» (٣/ ٢٨) .

حذف المضاف إليه:

قد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله كما لو كان المضاف إليه مذكورًا ؛ وأكثر ما يكون ذلك إذا استغني بالمضاف إليه المذكور عن المحذوف ، وذلك نحو (أخذت كتاب وقلم خالد) ، وهذا يدل على أنّ الكتاب والقلم هما لخالد ، بخلاف ما لو قلت : (أخذت كتابًا وقلم خالد) فيدل ذلك على أن القلم لخالد دون الكتاب .

ونحو هذا التعبير كثير ، وذلك نحو قولهم : (قطع الله يد ورجل من قالها) ، وقوله :

سقى الأرضين الغيث سهلَ وحَزنها

أي : سهلها وحزنها ، وقوله :

إِلَّا عُلالَةَ أَوْ بُدَا هَةَ قَارِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَهْ

أي : علالة قارح وبداهته[1] .

ونحن هنا لا نريد أن نذكر الخلاف العقيم في موطن المضاف إليه المحذوف ، أو هل هذا من باب حذف المضاف إليه ، أو أن الاسمين مضافان إلى مضاف إليه واحد؟ فهذا خلاف لا طائل فيه ؛ لأنّ المهم المعنى ، والمعنى واحد سواء قلت بهذا أم بذاك .

* * *

(١) انظر : «المقتضب» (٤/٢٢٨) ، «شرح ابن عقيل» (٢/١٨) ، و«التصريح» (٢/٥٦-٥٧) .

المصـــدر

المصدر هو الحدث المجرد ، يستعمل أحيانًا استعمال الفعل فيكون له فاعل ومفعول به ، وذلك كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤ ـ ١٥] ، وقوله: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤] ، قوله الشاعر:

ضعيفُ النِّكايةِ أعْداءَه يَخالُ الفِرارَ يُراخِي الأَجَلْ

وقد يستعمل استعمال الأفعال اللازمة نحو: ﴿وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ﴾ [غافر: ٣٧] .

المصدر الصريح والمؤول:

استعلمت العربية نوعين من المصادر: مصادر صريحة ومصادر مؤولة ، فمن المصادر الصريحة قولك: (أعجبني انطلاقك) ومن المؤولة قولك: (أعجبني أن تنطلق) .

وهناك اختلاف بينهما في المعنى والاستعمال ، فقد يقع المصدر الصريح في مواطن لا يقع فيها المؤول ، وبالعكس. وقد يؤدي أحدهما معنى لا يؤديه الآخر .

فمن الاختلاف في الاستعمال:

١ ـ أنّ المصدر المؤول قد يسدّ مسدّ المسند والمسند إليه ، نحو (ظننت

أنك ذاهب) و﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ ﴾ [العنكبوت: ٢] ولا يسدّ المصدر الصريح مسدّهما ، وذلك أن المصدر المؤول في الأصل جملة لها معناها الحاصل من الإسناد ، أوقعها الحرف موقع المفرد ، بخلاف المصدر الصريح فإنه مفرد أصلاً .

٢ ـ إنّ المصدر المؤول يسدّ مسدّ خبر فعل الرجاء(١) أو مسدَّ فاعله نحو : ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ٢١٦] ، و﴿ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [التوبة: ١٠٢] ولا يسدّ ذلك المصدر الصريح .

٣ ـ ينوب المصدر الصريح عن ظرف الزمان ولا ينوب عن ذلك المؤول ، تقول : (جئتك غروب الشمس) أي وقت غروبها ، و(جئت قدوم الحاج) أي وقت قدومهم ، ولا تقول : (جئتك أن تغرب الشمس) ولا (جئت أن قدم الحاج) .

٤ ـ يكثر حذف حرف الجر مع أنْ وأنّ نحو : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ ﴾ [المائدة: ٢] أي : لأنْ صدّوكم ، و(عجبت أنّ أخاك ناجح) أي : من أن أخاك ناجح ، وهذا قياس إذا اتضح المعنى ، وليس الأمر كذلك مع المصدر الصريح .

٥ ـ يصح وصف المصدر الصريح ولا يصح وصف المصدر المؤول ، تقول : (يعجبني انطلاقك السريع) ولا يصح (يعجبني أن تنطلق السريع) (٢) .

٦ ـ ينوب المصدر الصريح عن فعله نحو (صبرًا آل ياسر) و﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾

---

(١) نحن نرى أن (أنْ) ليست مصدرية في هذا الموطن كما ذكرنا .
(٢) انظر «المغني» (٢/ ٦٧٩) ، «الهمع» (١/ ١٥١ ـ ١٥٢) ، «الأشباه والنظائر» (٢/ ١٩٥) .

أي: اصبروا واضربوا ، ونحو (سقيًا لك) و(أتوانيًا وقد جدّ الناس؟) ولا ينوب عنه المصدر المؤول.

٧ ـ يؤكد المصدر الصريح فعله[١] ، ويبين نوعه وعدده ، نحو (انطلقت انطلاقًا) و(انطلقت الانطلاق) و(انطلاق السهم) و(انطلاقتين) ولا يستعمل المصدر المؤول لذلك.

إلى غير ذلك من أوجه الخلاف في الاستعمال.

ثم إنّ لكلٍّ من المصدرين (الصريح والمؤول) غرضًا لا يؤدّيه الآخر ، فمن ذلك:

١ ـ أنّ المصدر المؤول يفيد الدلالة على الزمن ، بخلاف المصدر الصريح ، تقول: (أعجبني أنْ قمت) و(أن تصبرَ خيرٌ لك) فهذا يفيد الدلالة على الماضي أو الحال أو الاستقبال ، بحسب الفعل.

بخلاف المصدر الصريح ، فإنّك إذا قلت: (صبرك خير لك) احتمل المضي والحال والاستقبال ؛ لأنه ليس في صيغته ما يدل على تحديد زمن[٢].

ثم إضافة إلى أنه يستعمل للتمييز بين ما هو واقع وما سيقع ، يستعمل أيضًا للدلالة على المأمور به ، أو المنهي عنه ، أو المدعو به ، وما إلى ذلك ، نحو (أشرت إليه بأنْ قم) ، أو (بأنْ لا تقم) ، و(بأن حفظك الله) وهذا يختلف عمّا سبق أن ذكرناه من نيابة المصدر الصريح عن فعله ، فهذا ليس من باب النيابة ، وإنّما هذا مدلول المصدر المؤول. ولو أبدلت الصريح به لم يفهم المعنى نفسه.

---

(١) «حاشية الصبان» (١/ ١٧٦).

(٢) انظر «بدائع الفوائد» (١/ ٩٢) ، وانظر «المقتضب» (٣/ ٢١٤).

٢ ـ أنّ المصدر المؤول ولاسيما مع (أنْ) يدل على «مجرد معنى الحدث دون احتمال زائد عليه ، ففيها [يعني أنْ] تحصين من الإشكال ، وتخليص له من شوائب الإجمال ، بيانه أنك إذا قلت: (كرهت خروجك) و(أعجبني قدومك) احتمل الكلام معاني ، منها: أن يكون نفس القدوم هو المعجب لك دون صفة من صفاته وهيئاته ، وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات ولكنها عبارة عن الكيفيات ، واحتمل أيضًا أنك تريد أنه أعجبك سرعته أو بطؤه أو حالة من حالاته ، فإذا قلت: (أعجبني أنْ قدمت) كان [دخول] (أن) على الفعل بمنزلة الطابع والصواب من عوارض الإجمالات المتصورة في الأذهان»(١).

وإيضاح ذلك أنك إذا قلت مثلاً: (يعجبني مشي محمد) فقد يفيد ذاك أن في مشيه صفة معينة هي التي تعجبك فيه ، ويحتمل أيضًا أنه يعجبك مجرد المشي من دون قصد إلى صفة معينة ، ولكن إذا قلت: (يعجبني أن يمشي) كان ذلك لمجرد المشي لا لشيء آخر أو صفة خاصة ، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ مَكْرُهُمْ وَصُدُّواْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [الرعد: ٣٣] فإن قوله: ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ مَكْرُهُمْ﴾ يحتمل أنّ مكرهم إنّما زين لهم لما فيه من الدهاء والحيلة والاستدراج ، ولو قال: (زين للذين كفروا أن يمكروا) لكان المعنى أنه زيّن لهم أن يفعلوا مكرًا ، لا أنّ مكرهم له صفة معينة هي التي تزيّنه لهم. ومثله (يعجبهم علمهم) و(يعجبهم أن يعلموا).

٣ ـ أنّ (أَنْ) والفعل قد تفيد الإباحة ولا تفيد القطع بحصول الفعل ، بخلاف المصدر الصريح ، فإنه قد يفيد القطع بحصوله ، وذلك نحو أن تقول:

---

(١) «بدائع الفوائد» (١/ ٩٢ـ٩٣).

(له صراخ صراخ الثكلى) فهذا يختلف عن قولك: (له أن يصرخ صراخ الثكلى) ، فإنّ قولك: (له صراخ) قطع بحصول الفعل ، أي هو يصرخ ، أما إذا قلت: (له أن يصرخ) فلا يفيد ذاك أنّ الصراخ حصل ، وإنما المعنى: يحق له أن يصرخ[1] ، كما تقول: (لك أن تذهب إلى البصرة) أي يحق لك.

٤ ـ أنّ المصدر المؤول يبين الفاعل من المفعول من نائب الفاعل ، ولا يبين ذلك المصدر الصريح ، تقول: (ساءني أن يعاقَبَ محمد) فـ(محمد): نائب فاعل ، و(ساءني أن يعاقِب محمد) فـ(محمد): فاعل ، (وساءني أن يعاقِب خالد محمدًا) فمحمدًا: مفعول به.

فإن قلت: (ساءني معاقبة محمد) احتمل أن يكون محمد فاعلاً ومفعولاً. ولا يبين المصدر الصريح نائب الفاعل ، فإذا أردت بيان الفاعل وجب أن تأتي بالمصدر المؤول ، تقول: (عجبت من أن يُضرَبَ عمرو) فعمرو: نائب فاعل ، فإذا قلت: (عجبت من ضرب عمرو) تبادر إلى الذهن أنه فاعل[2] ، إلا في تعبيرات محدودة.

٥ ـ أنّ لكل حرف من الحروف المصدرية معنى خاصًا به ، فإذا جئت بالمصدر الصريح لم يتبين المقصود ، وذلك أن (أنّ) تفيد التوكيد ، و(أنْ) للاستقبال ، و(ما) للحال إذا دخلت على المضارع ، و(لو) للتمني ، و(كي) للتعليل ، فإذا جئت بالمصدر الصريح انتفى التمييز بينها ، فعلى سبيل المثال أنك تقول:

١ ـ يسرني أنْ تذهب.

---

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (١/ ١٣١) ، «حاشية يس على التصريح» (١/ ٣٣٣).

(٢) «حاشية الصبان» (٢/ ٢٨٣).

٢ ـ يسرني أنْ ذهبت .

٣ ـ يسرني أنّك ذاهب .

٤ ـ يسرني أنّك تذهب .

٥ ـ يسرني أنك ذهبت .

٦ ـ يسرني أنك ستذهب .

٧ـ يسرني لو ذهبت .

٨ ـ يسرني ما ذهبت .

وهذه كلها تؤول بـ (يسرني ذهابك) .

٦ ـ التمييز بين الصيغ ومدلولاتها ، فإنه في المصادر المؤولة تستطيع أن تأتي بالفعل ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وصيغ المبالغة ، واسم التفضيل ، فتفيد كل صيغة دلالتها من حدوث ، وثبوت ، وتكثير ، وتفضيل ، وغيرها ، في حين لا يتأتى ذلك في المصادر الصريحة ، فأنت تقول : (يعجبني أنّ محمدًا ضارب ، ومضروب ، وضرّاب ، وأضرب من غيره) . في حين أنّها كلها تكون بلفظ واحد في المصدر الصريح ، تقول : (يعجبني ضرب محمد) أو تتكلّف تعبيرات أخرى لا تؤدي مؤدّى الأصل نحو : (يعجبني أفضلية ضرب محمد ، أو كثرته) ، ونحو ذلك ، ففي المصدر المؤول من التمييز بين المعاني ما ليس في المصدر الصريح .

٧ ـ يؤتى بالمصدر المؤول فيما ليس له مصدر صريح من الأفعال ، كالأفعال الجامدة نحو : ﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ [الأعراف : ١٨٥] ، و﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم : ٣٩] .

٨ ـ قد يؤتى بالمصدر الصريح لإرادة الحدث وحده ، دون إرادة صاحبه ،

أو إرادة زمنه نحو (الحمد لله رب العالمين) فإنه يراد بالحمد مجرد الحدث ، لا صاحبه ولا زمنه ، ونحو: ﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ ﴾ [البقرة: ٢٢٩]. ونحو ﴿ هُمۡ فِي شِقَاقٖۖ ﴾ [البقرة: ١٣٧] ، و﴿ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا ﴾ [النساء: ١٢٠] ، و﴿ وَمَا كَيۡدُ ٱلۡكَٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَٰلٖ ﴾ [غافر: ٢٥] فإمساك ، وتسريح ، وشقاق ، وغرور ، وضلال ، أحداث مجردة ، فجيء بها مصادر صريحة ، ولا يراد معها أصحابها. ولو قال: (وما يعدهم الشيطان إلاّ أن يغرهم) لتغيّر المعنى ، ولو قال: (وما كيد الكافرين إلاّ في أن يضلّوا) لم يكن لذلك معنى.

٩ ـ إيقاع الجمل المختلفة بدلالاتها المتميزة موقع المصدر في المصدر المؤول ، ولا يتأتى ذلك في المصدر الصريح ، وذلك كالجمل الفعلية والاسمية ، الكبرى والصغرى ، والمؤكدة بطرائق التوكيد المختلفة وغير المؤكدة ، المثبتة والمنفية بأساليب النفي المختلفة ، الشرطية وغيرها ، وما إلى ذلك من أنواع الجمل ، ممّا لا يتأتى في المصدر الصريح نحو: ﴿ وَأَلَّوِ ٱسۡتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسۡقَيۡنَٰهُم مَّآءً غَدَقٗا ﴾ [الجن: ١٦] و(اعلم أن لا إله إلا الله) و(علمت أن محمدًا ذو مال كثير) و(علمت أن محمدًا ماله كثير) و(علمت أن محمدًا ليس له مال) و(علمت أن محمدًا لا مال له) وغير ذلك.

وإليك مثلاً يوضح كيف أن المصادر المؤولة المختلفة ذات الدلالات المتعددة تؤول بلفظ واحد على تباينها:

١ ـ يسرني أنّ محمدًا ضرب.

٢ ـ يسرني أنّ محمدًا يضرب.

٣ ـ يسرني أنْ ضرب محمد.

٤ ـ يسرني أنْ قد ضرب محمد.

٥ ـ يسرني أنْ قد يضرب محمد .

٦ ـ يسرني أنْ محمدٌ ضرب .

٧ ـ يسرني أنْ محمدٌ يضرب .

٨ ـ يسرني أنّه محمد ضرب .

٩ ـ يسرني أنه محمد يضرب .

١٠ ـ يسرني أنه قد ضرب محمد .

١١ ـ يسرني أنه قد يضرب محمد .

١٢ ـ يسرني أنّ محمدًا سيضرب .

١٣ ـ يسرني أنْ سيضرب محمد .

١٤ ـ يسرني أنه سيضرب محمد .

١٥ ـ يسرني أنّه محمد سيضرب .

١٦ ـ يسرني أن محمدًا ضارب .

١٧ ـ يسرني أنه محمد ضارب .

١٨ ـ يسرني أنه ضارب محمد .

١٩ ـ يسرني أنْ محمدٌ ضارب .

٢٠ ـ يسرني أنْ ضاربٌ محمد .

٢١ ـ يسرني أنّ محمدًا إنّه ضارب .

٢٢ ـ يسرني أنّ محمدًا إنّه لضارب .

٢٣ ـ يسرني أنّ محمدًا أنه هو الضارب .

٢٤ ـ يسرني أنّ محمدًا ضرّاب .

٢٥ ـ يسرني أنّه محمد ضرّاب .

٢٦ ـ يسرني أنْ محمدٌ ضرّاب .

٢٧ ـ يسرني أنّه ضرّاب محمد .

٢٨ ـ يسرني أنْ ضرّابٌ محمد .

٢٩ ـ يسرني أنّ محمدًا إنّه ضرّاب .

٣٠ ـ يسرني أنّ محمدًا إنّه لضرّاب .

٣١ ـ يسرني أنّ محمدًا إنّه هو الضّراب .

٣٢ ـ يسرني أنّ محمدًا أضرب .

٣٣ ـ يسرني أنْ محمدٌ أضرب .

٣٤ ـ يسرني أنّه محمد أضرب .

٣٥ ـ يسرني أنّ محمدًا إنه أضرب .

٣٦ ـ يسرني أنّ محمدًا إنه لأضرب .

٣٧ ـ يسرني أنّ محمدًا إنه هو أضرب .

٣٨ ـ يسرني أنه أضربُ محمدٌ .

٣٩ ـ يسرني أنّ محمدًا مضروب .

٤٠ ـ يسرني أنّه محمد مضروب .

ونكتفي بهذا القدر ، وهناك صور أخرى لهذا التعبير ، وهذه كلها تؤول بتعبير واحد هو (يسرني ضربُ محمدٍ) .

وبهذا يتضح لنا أنّ أحد المصدرين لا يغني عن الآخر ولا يسد مسدّه ، بل

لكل منهما خصائصه وغرضه.

الحروف المصدرية:

في العربية حروف تسمّى الحروف المصدرية وهي (أنّ) و(أَنْ) و(ما) و(لو) و(كي).

ووظيفة الحرف المصدري إيقاع الجملة موقع المفرد، فتوقعها فاعلاً، ومبتدأ، ومفعولاً به، ومضافًا إليه، ومجرورة بحرف الجر، وغير ذلك.

تقول: (أن تعدل في حكمك خير لك من أن تجور) فأوقعت (تعدل) مبتدأ أخبرت عنه. وتقول: (يسرني أن تفوز) فجعلت (تفوز) فاعلاً.

وتقول: (سررت بأنّك فائز) فأوقعت (أنت فائز) مجرورًا بالحرف. وهكذا، ولا يتأتى ذلك لولا الحرف المصدري.

وقد تقول: إذا كانت هذه الغاية من الحروف المصدري، فلماذا تعددت الحروف المصدرية؟

والجواب أنّ هذه الأحرف ليست متطابقة من حيث الوظيفة، بل إنّ لكل حرف معنى ووظيفة قد تختلف عن الآخر.

فـ(أنّ): تدخل على الجمل الاسمية وتفيد التوكيد نحو ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُم مُّلَـٰقُوهُ﴾ [البقرة: ٢٢٣] بخلاف (أنْ) الخفيفة الأصل فهي لا تفيد التوكيد، ولذا قالوا: إذا وقعت (أنّ) المشددة بعد أفعال الرجحان أفادت العلم نحو ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَـٰقُوا۟ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وإذا وقعت الخفيفة لم تفد ذلك، تقول: (أظن أن يأتي محمد).

والمخففة من هذه حرف مصدري أيضًا يدخل على ما لا تدخل عليه المشددة، كالأفعال الجامدة والإنشائية وغيرها، نحو ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ إِلَّا

مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم: ٣٩] ، و﴿ وَأَلَّوِ اَسْتَقَٰمُواْ عَلَى اَلطَّرِيقَةِ ﴾ [الجن: ١٦] وهي تفيد التوكيد أيضًا كما أسلفنا في بابه.

أنْ: وتدخل على الجمل الفعلية، وهي تدخل على المضارع فتصرفه إلى الاستقبال غالبًا نحو (أريد أن تأتيني)، وتدخل على الماضي نحو ﴿ هَلۡ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ [المائدة: ٥٩]، وتدخل على الأمر نحو ﴿ وَإِذَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٌ أَنۡ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَجَٰهِدُواْ مَعَ رَسُولِهِ ٱسۡتَـٔۡذَنَكَ أُوْلُواْ ٱلطَّوۡلِ مِنۡهُمۡ ﴾ [التوبة: ٨٦]، ونحو قولك: (ناديتهم بأن أقدموا).

وقد تفيد التعليل نحو: ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ ﴾ [عبس: ١ ـ ٢].

وقد ذكر برجستراسر أنها تفيد التعليل. جاء في (التطور النحوي): «وأخرجوا (أنْ) عن كونها مصدرية محضة، فإنّ قولي: (أريد أنْ تفعل ذلك) يتعدى قولي: أريد فعلك، ذلك في أنّ نصب الفعل يقرب (أن) من (كي)، كأنّي قلت: (أريد كي تفعل ذلك) أي غرض إرادتي فعلك ذلك، كما جاء في القرآن الكريم: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا ﴾ [التوبة: ٥٥]. فالجمل المصدرية النائبة عن مفعول فعل من أفعال الإرادة والطلب وما يشاكلها تقترب من الجمل الغرضية في جوهر معناها»[١].

غير أنّي أخالفه في المثال الذي ذكره (أريد أن تفعل ذلك) فهذا لا يفيد التعليل، ولا شك أنه يعني بالغرض التعليل، خصوصًا وأنه نظّرها بـ(كي)، أما إذا كان يقصد بقوله: (غرض) المعنى العام فإن كثيرًا من المفعول به غرض، فإذا قلت: (أريد كتابًا) كان الكتاب غرضًا، وإذا قلت: (أود لقاءه) كان اللقاء غرضًا بهذا المعنى.

---

(١) «التطور النحوي» (١٢٦).

وقد وردت (أنْ) للتعليل كثيرًا في القرآن الكريم ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟﴾ [المائدة: ٢] أي لأن صدّوكم. وقوله: ﴿تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢] ، وقوله: ﴿وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ﴿٩٠﴾ أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٠ـ٩١] .

وقد تقول: إنّ معنى التعليل لم يأت من (أنْ) ، وإنما هو من الحرف المقدّر ، اللام أو غيره.

وأقول: إذا كان بالإمكان تقدير حرف يفيد التعليل في قسم من الأمثلة فقد يمتنع في قسم آخر ، فمن الأول قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴿١﴾ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾ [عبس: ١ ـ ٢] أي: لأن جاءه.

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨] ، فلا يصح إبدال (كي) أو اللام بها ، فلا يصح للمعنى نفسه أن تقول: (أتقتلون رجلاً كي يقول ربي الله) أو (ليقول ربي الله) واللام عندهم على تقدير (أنْ) ، فمعنى الآية: أتقتلونه لأنه يقول ربي الله ، ومعناها باللام أو بـ(كي): أتقتلونه حتى يقولها.

فمعناها بـ(أن) أنّه يقولها ، ومعناها بـ(كي) وباللام أنه لا يقولها.

ومثله: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١] وهي كالآية السابقة.

وقد تقول: إنّه يصح أن أقول: (أتقتلون رجلاً لأن يقول ربي الله) للمعنى نفسه أو قريب منه.

فأقول: إن ذكر (أن) يؤدي معنى لا يؤديه حذفها وإبدال غيرها بها ، فاللام

عندهم على تقدير (أن) ، ومع ذلك إذا حذفت (أن) وجئت باللام تغير المعنى في نحو هذا، فذكر (أنْ) يفيد نوعًا من التعليل لا يؤديه حذفها.

وهي تستعمل مع الفعل الماضي بدلاً من (كي) أو اللام ؛ لأن هذين الحرفين لا يباشران الفعل الماضي ، وذلك نحو ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥] ، والنحاة يقدرون اللام في نحو هذا.

وجاء في (المقتضب) أنّها تكون علّة لوقوع الشيء[١].

والخلاصة أنّها استعملت في التعليل كثيرًا ، في الماضي والمضارع ، من دون حرف يفيد العلة. ثم إنّ التعليل بها قد يختلف عن التعليل بـ (كي) واللام.

هذا من ناحية التعليل.

وأما من ناحية الزمن فإنها تصرفه لزمن الاستقبال غالبًا ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ﴾ [البقرة: ١٠٨] فالسؤال مستقبل ، ونحو قوله: ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وهذا ليس للتنصيص على الاستقبال ، بل يشمل الحال أيضًا ، وكقوله تعالى: ﴿ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ ﴾ [التوبة: ٩٢] وهم لا يجدون ما ينفقون في الحال ، ونحوه قوله: ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ أَن يَقُولُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنزٌ ﴾ [هود: ١٢] ، فـ (أن يقولوا) ليس تنصيصًا على الاستقبال ، بل هو يفيد الحال وما قبل الحال أيضًا ، لأن هذا القول صدر منهم قبل نزول الآية.

وكقوله تعالى: ﴿ وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ [النحل: ١٥] فقوله (أن تميد) غير متخصص بالاستقبال ، بل هو يشمل الزمان المتطاول الممتد

---

(١) «المقتضب» (٣/ ٢١٤)

من قبل خلق الإنسان على الأرض إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، وقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ﴾ [الحج: ٤٠] وهم أخرجوا لأنهم قالوا ذلك ومستمرون على قوله أيضًا ، وقوله: ﴿ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ ﴿٢٤﴾ أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [النمل: ٢٤-٢٥]، والمقصود بـ (ألّا يسجدوا) الحال.

ومثله قوله تعالى: ﴿ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ ﴾ [غافر: ٢٨] ، وقوله: ﴿ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ ﴾ [الممتحنة: ١] ، وقوله: ﴿ وَمَا نَقَمُواْ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾ [البروج: ٨] وإن كل ذلك ليس فيه تنصيص على الاستقبال.

ونحوه: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ﴾ [ص: ٧٥] وهو لم يسجد في الماضي ، وقوله: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ﴾ [الروم: ٢٥] ، وهما قائمتان بأمره لم تزالا ولا تزالان.

غير أنه يمكن أن يقال: إن أغلب ما ذكرنا من الأمثلة يفيد الاستمرار الذي منه الاستقبال ، فتكون دلّت على الاستقبال ضمنًا لا تنصيصًا.

ولا ينطبق هذا على نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ ﴾ فيما أحسب ، فإن هؤلاء قد يجدون في الاستقبال ما ينفقون ، والله أعلم.

ما: و(ما) تدخل على الفعل المتصرف في الغالب ، ماضيًا كان أو مضارعًا ، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴾ [ص: ٢٦] ، وقوله: ﴿ وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ ﴾ [هود: ٣٥] أي من إجرامكم ، وقوله: ﴿ لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ ﴾ [طه: ١٥] أي بسعيها.

وقد تدخل على غير ذلك قليلاً، نحو (بقُوا في الدنيا ما الدنيا باقية)، وقوله:

أَعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بعدَ ما أَفْنانُ رَأسِكَ كالثَّغامِ الْمُخْلِسِ

وقيل: (ما) كافة لـ(بعد) من الإضافة[١].

وهي إذا دخلت على الفعل المضارع أفادت الحال[٢] نحو ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، ونحو ﴿فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢].

وقد تكون زمانية نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَآ أَبَدًا مَّا دَامُواْ فِيهَا﴾ [المائدة: ٢٤] أي مدة دوامهم فيها، وقوله: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، أي مدة استطاعتكم.

وقد ذكر برجستراسر أنّ التطابق كثير بين (أنْ) و(أنّ) و(ما). قال: «وإذا تساءلنا عن الفرق بين (أنْ) و(أنّ) وبين (ما) مع صرف النظر عن الحالات التي تفي فيها (أنْ) بوظيفة خاصة بها فتعمل في نصب الفعل، وجدنا أنّ التطابق بينها كثير، مثاله من القرآن الكريم ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً﴾ [الأنفال: ٥٣]، و﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ﴾ [البقرة: ٦١] فـ(أن) و(ما) معناهما واحد، ومنه ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ﴾ [الجاثية: ١٧] و﴿مِنۢ بَعْدِ أَن نَّزَغَ ٱلشَّيْطَٰنُ بَيْنِى وَبَيْنَ إِخْوَتِىٓ﴾ [يوسف: ١٠٠]. وعلى العموم فـ(ما) أندر كثيرًا من (أنْ) و(أنّ)، ويقل استعمالها تدريجيًا مع تطور اللغة العربية، غير أنّها احتفظت بها في بعض الأحوال نحو (قلّ ما وجد مثل ذلك) و(طالما) و(بئس ما).

وقد تميز العربية بين (أنْ) و(أنّ) وبين (ما) في المعنى، وأشهر مثال لذلك

---

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» ٢/ ٤٢٨، «المغني» (١/ ٣١١).

(٢) انظر «التصريح» (٢/ ٦٢)، و«الهمع» (٢/ ٩٢).

هو الفرق بين (كأنْ) و(كأنّ) وبين (كما) ، فـ(كأنْ) و(كأنّ) تفيدان فرض كون الشيء غير ما هو عليه في الحقيقة ، و(كما) تفيد التشبيه والتمثيل الحقيقي ، مثال ذلك ﴿ ۞ وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ ﴾ [الأعراف: ١٧١] والجبل لم يكن ظلة أو مثل ظلّة ، بل كان ضدها في المتانة والرسو ، والمعنى: لو كان الجبل كظلة لكان نتقه ورفعه وزلزلته قريبًا من الاحتمال ، فلأنه لم يكن كظلة كان نتقه من المعجزات. و(كما) مثل (آمنا كما آمن الناس) يعني: إيماننا مثل إيمانهم»(١).

والحق أنه ليس ثمة تطابق بين هذه الأحرف ، فـ(أنّ) تفيد التوكيد ، وأما (أنْ) و(ما) فبينهما أوجه اختلاف منها:

١ ـ أنّ (أنْ) تفيد الاستقبال في الغالب ، و(ما) تفيد الحال ، وذلك إذا دخلتا على الفعل المضارع ، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوٓا۟ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ ﴾ [المائدة: ١١] فـ(يبسطوا) المقصود به الاستقبال ، ولو قال: (ما يبسطون) لكان للحال ، وقوله: ﴿ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴾ [الكهف: ٦٦] أي شريطة أن تعلمني ، فالتعليم في المستقبل ، ولو قال: (على ما تعلمني) لكان المقصود به الحال.

وقوله: ﴿ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾ ﴾ [الأنعام: ١١٢] ، و﴿ وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ ﴾ [هود: ٣٥] فهذه كلها للحال ، بعكس (أنْ).

٢ ـ أنّ (ما) قد تكون ظرفية زمانية ، بخلاف (أنْ) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التغابن: ١٦] ، وقوله: ﴿ وَأَوْصَـٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ [مريم: ٣١] ، وقولك: (أنت مفلح ما تفعل الخير) أي مدة فعلك الخير.

---

(١) «التطور النحوي» (١٢٦ـ١٢٧).

٣ ـ أنّ (ما) تكون اسمًا موصولاً وتكون حرفًا مصدريًا ، وفي قسم من التعبيرات يحتمل الكلام المعنيين ، فيكون من باب التعبير الاحتمالي الذي سبقت له نظائر ، وذلك نحو ﴿سَآءَ مَا يَعۡمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٦] فقد يحتمل المعنى: ساء عملهم وساء الذي يعملونه ، وقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾ [الزخرف: ٤٩] فالمعنى يحتمل: ادع ربك بعهده عندك ، ويحتمل: بالذي عهده عندك ، ونحوه قوله: ﴿قَالَ يَـٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ۝٢٦ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ﴾ [يس: ٢٦ـ ٢٧] فهذا يحتمل: يا ليت قومي يعلمون بمغفرة ربي لي ، ويحتمل أنه يا ليتهم يعلمون بالشيء الذي غفر لي به ربي.

ونحوه أن يقول: (صبرت على ما كذبتني) فالمعنى يحتمل (صبرت على تكذيبي) ويحتمل (صبرت على ما كذبتني به) ، أي الشيء الذي كذبتني به. ونحوه أن تقول: (صدق ما عاهد الله) فهذا يحتمل: أنّه صدق عهد الله ، ويحتمل: صدق ما عاهد الله عليه ، أي صدق الشيء الذي عاهد الله عليه.

أما (أنْ) فلا تكون إلاّ مصدرية.

وبذا قد تؤدي (ما) أكثر من معنى أحيانًا.

٤ ـ ولكون (ما) كذلك ، أي أنّها قد تكون مصدرية ، وقد تكون اسمًا موصولاً ، وقد تحتمل المعنيين أحيانًا ، يؤتى بـ(أنْ) إذا أريد التنصيص على المصدر ، وبخاصة إذا كان مجيء (ما) قد يصرف الكلام إلى معنى آخر ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَـٰبِ وَلَا ٱلۡمُشۡرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ خَيۡرٍ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [البقرة: ١٠٥] فلو أبدلت (ما) بـ(أنْ) لكان المعنى أنهم لا يودون ما ينزل عليكم ، أي لا يودون الخير النازل عليكم من الله ، وكقوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ﴾ [عبس: ١ ـ ٢] ، أي لمجيء

الأعمى ، ولو قلت: عبس وتولى لما جاءه الأعمى أو بما جاءه الأعمى لكان المعنى: عبس للشيء الذي جاء به الأعمى ، ولم يأت الأعمى بشيء ، وإنما عبس لمجيئه لا لشيء جاء به ، ولو قال: (عبس وتولى ما جاءه الأعمى) لكان المعنى أنه عبس وتولى كلما جاءه الأعمى ، وكلا المعنيين غير مراد.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ [التكوير: ٢٩] ، والمعنى أنكم لا تشاؤون إلاّ بمشيئة الله ، أي إلاّ إذا شاء الله ، ولو قيل: (وما تشاؤون إلاّ ما يشاء الله) لكان المعنى أنكم لا تشاؤون إلاّ الشيء الذي يريده الله ويشاؤه. وهذا غير مراد ولا يصح.

٥ ـ الأصل في مصدر (ما) أن يكون مخصوصًا ، وفي مصدر (أنْ) أن يكون لإرادة مجرد الحدث ، وهذا فرق رئيس بين استعماليهما ، ولذا لا يحسن وضع إحداهما مكان الأخرى أحيانًا ، فمثلاً قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥] يصح فيه تأويل (مما قضيت) بمصدر فتقول: (ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجًا من قضائك) ، ولكن مع ذلك لا يحسن وضع (أنْ) مكان (ما) ، فلا تقول: (ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجًا من أن قضيت) لأن المعنى سيكون عند ذلك: عليهم ألاّ يجدوا في أنفسهم حرجًا من كونك تقضي ، أو من مبدأ أنك تقضي. وليس هذا المقصود ، وليس في أنفسهم حرج من ذلك ، بل المقصود أنّ عليهم أن يرضوا بما يقضي ولو كان لا يوافق هواهم ورغبتهم ، ليس في أنفسهم حرج من ذلك ، لا من مجرد أنه يقضي ، فيكون مصدر (ما) مخصوصًا ، وقد يراد بـ (ما قضيت) المقضيّ به ، أي اسم موصول.

ونحوه قوله سبحانه: ﴿ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الأنعام: ١٠٠] فإنّه

يصح تأويل (عما يصفون) بـ(عن وصفهم) ، غير أنّا لو أبدلنا (أنْ) بـ(ما) لوجدنا أنّ المعنى يختلف ، فلو قلت: (سبحانه وتعالى عن أن يصفوا) لكان المعنى تنزيه الله عن مجرد الوصف ، وليس هذا المقصود ، إذ لا شكّ أنّ الله له الصفات العليا ، وإنما المقصود تنزيهه عن الوصف الباطل والصفات التي لا تليق به سبحانه ، ويحتمل أن تكون (ما) اسمًا موصولاً ، أي عمّا يصفونه به من الصفات الباطلة.

ونحوه قوله: ﴿أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ [الاعراف: ١٧٣] ، وهذا يحتمل أن المعنى: أفتهلكنا بفعل المبطلين ، ومع ذلك لا يصح إبدال (أنْ) بـ(ما) ، فلا تقول: أفتهلكنا بأن فعل المبطلون ، فإن الأول فعل مخصوص ، وهو الذي يؤدي إلى الإهلاك. أما الثانية فيكون المعنى: أتهلكنا لأن المبطلين فعلوا ، ولا ندري ما فعلوا ، فالفعل الأول مخصوص معلوم ، بخلاف مصدر (أن) ، ويحتمل أن تكون (ما) اسمًا موصولاً أيضًا.

ومثله قوله تعالى: ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ١١٨] ، والمعنى: برحبتها. ولو قلت: (بأن رحبت) لكان المعنى أنها ضاقت عليهم بكونها رحبة ، وهو معنى متناقض غير مراد.

ونحوه قوله تعالى: ﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ﴾ [الكهف: ٧٣] ، والمقصود به نسيان مخصوص وهو العهد الذي بينهما ، ولو قال: (بأن نسيت) لاحتمل المعنى أنّه آخذه بمبدأ النسيان ، أي آخذه لكونه نسي ، أي لمجرد حصول النسيان عنده.

ونحو قوله تعالى: ﴿لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ١٥] ، أي بسعيها ، ولو أبدلت (أنْ) بها فقلت: (لتجزى كلُّ نفس بأن تسعى) تغير المعنى ، وأصبح أنها تجزى لأنّها تسعى ، فالأولى سعي مخصوص تجزى به إن كان

خيرًا فخير ، أو شرًا فشرّ . والثانية أنه مطلق السعي ، فهي تجزى لأنها تسعى ، وليس فيها المعنى الأول .

ونحوه قوله تعالى : ﴿ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ ﴾ [الكهف: ١٩] أي : بلبثكم ، والمقصود به زمن لبثكم ومدته ، ولو قال : (ربكم أعلم بأن لبثتم) لكان المعنى أنّ ربكم يعلم بأنكم لبثتم ، وهذا غير مراد ، فالأولى لبث مخصوص بخلاف الثانية .

فمصدر (ما) مخصوص محدود ، بخلاف مصدر (أنْ) فإنه لمجرد الحدث ، وهذا فرق رئيس بينهما كما ذكرت .

٦ ـ إنّ (أنْ) تستعمل للتعليل كما ذكرنا ، بخلاف (ما) ، وهي تقوم مقام حرف التعليل مع الأفعال الماضية ، وذلك نحو : ﴿ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا ۝ أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا ﴾ [مريم: ٩٠ ـ ٩١] .

وقد تقول : إن (ما) وردت للتعليل أيضًا نحو : ﴿ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴾ [ص: ٢٦] ، وقوله : ﴿ إِنِّي جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓا ﴾ [المؤمنون: ١١١] .

والحق أنّ (ما) لم تأت للتعليل إلاّ مع حرف يفيد التعليل ، أما (أنْ) فهي حيث وردت للتعليل منزوعة من حروف التعليل في القرآن الكريم ، إلاّ في نحو قوله تعالى : ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [الحديد: ٢٩] ، وقد مر بنا هذا .

٧ ـ ثم إنهما يختلفان من حيث التعليل ، وذلك أن تقول مثلاً : (عاقبتك بما ذهبت إلى القرية) أي عاقبتك بسبب ذهابك ، ولو قلت : (عاقبتك بأن ذهبت إلى القرية) احتمل هذا المعنى واحتمل أنه عاقبه بالذهاب ، أي جعل ذهابه هو العقوبة .

ونحوه أن تقول : (لقد جزاك الله بما كنت من المصلحين) و(جزاك الله بأن كنت من المصلحين) . فالأولى معناها أنّه جزاك بسبب كونك من المصلحين ،

والثانية تحتمل السببية ، وتحتمل أنّه جزاه بأن جعله من المصلحين ، فالجزاء هو جعله من المصلحين.

٨ ـ التشبيه بـ (ما) يختلف عن التشبيه بـ (أنْ) ، وذلك نحو قولك : (اضرب كما ضرب خالد) أي أن خالدًا ضرب فاضرب أنت كضربه ، ولو قلت: (اضرب كأن ضرب خالد) لكان المعنى : اضرب كأن خالدًا ضرب ، ولا يدل على أن خالدًا ضرب فتريد أن يضرب مثله ، وإنما المعنى اضرب كأنّ الضارب خالد. ونحوه قوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ﴾ [هود: ١١٢] ، ولو قال: (فاستقم كأن أمرت) لكان المعنى: استقم كأنك أمرت ، ولم يفد أنه مأمور حقيقة.

إلى غير ذلك من أوجه الخلاف.

كي:

ويفيد التعليل ، نحو (جئت كي استفيد) ، جاء في (لسان العرب): «(كي) حرف من حروف المعاني ينصب الأفعال بمنزلة (أن) ومعناه العلّة لوقوع الشيء ، كقولك: جئت كي تكرمني. . .

الجوهري: وأما (كي) فجواب لقولك: لم فعلت كذا؟ فتقول: كي يكون كذا. وهي للعاقبة كاللام»[١].

وعند بعضهم أنها لا تفيد التعليل ، وإنما التعليل من اللام المقدرة ، فإذا قلت: (جئت كي أستفيد) فإذا قدّرت (كي) مصدرية وجب تقدير اللام قبلها ، أي: جئت لكي أستفيد ، واللام تفيد التعليل[٢].

---

(١) «لسان العرب» (٢٠/ ١٠١).

(٢) انظر «المغني» (١/ ١٨٢).

والراجح أنها للتعليل ، كما هي في الجارة ، ولنا عودة إلى هذا الموضوع في بابه .

لو :

وهي للتمني ، ولذا كثر وقوعها بعد ما يفيد التمني ، نحو (ودّ) وما في معناها ، قال تعالى: ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ [القلم: ٩] جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾: «فإن قلت: لم رفع (فيدهنون) ولم ينصب بإضمار (أنْ) وهو جواب التمني؟

قلت: قد عدل به إلى طريق آخر»[1] .

ولذا إذا لم يقصد معنى التمني بعد (ودّ) فلا يؤتى بها ، قال تعالى: ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُ فِيهَا مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ وَلَهُ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَاءُ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ ﴾ [البقرة: ٢٦٦] ، وقال: ﴿ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ ﴾ [الأنفال: ٧] .

بخلاف قوله: ﴿ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ ﴾ [الممتحنة: ٢] ، وقوله: ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا ﴾ [النساء: ٤٢] .

اسم المصدر:

ذهب النحاة إلى أن اسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على الحدث وخالفه بخلوه من بعض حروف فعله لفظًا وتقديرًا دون تعويض[2] ، وذلك كالعطاء والثواب والسلام والكلام والعِشرة .

---

(١) «الكشاف» (٣/ ٢٥٧) ، وانظر «جواهر الأدب» (١٥٦).

(٢) انظر «شرح الأشموني» (٢/ ٢٨٧).

وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة ، نحو تعلّم تعلّمًا ، أو بزيادة نحو أعلم إعلامًا[١] ، فإن نقص عن حروف فعله دون عوض أو تقدير كان اسم مصدر ، فإعطاء مصدر لأعطى ، وأما العطاء فاسم مصدر ؛ لأنه خلا من الهمزة في أوله دون عوض. والتكلّم مصدر تكلّمَ ، أما الكلام فهو اسم مصدر لتكلّمَ ؛ لأنه خلا من التاء دون عوض.

وقد تقول: إن الألف قبل الآخر عوض عن التاء ، غير أنّ النحاة لا يعدون المدة التي قبل الآخر عوضًا ؛ لأن العوض يكون في الأول أو في الآخر ، بدليل ثبوتها في المصدر دون تعويض كالانطلاق والإكرام والاستخراج[٢].

والمصدر المعوض نحو (عدة) و(زنة) ، فإنّ فعليهما (وعد) و(وزن) ، فحذفت الواو وعوض عنها التاء في الآخر. ونحو (تعليم وتسليم) فإنّ فعليهما (علّم وسلّم) فإنّ التاء عوض عن إحدى اللامين[٣].

وعندي أنّ اسم المصدر أيضًا ما خرج عن قياس المصدر فيما كان فيه المصدر قياسًا نحو عِشرة وقُبلة ، فإنّ (عِشْرة) اسم للمعاشرة ، وفعله (عاشر) ، وقد حذف الألف منه ، وعلى مقتضى قول النحاة ينبغي أن يكون مصدرًا ؛ وذلك لأنه عوّض عن الألف المحذوفة بالتاء في آخره. ومثله (الهجرة) من هاجر ، و(قبلة) من قبّل ، مع أنهم يقولون: إنها أسماء مصادر[٤] وليست مصادر.

واسم المصدر يدل على الحدث عندهم كالمصدر ، فالعطاء معناه

---

(١) «شرح الأشموني» (٢/ ٢٨٧).

(٢) «الصبان» (٢/ ٢٨٧).

(٣) انظر «الصبان» (٢/ ٢٨٧).

(٤) انظر «شرح الأشموني» (٢/ ٢٨٨) في العشرة والقبلة.

الإعطاء ، والقُبلة معناها التقبيل ، والعذاب معناه التعذيب ، ولذا عمل عمل المصدر. قال الشاعر:

بِعِشْـرَتِـكَ الْكِـرَامَ تُعَـدُّ مِنْهُـمْ فَـلا تُـرَيَـنْ لِغَيْـرِهِـم أَلُـوفَـا؟

أي بمعاشرتك ، وقال الآخر:

قَالُوا كَلامُكَ هِنْدًا وهِيَ مُصْغِيَةٌ يشْفِيكَ قُلتُ صَحِيحٌ ذَاك لوْ كَانَا

أي تكليمك.

وفي موطأ مالك عن عائشة رضي الله عنها (من قبلة الرجل زوجته الوضوء) أي تقبيل[١].

وقيل أيضًا: إنّ المصدر يدل على الحدث ، واسم المصدر يدل على الشيء أو الذات ، ونحو ذلك العطاء والإعطاء ، فالإعطاء هو الحدث ، والعطاء اسم لما يعطى. والغَسْل: فعل الغاسل ، أي الحدث ، والغُسل: الماء الذي يغتسل به[٢]. والتقبيل هو فعل المقبّل ، والقبلة اسم لذاك.

وهو عند البصريين لا يعمل ؛ لأنّ أصل وضعه لغير المصدر ، بل للاسم ، وإعماله رأي الكوفيين[٣] ، وقد أخذ به النحاة المتأخرون.

والذي يترجح عندي أنّ الأصل في اسم المصدر أن لا يدل على الحدث ، بل وضع للدلالة على الاسم ، فالقَرْض ما سلّفت ، وأما الإقراض فمصدر أقرض ، وهو الحدث.

---

(١) انظر «شرح الأشموني» (٢/ ٢٨٧ـ٢٨٨).
(٢) انظر «حاشية يس على التصريح» (٢/ ٦٤) ، «الأشموني» (٢/ ٢٨٨).
(٣) انظر «التصريح» (٢/ ٦٤) ، «شرح الأشموني» (٢/ ٢٨٨).

والإمطار مصدر أمطر ، والمطْر بالسكون مصدر مطر ، وأما المطَر بالفتح فماء السحاب.

والرَّزق بالفتح مصدر (رزق) وهو الحدث ، والرِّزق بالكسر ما ينتفع به.

والحَمْل بالفتح مصدر حَمَل ، والحِمْل بالكسر ما حمل.

والوُقود بالضم المصدر ، والوَقود بالفتح الحطب.

والتكليم المصدر ، والكلام اسم لما يخرج من الفم من اللفظ وكان مفيدًا تامًّا.

وهو لا يكون فقط بالحذف دون تعويض ، بل يكون بتغيير الحركات أيضاً ، كالدَّهْن والدُّهن ، والكَحْل والكُحْل ، فالدَّهن مصدر دَهَن ، والدُّهن الاسم. والكَحْل مصدر كحل ، والكُحل اسم لما يكتحل به. والحَمْل ، والحِمْل ، والغَسْل والغُسْل.

وممّا يدل على أن أسماء المصادر ليست للحدث في الأصل أننا نقول: (السلام عليكم) ولا نقول: (التسليم عليكم) ؛ لأن السلام اسم وهو الأمان. أمّا التسليم فهو الحدث.

ومثله الكلام والتكليم. قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَـٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾ [التوبة: ٦] ولا يصح أن نقول: (حتى يسمع تكليم الله أو تكلُّم الله) فإن كلام الله القرآن ، أما التكليم فهو الحدث ، ولو كانا بمعنى واحد لصح أن يستعمل أحدهما مكان الآخر.

هذا هو الأصل في اسم المصدر ، وقد يستعمل أحيانًا للدلالة على الحدث ، كما أن المصدر يستعمل للدلالة على الاسم أحيانًا وأصله الدلالة على الحدث.

فكما يراد بالخَلْق أحيانًا المخلوق ، وبالقول: المقول ، وباللفظ: الملفوظ ، وبالنبت: النبات ، وهي مصادر قد يراد على قلة بالدُّهن: الدَّهن ، وبالكُحْل: الكَحَل ، وبالقبلة: التقبيل ، وبالعذاب: التعذيب .

جاء في (الأصول): «وحكى قوم أنّ العرب قد وضعت الأسماء في مواضع المصدر فقالوا: (عجبت من طعامك طعامًا) ، يريدون: من إطعامك ، وعجبت من دُهنك لحيتك ، يريدون: من دَهنك .

قال الشاعر:

أَظُلَيْمُ إنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً أَهْدَى السَّلامَ تحيَّةً ظُلْمُ

ومنه قوله:

وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا

أراد: بعد إعطائك»[1] .

فالراجح أنّ أسماء المصادر في الأصل لا تدل على الأحداث ، بل تدل على الأسماء ، وقد تستعمل أحيانًا للدلالة على الحدث ، كما تستعمل المصادر أحيانًا في الدلالة على الذوات .

الإتباع على محل المضاف إليه:

ذهب قسم من النحاة إلى أنه يجوز الإتباع على محل ما أضيف إليه المصدر ، أو على لفظه ، فمثلاً يصح أن تقول: (عجبت من إكرام خالدٍ ومحمدٍ) أو (محمدًا) و(ساءني إهانة خالد الكريمِ) أو (الكريمَ) .

وذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنّه لا يجوز الإتباع على

---

(١) «الأصول» (١/ ١٦٥ـ١٦٦) .

المحلّ ، بل على التقدير[١] .

جاء في (كتاب سيبويه): «وتقول: (عجبت من ضرب زيد وعمرٍو) إذا أشركت بينهما كما فعلت ذلك في الفاعل ، ومن قال: (هذا ضارب زيدٍ وعمرًا) قال: (عجبت له من ضرب زيدٍ وعمرًا) كأنه أضمر: ويضرب عمرًا ، أو: وضَرَب عمرًا»[٢] .

وجاء في (شرح ابن يعيش): «إذا عطفت على ما خفض بالمصدر جاز لك في المعطوف وجهان:

أحدهما: أن تحمله على اللفظ فتخفضه ، وهو الوجه .

والآخر: أن تحمله على المعنى ، فإن كان المخفوض مفعولاً في المعنى نصبت المعطوف ، وإن كان فاعلاً رفعته فتقول: (عجبت من ضرب زيد وعمرٍو) وإنْ شئت (وعمرًا) فهو بمنزلة قولك: (هذا ضارب زيد وعمرٍو) و(عمرًا) .

وإنّما كان الوجه الجر لتشاكل اللفظين واتفاق المعنيين . . .

وإذا نصبت قدّرت المصدر بالفعل ، كأنك قلت: عجبت من أن ضرب ، أو من أنْ يضرب ، ليتحقق لفظ الفاعل والمفعول . . .

والنعت في ذلك كالعطف في جواز الحمل على اللفظ والمعنى ، تقول فيه: (عجبت من ضرب زيد الظريف) بالخفض على اللفظ ، و(الظريف) بالرفع على المعنى»[٣] .

---

(١) انظر «الرضي على الكافية» (٢/ ٢١٩) ، «شرح الأشموني» (٢/ ٢٩١) .

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٩٨) .

(٣) «شرح ابن يعيش» (٦/ ٦٥ ـ ٦٦) .

وخلاصة الأمر أنّه يجوز العطف على غير اللفظ على كلا الرأيين ، إلاّ أنه على مذهب سيبويه يكون بتقدير محذوف ، وعلى غير مذهبه يكون العطف على المحل ، فعلى مذهب سيبويه وغيره يصحّ أن تقول: (ساءني ضرب محمد وعمرًا) ، غير أن التوجيه يختلف.

والغرض من الإتباع على المحل إيضاح الفاعل من المفعول ، فتقول: (عجبت من إكرام خالد اللئيمَ أو اللئيمُ) فرفع (اللئيم) يدل على أن خالدًا فاعل في الأصل ، ونصبه يدلّ على أنه مفعول به.

وتقول: (أعجبني إكرام خالد أخوك ، أو أخاك) على البدل للغرض نفسه ، وكذلك (عجبت من ضرب زيدٍ وخالدًا ، أو خالدٌ).

ومقتضى ما ذهب إليه سيبويه أنّ الدلالة تختلف من وجه آخر ، وذلك أنه يقدّر فعلاً محذوفًا ، والفعل يدلّ على الحدوث ، بخلاف الاسم الذي يدل على الثبوت ، فإنّ قولك: (عجبت من ضرب زيدٍ وعمروٍ) يدل على أنّ الضرب لهما واحد من حيث الدلالة على الثبوت.

وأما قولك: (عجبت من ضرب زيد وعمرًا) فإن قدّرته (وأن يضرب عمرًا) كان الضرب لعمرو في الاستقبال ، وإن قدّرته (وأنْ ضرب عمرًا) كان الضرب له في الماضي ، بخلاف (عجبت من ضرب زيد) فإنّه ليس نصًّا على زمن بعينه ، بل هو يحتمل ذلك ، كما يحتمل الاستمرار والثبوت.

* * *

اسم الفاعل

اسم الفاعل كالفعل[١] ، لازم ومتعدٍّ. فإذا كان لازمًا اكتفى بفاعله نحو (أمسافرٌ الرجلان)، وإن كان متعدّيًا نصب مفعولاً نحو (أضاربٌ محمودٌ أخاك؟).

ويشترط النحاة لنصبه المفعول شرطين:

الأول: الاعتماد على نفي أو استفهام ، أو أن يقع صفة ، أو حالاً ، أو مسندًا ، أو يقع بعد حرف نداء.

الثاني: أن يدل على الحال أو الاستقبال نحو (هو ضاربٌ سعدًا الآن أو غدًا).

ولا يشترطون لعمل الرفع إلاّ الاعتماد ، فلا يشترطون كونه للحال أو للاستقبال[٢]. فيصح أن تقول: (أحاضرٌ الرجال أمس؟).

هذا شأن المجرد من (أل) ، فإن كان محلّى بـ(أل) عمل في جميع الأحوال ، تقول: (هو المكرم أخاك أمس أو غدًا)[٣].

يتبين من هذا أنّ اسم الفاعل لا يتعدى إلى مفعول إلاّ إذا كان دالاًّ على حال أو استقبال ، فإن لم يكن كذلك لا ينصب مفعولاً. تقول: (أنا مكرمٌ أخاك)

---

(١) بل هو فعل عند الكوفيين.

(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٢١ـ٢٢٢) ، «التصريح» (٢/ ٦٥ـ٦٦).

(٣) انظر «المفصل» (٢/ ١٢١).

والمقصود به الآن أو في الاستقبال ، ولا تقول ذلك إذا كان الإكرام ماضيًا ، بل يجب أن تقوله بالجر ، أي (أنا مكرمُ أخيك). قال تعالى: ﴿إِنِّي خَـٰلِقُۢ بَشَـرًا مِّن صَلْصَـٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴿٢٨﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَـٰجِدِينَ﴾ [الحجر: ٢٨] ، وقال: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة: ٣٠] ، وقال: ﴿وَإِنَّا لَجَـٰعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا﴾ [الكهف: ٨] أي يوم القيامة ، وقال: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا ٱلضَّآلُّونَ ٱلْمُكَذِّبُونَ ﴿٥١﴾ لَـَٔاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴿٥٢﴾ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ﴾ [الواقعة: ٥١ ـ ٥٢] وهذه كلها للاستقبال.

وقال: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِي﴾ [الزمر: ١٤] وهو الحال.

جاء في (الكتاب): «(هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يفعل) كان منونًا نكرة) وذلك قولك: (هذا ضاربٌ زيدًا غدًا) فمعناه وعمله: (هذا يضرب زيدًا) ، وإذا حدّث عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك، وذلك قولك: (هذا ضاربٌ عبد الله الساعة) فمعناه وعمله (هذا يضرب زيدًا الساعة) ، و(كان زيدٌ ضاربًا أباك) فإنما يحدث أيضًا عن اتصال فعل في حين وقوعه وكان موافقًا زيدًا ، فمعناه وعمله كقولك: (كان يضرب أباك ويوافق زيدًا) فهذا كله أجري مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منونًا»(١).

وجاء في (معاني القرآن) في قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنبياء: ٣٥] «ولو نونت في (ذائقة) ونصبت (الموت) كان صوابًا. وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل. فإذا كان معناه ماضيًا لم يكادوا

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٨٢).

يقولون إلاّ بالإضافة ، فأما المستقبل فقولك : (أنا صائم يومَ الخميس) إذا كان خميسًا مستقبلاً . فإن أخبرت عن صوم يوم خميس ماض قلت : (أنا صائمٌ يوم الخميس) فهذا وجه العمل»[١] .

وجاء في (**كتاب الجمل**) للزجاجي : «اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي كان مضافًا إلى ما بعده وجرى مجرى سائر الأسماء في الإضافة ، كقولك : (هذا ضارب زيدٍ أمس) و(هذا شاتم أخيك أمس) وكذلك ما أشبهه ، ولو قلت : (هذا ضاربٌ زيدًا أمس) بالتنوين والنصب لم يجز عند أحد من البصريين والكوفيين إلاّ الكسائي . . .

فإذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال كان لك فيه وجهان : أحدهما ، وهو الأجود ، أن تنوّنه وتنصب ما بعده لأنه ضارع الفعل المستقبل ، وذلك قولك : (هو ضاربٌ زيدًا الساعة) و(هذا ضاربٌ زيدًا غدًا) . . .

والوجه الآخر أن تحذف التنوين وتخفض وأنت تريد الحال والاستقبال ، فتقول : (هذا ضارب زيدٍ غدًا)» [٢] .

وجاء في (**المفصل**) : «ويشترط في أعمال اسم الفاعل أن يكون في معنى الحال أو الاستقبال ، فلا يقال : (زيد ضاربٌ عمرًا أمس) ولا (وحشي قاتلٌ حمزة يوم أحد) بل يستعمل ذلك على الإضافة»[٣] .

وذُكر «لو أن قائلاً قال : (هذا قاتلٌ أخي) بالتنوين ، وقال آخر : (هذا قاتلُ

---

(١) «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٠٢) .
(٢) «الجمل» (٩٥ـ ٩٩) ، وانظر «المقتضب» (٤/ ٣٠) .
(٣) «المفصل» (٢/ ١٢١) .

أخي) بالإضافة لدل التنوين على أنه لم يقتله ، ودلّ حذف التنوين على أنه قتله»[١].

إضافة اسم الفاعل:

ذكرنا آنفًا أنّ اسم الفاعل لا يتعدى إلّا إذا كان دالًّا على الحال أو الاستقبال ، فإن لم يدل على الحال أو الاستقبال بأن كان ماضيًا أضيف ، تقول: (هذا ضاربُ محمدٍ) إذا ضربه ، و(ضارب محمدًا) إذا كان يضربه أو ينوي ضربه.

وجاء في (كتاب سيبويه): «فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة. . . وذلك قولك: (هذا ضارب عبدِ الله وأخيه) وجه الكلام وحدّه الجر ؛ لأنه ليس موضعًا للتنوين ، وكذلك قولك: (هذا ضارب زيد فيها وأخيه) و(هذا قاتل عمروٍ أمس وعبدِ الله)»[٢].

وجاء في (المقتضب): «تقول: (هذا ضارب زيدٍ أمس) و(هما ضاربا زيد) و(هم ضاربو عبد الله). . . كل ذلك إذا أردت به معنى الماضي لم يجز إلّا هذا ، لأنه اسم بمنزلة قولك: (غلام زيد) و(أخو عبد الله). . .

فإن جعلت اسم الفاعل في معنى ما أنت فيه ولم ينقطع ، أو ما تفعله بعد ولم يقع ، جرى مجرى الفعل المضارع في عمله وتقديره. . . وذلك قولك: (زيد آكل طعامك الساعة) إذا كان في حال أكل ، و(زيد آكلٌ طعامك غدًا) كما تقول: (زيد يأكل الساعة) إذا كان في حال أكل ، و(زيد يأكل غدًا)»[٣].

---

(١) «تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة ١١ ، وانظر في «الأشباه والنظائر» للسيوطي (٣/ ٢٢٤) المناظرة بين الكسائي والقاضي أبي يوسف.

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٨٧).

(٣) «المقتضب» (٤/ ١٤٨ـ١٤٩).

ولا يفهم من هذا أنّ الإضافة لا تصح إلّا إذا كان اسم الفاعل دالاًّ على المضي ، بل الإضافة جائزة سواء كان اسم الفاعل دالاًّ على المضي أم غيره ، تقول: (هو ضارب محمدٍ أمس) و(هو ضارب محمدٍ غدًا) ، إلّا أنّ النصب لا يصح إلّا إذا دلّ على الحال أو الاستقبال(١) .

وقد مرّ بنا في باب الإضافة غير المحضة أن ما كان من اسم الفاعل دالاًّ على الحال أو الاستقبال فإضافته غير محضة ، بخلاف ما إذا كان دالاًّ على المضي .

فالفرق بين الإضافة والنصب ، أنّ النصب دلالته قطعية ، إذ هو لا يدل إلّا على الحال أو الاستقبال ، أما الإضافة فدلالتها احتمالية ، فهي تحتمل:

١ ـ المضي: كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ١] ، وكقولك: (أنا ضارب خالدٍ أمس) .

٢ ـ الحال والاستقبال: كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩] ، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤٠] ، وقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [العنكبوت: ٥٧] ، وقوله: ﴿إِنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾ [هود: ٢٩] ، وهذا كله استقبال .

وقوله: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الأنعام: ٩٢] وهذا حال .

٣ ـ الدلالة على الاستمرار: كقوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٩٥﴾ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ [الأنعام: ٩٥ ـ ٩٦] فهو في كل حين يفلق الحب والنوى ويخرج الميت والحي ،

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٨٣) ، و«الجمل» (٩٥ـ٩٩) ، «شرح ابن يعيش» (٢/ ١١٩) ، «شرح ابن عقيل» (٢/ ٢٧) .

وفي كل يوم يفلق الإصباح .

٤ ـ ثم إنّ الإضافة قد تفيد تغليب جانب الذات على الحدث في اسم الفاعل ، بخلاف النصب فإنّه يفيد دلالته على الحدث ، فنحن نستعمل اسم الفاعل للدلالة على الحدث أحيانًا ، وأحيانًا نقصد به الدلالة على الاسم ، وذلك كالحارس والكاتب والسائق ، فقد يراد بالحارس صفته وقد يقصد به شخصه ، وكذلك الكاتب والسائق .

جاء في (الكتاب) : «هذا ما كان من ذلك عملاً ، وذلك قولك : (مررت برجل ضارب أبوه رجلاً) و(مررت برجل ملازم أبوه رجلاً) . . . فالمعنى فيه على وجهين : إن شئت جعلته يلازمه ويخالطه فيما يستقبل ، وإن شئت جعلته عملاً كائنًا في حال مرورك ، وإن ألقيت التنوين وأنت تريد معناه جرى مثله إذا كان منونًا . . .

فإذا جعله اسمًا لم يكن فيه إلاّ الرفع على كل حال ، تقول : (مررت برجل ملازمُه رجل) ، أي مررت برجل صاحبُ ملازمته رجل ، فصار هذا كقولك : (مررت برجل أخوه رجل) ، وتقول على هذا الحدّ : (مررت برجل ملازموه بنو فلان) فقولك : (ملازموه) يدلّك على أنه اسم ، ولو كان عملاً لقلت : (مررت برجل ملازمه قومه)»[١] .

فبالإضافة قد يراد الاسم ، وأما النصب فللدلالة على الحدث فقط ، وذلك لأن الإضافة من خصائص الأسماء . تقول : (هذا سائقٌ السيارة) أي يسوقها ، وتقول : (هذا سائق السيارة) بالإضافة وتريد به شخصه ، وتقول : (هذا حارسٌ المدرسة) أي يحرسها ، وتقول : (خرج حارسُ المدرسةِ) وتعني به شخصه ،

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٢٢٦ـ٢٢٨) .

وتقول: (لا يسوق سائق السيارة) و(لا يحرس حارس المدرسة) وتقصد به شخصيهما، ولو كان المقصود به الحدث لتناقض القول، إذ كيف لا يسوق وهو يسوق، ولا يحرس وهو يحرس؟ ولكن المقصود به الشخص كما ذكرنا.

العطف على المضاف إليه:

قد يعطف على المضاف إليه الذي أضيف إليه اسم الفاعل بالجر وبالنصب، فتقول: (هذا ضارب محمدٍ وخالدٍ) و(هذا ضارب محمدٍ وخالدًا).

أما الأول فلا إشكال فيه، وهو عند النحاة أجود[١].

وأما العطف بالنصب فهو إمّا أن يكون المقصود به الزمن الماضي، فيكون على تقدير فعل ماض قبل المنصوب عند سيبويه ومن تابعه[٢]. ففي قولك: (هو ضارب محمد وخالدًا) يقدرون (وضرب خالدًا)، وإما أن لا يقصد به الماضي فيقدرون له فعلاً مضارعًا أو اسم فاعل منونًا، ففي قولك: (هو ضارب محمدٍ وخالدًا غدًا) يقدرون: (ويضرب خالدًا) أو (وضاربٌ خالدًا)[٣].

والذي يترجح عندي في تفسيره أنه إذا عطفت بالنصب على المجرور ولم تكن ثمة دلالة على أن المقصود به الماضي كان المضاف تعبيرًا احتماليًا والمنصوب تعبيرًا قطعيًا، فقولك: (هو ضارب محمد وخالدًا) يدل على أن (ضرب محمد) يحتمل المضي والحال والاستقبال والاستمرار، و(ضرب خالد) يدل على الحال أو الاستقبال قطعًا، ولا يحتمل غيرهما، كما مرّ في تفسير المضاف والمنصوب.

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٨٩)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٢٥).

(٢) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٨٧)، «شرح الرضي» (٢/ ٢٢٥).

(٣) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٨٦)، «شرح ابن يعيش» (٦/ ٦٩).

أما إذا كانت هناك دلالة تدل على أن ضربهما جميعًا حصل في الماضي كقولك: (هو ضارب محمدٍ وخالدًا أمس) فهو على تقدير فعل ماض كما قدّر سيبويه، ومقتضى هذا التقدير أن (ضَرْب محمد) يفيد الدلالة على الثبوت، و(ضرب خالد) يفيد الانقطاع؛ ذلك لأن دلالة اسم الفاعل ليست كدلالة الفعل، فقولك: (هو ضارب محمد) يحتمل ثبوت الضرب وتكرر حصوله في الماضي، بخلاف الفعل الماضي فإنه يدل على أنه حصل وانقطع، تقول: (كان سعيد كذب) و(كان سعيد كاذبًا) فالفعل الماضي (كذب) يدل على أن سعيدًا وقع منه كذب، وأما اسم الفاعل (كاذب) فهو يدل على ثبوت هذه الصفة فيه في الماضي. ونحوه قولك: (هو مجتهد، وهو اجتهد) و(هو قائم بالأمر، وقام بالأمر) و(هو شارب الخمر، وهو شرب الخمر).

جاء في (التفسير الكبير): «أنّ اسم الفاعل يدل في كثير من المواضع على ثبوت المصدر في الفاعل ورسوخه فيه، والفعل الماضي لا يدل عليه، كما يقال: (فلان شرب الخمر) و(فلان شارب الخمر)، و(فلان نفذ أمره) و(فلان نافذ الأمر)، فإنه لا يفهم من صيغة الفعل التكرار والرسوخ، ومن اسم الفاعل يفهم ذلك»[(١)].

فخلاصة الأمر أنّ قولك:

(هذا ضارب محمد وخالدٍ) يفيد أن الضرب لهما واحد من حيث الزمن والدلالة، وقولك: (هذا ضارب محمدٍ وخالدًا) إذا لم يتعين أنهما للمضي يفيد أنّ ضرْب محمد احتمالي الدلالة، فهو يحتمل الماضي، والحال، والاستقبال، والاستمرار، و(ضرب خالد) يدل على وقوعه في الحال والاستقبال.

---

(١) «التفسير الكبير» للرازي ج (٢٥) ص ٢٩.

وإذا تعين أنّ ضربهما كان في الماضي جميعًا ، فـ(ضرب محمد) يفيد الدلالة على الثبوت ، وقد يحتمل الدوام والتكرار ، و(ضرب خالد) يفيد وقوعه وانقطاعه ، هذا الفرق متأتٍّ من الفرق بين الفعل واسم الفاعل.

* * *

صيغ المبالغة

المشهور أن الذي يتعدى منها ثلاثة هي (فعّال) نحو (خَوّاض إليها الكتائب)، و(فَعول) نحو (ضروب بنصل السيف سوق سمانها)، و(مفعال) نحو (إنه لمنحارٌ بوائكها) [١].

وعند سيبويه يعمل أيضًا (فعيل) و(فَعِل) [٢].

ولا يشترط في إعمالها الدلالة على الحال أو الاستقبال[٣]. وهي فيما عدا ذلك كاسم الفاعل.

* * *

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٢٤).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٥٦ـ٥٨).

(٣) «شرح الرضي» (٢/ ٢٢٤).

اسم المفعول

وما قيل في اسم الفاعل يقال في اسم المفعول من حيث الشروط(١) والدلالة ، غير أنه للمفعول وذلك للفاعل.

قال ابن مالك :

وكلٌّ ما قرِّرَ لاسمِ فاعلِ   يُعطَى اسمَ مفعولٍ بلا تفاضلِ

* * *

(١) انظر «شرح ابن عقيل» (٢/ ٢٨) ، «شرح الأشموني» (٢/ ٣٠١-٣٠٢).

الصفـة المشبّهـة

استعملت الصفة المشبّهة مع سببيها استعمالات متعددة ، نحو:

مررت برجل حسنٍ وجهُه ـ بإتباع الصفة ورفع الوجه .

ومررت برجل حسنٌ وجهُه ـ برفع الصفة والوجه .

ومررت برجل حسنِ الوجهِ ـ بالإضافة .

ومررت برجل حسنٍ وجهَه أو الوجهَ ـ بنصب الوجه فيهما .

ومررت برجل حسنٍ وجهًا .

وقد تقول: أيترتب على هذه الخلافات في الأوجه اختلاف في المعنى ، أم هي متطابقة؟ .

والجواب: إنّنا نعتقد أنّ لكل وجهٍ معنى ، والنحاة يذكرون بعضًا من هذه التفسيرات ، وسنذكرها موضحين معناها:

١ ـ مررت برجل حسنٍ وجهُهُ ـ بإتباع الصفة المشبهة لما قبلها ورفع الوجه ، والصفة ههنا فيها جانب الحدث غالبًا ، وهي قريبة من الفعلية، ولذا ارتفع بها الفاعل كالفعل. ونحوه أن تقول في غير السببي: أكريمٌ المحمدان؟ وما حسنٌ الخالدان. كأنك قلت: مررت برجل حَسُنَ وجهُه ، وأكَرُم المحمدان؟ ، وما حَسُنَ الخالدان.

ويدلك على ذلك أنها تستعمل في هذا الوجه استعمال الأفعال ، فهي تطابق ما بعدها من حيث التذكير والتأنيث ، وأنها تكون مفردة مع مرفوعها

فتقول: (محمد حسنة أمه)، و(الرجلان حسنٌ أبواهما). بخلاف الإضافة مثلاً، إذ تقول: (محمد حسن الأم) و(الرجلان حسنا الأبوين) لأن الإضافة فيها جانب الاسمية هو الغالب.

٢ ـ مررت برجل حسنٌ أبوه ـ برفع الصفة المشبهة وما بعدها، وهذا على التقديم والتأخير، وأصل الكلام (مررت برجل أبوه حسن)، فـ(حسن) خبر مقدّم، و(أبوه) مبتدأ مؤخر، وقدمت الخبر للاهتمام.

وليست الصفة هنا على إرادة تغليب الحدث، فإنّها لم تستعمل استعمال الأفعال، فهي تطابق المبتدأ فتقول: (مررت برجل حسنان أبواه) و(مررت برجل حسنون آباؤه). وأصل الكلام (أبواه حسنان) و(آباؤه حسنون)، ولو أردت معاملتها معاملة الفعل لقلت: مررت برجل حسنٍ أبواه، وحسنٍ آباؤه.

٣ ـ مررت برجل حسن الوجه ـ بإضافة الصفة إلى الوجه، والصفة ههنا مراعى فيها جانب الاسمية أكثر من الحدث، بخلاف التعبير الأول؛ وذلك لأنّ الإضافة من خصائص الأسماء. ثم ألا ترى أن الصفة هنا لا تعامل معاملة الفعل، بل هي تتبع ما قبلها أيًا كان صاحبها الحقيقي، فتقول: (مررت برجل حسن الأم) فتذكر الصفة وإن كانت (الأم) مؤنثة، وتقول: (مررت برجلين حسني الآباء) فتثني الصفة اتباعًا لما قبلها وإن كان (الآباء) جمعًا، بخلاف ما لو قلت: (مررت برجل حسنة أمه) و(مررت برجلين حسن آباؤهما).

٤ ـ مررت برجل حسنٍ وجهَه، أو حسنٍ الوجهَ، بنصب الوجه، وهذا عند النحاة للمبالغة من ناحيتين، وذلك أنك جعلت الحسن للرجل عمومًا، ثم خصصت وجهه، فتكون قد مدحته مرتين، مرة لعموم شخصه ومرة لوجهه.

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أن في هذا التعبير إيضاحًا بعد الإبهام ، فإنك عندما قلت: (مررت برجل حسنٍ) ونوّنت الصفة كنت كأنك أنهيت الكلام على الإبهام ، ثم أوضحت جهة الحسن بعدما أبهمت ، وللإيضاح بعد الإبهام مزية كما مر في بحث التمييز.

جاء في (شرح شذور الذهب): «(زيد حسنٌ وجهَه) بنصب الوجه ، والأصل (زيد حسن وجهُه) بالرفع ، فـ(زيد): مبتدأ ، و(حسن): خبر ، و(وجهه) فاعل بـ(حسن) ؛ لأن الصفة تعمل عمل الفعل ، وأنت لو صرحت بالفعل فقلت (حسُنَ) ـ بضم السين وفتح النون ـ لوجب رفع الوجه بالفاعلية ، فكذلك حق الصفة أن يجب معها الرفع ، ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة ، فحوّلوا الإسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصفة راجع إلى زيد ، ليقتضي ذلك أنّ الحسن قد عمّه بجملته فقيل: (زيد حسنٌ) أي هو ، ثم نصب وجهه»[(١)].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «أما حُسن انتصاب المعمولين في القياس فلأنك قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن فنصبت (وجهًا) على التمييز ، ليحصل له الحسن إجمالاً وتفصيلاً ، ويكون أيضًا أوقع في النفس للإبهام أولاً ثم التفسير ثانيًا»[(٢)].

وليس كل التعبيرات فيها هذان الجانبان ، بل ليس في بعضها إلاّ الإيضاح بعد الإبهام ، فلا يصح جعل الصفة لجملة الموصوف ، وذلك نحو قولك: (الفيل مدببٌ نابَه) إذ لا يصح أن يقال: (الفيل مدبّب)[(٣)]. ونحوه (كلبك

---

(١) «شرح شذور الذهب» (٣٠٢).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٣١ـ٢٣٢).

(٣) هذه صفة مشبهة وإن كانت على صيغة اسم المفعول ؛ لأنها صفة دالة على الثبوت.

كثيفٌ شعرَه) و(أخوك قليل مالَه) فلا يصح وصف الكلب بالكثافة والأخ بالقلة على جهة العموم ، وإنما فيه إيضاح بعد إبهام ، فإنك أبهمت جهة الوصف ثم بينتها .

٥ ـ مررت برجل حسنٍ وجهًا ـ وهذا التعبير كالذي قبله من حيث المبالغة والإبهام غير تنكير الوجه ، والمعنيّ بالوجه وجه الرجل ، والمعرفة والنكرة هنا يتقاربان في الدلالة ، فإنك إذا قلت : (محمد حسنٌ الوجهَ) أو قلت : (محمد حسنٌ وجهًا) فإن الوجه يعود إلى محمد ، عرّفته أو نكّرته ، والفرق بينهما كالفرق بين قولك : (الله خلقكم من ماء) و(الله خلقكم من الماء) فإن المعرّف بـ(أل) الجنسية فيه من العموم ما يقرّبه من النكرة ، وإن كان لا يطابقه ، وقد مرّ هذا في بابه .

وقد يكون الاختلاف بين معنى هذين التعبيرين ، أو بين هذه التعبيرات من وجه آخر ، وذلك نحو قولك : (هو كريمٌ أبًا) فـ(أبًا) يحتمل الحال والتمييز ، فهو يحتمل أنّه كريم في حال أبوته ، أي هو كريم إذا كان أبًا ، ويحتمل أن أباه كريم ، بخلاف قولك : (هو كريم أبوه أو كريم الأب) بالإضافة ، فهو لا يحتمل إلاّ أن أباه كريم .

وفي مثل هذا التعبير يتضح الفرق بين تنكير المنصوب وتعريفه ، فإن قولك : (هو كريمٌ الأبَ) بالتعريف لا يحتمل إلاّ أن أباه كريم ولا يحتمل أنه كريم في حال أبوته ، فهو لا يكون حالاً . ونحوه أن تقول : (هو حسن ضيفًا) و(حسنُ الضيفِ) و(حسنٌ الضيفَ) .

وقد يكون الاختلاف على وجه آخر ، وذلك نحو قولك : (هو عظيم القوم) و(هو عظيم قومًا) . فالأول قد يكون على معنى أنه عظيم في القوم ، كقولك : (هو رئيس القوم وكبيرهم) ، وقد يكون على معنى أن قومه عظماء .

فإن قلت: (هو عظيم قومًا) كان المعنى أن قومه عظماء لا غير. فتبين من هذا أنه ليس ثمة تطابق، وإنما لكل تعبير معنى.

* * *

النعت

النعت: هو التابع المكمل متبوعه ، ببيان صفة من صفاته ، نحو (مررت برجل كريم) أو ببيان صفة من صفات ما تعلّق به ، وهو ما يسمى بالنعت السببي ، نحو (مررت برجل كريم أبوه)[1] ، ونحو قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٥] .

ويأتي لأغراض أهمها:

١ ـ **التخصيص**: ومعنى التخصيص: تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات[2]، نحو (مررت برجل طويل) ، وذلك أنّ كلمة (رجل) عامّة تشمل كل واحد من أفراد الجنس ، فإن قلت: (طويل) فقد قللت الاشتراك بإخراجك القصار وغير الطوال عمومًا ، فإن قلت: (مررت برجل طويل أسمر) زدته تخصيصًا بتقليلك الاشتراك أكثر ، فإنك أخرجت غير السمر من الرجال الطوال ، فإن قلت: (مررت برجل طويل أسمر أعرج) زدته تخصيصًا ، وهكذا.

٢ ـ **التوضيح**: ومعنى التوضيح: إزالة الاشتراك الحاصل في المعارف[3] ،

---

(١) «شرح ابن عقيل» (٢/ ٥١) ، «التصريح» (٢/ ١٠٨).

(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣١) ، «شرح ابن يعيش» (٣/ ٤٧) ، «الهمع» (٢/ ١١٦).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣١) ، «شرح ابن يعيش» (٣/ ٤٧) ، «الهمع» =

وذلك نحو قولك: (مررت بمحمد الخياط) فقد يكون أكثر من شخص مسمّى بمحمد، فإن قلت: (الخياط) أزلت الاشتراك وتعيّن المقصود. ونحو (اشتريت من الخباز الأعرج) فقد يكون أكثر من خباز، وبذكرك (الأعرج) أزلت الاشتراك فتعيّن المقصود.

٣ ـ **الثناء والمدح**: وذلك إذا كان الموصوف معلومًا عند المخاطب(١) لا يحتاج إلى توضيح، وذلك كقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] فإنه ليس ثمة رب أسفل فتميزه منه بكلمة (الأعلى)، فهو لا يحتاج إلى توضيح، وإنما ذكرت الصفة للثناء عليه وتعظيمه. ونحوه قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٩٦]، ونحو قولك: (جاء خالد القائد المظفّر) ولست تقصد بذلك توضيحه وفصله من خالد آخر، وإنّما تذكر ذلك للتعظيم والثناء.

وقد يكون المدح والثناء في النكرات، كما يكون في المعارف، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ۝١٩ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير: ١٩ ـ ٢٠].

٤ ـ **الذم والتحقير**: وذلك إذا كان الموصوف معلومًا عند المخاطب، لا تقصد تمييزه من شخص آخر(٢)، نحو (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) ونحو (مررت بمسيلمة الكذّاب)، ونحو (لا تسمع إلى سالم الخبيث اللئيم) لا تقصد بذلك تمييزه من شخص آخر مسمّى بهذا الاسم، وإنما ذكرت هذه الصفات لذمّه وتحقيره.

وقد يكون الذم والتحقير في النكرات أيضًا، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا

= (٢/ ١١٦)، «التصريح» (٢/ ١٠٨).

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣١).

(٢) «شرح الرضي» (١/ ٣٣١)، «الهمع» (٢/ ١١٦)، «شرح ابن يعيش» (٣/ ٧٤).

﴿هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ﴾ [التكوير: ٢٥] إذ ليس ثمّة شيطان غير رجيم ففصل الرجيم منه، ونحو (دونكم رجلاً خائنًا لئيمًا).

٥ - **الترحّم**[1]: نحو (مررت بعباس البائس) ونحو (يا ويح إبراهيم المسكين) ونحو (ارحموا هذا الرجل الفقير الضائع).

ويكون في النكرات أيضًا، نحو (ارحموا رجلاً بائسًا مضيّعًا).

٦ - **التأكيد**[2]: نحو: (أمس الدابرُ لا يعود) فإن كل أمس دابر، ونحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣] فإنّ (واحدة) مفهومة من قوله: (نفخة)، وقوله: ﴿۞وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١] فإنّ (اثنين) صفة مؤكدة لإلهين، ونحو (إنّ الغد القابل قريب) فإنّ كل غد قابل.

٧ - **التعميم**: نحو (إنّ الله يرزق عباده الطائعين والعاصين) و(إنّ الله يحشر الناس الأولين والآخرين)[3] و(يقبل الله من عباده صالح الأعمال الكثير والقليل)، ونحو ﴿وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٢١].

٨ - **التفصيل**[4]: نحو (مررت بثلاثة رجالٍ، كاتبٍ، وشاعر، وفقيه)، و(مررت برجلين عربيٍّ، وعجمي) و(رأيت رجلين، طويلاً، وقصيرًا).

٩ - **الإبهام**[5]: وذلك كأن تقول لصاحبك: (أتصدقت بقليل أم كثير؟)

---

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣١)، «الهمع» (٢/ ١١٦)، «التصريح» (٢/ ١٠٩).

(٢) «شرح الرضي» (١/ ٣٣١)، «شرح ابن يعيش» (٣/ ٤٨)، «التصريح» (٢/ ١٠٩).

(٣) «التصريح» (٢/ ١٠٩)، «الهمع» (٢/ ١١٦).

(٤) «الهمع» (٢/ ١١٦)، «التصريح» (٢/ ١٠٩).

(٥) «التصريح» (٢/ ١٠٩).

فيقول: (تصدقت بصدقةٍ قليلةٍ أو كثيرة). ونحو (هل كتبت له رسالة حسنة؟) فيقول: (كتبت له رسالة حسنة أو سيئة) يريد إبهامها عليك.

١٠ - ثم إنّ النعت قد يؤتى به لإعلام المخاطب بأنّ المتكلم عالم بحال المنعوت، كأن يقول لك صاحبك: (هل رأيت خالدًا؟) فتقول: (نعم رأيت خالدًا البائعَ داره والمفارقَ أهله) تريد أن تُعلم صاحبك بأنّك عالم بأحواله التي يخفيها عليك.

جاء في (حاشية الصبان) أنه «نقل ابن الخباز أنّ النعت يجيء لإعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المنعوت، كقولك: (جاء قاضي بلدك الكريم الفقيه) إذا كان المخاطب يعلم اتصاف القاضي بذلك ولم تقصد مجرد المدح، بل قصدت إعلام مخاطبك بأنك عالم بحال الموصوف»[١].

النعت الجامد:

الأصل في النعت أن يكون مشتقًّا نحو (مررت برجل ضاحك) و(مررت برجل طويل): وقد ينعت بالجامد كثيرًا كالمنسوب نحو (مررت برجل بصري)، والموصول نحو (مررت بالشخص الذي فاز)، والمقادير والأعداد نحو (أقبل رجال مائةٌ) و(أقبل رجالٌ سبعةٌ) و(اشتريت حريرًا ذراعين)[٢].

ومنه النعت بـ (مثل) ونحوها مما يفيد التشبيه نحو (مررت برجل مثلك وضَرْبك وشبهك ونحوك)[٣].

ومنه النعت بـ (ذي) نحو (رأيت رجلاً ذا علم).

ومنه النعت بـ (أيّ) نحو (مررت برجل أيِّ رجل وأيّما رجل)، وهي التي

(١) «حاشية الصبان» (٣/ ٥٩).
(٢) «شرح الرضي» (١/ ٣٣٤).
(٣) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٠).

تسمّى أيًا الكمالية ويراد بها التعجب والمبالغة في المدح ، وتنعت بها النكرة .

جاء في (كتاب سيبويه) «ومن النعت أيضًا (مررت برجل أيّما رجل) فـ (أيّما) نعت للرجل في كماله وبذّه غيره ، كأنه قال : مررت برجل كامل»[١] .

وعند قسم من النحاة أن أصلها استفهام، ثم استعيرت لوصف الشيء بالكمال .

جاء في (شرح الكافية للرضي) : «والذي يقوى عندي أن (أيّ رجل) لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه ، بل هو منقول عن (أيّ) الاستفهامية ، وذلك أن الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين ، وذلك لا يكون إلا عند جهالة المسؤول عنه ، فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب في حاله. والجامع بينهما أنّ الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج إلى السؤال عنه»[٢] .

وجاء في (بدائع الفوائد) : «وأما وقوعها نعتًا لما قبلها نحو (مررت برجل أيّ رجل) فـ (أيّ) تدرجت إلى الصفة من الاستفهام ، كأن الأصل (أي رجل هو؟) على الاستفهام الذي يراد به التفخيم والتهويل ، وإنما دخله التفخيم لأنهم يريدون إظهار العجز والإحاطة لوصفه ، فكأنه ممّا يستفهم عنه بجهل كنهه ، فأدخلوه في باب الاستفهام الذي هو موضوع لما يجهل .

وكذلك جاء ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ أي أنها لا يحاط بوصفها ، فلما ثبت هذا اللفظ في باب التفخيم والتعظيم للشيء قرب من الوصف ، حتى أدخلوه في باب النعت وأخروه في الإعراب عمّا قبله»[٣] .

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٠) ، وانظر «شرح ابن يعيش» (٣/ ٤٨) ، «الكليات» (٨٩) .
(٢) «شرح الرضي» (١/ ٣٣٢) .
(٣) «بدائع الفوائد» (١/ ١٥٩) .

ومنه النعت بـ(كلّ) و(جدّ) و(حقّ) مضافة إلى مثل متبوعها لفظاً ، ومعنى ، نحو قولك: (مررت بالرجل كلّ الرجل ، وحقّ الرجل ، وجدّ الرجل) ، والمقصود بها المبالغة في الكمال وبلوغ الغاية[١].

قال الرضي: «ومعنى (كل الرجل) أنه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال ، ومعنى (جدّ الرجل) أي كأن ما سواك هزل. و(حقّ الرجل) أي أن من سواك باطل. وهما من باب (جرد قطيفة).

ويقال أيضًا في الذم: (أنت اللئيم جد اللئيم ، وحق اللئيم) و(أنت لئيم جد لئيم ، وحق لئيم)» [٢].

ومنه قولهم: (ما شئت) في نعت النكرات نحو (رأيت رجلاً ما شئت من رجل)[٣] أي رجلاً يسد مشيئتك وإرادتك.

ومنه قولهم: (مررت برجل حسبك من رجل ، وشرعك من رجل ، وهمك من رجل ، وناهيك من رجل ، وهدّك من رجل ، وكفيك من رجل) بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ، المفرد والمثنى والجمع ، فتقول: «مررت بامرأة هدِّك من امرأة ، وامرأتين هدِّك من امرأتين ، ونساء هدك من نساء). وبعضها يطابق كـ(ناهيك) لأنها اسم فاعل، وبعضها استعمل فعلاً أيضًا نحو (هدّك) و(هدّتك) و(هدَّاك) [٤].

ومعانيها متقاربة في معنى الكفاية[٥] ، فمعنى (حسبك): كافيك ، من

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٢٢٣_٢٢٤) ، «شرح ابن يعيش» (٣/ ٤٨).
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣٣).
(٣) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٠) ، «الأصول» (٢/ ٣٣).
(٤) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٠).
(٥) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٠).

(أحسبني الشيء) بمعنى كفاني ، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ ﴾ [الأنفال: ٦٢] أي كافيك. ولعل أصلها من (حسب) والهمزة للسلب ، أي أزال حسابك وأبعده ، كـ(أصرخ) و(أقسط) أي أزال الصراخ والقَسْط وهو الظلم. فقولك: (أحسبَ الشيء) معناه: أزال حسابه فلا يفكر في شيء بعد ، من قولك: (هو يحسب للأمر حسابه) ، فـ(أحسبَه): أزال ذلك الحساب بكفايته وإغنائه.

ومعنى (همّك): مقصودك ، كما تقول: (كل همّي أن أحصل على كذا) أي همتي ومقصودي.

جاء في (شرح ابن يعيش): «فقولهم: (همك من رجل) بمعنى: حسبك ، وهو من الهمة واحدة الهمم ، أي: هو ممن يهمك طلبه»(١).

وجاء في (شرح الرضي): «وقولهم: (همك من رجل) مصدر بمعنى المفعول ، أي مهمومك ، أي مقصودك ، أو من (همه) أي أذابه يذيبه ، أي يذيبك وصف محاسنه»(٢).

ومعنى (ناهيك): ينهاك عن طلب غيره لما فيه من الكفاية والمطلوب.

ومعنى (هدّك): يثقلك عدّ محاسنه.

جاء في (شرح ابن يعيش): «وأما (هدّك) فهو من معنى القوة ، يقال: (فلان يُهَد) على ما لم يسم فاعله ، إذا نسب إلى الجلادة والكفاية»(٣).

وجاء في (شرح الرضي): «هدك أي يثقل عليك عدّ مناقبه ، من هدّته

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٣/ ٥٠).
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣٤).
(٣) «شرح ابن يعيش» (٣/ ٥٠).

المصيبة ، أي أوهنته وكسرته»[١].

وجاء في (لسان العرب): «ومررت برجل هدك من رجل ، أي حسبك ، وهو مدح ، وقيل: معناه أثقلك وصف محاسنه»[٢].

ومعنى (شرعك): مطلوبك وبغيتك ، من شرع في الشيء: طلبه.

جاء في (لسان العرب): «مررت برجل شرعك... والمعنى أنه من النحو الذي تشرع فيه وتطلبه ، وأشرعني الرجل: أحسبني. ويقال: شرعك هذا ، أي حسبك»[٣].

وجاء في (شرح ابن يعيش): «وكذلك (شرعك) بمعنى: حسبك ، من شرعت في الأمر ، إذا خضت فيه ، أي هو من الأمر الذي تشرع فيه وتطلبه ، وفي المثل: (شرعك ما بلغك المحل) يضرب في التبلغ باليسير»[٤].

ومن النعت بالجامد تكرار الموصوف وإضافته إلى نحو (صدق) و(سوء) نحو قولك: (مررت برجل رجلٍ صدق).

جاء في (شرح الرضي): «ومن المقيس أيضًا أن تكرر الموصوف وتضيفه إلى نحو (صدق) و(سوء) ، نحو (عندي رجل رجل صدق) ، و(حمار حمار سوء) ، والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة ، لا الصدق في الحديث ، وذلك لأن الصدق في الحديث مستحسن جيد عندهم ، حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة فيقال: (ثوب صدق) و(خلّ صادق

---

(١) «شرح الرضي» (١/ ٣٣٤).
(٢) «لسان العرب» (هدّ) (٤/ ٤٤٤).
(٣) «لسان العرب» (شرع) (١٠/ ٤٤).
(٤) «شرح ابن يعيش» (٣/ ٥٠).

الحموضة). . . ويجوز أن يكون الثاني بدلاً من الأول»[١].

وجاء في (كتاب سيبويه): «ومنه (مررت برجلٍ رجلِ صدقٍ) منسوب إلى الصلاح، كأنك قلت: مررت برجل صالح، وكذلك (مررت برجلٍ رجلِ سوء) كأنك قلت: مررت برجل فاسد، لأن الصدق صلاح، والسوء فساد، وليس الصدق ههنا بصدق اللسان، ولو كان كذلك لم يجز لك أن تقول: هذا ثوب صدق، وحمار صدق، وكذلك السوء ليس في معنى سؤته»[٢].

ومنه الوصف باسم الجنس، والوصف به على ضروب منها أن تصفه باسم جنس مشهور بمعنى من المعاني نحو (مررت برجل أسدٍ) أي جريء، وبرجل حمار، أي بليد، وبامراة كلبة، أي دنيَّة[٣].

ومنها أن يكرر لفظ الجنس على إرادة معنى الكمال نحو (مررت برجلٍ رجلٍ) أي كاملٍ.

جاء في (شرح الرضي): «وثانيها جنس يوصف به ذلك الجنس فيكرر اللفظ بمعنى الكامل نحو (مررت برجل رجل) أي كامل في الرجولة، و(رأيت أسدًا أسدًا) أي كاملاً»[٤].

ومنه الوصف بالجواهر نحو (مررت بصحيفة طينٍ خاتمها) و(مررت برجلٍ فضةٍ حلية سيفه) و(مررت برجل صوفٍ تكّته) وأشهر معنى لهذا التعبير هو التشبيه، أي مفضضة حلية سيفه، وخشنة تكته، و(بسرج خزٍّ صفّته) أي

---

(١) «شرح الرضي» (١/ ٣٣٤)، وانظر «شرح ابن يعيش» (٣/ ٤٩).
(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٣ـ٢١٤).
(٣) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣٤ـ٣٣٥)، «شرح ابن يعيش» (٥/ ٣١).
(٤) «شرح الرضي» (١/ ٣٣٥)، «شرح ابن يعيش» (٥/ ٣١).

ليّنة[1] ، فإذا أردت حقيقة هذه الأشياء فالأجود الرفع ، بل يوجبه بعض النحاة ، فتقول : (مررت برجل فضةٌ حلية سيفه وخزٌّ صفته) .

جاء في (شرح السيرافي) : «قال أبو سعيد : أما قولك : (مررت بسرج خزّ صفته) إلى آخر ما مثل به فإنك إن أردت حقيقة هذه الأشياء لم يجز غير الرفع ، لأنّ هذه جواهر ولا يجوز النعت بها ، وإن أردت المماثلة والحمل على المعنى اختير فيها ما حكي عن العرب ، فقد سمع منهم : (هذا خاتم طين) بحمل طين على مطيّن ، وإذا سمع منهم (خزّ صفته) يحمل على ليّنه ، كأنهم قالوا : هو ليّن»[2] .

وقد مرّ بنا هذا في باب التمييز ، والذي رجحناه أنّ الأشهر في الإتباع أن يراد به معنى التشبيه ، وإذا أردنا الجوهر حقيقة رفعنا . وقد يراد بالإتباع الجوهر أيضًا ، وهو لغة[3] .

وقد مرّ بنا هذا فلا داعي لتكراره .

ومن النعت بالجامد :

النعت بالمصدر:

نعت العرب بالمصدر كثيرًا نحو قولهم : (هو رجلٌ عَدْلٌ ، ورجلٌ فضْلٌ ، وزَورٌ) أي : عادل وفاضل وزائر ، و(رجلٌ صَوْمٌ) أي صائم . قال تعالى : ﴿ وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍۚ ﴾ [يوسف : ١٨] .

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٣٣١) ، «شرح السيرافي» (١/ ٢٢٨) ، «الخصائص» (٣/ ٢٧٢) ، «المقتضب» (٣/ ٢٥٩) .
(٢) «شرح السيرافي بهامش كتاب سيبويه» (١/ ٢٢٨) ، وانظر «المقتضب» (٣/ ٢٥٩) ، «منثور الفوائد» ١٥ .
(٣) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٢٣٠ ، ٢٣١) ، «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣٥) .

وإذا نعت بالمصدر التزم إفراده وتذكيره أيًّا كان المنعوت نحو (أقبل رجلان عدل ، ورجال عَدْلٌ ، وفضْلٌ ، وزَورٌ)[١] .

والنحاة في توجيه ذلك على ثلاثة آراء :

إمّا أن يكون المصدر على التأويل بالمشتق ، نحو (هو رجل زَوْر) أي : زائر ، و(عدل) أي : عادل ، و(رضا) أي : مرضيّ ، وهذا رأي الكوفيين .

وإما على تقدير مضاف ، أي : ذو عدل ، وذو زور ، وذو كذب ، وهو رأي البصريين .

وقيل : لا تأويل ولا حذف ، بل هو على جعل العين نفس المعنى مبالغة[٢] .

وهذا الأخير هو الأولى ، فإنّ قولهم : (مررت برجل عدل) معناه أنه مرَّ برجل هو العدل ، أي لكثرة ممارسته إياه واتصافه به أصبح هو العدل نفسه .

والذي يدل على ذلك أن العرب لا تقول ذلك إلا فيمن يكثر دون من لم يكثر . فلا تقول لمن صام يومًا واحدًا : (هو صَوْم) ولا لمن زار مرة واحدة : (هو زَوْر) . ولو كان على تقدير : هو صائم ، أو ذو صوم ، لصح ذلك فيمن فعل ولو مرة واحدة .

جاء في (المساعد على تسهيل الفوائد) أن نحو قولك : (زيدٌ صومٌ) «جعلته نفس الصوم مبالغة . ولا يصح أن يكون التقدير (ذو صوم) لأن هذا يصدق على من صام ولو يومًا ، وذاك إنما يصدق على المؤمن»[٣] .

وقد جاء وصف الذات بالمصدر ، أو الإخبار بالمصدر عن الذات كثيرًا ،

---

(١) «التصريح» (٢/ ١١٣) ، «شرح ابن يعيش» (٣/ ٥٠) .
(٢) «التصريح» (٢/ ١١٣) ، «شرح الرضي» (١/ ٣٣٤) .
(٣) «المساعد على تسهيل الفوائد» (١/ ٢٢٦) .

وإن لم يجعله النحاة قياسًا. وكله فيما نرجّح على قصد المبالغة، على معنى أن الذات تحولت إلى معنى.

جاء في (شرح الرضي): «والأولى أن يقال: أطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة، كأنهما من كثرة الفعل تجسما منه»[(١)].

وجاء في (شرح ابن يعيش): «فهذه المصادر كلها مما وصف بها للمبالغة، كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه. وقالوا: (رجل عدل ورضى وفضل) كأنه لكثرة عدله، والرضى عنه، وفضله، جعلوه نفس العدل والرضى والفضل»[(٢)].

وجاء في (الخصائص): «إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنّه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إيّاه. ويدلّ على أن هذا معنى لهم ومتصوّر في نفوسهم قوله:

ألا أصبحتْ أسماء جاذمةَ الحبلِ وضنّتْ علينا والضنينُ من البخلِ

أي كأنه مخلوق من البخل لكثرة ما يأتي به منه، ومنه قول الآخر:

وهنّ من الإخلافِ والولعانِ

...

وأصل هذا الباب عندي قول الله عز وجل: ﴿ خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖۚ ﴾ [الأنبياء: ٣٧]...

وقولك: (رجل دنَف) أقوى معنى، لما ذكرناه، من كونه كأنه مخلوق من ذلك الفعل. وهذا معنى لا تجده ولا تتمكن منه مع الصفة الصريحة»[(٣)].

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣٤).
(٢) «شرح ابن يعيش» (٣/ ٥٠).
(٣) «الخصائص» (٣/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠)، وانظر (٣/ ١٨٩).

وقال: «فهذا كقولك: هو مجبول من الكرم، ومطين من الخير، وهي مخلوقة من البخل.. وأقوى التأويلين في قولها: (فإنما هي إقبال وإدبار) أن يكون من هذا، أي كأنها مخلوقة من الإقبال والإدبار، لا على أن يكون من باب حذف المضاف، أي ذات إقبال وذات إدبار. ويكفيك من هذا كله قول الله عز وجل: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧] وذلك لكثرة فعله إيّاه واعتياده له»[١].

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨]: «ذي كذب، أو وصف بالمصدر مبالغة، كأنه نفس الكذب وعينه، كما يقال للكذاب: هو الكذب بعينه، والزور بذاته. ونحوه:

فهنَّ به جودٌ وأنتم به بخلُ»[٢]

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣]: «حسنًا ـ قولاً هو حُسْن في نفسه لإفراط حسنه»[٣].

* * *

(١) «الخصائص» (٢/ ٢٠٣).

(٢) «الكشاف» (٢/ ١٢٧).

(٣) «الكشاف» (١/ ٢٥٠)، وانظر «الكشاف» (٢/ ١٠١) قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾، و(١/ ٢٧٠) قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾.

الوصف بالجملة

قد توصف النكرة بالجملة ، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢] فـ (أنزلناه) نعت لـ (كتاب) أي منزل ، وكقوله: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٢٠] فـ (تسعى) صفة لحيّة ، أي: ساعية.

ولا توصف بها المعرفة ؛ ذلك لأن الجملة تؤول بنكرة فتصف النكرة ، فقولك: (رأيت رجلاً اضربْهُ) تؤول فيه (يبكي) بـ (باكيًا).

ويشترط النحاة في الجملة التي يوصف بها أن تكون خبرية ، فلا يصحَ أن يقال: (رأيت طفلاً يبكي) ولا (رأيت رجلاً هل تكرمه؟) ، فإن جاء ما ظاهره ذلك أُوِّل على إضمار قول محذوف هو الصفة ، كما في قول رؤبة:

حَتَّــى إذَا جَــنَّ الظَّــلاَمُ وَاخْتَلَــطْ   جَـاءُوا بِمَـذْقٍ هَـلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَـطْ

قالوا: التقدير: جاؤوا بمذق مقول فيه ذلك ، أي جاؤوا بلبن مخلوط بالماء حمل رائيه أن يقول لمن يريد وصفه: هل رأيت الذئب في حياتك فهو مثله في اللون[١].

وقال: ابن عمرون: «الأصل: بمذق مثل لون الذئب ، هل رأيت الذئب؟ يقولون: مررت برجل مثل كذا هل رأيت كذا؟ وفي الحديث (كلاليب مثل شوك السعدان هل رأيتم شوك السعدان؟) قالوا: نعم يا رسول الله. قال: (فإنها مثل شوك السعدان). ثم حذف (مثل لون الذئب) وبقي (هل رأيت الذئب) وتأولوه بـ (مقول) عند رؤيته هذا الكلام»[٢].

---

(١) انظر: «شرح ابن يعيش» (٣/ ٥٣) ، «الإيضاح في علوم البلاغة» (٥٠) ، «التصريح» (٢/ ١١٢).

(٢) «التصريح» (٢/ ١١٢).

ويبدو لي أن هذا الرأي مسوغ ؛ لأن المقصود بهذا القول التشبيه. وهذا التعبير مستعمل كثيرًا في لغتنا، فإنك قد تقول لصاحبك: (أكلت فاكهة هل ذقت التمر) أي هي مثل طعمه، والقصد تشبيهها به، وتقول: (اشتريت عقدًا هل رأيت حب الرمان) أي يشبهه، وتقول: (اشتريت قماشًا هل لمست الحرير غير أنه ليس بحرير) أي مثله في الملمس، وكل ذلك على معنى: أكلت فاكهة مثل التمر هل ذقت التمر، واشتريت عقدًا مثل حب الرمان هل رأيت حب الرمان، ونحو ذلك، فإن النعت في الحقيقة محذوف هو (مثل) واستغني بالجملة عنها لأن القصد معلوم.

والراجح فيما أرى أن يكون الوصف بالجملة الإنشائية التي يراد بها التشبيه قياسًا على هذا التأويل والله أعلم.

النعت المقطوع:

في العربية ظاهرة جديرة بالالتفات إليها وهي ظاهرة (القطع)، ونعني بها مغايرة النعت للمنعوت في الإعراب، وذلك بأن يكون المنعوت مرفوعًا ونعته منصوبًا، وقد يكون المنعوت منصوبًا ونعته مرفوعًا، وقد يكون المنعوت مجرورًا فيقع نعته مرفوعًا أو منصوبًا نحو (مررت بمحمد الكريمُ أو الكريمَ).

ويقع القطع في النعت كثيرًا، وقد يقع أيضًا في العطف، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَـٰهَدُواْ وَٱلصَّـٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ [البقرة: ١٧٧] فعطف بالنصب على المرفوع. ومثله قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢] فعطف بالنصب على المرفوع، ثم عاد إلى الرفع.

وقد اختفت هذه الظاهرة من التعبير منذ زمن بعيد.

ويستعمل القطع لأداء معنى لا يتم بالإتباع، فهو يلفت نظر السامع إلى

النعت المقطوع ويثير انتباهه ، وليس كذلك الإتباع ؛ وذلك لأن الأصل في النعت أن يتبع المنعوت ، فإذا خالفت بينهما نبهت الذهن وحرّكته إلى شيء غير معتاد ، فهو كاللافتة أو المصباح الأحمر في الطريق ، يثير انتباهك ويدعوك إلى التعرف على سبب وضعه.

فهذا التعبير يراد به لفت النظر وإثارة الانتباه إلى الصفة المقطوعة ، وهو يدل على أن اتصاف الموصوف بهذه الصفة بلغ حدًّا يثير الانتباه.

جاء في (**حاشية يس على التصريح**): «قال السعد في حواشي الكشاف: فإن قلت: ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح أو ذم أو ترحم؟.

قلت: إنّ في الافتنان لمخالفة الإعراب وغير المألوف زيادة تنبيه وإيقاظ للسامع وتحريك من رغبته في الاستماع سيّما مع التزام حذف الفعل أو المبتدأ ، فإنه أدل دليل على الاهتمام»(١).

وجاء في (**إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**) في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ ﴾ [البقرة: ٣]: «قال أبو علي: إذا ذكرت صفات للمدح وخولف في بعضها الإعراب فقد خولف للافتنان. . . الموجب لإيقاظ السامع وتحريكه إلى الجد في الإصغاء ، فإنّ تغيير الكلام المسوق لمعنى من المعاني وصرفه عن سنن السلوك ينبئ عن اهتمام جديد بشأنه من المتكلم ، ويستجلب مزيد رغبة فيه من المخاطب»(٢).

وجاء في (**معترك الأقران**): «قطع النعوت في مقام المدح والذم أبلغ من إجرائها ، قال الفارسي: إذا تكررت صفات في معرض المدح أو الذم

---

(١) «حاشية يس على التصريح» (٢/ ١١٧).
(٢) «إرشاد العقل السليم».

فالأحسن أن يخالف في إعرابها ؛ لأن المقام يقتضي الإطناب ، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكمل ، لأنّ المعاني عند الاختلاف تتنوع وتتفنن ، وعند الاتحاد تكون نوعًا واحدًا»(١) .

وذكر الفراء أنّ العرب تقصد بمخالفة الصفة للموصوف في الحركة أنْ تجدد له وصفًا جديدًا غير متبع لأوله ، جاء في (معاني القرآن): «والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم فيرفعون إذا كان الاسم رفعًا وينصبون بعض المدح ، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير مُتْبع لأول الكلام . . .

وقال بعض الشعراء :

إلَى الْمَلِكِ الْقَرْمِ وَابْنِ الْهُمَامِ ... وَلَيْثِ الْكَتِيبَةِ فِي الْمُزْدَحَمْ
وَذَا الرَّأْيِ حِينَ تُغَمُّ الْأُمُورُ ... بِذَاتِ الصَّلِيلِ، وَذَاتِ اللُّجُمْ

فنصب (ليث الكتيبة) و(ذا الرأي) على المدح ، والاسم قبلهما مخفوض»(٢) .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى أنك إذا قطعت فإنّك تعني أن المخاطب يعلم من اتصاف الموصوف بهذه الصفة ما يعلمه المتكلم ، فإنّ القطع يدل على أن الموصوف مشتهر بهذه الصفة، معلوم بها عند السامع ، كما عند المتكلم ، ولست تريد أن تعلمه بها ، فإذا قلت : (مررت بمحمد الكريمَ) كان المعنى : مررت بمحمد المعروف بالكرم المشتهر به ، بخلاف قولك : (مررت بمحمد الكريمِ) فإنّك قد تريد بذلك أن تميزه عن غيره وتبينه به . فالقطع لا يكون إلاّ إذا كان الموصوف مشتهرًا بالصفة ، معلومًا بها حقيقة أو ادّعاء ،

---

(١) «معترك الأقران» (١/ ٣٥٤) ، وانظر «التفسير الكبير» للرازي (٥/ ٤٩) ، «البرهان» (٢/ ٤٤٦).
(٢) «معاني القرآن» (١/ ١٠٥).

أي تدّعي أنه مشهور بهذه الصفة. فإذا مدحته بالقطع ادّعيت أنه معروف بهذه الصفة مشتهر بها فيكون أمدح له، وإذا ذممته كنت ادّعيت أنه مشهور بهذه الخصلة الذميمة معلوم بها، فإنك إذا قلت: (مررت بخالدٍ الدنيءَ) لم ترد أن تعلم المخاطب بأنّ خالدًا دنيء؛ لأن المخاطب لا يجهل ذلك، وإنما أردت ذكره بأمر يعلمه كل أحد فيكون أهجى له وأذم، قال تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤] فنصب؛ لأنه لم يرد أن يخبر بأمر مجهول، وإنما ذكرها بأمر مشهور يعرفه كل أحد، إضافة إلى الذم بصيغة المبالغة، فهو ذمّها بصيغة المبالغة أولاً ثم بالقطع بأن جعل هذا أمرًا معلومًا لا يخفى على أحد.

ولهذا إذا كانت الصفة لقصد التوضيح والتبيين وتمييز الموصوف من غيره لا يصح قطعها «إذ لا قطع مع الحاجة» فالموصوف إذا احتاج إلى مائة صفة ليتميز من غيره لم يصح قطع واحدة منها، قال ابن مالك:

وإن نعوتٌ كَثُرَتْ وقَدْ تلتْ مفتقرًا لذكرِهنَّ أُتبِعَتْ

وذلك كأن تقول: (مررت بمحمد التاجر الشاعر الكاتب) فإنك إذا أردت أن تميزه من ثلاثة آخرين كل واحد اسمه محمد، أحدهم تاجر شاعر، والثاني تاجر كاتب، والثالث شاعر كاتب، كان عليك أن تميز الآخر منهم بقولك: (مررت بمحمد التاجر الشاعر الكاتب) فإنك إذا حذفت أية صفة التبس بمحمد آخر. ففي نحو هذا لا يجوز القطع، لأن هذه الصفات لقصد تمييزه من غيره، فإن كانت له صفة أخرى مشهورًا بها معلومة للمخاطبين، كأن يكون فقيهًا جاز لك القطع على قصد أنه معلوم بها فتقول: (مررت بمحمد التاجر الشاعر الكاتب الفقيهُ) فتتبع النعوت الأولى وجوبًا، ويجوز في النعت الآخر القطع.

جاء في (التصريح): «وإن لم يعرف مسمى المنعوت إلاّ بمجموعها وجب إتباعها كلها للمنعوت لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد، وإليه أشار الناظم بقوله:

وَإِنْ نُعُــوتٌ كَثُــرَتْ وَقَــدْ تَلَــتْ مُفْتقــرًا لِــذِكْــرِهــنَّ أُتْبِعــتْ

وذلك كقولهم: (مررت بزيد الفقيه الكاتب) إذا كان (زيد) هذا الموصوف بهذه الصفات يشاركه في اسمه ثلاثة من الناس اسم كل واحد منهم (زيد) وأحدهم تاجر كاتب، والآخر تاجر فقيه، والآخر فقيه كاتب، فلا يتعين (زيد) الأول من الأخيرين إلّا بالنعوت الثلاثة، فيجب إتباعها كلها.

وإن تعيّن ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الذي تعين به الأوجه الثلاثة الإتباع والقطع إلى الرفع أو إلى النصب، أو الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الأصح...

وإذا كان المنعوت نكرة تعيّن في الأول من نعوته الإتباع لأجل التخصيص، بخلاف ما إذا كان معرفة، فإنه غني عن التخصيص، وجاز في الباقي من نعوته القطع عن المتبوع»[1].

فالقطع إنّما يكون للدلالة على أن الموصوف مشهور بالصفة المقطوعة.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «اعلم أن جواز القطع مشروط بأن لا يكون النعت للتأكيد نحو (أمس الدابر)...

والشرط الآخر أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم، لأنه إن لم يعلم فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه، ولا قطع مع الحاجة. وكذا إذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب. لكن ذلك الوصف يستلزم وصفًا آخر، فلك القطع في ذلك الثاني اللازم، نحو (مررت بالرجل العالم المبجل) فإنّ العلم في الأغلب مستلزم للتبجيل»[2].

وجاء في (التصريح): «إذا لم تتكرر النعوت وكان المنعوت معلومًا

---

(١) «التصريح» (٢/ ١١٧)، وانظر «شرح الأشموني» (٣/ ٦٨)، «الهمع» (٢/ ١١٩).

(٢) «شرح الرضي» (١/ ٣٤٦).

بدون النعت حقيقة أو ادعاء جاز إتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرد التوكيد نحو (نفخة واحدة) ، أو ملتزم الذكر نحو (جاؤوا الجماء الغفير) أو جاريًا على مشار إليه نحو (بهذا الرجل)» (١) .

وجاء في (شرح قطر الندى) : «ويجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها حقيقة أو ادّعاء ، رفعًا بتقدير (هو) ، ونصبًا بتقدير (أعني) أو (أمدح) أو (أذم) أو (أرحم)» (٢) .

وجاء في (الكامل) : «إذا قال: (جاءني عبد الله الفاسقَ الخبيثَ) فليس يقول إلّا وقد عرفه بالخبث والفسق ، فنصبه بـ (أعني) وما أشبهه من الأفعال نحو (أذكر) وهذا أبلغ في الذم، أن يقيم الصفة مقام الاسم، وكذلك المدح»(٣) .

وجاء في (الكتاب) : «(هذا باب ما ينتصب في التعظيم والمدح) ، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول ، وإن شئت قطعته فابتدأته ، وذلك قولك: (الحمد لله الحميدَ هو) ، و(الحمد لله أهلَ الحمد) ، و(الملك له أهلَ الملك) ، ولو ابتدأته فرفعته كان حسنًا ، كما قال الأخطل:

نَفْسِي فِدَاءُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا ... أَبْدَى النَّواجِذَ يَوْمٌ بَاسِلٌ ذَكَرُ
الْخَائِضُ الغَمْرَ وَالْمَيْمُونُ طائِرُهُ ... خَلِيفَةُ اللهِ يُسْتَسْقَى بِهِ الْمَطَرُ

. . .

زعم الخليل أنّ نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدّث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه ، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ ، فجعلته ثناء وتعظيمًا ، ونصبه على الفعل ، كأنه قال: (اذكر أهل ذاك) و(اذكر المقيمين) ولكنه فعلٌ

---

(١) «التصريح» (٢/ ١١٦).
(٢) «شرح قطر الندى» (٢٨٨) ، وانظر «الكليات» لأبي البقاء (٢٢٠).
(٣) «الكامل» (٢/ ٧٤٨).

لا يستعمل إظهاره ، وهذا شبيه بقوله: (إنا بني فلان نفعل كذا) لأنه لا يريد أن يخبر من لا يدري أنه من بني فلان، ولكنه ذكر ذلك افتخارًا وابتهاء»[١].

وجاء فيه أيضاً: «(هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه) وذلك قولك: (أتاني زيد الفاسقَ الخبيثَ)، لم يرد أن يكرره، ولا يعرّفك شيئًا تنكره، ولكنه شتمه بذلك... وقال عروة الصعاليك:

سَقَوْنِي الْخَمْرَ ثُمَّ تُكَنَّفُونِي عُدَاةَ اللهِ مِنْ كَذِبٍ وزُورِ

إنما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين»[٢] «وقد يجوز (مررت بقومك الكرامَ) إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم»[٣].

وجاء في (شرح السيرافي) بهامش الكتاب: «قال أبو سعيد: يحتاج التعظيم إلى اجتماع معنيين في المعظم:

أحدهما: أن يكون الذي عظم به فيه مدح وثناء ورفعة.

والآخر: أن يكون المعظم قد عرفه المخاطب وشهر عنده بما عظم، أو يتقدم من كلام المتكلم ما يتقرر به عند المخاطب حال مدح وتشريف في المذكور يصح أن يورد بعدها التعظيم»[٤].

فهذه حقيقة القطع وغرضه.

ثم إنه يقطع مع المرفوع إلى النصب، ومع المنصوب إلى الرفع، ومع المجرور إلى الرفع أو النصب، فتقول: (مررت بخالدٍ العظيمَ أو العظيمُ) ويبدو أن القطع إلى الرفع أثبت وأشهر، وذلك لأنه في النصب بتقدير جملة

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٢٤٨_٢٥٠).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٢٥٢).

(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ٢٥٢).

(٤) «شرح السيرافي» (١/ ٢٥٢).

فعلية نحو (أعني العظيم أو أمدح) ، وفي الرفع بتقدير اسم أي (هو العظيم) ، والاسم أثبت وأقوى وأدوم من الفعل كما مرّ في قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ سَلَـٰمًا قَالَ سَلَـٰمٌ ﴾ [هود: ٦٩] .

فقولك: (مررت بمحمدٍ العظيمِ) بالإتباع قد يراد منه تمييزه من غيره الذي هو حقير ، أو يراد مدحه بهذه الصفة.

وقولك: (مررت بمحمدٍ العظيمَ) بالنصب، تريد تنبيه السامع على هذه الصفة، كما تعني أن محمدًا مشهور بهذه الصفة معلوم بها للمخاطب يعلمه كل أحد.

وقولك: (مررت بمحمدٍ العظيمُ) بالرفع ، يدل على أن محمدًا معلوم اتصافه بهذه الصفة مشهور بها ، غير أن اتصافه بهذه الصفة واستقرارها ورسوخها فيه وتمكنها منه أكثر وأشدّ مما قبلها.

وورد القطع في العطف أيضًا للدلالة على أهمية المقطوع من بين المعطوفات ، جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَـٰهَدُواْ وَٱلصَّـٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾ [البقرة: ١٧٧]: «وأخرج (الصابرين) منصوبًا على الاختصاص والمدح ، إظهارًا لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال»(١) .

وجاء في (شرح شذور الذهب) في قوله تعالى: ﴿ لَّـٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ ﴾ [النساء: ١٦٢]: «إن المقيمين نصب على المدح ، وتقديره: وأمدح المقيمين ، وهو قول سيبويه والمحققين ، وإنّما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها»(٢) .

---

(١) «الكشاف» (١/ ٢٥٢).

(٢) «شرح شذور الذهب» (٥٤) ، وانظر «الكشاف» (١/ ٤٣٨).

تعاطف النعوت:

يجوز عطف النعوت بعضها على بعض ، متبعة كانت أو مقطوعة ، تقول: (مررت برجل كريم شاعر خطيب) ويجوز أن تقول: (مررت برجل كريم وشاعر وخطيب). قال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [الأعلى: ١ ـ ٤] ، وقال الشاعر:

إلى الملكِ القرمِ وابنِ الهمامِ وليثِ الكتيبةِ في المزدحَمْ[١]

وتعطف النعوت بالواو كما مرّ ، وإذا دلت على ترتيب وتعقيب عطفت عند ذاك بالفاء ، قال تعالى: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ۝١ فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا ۝٢ وَٱلنَّٰشِرَٰتِ نَشْرًا ۝٣ فَٱلْفَٰرِقَٰتِ فَرْقًا ۝٤ فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا﴾ [المرسلات: ١ ـ ٥] ، وقال: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ۝١ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ۝٢ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا﴾ [الصافات: ١ ـ ٣] .

قال أبو حيان: «ولا يجوز ـ أي العطف ـ بالفاء إلاّ إن دلت على أحداث واقع بعضها على إثر بعض نحو (مررت برجل قائم إلى زيد فضاربه فقاتله)»[٢] .

وإن دلت الأحداث على ترتيب وتراخ عطفت بـ (ثم) فتقول: (مررت برجل قائم إلى زيد ثم ضاربه ثم قاتله) وتقول: (مررت برجل أعانني ثم أكرمني). «ومنه (مررت برجل راكب ثم ذاهب) فبيّن أن الذهاب بعده وأن بينهما مهلة وجعله غير متصل به»[٣] .

إلى غير ذلك من حروف العطف الأخرى كالعطف بـ (أو) أو بـ (لا) بحسب المعنى المقصود[٤] .

---

(١) انظر «الهمع» (٢/ ١١٩) ، «شرح الرضي» (١/ ١٠٧ ـ ١٠٨).
(٢) «الهمع» (٢/ ١١٩) ، «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٣).
(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٣).
(٤) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٣).

ويجب العطف في الصفات إذا تعددت لتعدد الموصوفين بها نحو (مررت برجال كاتب وشاعر وفقيه) أي كل رجل منهم له صفة من هذه الصفات.

أما إذا تعددت الصفات وصاحبها واحد «فالأحسن أن تباعد معنى الصفات العطف نحو ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ﴾ [الحديد: ٣] وإلاّ تركه نحو ﴿وَلَا تُطِعۡ كُلَّ حَلَّافٖ مَّهِينٍ ۝١٠ هَمَّازٖ مَّشَّآءِۭ بِنَمِيمٖ ۝١١ مَّنَّاعٖ لِّلۡخَيۡرِ مُعۡتَدٍ أَثِيمٍ ۝١٢ عُتُلِّۭ بَعۡدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ [القلم: ١٠ـ١٣]»[١].

وقد يؤتى بالواو للاهتمام.

جاء في (تفسير الرازي) في قوله تعالى: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلۡعَٰبِدُونَ ٱلۡحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلۡأٓمِرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [التوبة: ١١٢]: «في إدخال الواو على هؤلاء و(الناهون)، وذلك لأن كل ما سبق من الصفات عبادات يأتي بها الإنسان لنفسه، ولا تعلق لشيء منها بالغير، أما النهي عن المنكر فعبادة متعلقة بالغير، وهذا النهي يوجب ثوران الغضب وظهور الخصومة، وربما أقدم ذلك المنهيّ على ضرب الناهي، وربما حاول قتله، فكان النهي عن المنكر أصعب أقسام العبادات والطاعات، فأدخل عليها الواو تنبيهًا على ما يحصل فيها من زيادة المشقة والمحنة»[٢].

وقال تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِي ٱلطَّوۡلِۖ﴾ [غافر: ٣] فصل بالواو بين (غافر الذنب) و(قابل التوب) للاهتمام بالتوبة ههنا. ويدل على ذلك قوله تعالى فيما بعد هذه الآيات: ﴿رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا فَٱغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ وَقِهِمۡ عَذَابَ ٱلۡجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧].

---

(١) «الإتقان» (٢/ ٧٠).

(٢) «التفسير الكبير» (١٦/ ٢٠٥).

ثم إن العطف بالواو قد يؤتى به لتحقيق اجتماع الصفات في الموصوف ، وذلك كأن تقول لشخص ينكر أو يستبعد اتصاف الموصوف بصفة واحدة من صفات الكمال ، فضلاً عن عدة صفات : (هو كاتب وخطيب وشاعر) فتأتي بالواو لتحقيق اجتماع هذه الصفات فيه .

جاء في (بدائع الفوائد) : «إن الواو تقتضي تحقيق الوصف المتقدم وتقريره في الكلام متضمنًا لنوع من التأكيد من مزيد التقرير .

وبيان ذلك بمثال نذكره مرقاة إلى ما نحن فيه ، إذا كان رجل مثلاً له أربع صفات هي (عالم وجواد وشجاع وغني) وكان المخاطب لا يعلم ذلك أو لا يقرّ به ويعجب من اجتماع هذه الصفات في رجل ، فإذا قلت : (زيد عالم) وكان ذهنه استبعد ذلك فتقول : (وجواد) أي وهو مع ذلك جواد ، فإذا قدّرت استبعاده لذلك قلت : (وشجاع) أي وهو مع ذلك شجاع ، وغني ، فيكون في العطف مزيد تقرير وتوكيد لا يحصل بدونه ، تدرأ به توهم الإنكار»[1] .

* * *

(١) «بدائع الفوائد» (١/ ١٩١).

حذف النعت

يجوز حذف النعت إذا عُلِم وذلك كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] أي كل سفينة صالحة، فحذف النعت وأبقى المنعوت، فإنه إن لم يقدّر ذلك فلا فائدة في خرقها. ومنه قول المرقش الأكبر:

وَرُبَّ أَسِيلَةِ الْخَدَّيْنِ بِكْرٍ مُهَفْهَفَةٍ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدُ

فحذف النعت وأبقى المنعوت، أي فرع فاحم أو نحو ذلك وجيد طويل، وإلّا فكل امرأة لها فرع وجيد إن قصد بذلك مطلق الفرع والجيد[1]، فلا فائدة في التشبيب.

وقد تحذف الصفة وتدل على حال المتكلم، وللنغمة الصوتية أثر في إيضاحها، وذلك كأن تقول: (هو رجل) فتقوي اللفظ وتطيل الصوت وتفخمه، فتدل بذلك أنه رجل عظيم ونحو ذلك. وتقول: (عنده مال) فتفخم كلمة (مال) وتمد صوتك بها فتعني أنه عنده مال كثير. وتقول: (عنده مال) وتزوي وجهك وتغير النغمة، فيدل ذلك على أنّ عنده شيئًا قليلاً من المال ونحو ذلك[2].

* * *

(١) انظر «التصريح» (٢/ ١١٩).
(٢) انظر «الخصائص» (٢/ ٣٧٠ ـ ٣٧١).

البـــدل

يعرّف النحويون البدل بأنه التابع المقصود بالحكم بلا واسطة. ومعنى ذلك أنّك إذا قلت مثلاً: (أقبل أخوك محمد) فالمقصود فيه بالحكم هو (محمد) وهو المهم ، وأما (أخوك) فقد ذكر تمهيدًا لذكر العلَم ، فالبدل هو المهم ، وهو المقصود بالحكم ، وأما المبدل منه فإنما يذكر تمهيدًا وتوطئة لذكر البدل.

ويذهب النحويون إلى أن البدل على نية إحلاله محل المبدل منه ، وأما المبدل منه فعلى نية السقوط.

جاء في (**المفصل**) أن البدل: «هو الذي يعتمد بالحديث ، وإنما يذكر الأول لنحو من التوطئة وليفاد بمجموعها فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الإفراد»[١].

وقال السيرافي: «اعلم أن البدل إنما يجيء في الكلام على أن يكون مكان المبدل منه كأنه لم يذكر»[٢].

ولا يعنون بذلك أنّ المبدل منه لا فائدة فيه وليس له غرض ، بل على معنى أن البدل مستقل بنفسه ، وأن العامل كأنما باشر البدل.

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٣/ ٦٦).

(٢) «شرح السيرافي بهامش الكتاب» (١/ ٧٥).

جاء في (شرح السيرافي): «وقول النحويين أن التقدير فيه تنحية المبدل منه ووضع البدل مكانه ليس على معنى إلغائه وإزالة فائدته ، بل على أن البدل قائم بنفسه غير مبين للمبدل منه تبيين النعت للمنعوت، إذ لو كان على الإلغاء لكان نحو قولك: (زيد رأيت أباه عمرًا) في تقدير (زيد رأيت عمرًا) وهذا فاسد محال»[١].

وجاء في (المقتضب): «ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجز أن تقول: (زيد مررت به أبي عبد الله) لأنك لو لم تعتدّ بالهاء فقلت: (زيد مررت بأبي عبد الله) كان خلفًا ؛ لأنك جعلت (زيدًا) ابتداء ولم تردّ إليه شيئًا ، فالمبدل منه مثبت في الكلام.

وإنما سمي البدل بدلاً لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة. . . . والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معًا لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلاّ في بدل الغلط ، فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام»[٢].

وقال الرضي: «ولا كلام أن المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظًا لوجوب عود الضمير إليه في بدل البعض والاشتمال»[٣].

فقولك: (أعجبني محمد علمه) فيه (علمه) بدل من (محمد) ، فلو كان (محمد) على نية السقوط لكان القول: (أعجبني علمه) فلا يعود الضمير على شيء وهو غير صحيح.

---

(١) المصدر السابق (١/ ٧٥).

(٢) «المقتضب» (٤/ ٣٩٩ ـ ٤٠٠).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٧٥).

أقسام البدل:

البدل على أقسام هي:

١ ـ **البدل المطابق**: ويسمى أيضًا بدل كل من كل، وذلك نحو: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وقوله: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١، ٢] فالعزيز الحميد هو الله.

وفائدة هذا البدل الإيضاح والتبيين، ويؤدي البدل والمبدل منه باجتماعهما معنى لا يؤدى بانفراد أحدهما عن الآخر، فقد يكون الأول مبهمًا يوضحه الثاني، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩]، فقوله: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ مبهم يحتمل أمورًا كثيرة فأوضحه البدل ﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾. ونحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] فالفدية مبهمة يوضحها ﴿طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾.

وقد يكون الثاني مبينًا حقيقة الأول، كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ﴾ [الأعراف: ١٤٨] فحقيقة العجل المتخذ ليست عجلاً حقيقيًا، وإنما هو جسد له خوار، ولو ذكرت البدل أو المبدل منه على انفراد لم يتضح الأمر كما أوضحه اجتماعهما.

وقد يكون أحد الطرفين ـ أعني البدل أو المبدل منه ـ متصفًا بصفة دالة على المدح أو الذم أو غيرهما، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ فقوله: ﴿ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ صفتان لله تعالى دالتان على المدح.

ونحوه أن تقول:

(مررت بالرجل العالم سالم) فالمبدل منه موصوف بصفة العلم والاكتفاء بأحدهما لا يؤدي معنى الجمع.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: ١٢] فلو قال: (إنك بالواد الطوى) لم يعلم أنه مقدّس، ولو قال: (إنك بالوادي المقدس) ولم يذكر اسمه لم يعلم أي واد هو؟

ونحوه قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥، ١٦] فبين صفة الناصية المسفوعة.

وقد يكون الأول عامًّا والثاني مخصصًا له، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾ [الصافات: ٦] فالزينة عامة وقد خصصت بالكواكب. ونحوه قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]، وقوله: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠ ﴿١٥﴾ قَوَارِيرَا۟ مِن فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٥، ١٦]، فبين جنس القوارير، وقوله: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾ [آل عمران: ١٥٤].

وقد يأتي **للتفصيل** وذلك نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ [مريم: ٧٥] ففصل (ما يوعدون).

وقد يكون **للتفخيم**: وذلك كقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [الحجر: ٦٦] فإنه أبهم الأمر أولاً ثم أوضحه، وللإيضاح بعد الإبهام وقع في النفس ليس كما إذا جعل الكلام سردًا واحدًا.

جاء في (**الطراز**): «اعلم أن المعنى المقصود إذا ورد في الكلام مبهمًا فإنه يفيد بلاغة ويكسبه إعجابًا وفخامة، وذلك لأنه إذا قرع السمع على جهة الإبهام فإن السامع له يذهب في إبهامه كل مذهب، ومصداق هذه المقالة قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ﴾ ثم فسره بقوله: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ

مُّصۡبِحِينَ﴾ وهكذا في قوله تعالى: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا﴾ فأبهمه أولاً ثم فسّره بقوله: ﴿بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾ . . .

ألا ترى أنك إذا قلت: هل أدلك على أكرم الناس أبًا، وأفضلهم فعلاً وحسبًا، وأمضاهم عزيمة، وأنفذهم رأيًا؟ ثم تقول: فلان، فإن هذا وأمثاله يكون أدخل في مدحته مما لو قلت: فلان الأكرم الأفضل الأنبل»[١].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الإبهام، مع أنه ليس في الأول فائدة ليست في الثاني، وذلك لأن للإبهام أولاً ثم التفسير ثانيًا وقعًا وتأثيرًا في النفس ليس للإتيان بالمفسر أولاً، وذلك نحو (برجل زيد) فإنّ الفائدة الحاصلة من (رجل) تحصل من (زيد) مع زيادة التعريف، لكن الغرض ما ذكرنا»[٢].

وقد يفيد البدل **التوكيد** وذلك إذا دل على الإحاطة والشمول[٣]، نحو (جاءوا كبارهم وصغارهم)، ونحو قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدٗا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤].

جاء في (**كتاب سيبويه**): «فالبدل أن تقول: (ضُرب عبد الله ظهرُهُ وبطنه) و(ضُرب زيدٌ الظهرُ والبطن) و(قُلب عمرٌو ظهرُه وبطنه) و(مُطرنا سهلُنا وجبلنا) و(مُطرنا السهلُ والجبل) وإن شئت كان على الاسم بمنزلة أجمعين توكيدًا. . .

فإنْ قلت: (ضُرب زيدٌ اليدُ والرجل) جاز على أن يكون بدلاً، وأن يكون توكيدًا»[٤].

---

(١) «الطراز» (٢/ ٧٨ _ ٧٩)، وانظر «البرهان» (٢/ ٤٥٥).
(٢) «شرح الرضي» (١/ ٣٧٠).
(٣) انظر «ابن الناظم» (٢٢٩).
(٤) «كتاب سيبويه» (١/ ٧٩ _ ٨٠).

فسيبويه يجوّز أن يعربها بدلاً أو توكيدًا ، فإذا أعرب بدلاً أفاد معنى التوكيد لما فيه من الإحاطة.

ثم إنّ قولك: (أقبل أبوك خالد) فيه توكيد ؛ لأن أباك هو خالد ، غير أنه ذكر مرة قرابته ، ومرة اسمه.

وقد تقول: ولم لا يكون توكيدًا؟.

والجواب أنّ الاسمين ليسا متطابقين تمامًا ، والتوكيد يفيد المطابقة ، فإن قولك: (أبوك) يفيد القرابة ، و(خالد) الاسم.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «قوله: (فالأول مدلوله مدلول الأول) فيه تسامح ، إذ مدلول قولك: (أخيك) في (بزيد أخيك) لو كان عين مدلول (زيد) لكان تأكيدًا ، و(أخوك) يدل على أخوة المخاطب ، ولم يكن يدل عليها (زيد) ، لكن مراده أنهما يطلقان على ذات واحدة ، وإن كان أحدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر»[1].

وجاء في (**شرح ابن يعيش**): «واعلم أنه قد اجتمع في البدل ما افترق في الصفة والتأكيد ؛ لأن فيه إيضاحًا للمبدل منه ورفع لبس كما كان ذلك في الصفة ، وفيه رفع المجاز وإبطال التوسع الذي كان يجوز في المبدل منه. ألا ترى أنك إذا قلت: (جاءني أخوك) جاز أن تريد كتابه أو رسوله ، فإذا قلت: (زيد) زال ذلك الاحتمال ، كما لو قلت: (نفسه) أو (عينه) فلذلك قال صاحب الكتاب: «وليفاد بمجموعها فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الإفراد» ، يعني أنه حصل باجتماع البدل والمبدل منه من التأكيد ما يحصل بـ (النفس) و(العين) ومن البيان ما يحصل بالنعت ، ولو انفرد كل واحد من البدل والمبدل منه لم

---

(١) «شرح الرضي» (١/ ٣٧١_٣٧٢).

يحصل ما حصل باجتماعهما ، كما لو انفرد التأكيد والمؤكد ، أو النعت والمنعوت ، لم يحصل ما حصل باجتماعهما»[١].

وذهب النحاة إلى أن نحو (رأيتك إيّاك) و(رأيته إيّاه) و(فعلت أنت) بدل[٢]، ولا شك أنه يفيد التوكيد. وقد ذهب آخرون إلى أنه توكيد لا بدل[٣].

وذكر بعض النحاة أن التأكيد متأتٍّ أيضًا من أن البدل على نية تكرار العامل ، فإن قولك : (جاء أخوك خالد) معناه : جاء أخوك جاء خالد ، فكأنك كررت (جاء) مرتين ، ومن هنا جاء التأكيد. فالتأكيد حاصل في المجيء.

قال ابن الناظم: «اعلم أنّ الغرض من الإبدال أن يذكر الاسم مقصودًا بالنسبة كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله ، لإفادة توكيد الحكم وتقريره ؛ لأنّ الإبدال في قوة إعادة الجملة ، ولذلك تسمع النحويين يقولون : البدل في حكم تكرار العامل»[٤].

وجاء في (الإتقان): «والقصد به الإيضاح بعد الإبهام ، وفائدته البيان والتأكيد ، أما الأول فواضح أنك إذا قلت : (رأيت زيداً أخاك) بينت أنك تريد بزيد الأخ لا غير ، وأما التأكيد فلأنه على نية تكرار العامل فكأنه من جملتين ، ولأنه دل على ما دل عليه الأول»[٥].

والذي يبدو لي أن ليس ثمة توكيد في الحكم ، وأن العامل غير مكرر ، وإنما قد يحصل التوكيد من اجتماع البدل والمبدل منه ، كأن يكون البدل دالاًّ

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٣/ ٦٦).
(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٣٩٣) ، «شرح ابن يعيش» (٣/ ٦٩).
(٣) «شرح الرضي» (١/ ٣٧٣).
(٤) «شرح ابن الناظم» (٢٢٦).
(٥) «الإتقان» (٢/ ٧٠).

على الإحاطة والشمول فيفيد معنى الجميع ، أو كأن يكون الاسمان يطلقان على ذات واحدة ، فيفيد اجتماعهما فضل توكيد نحو قوله تعالى : ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ﴾ [الأعراف: ١٤٢] ، وقوله : ﴿وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [البقرة: ٨٧] فعيسى هو ابن مريم .

٢ ـ **بدل بعض من كل**: نحو قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١] ، وقوله : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] فـ(من استطاع) هو بعض الناس ، ونحو (أعجبني خالد وجهه) و(أكلت الرغيف ثلثه) .

٣ ـ **بدل اشتمال**: وهو ما دل على معنى في متبوعه وذلك نحو (أعجبني خالد علمه) ، ونحو قوله تعالى : ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] ، وقوله : ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ [مريم: ١٦] فـ(إذ) بدل اشتمال من (مريم) ، وقوله : ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾ [البروج: ٤ ـ ٥] فـ(النار) بدل اشتمال من (الأخدود) لأن الأخدود اشتمل على النار .

ولابد في هذين البدلين ـ أعني البدل الذي هو بعض ، وبدل الاشتمال ـ من ضمير يربطهما بصاحبهما ظاهر أو مقدر ، فالظاهر نحو قولك : (أعجبني محمد علمه) ، والمقدّر نحو ﴿ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾ أي النار فيه[1] .

ولا يشترط في البدل الواقع في الاستثناء ضمير ، وذلك نحو (ما أقبل الرجال إلاّ خالد) .

وفائدة هذين البدلين هو الإيضاح بعد الإبهام .

---

(١) انظر «المغني» (٢/ ٥٠٦) ، «شرح الرضي» (١/ ٣٧٤) .

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «والفائدة في بدل البعض والاشتمال: البيان بعد الإجمال، والتفسير بعد الإبهام، لما فيه من التأثير في النفس. وذلك أنّ المتكلم يحقق بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالأول، تقول: (أكلت الرغيف ثلثه) فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك: (ثلثه)، وكذا في بدل الاشتمال، فإن الأول فيه يجب أن يكون بحيث يجوز أن يطلق ويراد به الثاني نحو (أعجبني زيد علمه) و(سُلب زيد ثوبهُ)، فإنك قد تقول: (أعجبني زيد) إذا أعجبك علمه، و(سُلب زيد) إذا سلب ثوبه، على حذف المضاف، ولا يجوز أن تقول: (ضربت زيدًا) وقد ضربت غلامه»[١].

٤ ـ **البدل المغاير**: وهو بدل الغلط والإضراب والنسيان. فبدل الغلط نحو قولك: (أقبل محمدٌ خالدٌ) فإنك عندما قلت: (أقبل محمد) تبين لك أنك غلطت بذكر (محمد)، وإنما أردت (خالدًا)، فجئت بكلمة (خالد) صححت بها غلطك، فهي بدل الغلط، أي جئت بها مكان الغلط لا أنها غلط.

وأما الإضراب فيكون إذا ذكرت شيئًا ثم بدا لك أن تضرب عنه بذكر آخر بدله، كأن تقول: (سأذهب إلى المقهى الكلية) فحين ذكرت أنك ستذهب إلى المقهى بدا لك أن تترك ذهابك إليها وأن تذهب إلى الكلية بدلها. قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [النحل: ٧٣] فأخبر أولاً أنهم لا يملكون رزقًا، ثم أضرب عن ذلك فقال: بل لا يملكون شيئًا. والذي عليه النحاة أن (شيئًا) مفعول به لـ(رزقًا)، وكل صواب فيما أرى.

---

(١) «شرح الرضي» (١/ ٣٧٢).

وأما بدل النسيان فيكون بأن تنسى فتذكر أمرًا على غير حقيقته ، ثم تتذكر الأمر المنسيّ فتذكره بدل الأول ، كأن تقول : (زارني سعدٌ إبراهيم) فإن الذي زارك هو إبراهيم لا سعد ، ولكنك نسيت فذكرت سعدًا ، ثم تذكرت الشخص الذي زارك وهو إبراهيم .

جاء في (الكتاب) : «(هذا باب المبدل من المبدل منه) والمبدل يشرك المبدل منه في الجر ، وذلك قولك : (مررت برجل حمار) فهو على وجه محال وعلى وجه حسن .

فأمّا المحال فأن تعني أنّ الرجل حمار ، وأما الذي يحسن فهو أن تقول : (مررت برجل) ثم تبدل الحمار مكان الرجل فتقول : (حمار) ، إما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت ، وإما أن يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار ، بعد ما كنت أردت غير ذلك . ومثل ذلك قولك : (لا بل حمارٍ) . ومن ذلك قولك : (مررت برجل بل حمار) وهو على تفسير (مررت برجل حمار) ، ومن ذلك (ما مررت برجل بل حمارٍ) ، و(ما مررت برجل ولكن حمار) أبدلت الآخر من الأول وجعلته مكانه»[١] .

وبدل الغلط والنسيان لا يكون في قرآن ولا شعر .

جاء في (المقتضب) : «فهذا البدل لا يكون مثله في قرآن ولا شعر ، ولكن إذا وقع مثله في الكلام غلطاً أو نسيانًا فهكذا إعرابه»[٢] .

وقد يقع في الشعر على سبيل ادّعاء الغلط أو النسيان كقوله : (ألا إنما هند عصا خيزرانةٌ) فذكر أولاً أنها عصا ، ثم بين أنه غلط بقوله : (هي عصا) فصحح

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/٢١٨ـ٢١٩) .

(٢) «المقتضب» (١/٢٨) .

غلطه وذكر أنها خيزرانة.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلاثة أقسام:

إما بداء: وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد، ثم توهم أنك غالط لكون الثاني أجنبيًا، وهذا يعتمده الشعراء كثيرًا للمبالغة والتفنن في الفصاحة، وشرطه أن يرتقي من الأدنى إلى الأعلى كقولك: (هند نجم بدر شمس) كأنك ـ وإن كنت متعمدًا لذكر النجم ـ تغلط نفسك وترى أنك لم تقصد في الأول إلّا تشبيهها بالبدر، وكذا قولك: بدر شمس.

وإما غلط صريح محقق، كما إذا أردت مثلاً أن تقول: (جاءني حمار)، فسبقك لسانك إلى (رجل) ثم تداركت الغلط فقلت (حمار).

وإما نسيان...

ولا يجيء الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة، فلا يكون في شعر أصلاً، وإن وقع في كلام فحقّه الإضراب عن الأول المغلوط فيه بـ(بل)»[(١)].

٥ ـ بدل كل من بعض، وأنكره الجمهور، واستدل المثبتون له بقوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ۝٦٠ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ﴾ [مريم: ٦٠ ـ ٦١]. قالوا: (جنات عدن) بدل كل من (الجنة)، وهي بعض، والجمهور على أنها بدل مطابق، لأن الجنة فيها جنّات.

واستدل المثبتون أيضًا بقول الشاعر:

رحـــمَ اللهُ أعظُمًـــا دفنـــوهـــا   بسجستـــانَ طَلْحَـــة الطلحـــاتِ

(١) «شرح الرضي» (١/ ٣٧٢-٣٧٣).

فـ(طلحة) كل ، و(الأعظم) بعض . والآخرون على أن (طلحة) مفعول به لفعل محذوف تقديره (أعني) .

واستدل المثبتون بنحو قولهم : (لقيته غدوةً يومَ الجمعة) فـ(يوم الجمعة) كل ، والغدوة بعض ، وبقوله :

كـأنّـي غـداةَ البيـن يـومَ تحمّلـوا لـدى سمُراتِ الحـيِّ نـاقـفُ حنظـلِ

فاليوم كل ، والغداة بعض ، والآخرون على أن (يوم) في البيت بمعنى (وقت) [1] ، والقول بهذا البدل لا بدّ منه في نحو قولهم : (ما قام إلاّ زيدٌ القومُ) إذ لا يكون إلاّ بدل كل من بعض .

جاء في (شرح ابن عقيل) : «وقد روي رفعه فتقول : (ما قام إلاّ زيد القومُ) .

قال سيبويه : حدثني يونس أنّ قومًا يوثق بعربيتهم يقولون : (مالي إلاّ أخوك ناصر) وأعربوا الثاني بدلاً من الأول على القلب»[2] .

ويقصدون بالقلب أن أصل الكلام (مالي ناصرٌ إلاّ أخوك) فـ(أخوك) بدل بعض من كل ، ثم قدم البدل على المبدل منه فصار بدل كل من كل[3] ؛ لأن المقصود بالناصر : أخوك ، غير أن هذا لا ينطبق على مثال ابن عقيل (ما قام إلاّ زيد القوم) إذ لا يمكن عدّ (زيد) عامًّا و(القوم) خاصًّا ، فعلى مذهب من يجيز هذا التعبير يجب قبول هذا النوع من البدل .

---

(١) انظر «الهمع» (٢/ ١٢٧) ، «الصبان» (٣/ ١٢٦) ، «حاشية الخضري» (٢/ ٦٩) .
(٢) «شرح ابن عقيل» (١/ ٢٠٥ _ ٢٠٦) .
(٣) «شرح الأشموني» (٢/ ١٤٨) ، «التصريح» (١/ ٣٥٥) ، «حاشية الخضري» (١/ ٢٠٦) .

البدل وعطف البيان:

عطف البيان عند النحاة: تابع يوضح أو يخصص متبوعه، غير مقصود بالنسبة، لا يكون مشتقًا ولا مؤولاً بالمشتق، نحو (أقبل أبو محمد خالد)، و(أقسم بالله أبو حفص عمر)(١)، ونحو: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]، وقوله: ﴿أَوْ كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥].

فالغرض من عطف البيان توضيح المتبوع أو تخصيصه، فالمتبوع على هذا أهم؛ لأنه إنما جيء بالبيان لقصد إيضاحه.

جاء في (شرح ابن يعيش): «عطف البيان مجراه مجرى النعت يؤتى به لإيضاح ما يجري عليه وإزالة الاشتراك الكائن فيه، فهو من تمامه، كما أنّ النعت من تمام المنعوت نحو قولك: (مررت بأخيك زيد) بينت الأخ بقولك: (زيد) وفصلته من أخ آخر ليس بزيد، كما تفعل الصفة في قولك: (مررت بأخيك الطويل) تفصله من أخ آخر ليس بطويل، ولذلك قالوا: إن كان له إخوة فهو عطف بيان، وإن لم يكن له أخ غيره فهو بدل»(٢).

فهو شبيه بالبدل المطابق، غير أنهم يفرقون بينهما بأن المهم في البدل هو الثاني، وأما المهم في البيان فهو الأول، وإنما ذكر الثاني إيضاحًا للأول وتفسيرًا له، فإذا قلت: (أقبل أخوك محمد) وكان اهتمامك بالثاني أعرب بدلاً، وإن كان اهتمامك بالأخوة أعرب الثاني عطف بيان.

وفرقوا بينهما فروقًا أهمها:

إنّ عطف البيان لا يكون ضميرًا ولا تابعًا لضمير، بخلاف البدل.

---

(١) «شرح ابن الناظم» (٢١٢)، «شرح شذور الذهب» (٥١٥).
(٢) «شرح ابن يعيش» (٣/ ٧١).

وإنّ البدل لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره ، ولا يختلف في جواز ذلك في البدل.

وإنه لا يكون جملة ولا تابعًا لجملة ، بخلاف البدل.

وإنه لا يكون فعلاً ، ولا تابعًا لفعل ، بخلاف البدل.

ثم إنّ البيان ليس على نية إحلاله محل الأول ، بخلاف البدل.

ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو (يا زيدُ الحارثُ) لأنك لا تقول: (يا الحارث). وامتنع البدل وتعين البيان في نحو (يا سعيدُ كرزٌ) بالرفع ، أو (كرزًا) بالنصب ، بخلاف (يا سعيدُ كرزُ) بالضم فإنه بدل. وفي نحو (أنا الضارب الرجل زيد) لأنك لا تقول: (أنا الضارب زيد) عند الجمهور. وفي نحو (زيد أفضل الناس الرجال والنساء) لأنّ اسم التفضيل إذا قصد به الزيادة على من أضيف إليه يشترط أن يكون منهم ، فلا يصح أن تقول: (زيد أفضل النساء) ، ففي كل ذلك يتعين البيان ويمتنع البدل. وكذلك إذا قلت: (يا أخانا خالدًا) كان عطف بيان ، بخلاف ما إذا قلت: (يا أخانا خالدُ) بالضم ، فإنه بدل لأنه على نيّة إحلاله محل الأول.

ثم إنّ عطف البيان ليس في التقدير من جملة أخرى ، بخلاف البدل ، ولهذا امتنع أيضًا البدل وتعين البيان في نحو قولك: (هند قام عمرو أخوها) لأن البدل على تقدير (هند قام عمرو قام أخوها) فتكون جملة الخبر بلا رابط وهو لا يجوز[1].

وقد أجازوا إعراب عطف البيان بدل كل من كل إذا لم يكن ثمة مانع من الموانع المذكورة.

---

(١) انظر «المغني» (٢/ ٤٥٥) ، «شرح ابن يعيش» (٣/ ٧٢) ، «التصريح» (٢/ ١٣٣).

والحق فيما أرى أن هذا ضرب من التعسف ، ولا أرى عطف البيان إلاّ البدل ، ولا داعي لادعاء الفروق بينهما ، ويمكن الاكتفاء بباب واحد هو البدل أو البيان ، وكل ما قيل في البدل يمكن أن يقال في البيان وبالعكس. واصطلاح البدل أولى وذلك لتعدد أنواعه: بدل بعض واشتمال ، وبدل إضراب وغلط ونسيان ، فإنّ كلمة (بدل) أدلّ على المعنى من كلمة (بيان) ولاسيما في البدل المغاير ، وإن كان يمكن أن يطلق عليه (بيان) بتأول.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل وبين عطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلاّ البدل كما هو ظاهر قول سيبويه ، فإنه لم يذكر عطف البيان[١] ، بل قال: أما بدل المعرفة من النكرة فنحو (مررت برجل عبد الله) كأنه قيل: بمن مررت؟ أو ظن أن يقال له ذلك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه. . .

قالوا: الفرق بينهما أنّ البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه ، بخلاف عطف البيان فإنه بيان ، والبياع فرع المبيَّن ، فيكون المقصود هو الأول.

والجواب أنا لا نسلم أنّ المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ، ولا في سائر الأبدال، إلاّ الغلط، فإنّ كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهر ، وإنّما قلنا ذلك لأنّ الأول في الأبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر ، ولا بدّ أن يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر ، كما يذكر في كل واحد من الثلاثة صونًا لكلام الفصحاء عن اللغو ، ولاسيما كلامه تعالى وكلام نبيه ﷺ ، فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبًا إليه في الظاهر واشتماله

---

(١) الصواب أن «سيبويه» ذكر عطف البيان في عدة مواضع من كتابه ـ ينظر على سبيل المثال (١/ ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٤).

على فائدة يصح أن ينسب إليه لأجلها دعوى خلاف الظاهر»[١].

وقال: «قالوا: والفرق الآخر أنّ البدل في حكم تكرير العامل، ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهرًا فبأي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه؟

ولنا أن ندعي ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البدل.

وفرقوا أيضًا بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفًا وتنكيرًا، بخلاف عطف البيان.

والجواب تجويز التخالف في المسمى عطف بيان أيضًا، هذا الذي ذكرت هو الذي يقوى عندي»[٢].

وعلى كل فالاكتفاء بباب واحد وهو البدل أولى كما ذهب إليه الرضي، والله أعلم.

* * *

(١) «شرح الرضي» (١/ ٣٦٩ـ٣٧٠).

(٢) «شرح الرضي» (١/ ٣٧١).

العطـــف

حروف العطف:

الواو:

وهي لمطلق الجمع ، فإذا قلت: (حضر محمدٌ وخليلٌ) فليس فيه دلالة على أن محمدًا حضر قبل خليل ، فقد يكون حضر محمد قبله ، ويحتمل أنّه حضر بعده ، كما يحتمل أنهما حضرا معًا.

جاء في (كتاب سيبويه): «وليس في هذا دليل على أنّه بدأ بشيء قبل شيء ، ولا بشيء مع شيء ، لأنّه يجوز أن تقول: (مررت بزيدٍ وعمرو) ، والمبدوء به في المرور عمرو ، ويجوز أن يكون زيدًا ، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة. فالواو يجمع هذه الأشياء على هذه المعاني. فإذا سمعت المتكلم يتكلم بهذا أجبته على أيها شئت لأنها قد جمعت هذه الأشياء»[1].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «قوله: (فالواو للجمع مطلقًا): معنى المطلق أنّه يحتمل أن يكون حصل من كليهما في زمان واحد، وأن يكون حصل من زيد أولاً ، وأن يكون حصل من عمرو أولاً ، فهذه ثلاثة احتمالات عقلية ، لا دليل في الواو على شيء منها ، هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين.

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٨) ، وانظر (٢/ ٣٠٤).

ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه وبه قال بعض الفقهاء أنّها للترتيب، ودليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو (المال بين زيد وعمرو) و(تقاتل زيد وعمرو) وفيما الثاني فيه قبل الأول كقوله:

أَوْ جَـوْنَـةٍ قُـدِحَـتْ وَفُـضَّ خِتَـامُهَـا

وقوله تعالى: ﴿وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى﴾ [آل عمران: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧] والأصل في الاستعمال الحقيقة. ولو كانت للترتيب لتناقض قوله تعالى: ﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُواْ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨] وقوله في موضع آخر: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١] إذ القصة واحدة»[١].

والحق أنها لا تفيد الترتيب، بدليل قوله تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [البقرة: ١٣٦] ولا شك أنّ ما أنزل إلى محمد متأخر عمّا أنزل إلى إبراهيم ومن ذكر بعده من الأنبياء. ونحوه قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٣] فلو كانت الواو تفيد الترتيب لكان الوحي إليه قبل الوحي إلى الذين من قبله، وهو غير صحيح.

وقد تقول: إنّها وردت للترتيب أيضًا في القرآن الكريم، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٦] وهؤلاء مذكورون على الترتيب، وكما في آية الوضوء وهي قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٤٠٣)، وانظر «المغني» (٢/٣٥٤)، «المفصل» (٢/١٩٧)، «الجمل» للزجاجي (٣١).

﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] . فالأعضاء مذكورة بحسب الترتيب.

فنقول: ليس معنى قولنا: إنها لا تفيد الترتيب أنّها لا تأتي للترتيب البتة ، بل قد تأتي للترتيب وتأتي لغيره ، فقد يصح أن يكون المعطوف بعد المعطوف عليه ، كما يصح أن يكون قبله أو مصاحبًا له ، فهي قد تأتي للترتيب ولا مانع من ذلك ، وإنّما ردّنا على الذين يزعمون أنّها لا تكون إلاّ للترتيب ، ولذا نرى في القرآن الكريم تقديم الشيء على الشيء في موضع ، ثم قد يتأخر المتقدم في موضع آخر ، وذلك كتقديم الضرر والنفع ، فهو مرة يقول: ﴿مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾ [الفرقان: ٥٦] ، ومرة يقول: ﴿مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾ [يونس: ١٨].

وكتقديم اللعب واللهو ، فمرة يقدم اللعب وذلك كقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [الأنعام: ٣٢] ، وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [محمد: ٣٦] ، ومرة يقدّم اللهو وذلك كقوله تعالى: ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت: ٦٤] .

وكتقديم السماء والأرض ، فهو مرة يقدّم السماء على الأرض وذلك كقوله تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣] ، ومرة يقدّم الأرض على السماء كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [يونس: ٦١] .

وكتقديم السجود والركوع ، فهو مرة يقدّم الركوع على السجود كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ وَٱعْبُدُواْ رَبَّكُمْ﴾ [الحج: ٧٧] ، وقوله تعالى: ﴿وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥] ، ومرة يقدّم السجود على الركوع كما في قوله تعالى: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِي

وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [آل عمران: ٤٣] .

وربما قدم شيئًا في موطن ، وأخره في موطن آخر والقصة واحدة ، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ ﴾ [البقرة: ٥٨] ، وقوله: ﴿ وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا ﴾ [الأعراف: ١٦١] فقد قدّم السجود على القول في البقرة ، وقدّم القول على السجود في الأعراف والقصة واحدة ، ولا تناقض في هذا ، إذ لو كانت الواو تفيد الترتيب لتناقض القولان.

إن التقديم والتأخير بالواو يدخل في عموم موضوع التقديم والتأخير ، فالتقديم إنّما يكون للاهتمام والعناية بالمتقدم ، وتختلف المواطن باختلاف المواطن ، فقد يعنى المتكلم في موطن بأمر فيقدمه ، وقد تكون العناية في موطن آخر بأمر آخر فيقدّم ذلك الشيء.

وكلمة العناية والاهتمام عامة ، ومظاهرها ومواطنها متعددة متشعبة ، ولا يحسن الاكتفاء بأن تقول: إن ما قدّم ههنا إنّما قدّم للعناية والاهتمام دون أن تبين وجه الاهتمام ، فإنك إذا قلت مثلاً: إنّما قدّم السماء على الأرض في سورة سبأ للعناية بالسماء ، وقدّم الأرض على السماء في سورة يونس للعناية بالأرض ، قيل لك: ولم كانت العناية هناك بالسماء وهنا بالأرض؟ .

وإذا قلت: إنّما قدم السجود على القول في البقرة للعناية والاهتمام بالسجود ، وقدّم القول على السجود في الأعراف للعناية بالقول ، قيل: ولم كانت العناية بالقول أهم من السجود ههنا؟ .

فهذا كلام عام لا يتبينه كثير من الناس ، وقد يصبح ستارًا يخفي تحته الجهل ، وعندئذ يكون هذا القول عبارة عن كلمة عامة مبهمة لا معنى واضحًا تحتها ، بل لا معنى لها إلاّ التحكم المحض ، لذا سنضرب أمثلة لطرف من أوجه العناية والاهتمام تكون مرقاة لما فوقها ، وهذا الموضوع ـ وإن كان

يدخل في موضوع التقديم والتأخير ـ فيه فائدة كبيرة ههنا فيما أحسب ، لأنه ذو مساس باستعمال الواو .

إن التقديم والتأخير تكون له أسباب متعددة يقتضيها السياق ، فقد يكون السياق متدرجًا حسب القدم والأولية في الوجود ، فيترتب ذكر المعطوفات على هذا الأساس ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] ، فخلق الجن قبل الإنس ، بدليل قوله تعالى: ﴿وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ﴾ [الحجر: ٢٧]. ونحو ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] لأن السِّنة ، ـ وهي النعاس ـ تسبق النوم .

وقد يكون الكلام متدرجًا من القلة إلى الكثرة ، فترتب المذكورات بحسب ذلك ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥] فكل طائفة هي أقل من التي بعدها ، فتدرج من القلة إلى الكثرة ، فالطائفون أقل من العاكفين ؛ لأن الطواف لا يكون إلّا حول الكعبة ، والعكوف يكون في المساجد عمومًا ، والعاكفون أقل من الراكعين لأن الركوع أي الصلاة تكون في كل أرض طاهرة ، أما العكوف فلا يكون إلّا في المساجد. والراكعون أقلُّ من الساجدين ؛ وذلك لأنّ لكل ركعة سجدتين ، ثم إنّ كل راكع لا بدّ أن يسجد ، وقد يكون سجود ليس له ركوع كسجود التلاوة وسجود الشكر ، فهو هنا تدرج من القلة إلى الكثرة ، ولهذا التدريج سبب اقتضاه المقام ، فإنّ الكلام على بيت الله الحرام ، قال تعالى: ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥] فالطائفون هم ألصق المذكورين بالبيت ، لأنهم يطوفون حوله فبدأ بهم ، ثم تدرج إلى العاكفين في هذا البيت ، أو في بيوت الله عمومًا ، ثم الركّع السجود

الذين يتوجهون إلى هذا البيت في ركوعهم وسجودهم ، وهم في كل الأرض[١] .

ونحوه قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ وَٱعْبُدُواْ رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۩ ﴾ [الحج : ٧٧] فبدأ بالركوع وهو أقل المذكورات ، ثم السجود وهو أكثر ، ثم عبادة الرب وهو أعم ، ثم فعل الخير . ولهذا سببه وذلك أنّه لمّا قال قبل هذه الآية : ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴾ فبدأ بما هو أقرب إليهم وهو (ما بين أيديهم) ، ثم بما هو أعم وأكثر وهو (ما خلفهم) جاء بالكلام على نسق ذلك ، فتدرج من الأقل إلى الأكثر . ويمكن أن يقال أيضًا : إنه بدأ بما هو من فعل العبد مع نفسه وربّه ، ثم تدرج إلى ما بينه وبين العباد ، فبدأ بالركوع والسجود ، ثم عبادة الرب عمومًا ، ثم فعل الخير ، متدرجًا في ذلك بحسب الكثرة والعموم ، والله أعلم .

وقد يكون الكلام بالعكس فيتدرج من الكثرة إلى القلة ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [آل عمران : ٤٣] فتدرّج من الكثرة إلى القلة ، فبدأ بالقنوت وهو عموم العبادة ، ثم السجود وهو أقل وأخص ، ثم الركوع وهو أقل وأخص[٢] .

أو لمَلاحظَ أخرى غير ما ذكرناه ، كأن يكون السياق يُعنى بأمر أكثر من آخر ، وذلك كتقديم الضرر على النفع ، أو بالعكس .

جاء في (البرهان) : «وحيث تقدم النفع على الضر فلتقدم ما يتضمن النفع»[٣] .

---

(١) انظر «بدائع الفوائد» (١/ ٦٥) .
(٢) «بدائع الفوائد» (١/ ٨٠) .
(٣) «البرهان» (١/ ١٢٢) .

وكقوله تعالى: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]، وقوله: ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١].

وسبب تقديم السجود على القول في البقرة، هو أنّ السياق اقتضى ذلك، فقد جاءت هذه القصة في عقب الأمر بالصلاة، قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾ ۞ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٤٤﴾ وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣ـ ٤٥] والسجود من أركان الصلاة. ثم إنّ المقام في البقرة مقام تعديد النعم على بني إسرائيل، فقد بدأ هذه القصة بقوله تعالى: ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧] والسجود أفضل من قول حطة، فناسب ذلك تقديم السجود، وكلا الأمرين مرفوع في الأعراف.

ومنه تقديم السماء على الأرض في قوله تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣]، وتقديم الأرض على السماء في قوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [يونس: ٦١].

وسر ذلك، والله أعلم، أنّ الكلام في آية يونس على أهل الأرض وأحوالهم وشؤونهم وأن الله عالم بهم، قال تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِى شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۚ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [يونس: ٦١]. في حين أن الكلام في سورة سبأ على الساعة والإتيان بها، والساعة إنّما تأتي من السماء وتبدأ بأهل السماء، ولذا قدم السماء على الأرض، قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣].

جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى

﴿ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ : «فإن قلت : لم قدمت الأرض على السماء ، بخلاف قوله في سورة سبأ : ﴿عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾؟ .

قلت : حق السماء أن تقدم على الأرض ، ولكنه لما ذكر شهادته على شؤون أهل الأرض وأحوالهم وأعمالهم ، ووصل بذلك قوله : ﴿لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ﴾ لاءم ذلك أنْ قدّم الأرض على السماء»(١) .

وجاء في (بدائع الفوائد) : «وأما تقديم الأرض عليها ، أي السماء ، في قوله : ﴿وَمَا يَعۡزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثۡقَالِ ذَرَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ وتأخيرها عنها في (سبأ) فتأمل كيف وقع هذا الترتيب في (سبأ) في ضمن قول الكفار ﴿لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ كيف قدّم السماوات هنا لأنّ الساعة إنّما تأتي من قبلها ، وهي غيب فيها ، ومن جهتها تبتدئ وتنشأ ، ولهذا قدّم صعق أهل السماوات على أهل الأرض عندها فقال تعالى : ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الزمر : ٦٨] .

أما تقديم الأرض على السماء في سورة (يونس) فإنه لما كان السياق سياق تحذير وتهديد للبشر ، وإعلامهم أنه سبحانه عالم بأعمالهم ، دقيقها وجليلها ، وأنه لا يغيب عنه منها شيء ، اقتضى ذلك ذكر محلهم ، وهو الأرض ، قبل ذكر السماء»(٢) .

ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ خَشۡيَةَ إِمۡلَٰقٖۖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُهُمۡ وَإِيَّاكُمۡۚ﴾ [الإسراء : ٣١] ، وقوله : ﴿وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُم مِّنۡ إِمۡلَٰقٖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُكُمۡ

(١) «الكشاف» (٢/ ٧٩) .
(٢) «بدائع الفوائد» (١/ ٧٤) .

﴿وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] فقدّم رزق الأولاد على الآباء في الآية الأولى: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾، وقدم رزق الآباء على الأولاد في الثانية ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ وسبب ذلك، والله أعلم، أنه في الآية الأولى أنهم يقتلون أولادهم خشية الفقر، لا أنهم مفتقرون في الحال، فقال: لا تقتلوهم فإنا نرزقهم وإياكم، أي أن الله جعل معهم رزقهم، فهم لا يشاركونكم في الرزق فلا تخشوا الفقر.

وأما في الآية الثانية فهم يقتلون أولادهم من الفقر الواقع بهم، لا أنهم يخشونه، فهم في حاجة إلى الرزق الآني السريع ليعولوا أولادهم، فعجل لهم ذاك فقال: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾.

جاء في (بديع القرآن): «قوله تعالى في الأولى: (من إملاق) ليشير إلى الخطاب للفقراء دون الأغنياء، فأوجبت البلاغة تقديم عدتهم بالرزق، وتكميل العدة برزق الأولاد... وقال في الآية الثانية: (خشية إملاق) ليشير إلى أن الخطاب للأغنياء دون الفقراء، الذين يخافون أن تسلبهم كلف الأولاد ما بأيديهم من الغنى، فوجب تقديم العدة برزق الأولاد... فيأمنوا ما خافوه من الفقر»[(١)].

إلى غير ذلك من موجبات التقديم التي يقتضيها السياق.

فتبين من هذا أنّ الواو لمطلق الجمع وليست للترتيب، غير أنه لا ينبغي أن يفهم من قولنا: (أنها لمطلق الجمع) أنه يؤتى بها بين المتعاطفين أو بين الحكمين بلا مناسبة بينهما ولا رابط، بل لا بدّ من رابط بينهما، فلا يصح أن تقول: (رأيت محمدًا وجبلاً)، ولا (رأيت خالدًا ونملة)، بل لا بدّ من رابط

---

(١) «بديع القرآن» (٢٦١)، «تحرير التحبير» (٥٦١).

بين المتعاطفين ، ولا سيما في الجمل: «والجامع بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار المسند إليه في هذه والمسند إليه في هذه ، وباعتبار المسند في هذه والمسند في هذه جميعًا ، كقولك: (يشعر زيد ويكتب ويعطي ويمنع) ، وقولك: (زيد شاعر وعمرو كاتب) و(زيد طويل وعمرو قصير) إذا كان بينهما مناسبة ، كأن يكونا أخوين أو نظيرين. بخلاف قولنا: (زيد شاعر وعمرو كاتب) إذا لم يكن بينهما مناسبة ، وقولنا: (زيد شاعر وعمرو طويل) كان بينهما مناسبة أو لا»[1].

فلا يصح أن تربط بين مسند إليهما ليس بينهما علاقة ولا رابط ، فلا تقول: (محمد شاعر وخالد كاتب) وليس بين محمد وخالد مناسبة البتة ، ولا تقول: (محمد شاعر وأخوك أحول) لأنه لا مناسبة بين الحكمين.

جاء في (دلائل الإعجاز): «وذلك أن لا تقول: (زيد قائم وعمرو قاعد) حتى يكون عمرو بسبب من زيد، وحتى يكونا كالنظيرين والشريكين ، وبحيث إذا عرف السامع حال الأول عناه أن يعرف حال الثاني ، يدلك على ذلك أنك إنْ جئت فعطفت على الأول شيئًا ليس منه بسبب ، ولا هو مما يذكر بذكره ويتصل حديثه بحديثه ، لم يستقم ، فلو قلت: (خرجت اليوم من داري) ثم قلت: (وأحسن الذي يقول بيت كذا) قلت ما يضحك منه ، ومن هنا عابوا أبا تمام في قوله:

لا والـذي هـو عـالـمٌ أن النَّـوى صبـرٌ وأنّ أبـا الحسيـنِ كـريـمُ

وذلك لأنه لا مناسبة بين كرم أبي الحسن ومرارة النوى ، ولا تعلق لأحدهما بالآخر ، وليس يقتضي الحديث بهذا الحديثَ بذاك.

---

(١) «الإيضاح» للقزويني (١/ ١٦١-١٦٢).

واعلم أنه كما يجب أن يكون المحدّث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدَّث عنه في الأخرى ، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثاني ممّا يجري مجرى الشبيه والنظير أو النقيض للخبر عن الأول. فلو قلت: (زيد طويل القامة ، وعمرو شاعر) كان خلفًا ؛ لأنه لا مشاكلة ولا تعلق بين طول القامة وبين الشعر ، وإنّما الواجب أنْ يقال: (زيد كاتب وعمرو شاعر) و(زيد طويل القامة وعمرو قصير).

وجملة الأمر أنها لا تجيء حتى يكون المعنى في هذه الجملة لفقًا لمعنى في الأخرى ومضامًّا له ، مثل أنّ زيدًا وعمرًا كانا أخوين أو نظيرين أو مشتبكي الأحوال على الجملة ، كانت الحال التي يكون عليها أحدهما من قيام أو قعود أو ما شاكل ذلك مضمومة في النفس إلى الحال التي عليها الآخر من غير شك ، وكذا السبيل أبدًا.

والمعاني في ذلك كالأشخاص ، فإنّما قلت مثلاً: (العلم حسن والجهل قبيح) لأنّ كون العلم حسنًا مضموم في العقول إلى كون الجهل قبيحًا»[1].

ثم إنّه قد يؤتى بالواو للدلالة على التأكيد والاهتمام بما بعدها ، فقد تزاد الواو للتأكيد ، وجعل منه قولهم: (ما من أحد إلا وله طمع وحسد) و(وما من أحد إلاّ وله نفس أمّارة).

وجاء في (الكليات) لأبي البقاء: «قد يزاد الواو بعد (إلاّ) لتأكيد الحكم المطلوب إثباته ، إذا كان في محل الرد والإنكار نحو (ما من أحد إلاّ وله طمع وحسد)»[2].

---

(١) «دلائل الإعجاز» (١/ ١٧٢ـ١٧٤).
(٢) «الكليات» (٤١٥).

وجاء في (**الكليات**) أيضًا: «وقالوا إذا دخلت على الشرط بعد تقدم الجزاء ويراد به تأكيد الوقوع بالكلام الأول وتحقيقه كقولهم: (أكرم أخاك وإن عاداك) أي أكرمه بكل حال»[١].

ومرّ بنا ما ذهب إليه الزمخشري من أنّه يؤتى بالواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]، وقوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] فقد ذكر أنّ فائدة الواو «تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أنّ اتصافه بها أمر ثابت مستقر»[٢].

وقد ذكرنا في واو الحال أنّها قد تأتي للتأكيد والاهتمام، كما ذكرنا ذلك في باب عطف الأخبار والصفات.

جاء في (بدائع الفوائد): «إنّ الواو تقتضي تحقيق الوصف المتقدم، وتقريره يكون في الكلام متضمنًا لنوع من التأكيد من مزيد التقرير. وبيان ذلك بمثال نذكره مرقاة إلى فهم ما نحن فيه: إذا كان لرجل مثلاً أربع صفات هي: عالم، وجواد، وشجاع، وغني، وكان المخاطب لا يعلم ذلك، أو لا يقرُّ به، ويعجب من اجتماع هذه الصفات في رجل، فإذا قلت: (زيد عالم) وكان ذهنه استبعد ذلك فتقول: (وجواد) أي وهو مع ذلك جواد، فإذا قدّرت استبعاده لذلك قلت: (وشجاع) أي وهو مع ذلك شجاع، وغني، فيكون في العطف مزيد تقرير وتوكيد لا يحصل بدونه تدرأ به توهم الإنكار»[٣].

---

(١) «الكليات» (٣٦٧).
(٢) «الكشاف» (٢/ ٢٥٥).
(٣) «بدائع الفوائد» (١/ ١٩١).

جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران: ١٧]: «الواو المتوسطة بين الصفات للدلالة على كمالهم في كل واحدة منها»(١).

وقد يؤتى بالواو لقصد الدلالة على المغايرة، وذلك إذا كان طرحها يؤدي إلى أن يكون الثاني مفسرًا للأول، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩] فقال (يذبّحون) بلا واو.

وقال في سورة إبراهيم: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنجَىٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ [إبراهيم: ٦] فإن طرح الواو في الآية الأولى دلّ على أنّ التذبيح هو سوء العذاب، والواو في الثانية أفادت المغايرة، فجعلت التذبيح غير سوء العذاب، وسرّ هذه المغايرة هو أن قوله تعالى: ﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ﴾ بلا واو، وفي (إبراهيم) بالواو «لأنّ الأولى من كلامه تعالى لهم، فلم يعدد عليهم المحن تكريمًا في الخطاب، والثانية من كلام موسى فعدّدها عليهم»(٢).

جاء في (معاني القرآن): «فمعنى الواو أنهم يمسهم العذاب غير التذبيح، كأنه قال: يعذبونكم بغير الذبح وبالذبح.

ومعنى طرح الواو كأنه تفسير لصفات العذاب، وإذا كان الخبر من العذاب أو الثواب مجملاً في كلمة ثم فسرته فاجعله بغير الواو، وإذا كان أوّله غير آخره فبالواو. فمن المجمل قوله الله عز وجل: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨] فالأثام فيه نيّة العذاب قليله وكثيره، ثم فسرّه بغير الواو فقال:

---

(١) «الكشاف» (١/ ٣١٣).

(٢) «الإتقان» (٢/ ١١٥)، وانظر «معترك الأقران» (١/ ٨٧ـ٨٨).

﴿ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ [الفرقان: ٦٩] . ولو كان غير مجمل لم يكن ما ليس به تفسيرًا له ، ألا ترى أنك تقول: (عندي دابتان بغل وبرذون) ، ولا يجوز: (عندي دابتان وبغل وبرذون) وأنت تريد تفسير الدابتين بالبغل والبرذون»[١] .

وقد يؤتى بها للتنصيص على جمع حكمين وذلك إذا كان طرحها يحتمل الإضراب عن الحكم الأول ، كما تقول: (ضربت محمدًا وخالدًا) فإنك دللت بالواو أنك ضربتهما جميعًا ، فإن طرحت الواو دل على أنك ضربت خالدًا وأضربت عن الحكم السابق.

جاء في (دلائل الإعجاز): «واعلم أنّه إذا كان المخبر عنه في الجملتين واحدًا كقولنا: هو يقول ويفعل ، ويضر وينفع ، ويسيء ويحسن ، ويأمر وينهى ، ويحلّ ويعقد ، ويأخذ ويعطي ، ويبيع ويشتري ، ويأكل ويشرب ، وأشباه ذلك ، ازداد معنى الجمع في الواو قوة وظهورًا ، وكان الأمر حينئذٍ صريحًا. وذلك أنك إذا قلت: (هو يضر وينفع) كنت قد أفدت بالواو أنّك أوجبت له الفعلين جميعًا وجعلته يفعلهما معًا ، ولو قلت: (يضر ينفع) من غير واو لم يجب ذلك ، بل قد يجوز أن يكون قولك: (ينفع) رجوعًا عن قولك: (يضر) وإبطالاً له»[٢] .

وقد يؤتى بالواو للدلالة على الاستمرار والتكثير وذلك في الأفعال خاصة ، وذلك نحو (هو يركض ويركض) ، أي مستمر على ذلك ، و(أخذ يدور ويدور) ، أي يكثر من ذلك وهو مستمر عليه.

---

(١) «معاني القرآن» (٢/ ٦٨-٦٩).
(٢) «دلائل الإعجاز» (١٧٤).

أحكام الواو:

ذكر النحاة أنّ الواو تنفرد بأحكام أشهرها:

١ ـ اقترانها بإما نحو (خذ إمّا درهمًا وإما دينارًا).

٢ ـ اقترانها بـ (لكن) نحو (ما جاء محمد ولكن خالد).

٣ ـ اقترانها بـ (لا) إن سبقت بنفي نحو (ما جاءني محمد ولا سعيد) «ليفيد أن الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع والافتراق... إذ لو لم تدخل (لا) لاحتمل أنّ المراد نفي المجيء عند الاجتماع دون الافتراق»[١].

فأنت إذا قلت: (ما جاءني محمد وسعيد) احتمل أنّ المراد لم يحضرا معًا، وقد يكون كل منهما حضر على حدة، فجئت بـ (لا) لنفي مجيئهما على كل حال.

٤ ـ عطف العقد على النيف إذا وقعا دفعة واحدة كأحد وعشرين[٢]، فإن تأخر وقوع العقد جاز أن تقول: (قبضت ثلاثة فعشرين، أو ثم عشرين)[٣].

٥ ـ عطف ما لا يستغنى عنه، قال ابن عقيل: «اختصت الواو من بين حروف العطف بأنها يعطف بها حيث لا يكتفى بالمعطوف عليه نحو (اختصم زيد وعمرو)، ولو قلت: (اختصم زيد) لم يجز، ومثله (اصطف هذا وابني) و(تشارك زيد وعمرو)، ولا يجوز أن يعطف في هذه المواضع بالفاء ولا بغيرها من حروف العطف»[٤].

---

(١) «الهمع» (٢/ ١٢٩).
(٢) «المغني» (٢/ ٣٥٥ـ٣٥٧).
(٣) «الصبان» (٣/ ٩٢).
(٤) «شرح ابن عقيل» (٢/ ٦١).

وأما قولك: (اختصم الزيدون فالخالدون ، أو ثم الخالدون) فيدلّ على أنّ الزيدين اختصموا أولاً فيما بينهم، ثم تبعهم الخالدون فاختصموا بينهم أيضًا[١] .

فإن أردت اختصام الزيدون والخالدون معًا لم يجز إلاّ أن تقول: اختصم الزيدون والخالدون.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾ [غافر: ٥٨] لأنّ الفعل (استوى) يقتضي أمرين. وأمّا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾ [فصلت: ٣٤] فقالوا فيه: إن (لا) الثانية زائدة لأمن اللبس ، وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ﴾ [فاطر: ١٩ ـ ٢٠][٢] .

وذهب آخرون إلى أن المعنى: أنّ الحسنات لا تستوي فيما بينها ، وكذلك السيئات ، فحسنة أعظم من حسنة ، وسيئة أكبر من سيئة ، فجيء بـ (لا) لهذا المعنى.

جاء في (البرهان): «وأما قوله: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾ فمن قال: المراد أنّ الحسنة لا تساوي السيئة فـ (لا) عنده زائدة ، ومن قال: إن جنس الحسنة لا يستوي أفراده وجنس السيئة لا يستوي أفراده ـ وهو الظاهر من سياق الآية ـ فليست زائدة ، والواو عاطفة جملة على جملة»[٣] .

وقد ورد هذا الفعل في نحو هذا التعبير في خمسة مواطن من القرآن الكريم ، هي قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ [فاطر: ١٩-٢٢] .

---

(١) انظر «التصريح» (٢/ ١٣٦) ، «حاشية يس على التصريح» (٢/ ١٣٦).
(٢) «الهمع» (٢/ ١٢٩).
(٣) «البرهان» (٤/ ٣٥٧).

وقوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيءُ﴾ [غافر: ٥٨].

وقوله: ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [فصلت: ٣٤].

وكل هذه المواطن تحتمل أن يكون قصد الاستواء في الجنس نفسه، فيمكن أن يقال: إنّ الظلمات لا تستوي فيما بينها، والنور لا يستوي، فقد تكون الظلمات بعضها أشد من بعض، وكذلك النور. وكذلك قوله: ﴿وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ﴾ فإنّ الظل لا يستوي في جنسه والحرور أيضًا. ونحو قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ فإن الأموات لا يستوون، وكذلك الأحياء. وكذلك ما بعده، فالمؤمنون لا يستوون والمسيئون لا يستوون، والحسنة لا تستوي والسيئة لا تستوي، كل هذا ممكن لغة.

ويحتمل أيضًا زيادة (لا)، والمقصود نفي الاستواء بين المتعاطفين.

وعلى هذا فإنه يمكن أن يقال: إذا ورد بـ (لا) احتمل أن يكون معناه نفي استواء الجنس فيما بينه، كما يحتمل نفي الاستواء بين المتعاطفين، اللهم إلاّ فيما لا يمكن أن يكون جنسًا، كما إذا ورد نحو قولنا: (ما يستوي محمد ولا خالد) فإنه في نحو هذا تتعين زيادة (لا) لأمن اللبس، و(لا) تزاد كثيرًا للتوكيد عند أمن اللبس، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] أي ما منعك أن تسجد؟.

فإن لم يرد التعبير بـ (لا) تعين أنّ المقصود نفي الاستواء بين المتعاطفين.

٦ ـ عطف الشيء على نفسه أو على مرادفه بشرط زيادة فائدة في المعطوف ليست في المعطوف عليه، فإن لم تكن فائدة لم يصح العطف، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾ [البقرة: ١٣٣] فإله آبائه هو إلهه، ولذا قال: ﴿إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾ وصح العطف لأنّ في

الثاني زيادة فائدة ليست في الأول.

ومنه ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَرَبِّ ٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الجاثية: ٣٦]، وقوله: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: ١] ونحوه أن تقول: (هذا صديقك وصديق خالد).

جاء في (الأصول): «تقول: مررت بزيد أنيسك وصاحبك، فإن قلت: مررت بزيد أخيك فصاحبك، والصاحب زيد، لم يجز»[١].

فهذا كله من باب عطف الشيء على نفسه لزيادة فائدة.

ومن عطف الشيء على مرادفه قولك: (هذا كذب وافتراء) والافتراء كذب، ومنه قوله الشاعر:

وألفى قولَها كذبًا ومينا

والمين كذب.

وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]، وقوله: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]، وقوله: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه: ٧٧]، وقوله: ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧]، وقوله: ﴿لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ﴾ [المدثر: ٢٨][٢].

وكل ذلك لزيادة فائدة في الثاني ليست في الأول، فإن لم تكن فائدة في المعطوف فلا يصح العطف، فلا تقول: (هذا بر وحنطة) و(هذه مدية وسكين).

جاء في (بدائع الفوائد): «القاعدة أنّ الشيء لا يعطف على نفسه... فإذا

---

(١) «الأصول في النحو» (٢/ ٧٧).

(٢) «الإتقان» (٢/ ٧١)، وانظر «المغني» (٢/ ٣٥٧).

وجدت مثل قولهم: (كذبًا ومينًا) فهو لمعنى زائد في اللفظ الثاني وإن خفي عنك. ولهذا يبعد جدًّا أن يجيء في كلامهم (جاء عمر وأبو حفص). . . فإن الواو إنما تجمع بين الشيئين لا بين الشيء الواحد، فإذا كان في الاسم الثاني فائدة زائدة على معنى الاسم كنت مخيّرًا في العطف وتركه»[(١)].

وقيل: إنّ عطف أحد المترادفين على الآخر يقصد منه التأكيد[(٢)]، والتأكيد غير عزيز في كلامهم.

٧ ـ عطف العام على الخاص، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]، وقوله: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ١٣٦]، وقوله: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [نوح: ٢٨].

وأما عطف الخاص على العام، نحو قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، وقوله: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨] فلا تختص الواو بها، بل قد يشاركها فيه غيرها، وذلك نحو (مات الناس حتى الأنبياء)[(٣)].

الفاء:

وتفيد الترتيب والتعقيب.

ومعنى الترتيب أنّ المعطوف بها يكون لاحقًا لما قبلها، فإذا قلت: (جاء محمد فخالد) كان المعنى أنّ مجيء محمد كان قبل مجيء خالد.

---

(١) «بدائع الفوائد» (١/ ١٨٩).
(٢) «الإتقان» (٢/ ٧١).
(٣) «التصريح» (٢/ ١٣٨).

جاء في (الكتاب): «ومن ذلك قولك: (مررت بزيد فعمرو) و(مررت برجل فامرأة) فالفاء أشركت بينهما في المرور وجعلت الأول مبدوءًا به»[١].

وربما لا تفيد ترتيبًا، بل قد تكون لعطف مفصل على مجمل وهو ما يسميه النحاة (الترتيب الذكري) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]، فقوله: ﴿أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ تفصيل لقوله: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ﴾ فالسؤال مجمل بيّنه بقوله: ﴿أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ [هود: ٤٥] فقوله: ﴿فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ تفصيل للنداء. ومنه قوله: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الزخرف: ٥٥] فالإغراق تفصيل للانتقام. ومنه قوله: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]، ونحوه قولهم: (توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه) فقوله: (غسل وجهه... إلخ) تفصيل للوضوء، ونحوه «أجبته فقلت لبيك»[٢].

أما التعقيب فمعناه أن وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بغير مهلة أو بمدة قريبة.

جاء في (كتاب سيبويه): «الفاء وهي تضم الشيء إلى الشيء كما فعلت الواو، غير أنها تجعل ذلك متّسقًا بعضه في إثر بعض وذلك قولك: (مررت بعمرو فزيد فخالد)، و(سقط المطر بمكان كذا وكذا فمكان كذا وكذا)»[٣].

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٨).
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٤٠٤)، «المغني» (١/ ١٦١).
(٣) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٤).

وجاء في (المقتضب): «وهي توجب أن الثاني بعد الأول وأنّ الأمر بينهما قريب»[١].

جاء في(الكشاف) في قوله تعالى: ﴿فَانطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمًا فَقَتَلَهُۥ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا﴾ [الكهف: ٧٤]: «فإن قلت: لم قيل: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِى ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ بغير فاء، و﴿حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمًا فَقَتَلَهُۥ﴾ بالفاء؟.

قلت: جعل (خرقها) جزاء للشرط، وجعل (قتله) من جملة الشرط معطوفًا عليه، والجزاء: ﴿قَالَ أَقَتَلْتَ﴾.

فإن قلت: فلم خولف بينهما؟

قلت: لأنّ خرق السفينة لم يتعقّب الركوب، وقد تعقّب القتل لقاء الغلام»[٢].

ثم إنّ تعقيب كل شيء بحسبه «ألا ترى أنه يقال: (تزوج فلان فولد له)، إذا لم يكن بينهما إلاّ مدة الحمل وإن كانت متطاولة، و(دخلت البصرة فبغداد) إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين»[٣].

وجاء في (شرح قطر الندى): «وتعقيب كل شيء بحسبه، فإذا قلت: (دخلت البصرة فبغداد) وكان بينهما ثلاثة أيام ودخلت بعد الثالث فذلك تعقيب في مثل هذا عادة، فإذا دخلت بعد الرابع أو الخامس فليس بتعقيب ولم يجز الكلام»[٤].

---

(١) «المقتضب» (١/ ١٠)، «الجمل» (٣١).
(٢) «الكشاف» (٢/ ٦٦).
(٣) «المغني» (١/ ١٦١_١٦٢).
(٤) «شرح قطر الندى» (٣٠٢).

وفي (شرح ابن يعيش) أن معنى قولك: (دخلت الكوفة فالبصرة): «إنّ البصرة داخلة في الدخول كالكوفة على سبيل الاتصال، ومعنى ذلك أنه لم يقطع سيره الذي دخل به الكوفة حتى اتصل بالسير الذي دخل به البصرة من غير فتور ولا مهلة»(١).

غير أن في لزوم إفادة الفاء التعقيب بحثًا، فقد ورد في القرآن الكريم التعبير بالفاء في غير ما يفيد التعقيب وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٤ ـ ٥] فجعله غثاء أسود لا يعقب خروج المرعى، بل يكون بعده بمدة، بدليل قوله تعالى في آية أخرى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَلَكَهُۥ يَنَٰبِيعَ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ حُطَٰمًا﴾ [الزمر: ٢١] فعبر عن جعله حطامًا بـ (ثم). ونحوه ما جاء في سورة الحديد: ﴿كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَٰمًا﴾ [الحديد: ٢٠].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢] فإخراج الثمرات لا يعقب نزول الماء بل بينهما مهلة ومدة.

ونحوه قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ٤]، وخصومة الإنسان لا تعقب كونه نطفة، بل إن الإنسان ينتقل في أطوار حتى يبلغ الرشد، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ﴾ [الحج: ٥]. فعبّر عمّا دون ذلك وأقرب منه بـ (ثم).

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/ ٩٥).

وهذه الفاء تسمى (فصيحة) لإفصاحها عن المحذوف.

وللنحاة في ذلك تخريجات: منها أن الفاء نابت عن (ثم)، ومنها أنّ في الكلام حذفًا يقتضيه المعنى، إذ التقدير في آية الأعلى «والذي أخرج المرعى فمضت مدة فجعله غثاء»[1].

ومثل هذا الحذف كثير في القرآن الكريم، فإنّه ـ أي القرآن ـ يذكر ما يريد ذكره وما هو محط العناية والاهتمام، ويطوي ما عدا ذلك فلا يذكره، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [البقرة: ٦٠] أي فضربه فانفجرت، فحذف الفعل (فضربه) لأنّه مفهوم من السياق، ولأنّه لا يتعلق غرض بذكره. فقوله: ﴿ فَٱنفَجَرَتْ ﴾ في عقب الفعل المحذوف لا في عقب ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِب ﴾.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا ﴾ [الفرقان: ٣٦] فإنّ التقدير: فذهبا إلى أولئك القوم فدعواهم إلى عبادة الله وأرياهم آياته فكذبوهما فدمرناهم تدميرًا، فقوله: ﴿ فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا ﴾ ليس في عقب ﴿ فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ ﴾ وإنما في عقب المحذوف وهو التكذيب بالآيات الذي هو مفهوم من السياق.

وهذه الفاء تسمى (فصيحة) لإفصاحها عن محذوف كما ذكرنا.

وهناك توجيه آخر، وهو أنّ الأصل في الفاء أن تكون للتعقيب، وهذا التعقيب قد يكون حقيقيًا، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ﴾ [عبس: ٢١]، وقوله: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾ [البقرة: ٣٤].

---

(١) «حاشية الخضري» (٢/ ٦٢).

وقد يكون التعقيب مجازيًا كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ﴾، ومعنى التعقيب المجازي أن المقام يقتضي المتكلم تقصير المدة الطويلة فيأتي بالفاء، وقد يقتضيه العكس فيأتي بـ (ثم)، فيقال مثلاً في مقام: (الدنيا طويلة)، وفي مقام يقال: (الدنيا قصيرة)، ألا ترى أنّك قد تقول مهددًا خصمك: (الأيام طويلة وأنا لك بالمرصاد)، وفي مقام تقول: (الدنيا قصيرة وسنلتقي عند أحكم الحاكمين).

ثم ألا ترى أنك قد تكون في مقام تريد فيه أن تبين طول الدنيا وتقلبها، فتقول: (إن هذه الدنيا طويلة تغر الحليم وتغير النفوس، وكثيرًا ما تتغير الطباع بتبدل الدهر وطول الزمان وتغير الحدثان)، وتقول: (إنّ الصبر قد ينفد في هذا العمر الطويل، والنفس لا تحتمل مثل هذه المشقة والمرارة طول أيام العمر).

وقد تكون في مقام تريد فيه النهي عن الانصراف إلى الدنيا، فتقصرها في عين الرائي فتقول: (إنها سريعة الفناء والزوال، وكثيرًا ما شاهدنا أناسًا ذوي سطوة وجاه، زالوا في أسرع من لحظة العين، فاللبيب اللبيب من شمّر للآخرة وسعى لها سعيها ولا يغتر بهذه الدنيا الخدّاعة).

فإذا كان المقام مقام تطويل جئت بـ (ثم)، وإذا كان المقام مقام تقصير جئت بالفاء فتقول مثلاً: (ألا ترى إلى فلان كيف نشأ من أبوين فقيرين، ثم كبر، ثم ساد، ثم انتزع الملك من بني فلان، وحكم ما شاء الله له أن يحكم، وبقي أولئك يتربصون به ويستعدون ويجمعون عليه الأنصار، ثم انقضوا عليه فأهلكوه).

فإذا أردت أن تقصّر ذلك قلت: (ألا ترى إلى فلان كيف ساد وملك، فإذا هو بعد مدة كأن لم يكن فأصبح أثرًا بعد عين وغيبًا بعد شهود).

ولكل مقامٍ مقال.

وقد تفيد الفاء الدلالة على السبب ، وذلك كقوله تعالى: ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ [القصص: ١٥] ونحو قولك: (أغضب خالد أباه فأهانه) ، و(أكل فشبع) ، (وتعب فنام) فيؤتى بالفاء لإرادة السببية. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢] فالفاء أفادت السبب ، فإذا أردنا السبب لم يصح الإتيان بـ (ثم) ، لأنها لا تفيده ، بل تأتي بالفاء وإن كان ثمة تراخ ، فإنّ فاء السبب لا تفيد التعقيب دومًا ، بل هي قد تفيده ، كما في قوله تعالى: ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ وربما لا تفيده نحو ﴿ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾.

جاء في (الأمالي النحوية): لابن الحاجب في قوله تعالى: ﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [الحج: ٦٣]. «الفاء للتعقيب من غير مهلة ، وإصباح الأرض مخضرة بعد الإنزال إنما يكون بمهلة. إن هذه الفاء فاء السببية ، وفاء السببية لا يشترط فيها ذلك ، وإنما شرطها أن يكون ما بعدها مسببًا عن الأول كما لو صرح بالشرط ، ألا ترى إلى صحة قولك: (إن يسلم زيد فهو يدخل الجنة) مع العلم بالمهلة العظيمة بينهما»(١).

ويمكن أن يكون من ذلك قوله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴾ [النحل: ٤] فإنّه يمكن أن يخرّج على أن القصد إسراع الإنسان في الخصومة ، فليس بين كونه نطفة وكونه خصيمًا إلاّ فترة النمو ، فهو من قبيل (تزوج فلان فولد له). ويمكن حمل ذلك على السببية ، أي كان عاقبة خلقه من نطفة والإحسان إليه خصومته لربه ، فكأنما خلقه كان سببًا للخصومة.

---

(١) «الأمالي النحوية» (ص٤).

وذلك أنك تقول: (مدحني فكافأته ، وأسديت له معروفًا فشكرني) فالمدح سبب المكافأة ، وإسداء المعروف سبب الشكر. وقد يكون الجزاء على عكس المؤمل والمرجو كما تقول: (أحسنت إليه فأساء إليّ ، ودفعت عنه فشتمني) أي كان إحساني إليه سببًا للإساءة إليّ ، ودفعي عنه كان سببًا لشتمي ، وعلى هذا يمكن حمل قوله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴾ أي هو بدل أن يكون شاكرًا لربه عارفًا له حقه كان خصمًا له ، جاحدًا لنعمه ، كما تقول: (غذوته وربيته فإذا هو عدو لي) أي أن غذائي وتربيتي إياه كان سببًا لعداوتي.

ولا تؤدي (ثم) هذا المعنى.

والفاء العاطفة لا تفيد السبب دومًا ، بل هي قد تفيده كما في قوله تعالى: ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ وربما لم تفده كما في قوله تعالى: ﴿ فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ﴿٢٦﴾ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيْهِمْ ﴾ [الذاريات: ٢٦، ٢٧] [(١)].

الفاء مع الصفات:

ذكر الزمخشري أن للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال:

«**أحدها**: أن تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله:

يا لهف زيّابة للحارثِ الصـ ـابحِ فالغانمِ فالآيبِ

أي: الذي صبح فغنم فآب».

ونحوه أن تقول: (مررت برجل خادع صاحبه فقاتله) أي خدعه فقتله ، فالخداع قبل القتل.

«**والثاني**: أن يدل على ترتيبها من بعض الوجوه ، نحو قولك: (خذ

---

(١) «المغني» (١/ ١٦٣).

الأكمل فالأفضل ، واعمل الأحسن فالأجمل)».

ونحو ذلك أن تقول: ابدأ بالأسهل فالأصعب ، واحفظ السور القصار فالطوال.

«والثالث: أن تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك ، نحو (رحم الله المحلّقين فالمقصّرين)»[١]. فالمحلّقون أفضل من المقصّرين فبدأ بهم بحسب ترتيبهم في الفضل. ونحو ذلك أن يقال: (يتقدم الأقرأ فالأسنّ) فالأقرأ أفضل من الأسن.

وهي في كل ذلك تفيد الترتيب ، سواء كان الترتيب في الحدوث أم غيره.

ثمّ:

حرف عطف يفيد الترتيب والتراخي ، ومعنى التراخي: المهلة ، فإذا قلت: (أقبل محمد ثم خالد) كان المعنى أنه أقبل محمد أولاً وبعده بمهلة أقبل خالد.

جاء في (كتاب سيبويه): «ومن ذلك: مررت برجل ثم امرأة ، فالمرور ههنا مروران، وجعلت (ثم) الأولَ مبدوءاً به ، وأشركت بينهما في الجر»[٢].

وجاء في (المقتضب): «و(ثم) مثل الفاء ، إلاّ أنها أشد تراخيًا»[٣].

وجاء في (جواهر الأدب) أنّ (ثم) حرف «يفيد الترتيب كالفاء مع المهلة والتراخي ؛ لأنّها أكثر حروفًا منها»[٤].

---

(١) «المغني» (١/ ١٦٣).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٨).

(٣) «المقتضب» (١/ ١٠) ، وانظر «الجمل» للزجاجي (٣١) ، «المفصل» (٢/ ١٩٧).

(٤) «جواهر الأدب» (٢١٦).

قال تعالى: ﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ۝٢١ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾ [عبس: ٢١-٢٢] فعقب بالفاء بعد (أماته) لأنَّ الإقبار في عقب الموت، وراخى بعد ذلك لأن النشور يتأخر[١].

وقال تعالى: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ ﴾ [يس: ٣٧] فجاء بالفاء لأن الليل يعقب النهار[٢].

وقال: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ ﴾ [الروم: ٢٠] فجاء بـ (ثم) لأنَّ البشر المنتشر متراخ عن كونه ترابًا، وبينهما مهلة.

جاء في (تفسير الرازي) في قوله: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ ﴾، وقوله: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ [الروم: ٢٥]: «قال ههنا: ﴿ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾، وقال في خلق الإنسان أولاً: ﴿ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ ﴾ فنقول: هناك يكون خلق وتقدير وتدريج وتراخ، حتى يصير التراب قابلاً للحياة فينفخ فيه روحه فإذا هو بشر، وأما في الإعادة لا يكون تدريج وتراخ بل يكون نداء وخروج، فلم يقل ههنا (ثم)»[٣].

وخالف قوم في اقتضائها الترتيب والتراخي، واستدلوا على عدم الترتيب بقوله تعالى: ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [الزمر: ٦] فإنَّ خلق الزوج ليس بعد خلقهم من نفس واحدة، وبقول الشاعر:

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جدّه

فسيادة الأب ليس بعد سيادة الابن.

---

(١) انظر «التصريح» (٢/ ١٤٠).
(٢) انظر «روح المعاني» (٢٣/ ١٠).
(٣) «التفسير الكبير» (٢٥/ ١١٦).

واستدلوا على عدم التراخي بقولهم: (أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب) «لأن (ثم) في ذلك لترتيب الإخبار ، ولا تراخي بين الإخبارين»(١) .

وبقوله:

كَهَـزِّ الـرُّدَيْنـيِّ تَحْـتَ العَجَـاجِ   جَرَى فِـي الأَنَـابِيـبِ ثُـمَّ اضْطَـرَبْ

«إذ الهز متى جرى في أنابيب الرمح ، يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه»(٢) .

وأجيب عن ذلك بإجابات:

منها: أنّه في الآية الكريمة أراد أن يذكر بدء خلق الإنسان ، فذكر أنه خلقهم من نفس واحدة ثم خلق منها زوجها ، وليس القصد أنّه جعل منها زوجها بعد خلقهم من النفس الواحدة .

ومنها أن الترتيب مخصوص بالمفردات ، «مستدلين بعدم الترتيب في قوله تعالى: ﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ﴾ [يونس: ٤٦] ، وقوله تعالى: ﴿ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ﴾ [هود: ٥٢]. . . ورُد بأنّ الترتيب للإخبار لا للمخبر عنه ، كقولهم: زيد عالم كريم ثم هو شجاع»(٣) .

ومنها أنّها لمجرد الترتيب في الذكر .

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وقد تجيء (ثم) لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الأولى ثم الأولى من دون اعتبار

---

(١) «المغني» (١/ ١١٨) .
(٢) «المغني» (١/ ١١٩) .
(٣) «شرح الرضي» (٢/ ٤٠٧) .

التراخي والبعد بين تلك الدرج ، ولا أن الثاني بعد الأول في الزمان ، بل ربما يكون قبله ، كما في قوله:

إنّ من سادَ ثم سادَ أبوه ثم قد سادَ قبل ذلك جدّه

فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح ، فابتدأ بسيادته ، ثم بسيادة أبيه ، ثم بسيادة جده ، وإن كان سيادة الأب مقدمة في الزمان على سيادة نفسه... وقد تكون (ثم) والفاء أيضاً لمجرد التدرج في الارتقاء ، وإن لم يكن الثاني مترتبًا في الذكر على الأول ، وذلك إذا تكرر الأول بلفظه نحو بالله ، وفالله ، ووالله ثم والله ، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٧، ١٨]... وقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣، ٤]... وقوله: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٞ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ﴾ [طه: ٨٢] أي ثم بقي على ذلك الهدى من التوبة والإيمان والعمل الصالح ، كما قيل في ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] ، أي أبقنا عليه ، فاستعمل (ثم) إما نظرًا إلى تمام البقاء أو استبعادًا لمرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها ، لأن البقاء عليها أفضل»[(١)].

وأما التراخي فقد أجيب عنه أن (ثم) واقعة موقع الفاء في قوله: (جرى في الأنابيب ثم اضطرب)[(٢)].

والحق أنه ليس المقصود بالتراخي المهلة الزمانية فقط ، بل عموم البعد والتباين ، سواء كان ذلك في الزمان أم في الصفات أم في غيرهما ، وذلك أنّ هذه اللفظة تفيد البعد عمومًا ، فهي بفتح الثاء (ثَمَّ) إشارة إلى المكان البعيد ، وبضم الثاء للتراخي في الزمان والبعد في الصفات والأحوال ، يدل على ذلك

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٤٠٧).
(٢) «المغني» (١/ ١١٨ـ١١٩).

استعمالها الكثير في فصيح الكلام.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وقد تجيء في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته له، كما ذكرنا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، وكقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] فالإشراك بخالق السماوات والأرض مستبعد غير مناسب، وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه»(١).

وجاء في (البرهان): «قال ابن بري: قد تجيء (ثم) كثيرًا لتفاوت ما بين رتبتين في قصد المتكلم فيه تفاوت ما بين مرتبتي الفعل مع السكوت عن تفاوت رتبتي الفاعل، كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ فـ (ثم) هنا لتفاوت رتبة الخلق والجعل من رتبة العدل مع السكوت عن وصف العادلين.

ومثله قوله تعالى: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾ [البلد: ١١] إلى قوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البلد: ١٧](٢) دخلت لبيان تفاوت رتبة الفكّ والإطعام من رتبة الإيمان...

وذكر غيره في قوله: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ أنّ (ثمّ) دخلت لبعد ما بين الكفر وبين خلق السماوات والأرض.

وعلى ذلك جرى الزمخشري في مواضع كثيرة من الكشاف... قوله:

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٤٠٦).

(٢) يعني الآيات: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴿١١﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿١٦﴾ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْمَرْحَمَةِ﴾ [البلد: ١١-١٧].

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُواْ﴾ [فصلت: ٣٠] قال: كلمة التراخي دلت على تباين المنزلتين دلالتها على تباين الوقتين في (جاء زيد ثم عمرو)، أعني أنّ منزلة الاستقامة على الخير مباينة لمنزلة الخير نفسه؛ لأنها أعلى منها وأفضل...

والحاصل أنها:

للتراخي في الزمان، وهو المعبّر عنه بالمهلة.

وتكون للتباين في الصفات وغيرها من غير قصد مهلة زمانية، بل ليعلم موقع ما يعطف بها وحاله، وأنه لو انفرد لكان كافيًا فيما قصد فيه، ولم يقصد في هذا ترتيب زماني، بل تعظيم الحال فيما عطفت عليه وتوقعه، وتحريك النفوس لاعتباره»(١).

وجاء في (الكشاف) في قوله: ﴿كِتَـٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَـٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]: «فإن قلت: ما معنى ثمّ؟.

قلت: ليس معناها التراخي في الوقت، ولكن في الحال، كما تقول: هي محكمة أحسن الإحكام ثم مفصلة أحسن التفصيل، وفلان كريم الأصل ثم كريم الفصل»(٢).

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ [السجدة: ٢٢]: «(ثم) في قوله: ﴿ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ للاستبعاد، والمعنى: أن الإعراض عن مثل آيات الله في وضوحها وإنارتها وإرشادها إلى سواء السبيل والفوز بالسعادة العظمى بعد التذكير بها مستبعد في العقل والعدل، كما تقول

(١) «البرهان» (٤/ ٢٦٦ ـ ٢٦٨).
(٢) «الكشاف» (٢/ ٩٠).

لصاحبك: (وجدت مثل تلك الفرصة ثم لم تنتهزها) استبعادًا لتركه الانتهاز ومنه (ثم) في بيت الحماسة:

لا يكشف الغمّاءَ إلّا ابنُ حرّةٍ   يرى غمراتِ الموتِ ثم يزورُها

استبعد أن يزور غمرات الموت بعد أن رآها واستيقنها واطلع على شدتها»[١].

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾ [النساء: ١٧] فلو كان المقصود بـ (ثم) التراخي في الزمان لتناقض ذلك مع قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾ ولكنها دخلت لبعد ما بين الحالين: عمل السوء والتوبة من قريب.

وقال ﷺ: «أشد الناس بلاء الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل».

فليس ههنا تراخ في الزمان بين الابتلاء، وإنما التراخي في الوصف، فجاء بعد الأنبياء بـ (ثم) وذلك لأن التفاوت كبير بين الأنبياء وغيرهم، وجاء فيمن بعدهم بالفاء لأنهم قد يتقاربون في الأمثلية.

وأما قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣، ٤] فقالوا فيه: إنها داخلة للتوكيد، وقيل: بل إن العلم الأول في القبر، والعلم الثاني في الآخرة. وكذلك قالوا في قوله: ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ۝٦ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٦، ٧].

وهي للتوكيد في نحو قولنا: (والله إنه لكاذب، ثم كاذب، ثم كاذب) ولعل القصد إيغاله بعيدًا في هذه الصفة الذميمة، وهي كذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٧، ١٨]، ولعلها

---

(١) «الكشاف» (٢/ ٥٢٦).

لتبعيد المعرفة أو استبعادها.

ويبدو لي أنها تدخل على التوكيد اللفظي للإيغال في التوكيد.

حتى:

حرف عطف يفيد الغاية نحو (يمرض الناس جميعًا حتى الأطباء)، وشرط معطوفها أن يكون بعضًا من المعطوف عليه أو كبعضه، ففي المثال السابق الأطباء جزء من الناس. ونحوه (نجح الطلاب حتى الكسالى) فالكسالى جزء من الطلاب، ونحو (أكلت السمكة حتى رأسها) و(حطمت التمثال حتى قدمه) فالرأس جزء من السمكة، وكذلك القدم جزء من التمثال، ولا تقول: (حضر الرجال حتى النساء) ولا (أكلت الفاكهة حتى السمك) لأن النساء لسن جزءًا من الرجال، والسمك ليس جزءًا من الفاكهة.

ومثال ما هو كالجزء قولك: (أعجبني خالد حتى حلمه) فالحلم كالجزء من خالد، و(راعتني حديقتك حتى تنظيمها) و(أعجبتني الجارية حتى حديثها) [١].

كما يشترط في المعطوف بها أن يكون غاية لما قبلها في زيادة أو نقص، ومعنى الغاية في الزيادة والنقص أن المعطوف بها يكون آخر الأجزاء «إذا رتبت الأجزاء الأقوى فالأقوى، فإذا ابتدأت بقصدك من الجانب الأضعف مصعدًا كان آخر الأجزاء أقواها نحو (مات الناس حتى محمد عليه الصلاة والسلام) بالعطف، وليس هو ﷺ آخرهم حسًّا ولا دخولاً، بل هو آخرهم قوّة وشرفًا، وإذا ابتدأت بعنايتك من الجانب الأقوى منحدرًا كان آخر الأجزاء أضعفها نحو

(١) انظر «المغني» (١/١٢٧)، «حاشية الخضري» (٢/٦٢)، «شرح ابن يعيش» (٨/١٦).

(قدم الحاج حتى المشاة) عطفًا ، ويجوز أن يكونوا قادمين قبل الركبان أو معهم»[١] .

وجاء في (الأصول): «وإنما يذكر ـ أي الاسم بعد (حتى) ـ لتحقير أو تعظيم أو قوة أو ضعف وذلك قولك: (ضربت القوم حتى زيدٍ) فـ (زيد) من القوم وانتهى الضرب به ، فهو مضروب مفعول ، ولا يخلو أن يكون أحقر من ضربت أو أعظمهم شأنًا وإلا فلا معنى لذكره ، وكذلك المعنى إذا كانت عاطفة كما تعطف الواو ، تقول: (ضربت القوم حتى عمرًا) فـ(عمرو) من القوم ، به انتهى الضرب ، و(قدم الحاج حتى المشاة والنساء) فهذا في التحقير والضعف. وتقول: (مات الناس حتى الأنبياء والملوك) فهذا في التعظيم والقوة»[٢] .

وهذا هو الغالب وليس لازمًا ، فإنه قد يكون العطف بها أو الجر يفيد الغاية فحسب من دون تعظيم أو تحقير ، وذلك نحو قولك: (قرأت القرآن حتى سورة الناس) عطفًا أو جرًا ، فهذا للغاية في كون سورة الناس آخر القرآن ، وليس لتحقير أو تعظيم ، ونحو قولك: (قرأت الكتاب حتى الصفحة الأخيرة).

وهي تعطف المفردات ولا تعطف الجمل[٣] ، فهي في قولك: (أكرمت أخاك حتى قمت على رأسه) ، وقوله:

ما زالت القتلى تمجُّ دماءَها   بدجلةَ حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ

ابتدائية.

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٦١).
(٢) «الأصول» (١/ ٥١٦ ـ ٥١٧) ، وانظر «المفصل» (٢/ ١٩٧).
(٣) انظر «المغني» (١/ ١٢٧) ، «التصريح» (٢/ ١٤١) ، «حاشية الخضري» (٢/ ٦٢).

و(حتى) العاطفة لا تفيد ترتيبًا ، بل هي كالواو ، فإذا قلت : (حضر رجال الكلية حتى العميد) لم يدل ذلك على أن العميد آخرهم حضورًا ، بل قد يكون أولهم ، وكذا إذا قلت : (أكلت السمكة حتى رأسها) [١] .

جاء في (شرح الرضي على الكافية) : «واعلم أنه لا يلزم أن يكون ما بعد (حتى) العاطفة آخر أجزاء ما قبلها حسًّا ، ولا آخرها دخولاً في العمل ، بل قد يكون كذلك وقد لا يكون» [٢] .

وجاء في (حاشية الخضري) : «(حتى) العاطفة لمطلق الجمع كالواو لا للترتيب في الحكم ، فيجوز (مات كل أب لي حتى آدم) بدليل قوله عليه الصلاة والسلام : (كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس) إذ لا يتأخر تعلّق القضاء والقدر بهما عن غيرهما» [٣] .

والفرق بين العاطفة والجارة :

إن المعطوف بـ (حتى) ينبغي أن يكون جزءًا مما قبله أو كجزئه كما ذكرنا نحو (ضربت القوم حتى خالدًا) ، ولا يشترط ذلك في المجرور ، بل قد يكون المجرور بها متصلاً بالآخر وليس بعضًا مما قبله نحو (صمت رمضان حتى يوم الفطر) ، ونمت حتى الصباح [٤] .

ثم إنّ المجرور بـ (حتى) يكون حكمه الدخول غالبًا في حكم ما قبله ، إلاّ إذا دلّ على عدم الدخول دليل . وأما العاطفة فالمعطوف بها داخل في حكم ما قبلها ولابد ، وذلك أنك إذا قلت : (صمت رمضان حتى يوم الفطر) كانت

---

(١) «بدائع الفوائد» (١/ ١٩٧) .
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٣٦١) ، وانظر (٢/ ٤٠٨) .
(٣) «حاشية الخضري» (٢/ ٦٣) .
(٤) انظر «الرضي» (٢/ ٣٥٩) .

(حتى) جارّة وليست عاطفة ؛ لأن يوم الفطر غير داخل في الصوم ، إذ لو كانت عاطفة لدخل ما بعدها في الصوم.

جاء في (شرح ابن يعيش): «وربما استعملت غاية ينتهي الأمر عندها ، كما تكون (إلى) كذلك ، وذلك نحو قولك: (إن فلانًا ليصوم الأيام حتى يوم الفطر) والمراد أنه يصوم الأيام إلى يوم الفطر ، ولا يجوز فيه على هذا إلاّ الجر ، لأن معنى العطف قد زال لاستعمالها استعمال (إلى) ، و(إلى) لا تكون عاطفة فلا يجوز أن ينتصب يوم الفطر ؛ لأنه لم يصمه ، فلا يعمل الفعل فيما لم يفعله ، وكذلك إذا خالف الاسم الذي بعدها ما قبلها»[١].

أم:

أم على ضربين: متصلة ، ومنقطعة.

فالمتصلة تنحصر في نوعين:

الأول: أن تتقدم عليها همزة يطلب بها وبـ (أم) التعيين نحو (أخالد عندك أم محمد؟) أي: أيّهما عندك؟ والمتكلم يعلم أنّ واحدًا منهما عنده لا يعينه ويطلب بسؤاله التعيين ، وهذه الهمزة بمعنى (أي) ، ونحو (أضربت أخاك أم وبّخته؟) أي: أيّ ذلك فعلت؟.

فإن كان الأمر على غير دعواه فالجواب في الأولى: ليس عندي واحد منهما ، وفي الثانية: لم أفعل واحدًا منهما ، أو تقول: عندي محمد ، أو كلاهما عندي ، وفي الثانية: فعلت كليهما.

جاء في (كتاب سيبويه): «وذلك قولك: (أزيد عندك أم عمرو؟) و(أزيدًا

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/١٦) ، وانظر «الأصول» (١/٥١٩) ، «الصبان» (٣/٩٧).

لقيت أم بشرًا؟) فأنت الآن مدّعٍ أن عنده أحدهما. . . إلاّ أن علمك قد استوى فيهما»[١].

الثاني: أن تتقدم عليها همزة التسوية، وهي الواقعة بعد (سواء) و(ما أبالي) وما في معناهما نحو ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ونحو (ما أبالي أأقبلت أم أدبرت)[٢].

وإنما سميت هذه الهمزة متصلة؛ لأن ما قبلها لا يستغني عمّا بعدها، وذلك أنها وقعت بين شيئين أو أشياء لا يكتفى بأحدها، فإن طلب التعيين لا يتحقق إلاّ بأكثر من واحد، وكذلك التسوية.

وتسمى (معادلة) لمعادلتها الهمزة في التسوية أو الاستفهام[٣].

والمنقطعة:

وتقع بين جملتين مستقلتين وتفيد الإضراب عن الكلام الأول، ومعناها في الغالب (بل) والهمزة الاستفهامية نحو (إن هذا القادم محمد أم خالد) أي بل أهو خالد؟ وذلك أنك كنت ترى أن القادم محمد، ثم ظهر لك أنه غير محمد، فظننت أنه خالد فقلت مستفهمًا (أم هو خالد؟) أي: بل أهو خالد؟ فصدر الكلام يقين وآخره سؤال.

والاستفهام الذي تفيده (أم) قد يكون حقيقيًا كما في المثال السابق، وقد يكون غير حقيقي بل يراد به الإنكار والتوبيخ والتعجب ونحو ذلك، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٧]،

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٨٢_٤٨٣).

(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٤١٣)، «المقتضب» (٣/ ٢٨٦)، «المغني» (١/ ٤١).

(٣) «المغني» (١/ ٤١)، «حاشية الخضري» (٢/ ٦٣).

وقوله: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] أي: بل أله البنات ولكم البنون؟ منكرًا عليم اعتقادهم هذا، ونحو ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ [المؤمنون: ٧٢] والمعنى: أنك لا تسألهم مالاً على هدايتهم، ونحوه قوله تعالى: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ﴾ [القلم: ٤٦].

جاء في (المقتضب): «والموضع الثاني: أن تكون منقطعة ممّا قبلها، خبرًا كان أو استفهامًا، وذلك قولك فيما كان خبرًا: (إن هذا لزيد أم عمرو يا فتى) وذلك أنك نظرت إلى شخص فتوهمته زيدًا فقلت على ما سبق إليك، ثم أدركك الظن أنه عمرو، فانصرفت عن الأول فقلت: (أم عمرو) مستفهمًا، فإنما هو إضراب عن الأول على معنى (بل)، إلاّ أن ما يقع بعد (بل) يقين، وما وقع بعد (أم) مظنون مشكوك فيه، وذلك أنك تقول: (ضربت زيدًا) ناسيًا أو غالطًا، ثم تذكر أو تنبه فتقول: (بل عمرًا) مستدركًا مثبتًا للثاني، تاركًا للأول. فـ (بل) تخرج من غلط إلى استثبات، ومن نسيان إلى ذكر، و(أم) معها ظن أو استفهام وإضراب عمّا كان قبله...

فأما قول الله عزّ وجل: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [السجدة: ١ ـ ٣]، وقوله: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا﴾ وما كان مثله نحو قوله عزّ وجل: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: ١٦]، فإن ذلك ليس على جهة الاستفهام؛ لأن المستخبر غير عالم، إنما يتوقع الجواب فيعلم به، والله عزّ وجل منفي عنه ذلك، وإنّما تخرج هذه الحروف في القرآن مخرج التوبيخ والتقرير»(١).

وجاء في (شرح ابن يعيش): «فإنما قيل لها منقطعة لأنها انقطعت مما قبلها، خبرًا كان أو استفهامًا إذ كانت مقدّرة بـ (بل) والهمزة، على معنى (بل

---

(١) «المقتضب» (٣/ ٢٨٨ـ٢٩٢).

أكذا) وذلك نحو قولك فيما كان خبرًا: (إن هذا لزيد أم عمرو) كأنك نظرت إلى شخص فتوهمته زيدًا فأخبرت على ما توهمت، ثم أدركك الظن أنه عمرو فانصرفت عن الأول وقلت: (أم عمرو) مستفهمًا على جهة الإضراب. ومثل ذلك قول العرب: (إنها لإبلٌ أم شاء) أي (بل أهي شاء)، فقوله: (إنها لإبلٌ) إخبار وهو كلام تام، وقوله: (أم شاء) استفهام عن ظن وشكّ عرض له بعد الإخبار. فلا بدّ من إضمار (هي) لأنه لا يقع بعد (أم) هذه إلا الجملة لأنه كلام مستأنف، إذ كانت (أم) في هذا الوجه إنما تعطف جملة على جملة، إلاّ أنّ فيها إبطالاً للأول وتراجعًا عنه من حيث كانت مقدّرة بـ (بل) والهمزة على ما تقدم، فـ(بل) للإضراب عن الأول، والهمزة للاستفهام عن الثاني، وليس المراد أنها مقدّرة بـ (بل) وحدها ولا بالهمزة وحدها؛ لأن ما بعد (بل) متحقق، وما بعد (أم) هذه مشكوك فيه مظنون، ولو كانت مقدّرة بالألف وحدها لم يكن بين الأول والآخر علاقة، والدليل على أنها ليست بمنزلة (بل) مجردة من معنى الاستفهام قوله تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] إذ يصير ذلك متحققًا، تعالى الله عن ذلك»[(١)].

وقد تكون بمعنى (بل) فقط من دون استفهام، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥٢] قالوا: لأنه لا معنى للاستفهام هنا، وكذا إذا جاءت أداة استفهام نحو ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]، ونحو ﴿أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا﴾ [النمل: ٦١]، وقوله: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الملك: ٢٠] [(٢)] لأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام.

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/ ٩٨).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٤١٤).

جاء في (المغني): «ومعنى (أم) المنقطعة ـ الذي لا يفارقها ـ الإضراب. ثم تارة تكون له مجردًا وتارة تتضمن مع ذلك استفهامًا إنكاريًا أو استفهامًا طلبيًا. فمن الأول: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ﴾ أما الأولى فلأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام، وأما الثانية فلأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء... ومن الثاني: ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾ تقديره: بل أله البنات ولكم البنون، إذ لو قدرت للإضراب المحض لزم المحال.

ومن الثالث قولهم: (إنها لإبل أم شاء) التقدير: (بل أهي شاء)»[1].

والذي يبدو لي أن (أم) لا تستعمل إلاّ في الاستفهام.

جاء في (المقتضب): «فأما (أم) فلا تكون إلاّ استفهامًا»[2]. وهي إما أن تفيده بنفسها أو تقترن به، ولا تكون كـ (بل) لليقين والتقرير.

قال تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلْأَرْضِ أَم بِظَٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مَكْرُهُمْ ﴾ [الرعد: ٣٣] فجاء بـ (أم) للاستفهام الإنكاري، وفي التقرير والإثبات بـ (بل). ومثله قوله تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ ﴾ [المؤمنون: ٧٠]، وقوله تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ﴾ [السجدة: ٣]، وقوله: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الطور: ٣٣]، وقوله: ﴿ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴾ [الطور: ٣٦] فجاء للاستفهام بـ (أم) وللتقرير بـ (بل).

وأما قوله: ﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾ [الزخرف: ٥٢]

---

(١) «المغني» (١/ ٤٤ـ٤٥).

(٢) «المقتضب» (٣/ ٢٨٦)، وانظر «الجمل» (٣١)، «كتاب سيبويه» (١/ ٤٨٢).

فليست (أم) فيه بمعنى (بل) فيما أرى. وأنت تحس أن ثمة فرقًا بين قولك: (بل أنا خير من هذا الذي هو مهين) وقوله: ﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ ﴾ فالأول كلام تقريري يقرر فيه فرعون الأمر، وأما الثاني ففيه معنى التعجب والتهكم، وفيه طلب مشاركة السامعين في ذلك، ثم هي تحتمل الاتصال.

جاء في (الكشاف) في هذه الآية: «(أم) هذه متصلة؛ لأن المعنى: أفلا تبصرون أم تبصرون. إلاّ أنه وضع قوله: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ موضع (تبصرون) لأنهم إذا قالوا له: (أنت خير) فهم عنده بصراء وهذا من إنزال السبب منزلة المسبب.

ويجوز أن تكون منقطعة على (بل أأنا خير)، والهمزة للتقرير، وذلك أنه قدّم تعديد أسباب الفضل والتقدم عليهم من ملك مصر وجري الأنهار تحته، ونادى بذلك، وملأ به مسامعهم ثم قال: أنا خير، كأنه يقول: أثبت عندكم واستقر أني أنا خير وهذه حالي؟»[1].

ويحتمل أنّ (أم) متصلة حذف المعطوف عليه وبقي المعطوف والمعنى: أموسى خير أم أنا خير منه؟[2].

أو:

وهي لأحد الشيئين أو الأشياء، ذكر لها المتأخرون معاني عدة أشهرها:

١ ـ الشك: وذلك إذا كان المتكلم شاكًّا في الأمر نحو قوله تعالى: ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [الكهف: ١٩] ونحو (رأيت محمدًا أو خالدًا) إذا كنت شاكًّا فيمن قد رأيته منهما.

---

(١) «الكشاف» (٣/ ١٠٠).

(٢) انظر «بدائع الفوائد» (١/ ٢٠٦ـ٢٠٧).

٢ ـ **الإبهام**: وذلك إذا كنت عالمًا بالأمر ولكن أردت أن تبهمه على السامع ، نحو (تصدقت بصدقة قليلة أو كثيرة) إذا كنت تريد أن تبهم ذلك على السامع ، ونحو (كلمت محمدًا أو سعيدًا) جوابًا لمن قال لك: أسعيدًا كلمت أم محمدًا؟ فالمثال الواحد قد يصلح للشك والإبهام ، فإذا كان المتكلم شاكًّا في الأمر غير متيقن منه فهو للشك ، وإذا كان المتكلم عارفًا بالأمر ولكنه يريد إبهامه على المخاطب فهو للإبهام.

٣ ـ **التخيير**: وهي الواقعة بعد الطلب ، نحو (تزوج سعاد أو أختها) و(خذ قلمًا أو دفترًا).

٤ ـ **الإباحة**[١]: نحو (جالس العلماء أو الزهاد) و(تعلم الفقه أو النحو). والفرق بين الإباحة والتخيير أن التخيير لا يبيح الجمع بين الشيئين أو الأشياء ، والإباحة تبيحه[٢] ، فإذا قلت: (خذ قلمًا أو دفترًا) لم يجز له أخذهما جميعًا ، وإذا قال: (جالس العلماء أو الزهاد) جاز له أن يجالسهم جميعًا ، إذ المقصود جالس هذا الضرب من الناس.

جاء في (**المقتضب**): «والباب الذي يتسع فيه قولك: (ائت زيدًا أو عمرًا أو خالدًا)، لم ترد: ائت واحدًا من هؤلاء ، ولكنك أردت: إذا أتيت فائت هذا الضرب من الناس ، كقولك: إذا ذكرت فاذكر زيدًا أو عمرًا أو خالدًا»[٣].

وإذا دخلت (لا) الناهية على التخيير أو الإباحة امتنع فعل الجميع ، فإذا قلت: (جالس خالدًا أو أخاه) جاز لك أن تجالسهما أو تجالس واحدًا منهما ،

---

(١) انظر «المغني» (١/ ٦٢) ، «شرح ابن عقيل» (٢/ ٦٤).
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٤١٠).
(٣) «المقتضب» (٣/ ٣٠١).

فإذا قلت: (لا تجالس خالدًا أو أخاه) امتنع مجالسة أيّ واحد منهما أو مجالستهما معًا.

جاء في (المغني): «إذا دخلت (لا) الناهية امتنع فعل الجميع نحو ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] إذ المعنى: لا تطع أحدهما، فأيهما فعله فهو أحدهما»[١].

وجاء في (المقتضب): «فإذا نهيت عن هذا قلت: (لا تأت زيدًا أو عمرًا أو خالدًا) أي لا تأت هذا الضرب من الناس، كما قال عزّ وجل: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾.

والفصل بين (أو) وبين الواو أنك إذا قلت: (اضرب زيدًا وعمرًا) فإن ضرب أحدهما فقد عصاك، وإذا قلت: (أو) فهو مطيع لك في ضرب أحدهما أو كليهما.

وكذلك إذا قال: (لا تأت زيدًا وعمرًا) فأتى أحدهما فليس بعاصٍ، وإذا قال: (لا تأت زيدًا أو عمرًا) فليس له أن يأتي واحدًا منهما، فتقديرها في النهي: لا تأت زيدًا ولا عمرًا، وتقديرها في الإيجاب: ائت زيدًا، وإن شئت فائت عمرًا معه»[٢].

وذُكر أن معنى الإباحة أو التخيير متأتٍّ من فعل الطلب، وليس من (أو)، وإنما (أو) لأحد الشيئين[٣].

٥ ـ الإضراب: كـ (بل) نحو (سأزور خالدًا اليوم أو سأمكث) إذا كنت

(١) «المغني» (١/ ٦٢).
(٢) «المقتضب» (٣/ ٣٠١ـ٣٠٢).
(٣) «المغني» (١/ ٦٧)، وانظر «شرح الرضي» (٢/ ٤١٠).

قررت الزيارة أولاً ثم أضربت عن ذلك فقررت المكث ، أي : بل سأمكث ، ونحو قول جرير :

ماذا تَرَى فِي عِيالٍ قد بَرِمْتُ بِهِمْ   لـم أُحْـصِ عِـدَّتَهـم إلَّا بِعَـدَّادِ
كـانُـوا ثَمـانِيـن أوْ زَادُوا ثَمَـانيـةً   لـولا رجـاؤُك قَـد قتَلْـتُ أوْلادِي

أي : بل زادوا ثمانية ، ومثله :

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ في رَوْنَقِ الضُّحَى   وَصُورَتِهـا أوْ أَنْتِ فـي العَيْنِ أمْلَـحُ

أي : بل أنت أملح .

جاء في (التصريح) : «وللإضراب كـ (بل) مطلقًا عند الكوفيين وأبي عليّ الفارسي وابن برهان نحو (أنا أخرج) ثم تقول : (أو أقيم) أضربت عن الخروج ثم أثبت الإقامة فكأنك قلت : (لا بل أقيم) .

حكى الفراء : اذهب إلى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم»(١) .

وجعل بعضهم منه قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [الصافات : ١٤٧] قيل : المعنى بل يزيدون .

جاء في (شرح الرضي على الكافية) : «وكذا في قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ أي : بل يزيدون ، وإنما جاز الإضراب بـ (بل) في كلامه تعالى ؛ لأنه أخبر عنهم بأنهم مائة ألف بناء على ما يحزر الناس من غير تعمق ، مع كونه تعالى عالمًا بعددهم وأنهم يزيدون ، ثم أخذ تعالى في التحقيق ، فأضرب عمّا يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر ، أي

---

(١) «التصريح» (٢/ ١٤٥ ـ ١٤٦) ، وانظر «المغني» (١/ ٦٤ـ٦٥) ، «شرح الرضي» (٢/ ٤٠٩) .

أرسلناه إلى جماعة يحزرهم الناس مائة ألف وهم كانوا زائدين على ذلك»[١].

وقيل: بل هي في الآية للإبهام، وقيل: للتخيير «أي إذا رآهم الرائي تخير بين أن يقول: هم مائة ألف، أو يقول: هم أكثر»[٢].

وجاء في (الخصائص): «فأما قول الله سبحانه: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ فلا يكون فيه (أو) على مذهب الفراء بمعنى (بل)، ولا على مذهب قطرب في أنها بمعنى الواو، لكنها عندنا على بابها في كونها شكًّا، وذلك أن هذا الكلام أخرج حكاية من الله عز وجل لقول المخلوقين، وتأويله عند أهل النظر: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموه لقلتم أنتم فيه: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون»[٣].

وهو تأويل مقبول.

٦ ـ **التقسيم**: نحو (الكلمة اسم أو فعل أو حرف) ونحو (الناس مسلم أو كافر) و(المادة صلبة أو سائلة أو غازية).

٧ ـ **أن تكون بمعنى الواو**: ومنه قوله توبة:

وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلَى بِأَنِّي فَاجِرٌ ... لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا

قيل: ومن أحسن شواهده حديث (اسكن حرا فما عليك إلّا نبي أو صديق أو شهيد)[٤].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية) أن مجيئها بمعنى الواو متأتٍّ من استعمالها بمعنى الإباحة التي لا تمنع الجمع. قال: «ولما كثر استعمال (أو)

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٤٠٩).

(٢) «المغني» (١/ ٦٤).

(٣) «الخصائص» (٢/ ٤٦١).

(٤) «الهمع» (٢/ ١٣٤)، «المغني» (١/ ٦٢ـ٦٤).

في الإباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو ، قال:

وَكَانَ سِيَّانِ أَنْ لَا يَسْرَحُوا نَعَمًا أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ

فإن (سيّان) بمعنى مستويان ، وهو بين الشيئين»[١].

وجاء في (المغني) أن التحقيق في ذلك «أن (أو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء ، وهو الذي يقوله المتقدمون ، وقد تخرج إلى معنى (بل) وإلى معنى الواو ، وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها»[٢].

أما خروجها إلى الإضراب فلا يخرجها عن أنها لأحد الشيئين ، فإنك إذا أضربت عن شيء إلى شيء كنت استعملتها لأحد الأمرين.

وأما ما ذكروه من أنها بمعنى الواو فلست أرى أنها كالواو تمامًا ، بل هي لأحد الشيئين أو الأشياء أيضًا وليست للجمع ، فقوله ﷺ: (اسكن حرا فما عليك إلّا نبي أو صديق أو شهيد) ليست (أو) فيه بمعنى الواو ، وإنما هي لأحد الأشياء ، ومعناه: واحد نبي ، وواحد صديق ، وواحد شهيد ، ولو قيل بالواو لاحتمل التعبير أنه شخص واحد اجتمعت فيه هذه الصفات ، كقولك: هو شاعر وكاتب وفقيه.

ثم إن المعنى بـ (أو) أن عليك إما نبيًّا وإما صديقًا وإما شهيدًا ، وكل واحد من هؤلاء له من الفضل والشرف ما ينبغي أن تسكن له.

وبالواو يحتمل المعنى أن السكون ينبغي أن يكون لاجتماع الثلاثة ، لا أن كل واحد منهم ينبغي أن يتطامن له الجبل.

ونحو ذلك أن تقول: (ابتعد عنه فإنه لا يجالسه إلّا لئيم أو مخادع) ومعنى

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٤١٠).

(٢) «المغني» (١/ ٦٧).

ذلك أنه يجالسه هذان الصنفان من الناس ، وكل صنف منهما ينبغي أن يبتعد عنه ، وإذا قلت ذلك بالواو احتمل أن يكون الذي يجالسه صنفًا واحدًا اجتمعت فيه هاتان الخصلتان ، واحتمل أن النهي كان لاجتماع الصنفين ، لا أن كل صنف ينبغي أن يبتعد عنه ، فلو كان معه صنف واحد لما كان هذا النهي .

ونحوه قولك : (اصحبنا فإنه ليس معنا إلاّ فقيه أو ناسك) أي وكل صنف ينبغي أن يصحب ، ولو جاء بالواو لاحتمل أنه شخص واحد اجتمع فيه الفقه والنسك ، واحتمل أيضًا أن يكون معهم شخصان فقط أحدهما فقيه والآخر ناسك .

وأما بـ(أو) فالمعنى أنهم كلهم ما بين فقيه وناسك ، واحتمل أيضًا أن الصحبة إنما حسنت لاجتماع الصنفين ، ولو تفرد صنف لم يكن ثمة أمر بالصحبة ، وهذا ظاهر ، فهي ليست بمعنى الواو تمامًا .

أم و أو :

يستعمل الناس اليوم -حتى المتأدبون منهم- (أم) و(أو) بمعنى واحد ، فيقولون : (أحضر محمد أو خالد؟) بمعنى (أحضر محمد أم خالد؟) ، ويجيبون عن الاثنين بالتعيين فيقولون : (حضر محمد) أو (حضر خالد) وهذا غير صحيح ، وذلك لأن السؤال بـ (أم) يقصد به التعيين ولا يقصد بـ (أو) ذلك ، فإنك إذا قلت : (أمحمد عندك أم خالد) كان المعنى : أيهما عندك؟ ويكون الجواب (محمد) مثلاً ، وذلك أنّ السائل يعلم أنّ أحدهما عنده ولكن لا يعلم من هو؟ .

وإذا قال : (أمحمد عندك أو خالد) كان المعنى : أعندك واحد منهما؟ فيكون الجواب (نعم) أو (لا) . وهكذا أبدًا يكون تقدير (أم) بـ(أيهما) ، و(أو)

بـ(أحدهما). قال تعالى: ﴿هَلْ يَنصُرُونَكُمْ أَوْ يَنتَصِرُونَ﴾ [الشعراء: ٩٣]، وقال: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ [مريم: ٩٨]، وقال: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾ [الشعراء: ٧٢، ٧٣] والجواب: (لا)، وهكذا أبدًا.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «واعلم أن الفرق بين (أو) و(أم) المتصلة في الاستفهام أن معنى قولك: (أزيدًا رأيت أو عمرًا؟): أأحدهما رأيت؟ وجوابه: (لا) أو (نعم).

ومعنى قولك: (أزيدًا رأيت أم عمرًا؟): أيهما رأيت؟ وجوابه بالتعيين، كأن تقول: (زيدًا) أو تقول: (عمرًا)...

وحيث أشكل عليك الأمر في (أو) و(أم) المتصلة في الاستفهام فقدّر (أو) بـ(أحدهما)، و(أم) بـ(أيهما)، تقول: (الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية أفضل من أحدهما؟) والمعنى: أيهما أفضل من أحدهما وابن الحنفية؟ والجواب: أحدهما»(١).

وجاء في (شرح ابن يعيش): «والفصل بين (أو) و(أم) في قولك: (أزيد عندك أو عمرو) و(أزيد عندك أم عمرو) أنك في الأول لا تعلم كون أحدهما عنده، فأنت تسأل عنه، وفي الثاني تعلم أن أحدهما عنده، إلاّ أنك لا تعلمه بعينه، فأنت تطالبه بالتعيين...

فقد تبين أن السؤال بـ(أو) معناه: (أأحدهما)، وبـ(أم) معناه: (أيهما)، فإذا قال: (أزيد عندك أو عمرو) فأجيب بـ(نعم) علم أن عنده أحدهما، وإذا أراد التعيين وضع مكان (أو): (أم) واستأنف بها السؤال وقال: أزيد عندك أم

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٤١٨).

عمرو؟ فيكون حينئذ الجواب (زيد) أو (عمرو)» [١].

وجاء في (المقتضب): «وتقول: ما أدري أزيدًا أو عمرًا ضربت أم خالدًا؟.

لم ترد أن تعدل بين زيد وعمرو، ولكنك جعلتهما جميعًا عدلاً لخالد في التقدير، والمعنى: ما أدري أحد هذين ضربت أم خالدًا؟»[٢].

وجاء في (الخصائص): «قولهم: (ما أدري أأذن أو أقام) إذا قالها بـ(أو) لا بـ(أم) فهو أنه لم يعتدّ أذانه أذانًا ولا إقامته إقامة، لأنه لم يوفّ ذلك حقه. فلما ونى فيه لم يثبت له شيئًا منه...

ولو قال: (ما أدري أأذن أم أقام) بـ(أم) لأثبت له أحدهما لا محالة»[٣].

لكن:

تفيد الاستدراك، وتعطف بعد نفي أو نهي، بشرط إفراد معطوفها نحو (ما أقبل محمد لكنْ خالدٌ) و(لا تضرب خالدًا لكنْ سالمًا)، فإن وليتها جملة فهي ليست عاطفة، وإنما هي حرف ابتداء يفيد الاستدراك نحو (ما جاءني خالد لكنْ جاءني عمرو) وتدخل عند ذاك بعد الموجب وغيره نحو (أقبل سعيد لكن عامر لم يقبل) [٤].

بل:

حرف إضراب يدخل على المفردات والجمل.

فإن دخلت على جملة كان معنى الإضراب إما إبطاليًا، وإما انتقاليًا.

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/ ٩٨)، وانظر «الجمل» (٣٣٤)، «كتاب سيبويه» (١/ ٤٨٧).
(٢) «المقتضب» (٣/ ٣٠٣).
(٣) «الخصائص» (٢/ ١٦٩)، وانظر (٢/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧).
(٤) «المغني» (١/ ٢٩٢)، «التصريح» (٢/ ١٤٦ ـ ١٤٧).

فالإضراب الإبطالي ، هو أن تأتي بجملة تبطل معنى الجملة السابقة ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٦] ، فقوله : ﴿ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ إبطال للكلام الأول ، ونحو قوله تعالى : ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ ۚ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ ﴾ [المؤمنون: ٧٠] ، وقوله : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٦٤] وهو ردّ على القول الأول .

وأما الإضراب الانتقالي فهو أن تنتقل من غرض إلى غرض آخر مع عدم إرادة إبطال الكلام الأول ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴿١٦﴾ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴾ [الأعلى: ١٤ـ١٧] فجملة ﴿ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ ليست إبطالاً للجملة الأولى ، بل هي انتقال من غرض إلى غرض آخر . ومثله قوله : ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنطِقُ بِالْحَقِّ ۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ ﴾ [المؤمنون: ٦٣] [(١)] ، وقوله : ﴿ أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ١٠٠] ، وقوله : ﴿ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴾ [الزخرف: ٥٨] .

وإن دخلت على مفرد فهي عاطفة بشرط أن يتقدمها إيجاب أو أمر أو نفي أو نهي . فإذا وقعت بعد إيجاب أو أمر نحو (جاء محمد بل خالد) و(أكرم سالمًا بل خالدًا) فهي للإضراب ، وذلك أنها تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه ، فقولك : (جاء محمد بل خالد) يعني أن الذي جاء هو خالد ، وأما محمد فيجوز أنه جاء ويجوز أنه لم يجئ ، وقولك : (أكرم سالمًا بل خالدًا) أضربت فيه عن الكلام الأول وأمرت بإكرام خالد ، وأما (سالم) فمسكوت عنه .

---

(١) انظر «المغني» (١/ ١١٢) ، «شرح الدماميني على المغني» (١/ ٢٣٢) ، «حاشية الخضري» (٢/ ٦٥) ، «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٠٥) .

وليست (بل) ناهية عن إكرام سالم.

جاء في (المغني): «وإن تلاها مفرد فهي عاطفة، ثم إن تقدمها أمر أو إيجاب كقولك: (اضرب زيدًا بل عمرًا) و(قام زيد بل عمرو) فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء وإثبات الحكم لما بعدها»(١).

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «فإن جاءت بعد إيجاب أو أمر نحو (قام زيد بل عمرو) فهي لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه، منسوبًا حكمه إلى التابع، فيكون الإخبار عن قيام زيد غلطًا، يجوز أن يكون قد قام وأن لم يقم، أفدت بـ(بل) أن تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطًا عن عمد أو سبق لسان»(٢).

وإذا وقعت بعد نفي أو نهي نحو (ما أقبل محمد بل خالد) و(لا تضرب محمدًا بل خالدًا) فجمهور النحاة على أنها في المعنى كـ(لكن)، فمعنى الأولى أنّ محمدًا لم يقبل وإنما الذي أقبل هو خالد، ومعنى الثانية أنك منهي عن ضرب محمد ومأمور بضرب خالد.

جاء في (شرح ابن عقيل): «يعطف بـ(بل) في النفي والنهي فتكون كـ(لكن) في أنها تقرر حكم ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعدها نحو (ما قام زيد بل عمرو) و(لا تضرب زيدًا بل عمرًا) فقررت النفي والنهي السابقين وأثبت القيام لعمرو والأمر بضربه»(٣).

وجاء في (التصريح): «ومعناها بعد الأخيرين ـ وهما النفي والنهي ـ تقرير حكم ما قبلها من نفي أو نهي على حاله وجعل ضده لما بعدها، (لكن) كذلك

---

(١) «المغني» (١/ ١١٢)، «شرح ابن عقيل» (٢/ ٦٦).
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٤١٩)، وانظر: (٢/ ٤٢٠).
(٣) «شرح ابن عقيل» (٢/ ٦٦)، «المغني» (١/ ١١٢).

كقولك: (ما كنت في منزل ربيع بل أرض لا يهتدى بها)... فتقرر نفي الكون في منزل الربيع عن نفسك وتثبت لها الكون في أرض لا يهتدى بها. و(لا يقم زيد بل عمرو) فتقرر نهي زيد عن القيام وتأمر عمرًا بالقيام»[١].

وأجاز المبرد أن تكون بعد النفي والنهي للإضراب أيضًا، فتكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها، وعلى هذا يكون معنى (ما أقبل محمد بل خالد): ما أقبل محمد بل ما أقبل خالد، فإقبال محمد حكمه كالمسكوت عنه، يحتمل أنه يكون أقبل، أو لم يكن أقبل، وما بعدها منفي، وكذلك المعنى في النهي نحو (لا تضرب محمدًا بل خالدًا) فالمعنى عنده: لا تضرب محمدًا بل لا تضرب خالدًا.

جاء في (المغني): «وأجاز المبرد وعبد الوارث أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها، وعلى قولهما فيصح: (ما زيد قائمًا بل قاعدًا)، و(بل قاعد)، ويختلف المعنى»[٢]، إذ القعود منفي على التقدير الأول، مثبت على التقدير الثاني»[٣].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «وإذا عطفت بـ (بل) مفردًا بعد النفي أو النهي فالظاهر أنها للإضراب أيضًا، ومعنى الإضراب: جعل الحكم الأول، موجبًا كان أو غير موجب، كالمسكوت عنه بالنسبة إلى المعطوف عليه، ففي قولك: (ما جاءني زيد بل عمرو) أفادت (بل) أن الحكم على (زيد) بعدم المجيء كالمسكوت عنه، يحتمل أن يصح هذا الحكم فيكون (زيد) غير جاءٍ، ويحتمل أن لا يصح فيكون قد جاءك، كما كان الحكم على

---

(١) «التصريح» (٢/ ١٤٨).

(٢) «المغني» (١/ ١١٢).

(٣) «شرح الدماميني على المغني» (١/ ٢٣٤).

(زيد) بالمجيء في (جاءني زيد بل عمرو) احتمل أن يكون صحيحًا وأن لا يكون.

وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الأندلسي.

وقال ابن مالك: (بل) بعد النفي والنهي كـ(لكن) بعدهما، وهذا الإطلاق منه يعطي أن عدم مجيء زيد في قولك: (ما جاءني زيد بل عمرو) متحقق بعد مجيء (بل) أيضًا، كما كان ذلك في (ما جاءني زيد لكن عمرو) بالاتفاق... وهذا كله حكم (بل) بالنظر إلى ما قبلها، وأما حكم ما بعد (بل) بعد النفي أو النهي فعند الجمهور أنه مثبت، فعمرو جاءك في قولك: (ما جاءني زيد بل عمرو) فكأنك قلت: (بل جاءني عمرو) فـ(بل) أبطل النفي والاسم المنسوب إليه المجيء...

وعند المبرد أنَّ الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط، فيبقى الفعل المنفي مسندًا إلى الثاني، فكأنك قلت: (بل ما جاءني عمرو) كما كان في الإثبات الفعل الموجب مسندًا إلى الثاني»[1].

والظاهر صحة رأي الجمهور، وذلك أنه هو الذي يشهد له استعمال العرب، فمن ذلك قوله:

لَـوِ اعْتَصَمْـتَ بِنَـا لَـمْ تَعْتَصِـمْ بِعِـدَا بَـلْ أَوْلِيَـاءَ كُفَـاةٍ غَيْـرِ أَوكَـالِ

فلا يصح أن يقال: (بل لم تعتصم بأولياء) لأنه للفخر. وكذلك قوله:

ومَـا انتميْـتُ إلـى خُـورٍ ولا كُشُـفٍ ولا لِئَـامٍ غَـداةَ الـرَّوْعِ أَوْزاعِ
بَلْ ضَارِبِينَ حَبِيكَ البِيضِ إِنْ لَحِقُوا شُمَّ العَرَانِين عندَ المَوْتِ لُذَّاعِ[2]

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٤١٩) وانظر «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٠٥)، و«الهمع» (٢/ ١٣٦).

(٢) انظر «شرح ابن الناظم» (٢٢٢)، «الهمع» (٢/ ١٣٦).

وظاهر أنك إذا أردت المعنى الذي ذكره المبرد كررت العامل نحو (ما جاءني محمد بل ما جاءني خالد) و(لا تضرب خالدًا بل لا تضرب محمدًا).

وكذلك يؤدي المعنى الذي ذهب إليه المبرد الإضراب بغير الأداة، وأعني به بدل الإضراب، فإنك إذا قلت: (لا تكرم سالمًا سعدًا) كان المعنى أنك نهيت عن إكرام سالم أولاً، ثم أضربت عن ذلك فنهيت عن إكرام سعد، فصار كأنك قلت: لا تكرم سعدًا.

وكذا في النفي، فأنت إذا قلت: (ما جاءني محمد خالد) كان المعنى: ما جاء محمد، ثم أضربت عن ذلك فقلت: بل ما جاء خالد.

ومما يؤيد ذلك أن البدل على نية تكرار العامل عندهم.

ويجوز ما ذكره المبرد فيما دلّ عليه دليل نحو (ما محمد كاتبًا بل شاعرًا) وذلك أن نصب (شاعر) يدل على أنّ النفي مكرر، وذلك أن (ما) لا ينتصب الخبر بعدها إذا كان موجبًا.

وربما كان المعنى قديمًا كما ذكر المبرد، وذلك أن الأصل أن يكون لكل أداة معنى، ثم تطور الاستعمال إلى ما ترى، وتطور الدلالة كثير في اللغة والله أعلم.

لا بل:

قد يضم إلى (بل): (لا) فتفيد توكيد الإضراب، وذلك بعد الإيجاب والأمر والنفي والنهي نحو (جاء محمد لا بل خالد) ومعناها: نفي المجيء عن محمد وإثباته لخالد. فالفرق بين قولنا: (جاء محمد بل خالد) و(جاء محمد لا بل خالد) أنّ مجيء محمد في الأول صار كالمسكوت عنه، فإنه يجوز أنه حصل

ويجوز أنه لم يحصل ، وفي الثاني نفينا المجيء عن محمد وأثبتناه لخالد. قال الشاعر:

وَجْهُك البدرُ لَا بل الشَّمْسُ لَوْ لَمْ   يُقْـضَ للشَّمْـس كَسْفـةٌ وأُفـولُ

وكذا في الأمر ، فإنك إذا قلت: (اضرب محمدًا لا بل خالدًا) كان المعنى: لا تضرب محمدًا وإنما آمرك بضرب خالد ، ولو قال: (اضرب محمدًا بل خالدًا) لكان الأمر بضرب محمد كالمسكوت عنه ، يجوز أن يوقعه وألا يوقعه.

وكذلك في النفي والنهي نحو (ما جاء محمد لا بل خالد) فنفي المجيء عن محمد مؤكد بـ (لا) مثبت لخالد. وكذلك نحو (لا تضرب محمدًا لا بل خالدًا).

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وإذا ضممت (لا) إلى (بل) بعد الإيجاب أو الأمر نحو (قام زيد لا بل عمرو) و(اضرب زيدًا لا بل عمرًا) فمعنى (لا) يرجع إلى ذلك الإيجاب والأمر المتقدم لا إلى ما بعد (بل) ، ففي قولك: (لا بل عمرو) نفيت بـ (لا) القيام عن زيد وأثبته لعمرو بـ(بل)، ولو لم تجئ بـ (لا) لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه ، يحتمل أن يثبت وأن لا يثبت ، وكذا في الأمر نحو (اضرب زيدًا لا بل عمرًا) أي: لا تضرب زيدًا بل اضرب عمرًا ، ولولا (لا) المذكورة لاحتمل أن يكون أمرًا بضرب زيد وأن لا يكون مع الأمر بضرب عمرو. وكذا (لا) الداخلة على (بل) بعد النهي والنفي: راجعة إلى معنى ذلك النهي والنفي ، مؤكدة لمعناهما»[1].

---

(١) «شرح الرضي» (٢/٤١٩ ـ ٤٢٠)، وانظر «المغني» (١/١١٣)، «الهمع» (٢/١٣٦).

أحرف الإضراب:

تقدم أنّ الإضراب معنى يؤدّى بعدة أحرف ، فله حرف رئيس هو (بل) ، وقد يؤدَّى بـ(أم) المنقطعة وبـ(أو) أيضًا ، فما الفرق بين هذه الأحرف في الدلالة على الإضراب؟

والجواب أنّ الإضراب بـ(بل) هو الأصل ، وذلك:

١ ـ أنّ الإضراب بـ(بل) يكون في المفردات والجمل ، نحو (رأيت محمدًا بل سعيدًا) ونحو ﴿ بَلِ ٱفۡتَرَىٰهُ بَلۡ هُوَ شَاعِرٌ ﴾.

أما الإضراب بـ (أم) فلا يكون إلاّ في الجمل كما مر ، ولا يكون في المفردات ، وكذا الإضراب بـ(أو) نحو (سأسافر اليوم أو أقيم فلا أسافر).

جاء في (شرح الرضي): «وتجيء (أو) أيضًا للإضراب بمعنى (بل) ، فلا يكون إذن بعدها إلاّ الجمل ، فلا يكون حرف عطف بل حرف استئناف»[١].

٢ ـ أن (أم) لا تستعمل إلاّ في الإضراب الانتقالي ، ولا تستعمل في الإضراب الإبطالي ، وأما (أو) فبالعكس فلا تكون إلاّ للإبطال ، و(بل) تكون لهما جميعًا كما ذكرنا ، فهي أوسع استعمالاً منهما.

٣ ـ الأصل في (أو) ألاّ تكون للإضراب وإنما هي لأحد الشيئين ، ولذا كان استعمالها في الإضراب مقيدًا.

وعن سيبويه أنها لا تكون للإضراب إلاّ بشرطين:

ـ تقدم نفي أو نهي.

---

(١) «شرح الرضي» (٢/٤٠٩).

ـ وإعادة العامل ، نحو (ما قام زيد أو ما قام عمرو) و(لا يقم زيد أو لا يقم عمرو) [١] .

وعن آخرين أنه لا يشترط تقدم ذلك عليها .

والأصل في (أم) أن تستعمل استفهامًا أو مع استفهام ، فيكون إضرابها مصحوبًا بإنكار أو توبيخ أو استفهام حقيقي . وأما (بل) فتستعمل للتقرير واليقين وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [الطور: ٣٣] ، وقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ [السجدة: ٣] .

ولذا لا يحسن استعمال الواحدة مكان الأخرى في مواطن كثيرة ، فلا يحسن أن تقول في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ﴾ [البقرة: ١٥٤] : (أم حياء) .

ولا يحسن في قوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] : أم يداه مبسوطتان ، ولا أو يداه .

ولا يحسن في قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [البقرة: ١٧٠] : (أم نتبع) ولا (أو نتبع) .

وكذا لا يصح في قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ١٠٨] أن يقال: (بل تريدون) ، ولا في قوله: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] أن يقال: بل له البنات ، ولا في قوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥] أن يقال: بل خلقوا من غير شيء .

ولو كانت (أم) و(أو) كـ (بل) في إفادة الإضراب لم يمتنع ذلك .

---

(١) «المغني» (١/ ٦٤).

لا :

وتفيد النفي ، وتعطف بثلاثة شروط :

الأول: أن يتقدمها إثبات ، نحو (أقبل محمد لا خالد) ، أو أمر نحو (أَهِنْ خالدًا لا سعدًا) ، أو دعاء نحو (غفر الله لبكر لا زيد) ، أو تحضيض نحو (هلا تكرم محمدًا لا سالمًا) أو تمنّ نحو (ليت لي ولدًا لا بنتًا) .

قال سيبويه : أو نداء نحو (يا محمد لا خالد) .

الثاني : أن لا تقترن بعاطف ، فإذا قلت : (ما جاء محمد ولا خالد) كانت الواو هي العاطفة ، و(لا) زائدة لتوكيد النفي .

الثالث : أن يتعاند متعاطفاها نحو (اقبل رجل لا امرأة) بخلاف (أقبلت هند لا امرأة) لأن هندًا امرأة[1] .

العطف على اللفظ والمعنى:

الأصل أن يعطف على اللفظ ، نحو (أقبل محمد وخالد)، وقد يعطف على المعنى، ويدخل تحت هذا ما يسميه النحاة العطف على المحل، والعطف على التوهم ، فمن الأول قولهم: (ليس زيد بقائم ولا قاعدًا) ، قالوا : إن (قاعدًا) معطوف على محل (قائم) ، وذلك أنه خبر (ليس) وحقه النصب .

ومن الثاني قوله :

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غرابُها

عطف (ناعب) على توهم وجود الباء في خبر (ليس) : (مصلحين) ؛ لأنه يكثر دخولها على خبرها .

---

(١) انظر : «المغني» (١/ ٢٤١ـ٢٤٢) ، «الهمع» (٢/ ١٣٧) .

والحق أنّ هذا كله من باب العطف على المعنى ، فقولنا : (ليس زيد بقائم ولا قاعدًا) المعطوف فيه ليس على إرادة الباء ، ومعنى ذلك أنّ الخبر مؤكد ، والمعطوف غير مؤكد ، فإنك نفيت القيام نفيًا مؤكدًا ، ونفيت القعود نفيًا غير مؤكد. فإذا جررت المعطوف فقلت: (ليس محمد بقائم ولا قاعد) كان نفي القعود مؤكدًا أيضًا كنفي القيام.

ومن العطف على المعنى قولنا: (إنّ محمدًا حاضر وأخوه) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ ﴾ [المائدة: ٦٩] وسبب رفع المعطوف أنه على غير إرادة (إنّ) ، ومعنى ذلك أنّ الاسم مؤكد ، والمعطوف غير مؤكد. ولو نصبنا المعطوف فقلنا : (إن محمدًا حاضر وأخاه) لكان مؤكدًا أيضًا كتأكيد المعطوف عليه.

ومثله (ما كان محمد قاعدًا ولا أخوه نائم) فإنّ الثانية على غير إرادة (كان) ، فيكون زمن الأولى المضي ، بخلاف زمن الثانية.

جاء في (الكتاب): «وتقول: (ما عبد الله خارجًا ولا معنٌ ذاهبٌ) ترفعه على ألا تشرك الاسم الآخر في (ما) ولكن تبتدئه ، كما تقول: (ما كان عبد الله منطلقًا ولا زيدٌ ذاهبٌ) إذا لم تجعله على (كان) وجعلته غير ذاهب الآن»[1].

ومنه ما يسميه النحاة العطف على التوهم ، نحو (ما زيد قائمًا ولا قاعدٍ) فـ(قاعد) مجرور على توهم الباء في خبر (ما) ، وهو في الحق عطف على المعنى ، وذلك أنّ الخبر غير مؤكد ، والمعطوف مؤكد.

وجعلوا من هذا الضرب قوله تعالى: ﴿ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [المنافقون: ١٠] عطف (أكن) المجزوم على

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٢٩).

(أصّدّق) المنصوب ، وهو عطف على المعنى ، وذلك أنّ المعطوف عليه يراد به السبب، والمعطوف لا يراد به السبب، فإن (أصّدّق) منصوب بعد فاء السبب، وأما المعطوف فليس على تقدير الفاء ، ولو أراد السبب لنصب ، ولكنه جزم لأنه جواب الطلب ، نظير قولنا : (هل تدلني على بيتك أزرك) كأنه قال: إن تدلني على بيتك أزرك ، فجمع بين معنيي التعليل والشرط. ومثل ذلك أن أقول لك : (احترم أخاك يحترمْك) و(احترم أخاك فيحترمك) فالأول : جواب الطلب ، والثاني : سبب وتعليل ، وتقول في الجمع بين المعنيين : (أكرم صاحبك فيكرمَك ويعرفْ لك فضلك) وهو عطف على المعنى وليس توهمًا بمعنى الغلط[1] .

المتعاطفان:

المتعاطفان يكونان على أقسام هي :

١ ـ عطف الشيء على مغايره : وهو الأصل نحو (رأيت محمدًا وخالدًا) .

٢ ـ عطف الشيء على مرادفه : نحو (هذا كذب وافتراء) و(عملك غيّ وضلال) .

٣ ـ عطف العام على الخاص : كقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَـٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] فالقرآن العظيم عام عطف على الخاص وهو السبع المثاني. ونحو ذلك أن تقول : (اشتريت رمانًا وفاكهة) .

٤ ـ عطف الخاص على العام ، كقوله تعالى : ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَـٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨] فجبريل وميكال خاص عطف على عام ، وهو الملائكة ، وذلك للاهتمام بما أفرد ذكره .

---

(١) «البرهان» (٤/ ١١٢) ، وانظر «الهمع» (٢/ ١٤٢) ، «الإتقان» (١/ ١٩٩) .

٥ ـ عطف الشيء على نفسه لزيادة فائدة ، نحو: ﴿ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ ﴾ [البقرة: ١٣٣] فإله آبائه هو إلهه.

٦ ـ عطف الصفات بعضها على بعض والموصوف واحد ، نحو (مررت برجل فقيه وشاعر وكاتب) ، وكقوله تعالى: ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴾ [الأعلى: ١ـ٤] .

٧ ـ عطف الاسم على الفعل وبالعكس: الأصل أن يعطف الاسم على الاسم نحو (هو لبيب وحذر) ، والفعل على الفعل نحو (هو يهين ثم يندم).

وقد يعطف الاسم المشبه للفعل كاسم الفاعل ونحوه على الفعل وبالعكس ، نحو قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ [الملك: ١٩] فعطف الفعل (يقبضن) على (صافات) ، ونحو قوله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ [الأنعام: ٩٥] فعطف اسم الفاعل (مخرج) على (يخرج) ، وقوله: ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾ [العاديات: ٣ ـ ٤].

وهذه المغايرة سببها اختلاف الدلالة ، وذلك أن دلالة الفعل غير دلالة الاسم ، فالفعل يدل على الحدوث والتجدد ، والاسم يدل على الثبوت كما ذكرنا في أكثر من موضع ، فإذا اقتضى المقام الحدوث جيء بالفعل ، وإذا اقتضى الثبوت جيء بالاسم ، فجاء بـ(صافات) في قوله: ﴿ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ﴾ على صيغة الاسم للدلالة على الثبوت ، وذلك أنّ الطير يصفّ جناحه عند الطيران ، وهي الحالة الثابتة، وجاء بـ(يقبضن) على الفعل ؛ لأن القبض حالة ليست ثابتة. ثم إن (القبض) حالة حركة وتجدد ، والصفّ حالة ساكنة ثابتة ، فجاء بالقبض على صيغة الفعل الدالة على الحركة والتجدد ، وجاء بـ(صافات) على صيغة الاسم الدالة على الثبوت.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ فجاء بقوله: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ ﴾ على صيغة الفعل؛ لأن من أبرز صفات الحيّ الحركة والتجدد، فجاء بالفعل الدال على الحركة والتجدد، وجاء بـ ﴿ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ على الاسم؛ لأن الميت لا حركة فيه ولا تجدد، فجاء باسم الفاعل الدال على الثبوت.

وقد تقول: ولم قال إذن في مكان آخر: ﴿ وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ [آل عمران: ٢٧] بصيغة الفعل فيهما؟.

والجواب: أنّ المقام يقتضي ذلك، وإليك الآية ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾ تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾ [آل عمران: ٢٦ ـ ٢٧].

فإن المقام كله تغيير وتبديل وحركة وتجدد، من تغير الملوك، وإدالة الدول، وتعاقب الليل والنهار، وأمور الموت والحياة، وغيرها، فالمقام كله حركة تغيير وتبديل، بخلاف الآية الأولى التي تبدأ بقوله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴾ [الأنعام: ٩٥].

فالمقامان مختلفان، فجاء في كل مقام بما يناسبه، والله أعلم.

حذف أحد المتعاطفين:

قد يحذف أحد المتعاطفين للدلالة عليه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [البقرة: ٦٠] أي: فضرب فانفجرت[1]، فحذف المعطوف عليه لدلالة ما بعده عليه، فإنه لو لم يضرب

---

(١) «المغني» (٢/ ٦٢٨).

لم تنفجر بالماء. ونحوه قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَٰلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٧٣] أي: فضربوه فأحياه الله، كذلك يحيي الله الموتى. ونحوه قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٣] أي: فماتوا ثم أحياهم. ومثله قوله: ﴿فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٧] أي: فذهبا فكذبوهما فدمرناهم.

وهذا في القرآن كثير، فإن القرآن قد يطوي بعض المشاهد التي تفهم بالقرائن، والتي لا يتعلق غرض بذكرها، ويعرض المشاهد التي يتعلق بذكرها الغرض.

ومن هذا الباب قولهم: (راكب الناقة طليحان)[١] والطليح: المتعب، والمعنى: راكب الناقة والناقة متعبان، فالمعطوف محذوف، وهو مفهوم من القرينة؛ لأنه لا يخبر عن المفرد بالمثنى.

حذف حرف العطف:

قد يحذف العطف للدلالة، وذلك نحو (ذهبت إلى السوق فاشتريت خبزًا لحمًا فاكهةً) والمعنى: فاشتريت خبزًا ولحمًا وفاكهةً. ويحتمل نصب اللحم والفاكهة على أنه بدل إضراب أيضًا، أي فاشتريت خبزًا بل لحمًا بل فاكهة، فيكون الخبز واللحم كالمسكوت عنهما، يحتمل أنه اشتراهما ويحتمل أنه لم يشترهما.

فهو تعبير احتمالي يحتمل كلا المعنيين، وقد تعين القرينة أحدهما دون الآخر، ومنه قولك: (جالس محمدًا سعدًا إبراهيم) والمعنى: جالس محمدًا أو سعدًا أو إبراهيم، والمقصود بذلك الإباحة، ويحتمل بدل الإضراب

---

(١) «شرح ابن عقيل» (٢/ ٦٧).

أيضًا ، فإنه إذا ذكر الحرف فقد تعينت دلالة التعبير ، وإن لم يذكر الحرف كان التعبير مطلقًا يحتمل أكثر من معنى .

جاء في (**المغني**): «حكى أبو زيد (أكلت خبزًا لحمًا تمرًا) فقيل: على حذف الواو ، وقيل: على بدل الإضراب .

وحكى أبو الحسن: (أعطه درهمًا درهمين ثلاثة) وخرج على إضمار (أو) ، ويحتمل البدل المذكور»[١] .

* * *

(١) «المغني» (٢/ ٦٣٥) ، وانظر «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٥٧) .

العـــدد

إن وضع العدد مع المعدود له قواعد معلومة في العربية أجملها بإيجاز:

١ ـ إن الأعداد من الثلاثة إلى العشرة تضادّ المعدود، تذكّر مع المؤنث، وتؤنث مع المذكر، وتمييزها جمع مجرور بالإضافة، تقول: سبعة رجال وسبع نسوة وهذه القاعدة قديمة سامية الأصل[١].

غير أنها إذا وقعت بعدها المائة أفردت ولم تجمع، تقول: ثلاثمائة وأربعمائة، وكان القياس أن يقال: ثلاث مئات، وأربع مئات.

وقد يؤتى بلفظ (مئات) للتنصيص على معنى معين، تقول مثلاً: (عندي مئات كثيرة أعطيته أربع مئات منها) فإن قلت: (أعطيته أربعمائة منها) احتمل أن يكون المعنى: أعطيته أربعمائة مائة، واحتمل المعنى الأول أيضًا، بخلاف التعبير الأول، فإنه لا يحتمل إلاّ معنى واحدًا.

ويقال لك: كم مائة أخذت؟ فتقول: سبع مئات. فإن قلت: سبعمائة، احتمل سبعمائة مائة، واحتمل المعنى الأول أيضًا.

وقد يؤتى بلفظ (مئات) للدلالة على معنى آخر، وذلك كأن تقول: (هذه ثلاث مئات الرجال) والمعنى: أنّ الثلاث تعود لمئات الرجال، فإنّك لم تنص على أنّ عدد الرجال ثلاثمائة، بل ذكرت أنهم مئات، وهذه الثلاث تعود

---

(١) انظر «التطور النحوي» (٨٠)، «تاريخ العرب قبل الإسلام» (٧/ ١١٥).

لهم ، فقد تكون هذه الثلاث نوقًا أو أفراسًا أو غيرها ، فمعدود الثلاث محذوف للعلم به . ونحوه أن تقول : (هذه خمسة ألف الرجل) والمعنى أنّ هذه الخمسة تعود لألف الرجل ، وليس المعنى أنهم خمسة آلاف رجل .

٢ ـ يكون المعدود مع الأعداد المركبة مفردًا منصوبًا ، ويتطابق الجزءان تذكيرًا وتأنيثًا في أحد عشر واثني عشر ، ويخالف صدر العدد المركب المعدودَ ويطابقه عجزه ، تقول : ستة عشر رجلاً ، وست عشرة امرأة .

ويذكر النحاة أن أصل العدد المركب أن يكون بالواو ، فخمسة عشر أصلها : خمسة وعشرة «فحذفت الواو وركب العددان اختصارًا ودفعًا لما يتبادر من العطف أن الإعطاء دفعتان . قاله الدماميني»[١] .

والحق أنّه إذا فك التركيب وجيء بحرف العطف اختلف المعنى بحسب الحرف ، فإذا قلت : (جاء خمسة فعشرة رجال) أو (جاء خمسة ثم عشرة رجال) دلّ ذلك على أن مجيء الخمسة سبق مجيء العشرة بتعقيب أو بمهلة بحسب الحرف ، بخلاف مفهوم التركيب .

وإذا جيء بالواو فقد ذكروا أنّ المعنى يختلف أيضًا ، فقولك : (أعطيتك خمسة عشر كتابًا) يختلف عن قولك : (أعطيتك خمسة وعشرة كتب) وذلك أن العطف يحتمل أن الإعطاء دفعتان لا دفعة واحدة ، ويحتمل أنه أعطاه دفعة واحدة . ومعنى هذا أن التركيب يفيد أن الإعطاء كان دفعة واحدة .

والحق أنّ التركيب قد يحتمل أكثر من دفعة أيضًا ، غير أنّ هناك فرقًا بين التركيب والعطف بالواو غير ما ذكروا ، وذلك :

أ ـ أن قولك : (أعطيتك خمسة عشر كتابًا) معناه أنّ مجموع ما أعطيته

---

(١) «حاشية الصبان» (٤/ ٦٨) .

خمسة عشر كتابًا ، فقد يكون ذلك بدفعة أو بدفعتين أو بدفعات ، فقد يكون أعطاه مرة أربعة ، ومرة ثمانية ، ومرة ثلاثة ، فيكون المجموع خمسة عشر ، وأما العطف بالواو فهو يحتمل أنه أعطاه إياها دفعة واحدة أو دفعتين فقط ، دفعة بخمسة كتب ، ودفعة بعشرة كتب ، وقد تكون العشرة سابقة للخمسة ، أو بالعكس ، ولا يحتمل أنه أعطاه إياها على دفعات ، بخلاف التركيب فإنه يفيد المجموع الكلي.

ب ـ إنَّ العطف بالواو يحتمل معنى آخر يختلف عن التركيب ، فإنَّ التركيب في قولك: (أعطيتك خمسة عشر كتابًا) يفيد أنَّ المعطى هو كتب ليس غير ، وأما العطف فيحتمل أكثر من معنى ، وذلك أنّك إذا قلت مثلاً: (أعطيته خمسةً وعشرة كتب) بتنوين (خمسة) احتمل أنّ الخمسة ليست كتبًا ، إنما قد تكون أقلامًا ، بخلاف ما إذا قلت: (أعطيته خمسةَ وعشرة كتب) بلا تنوين ، فإنها تعني أن المعطى كتب فقط.

وتقول: (أعطيته خمسًا وعشرة كتب) فيكون معدود الخمس مؤنثًا ، بخلاف معدود العشرة. ونحوه أن تقول: (أقبل خمس وعشرة رجال) فمعدود الخمس مؤنث، بخلاف معدود العشرة، فقد يكون الخمس نسوةً أو نحوهن.

٣ ـ يكون المعدود بعد ألفاظ العقود مفردًا منصوبًا ، تقول: (أقبل عشرون رجلاً) و(رأيت ثلاثة وأربعين غلامًا).

قالوا: و«لا يجوز تركيب النيف مع العشرين وبابه، بل يتعين العطف فتقول: خمسة وعشرون ، ولا يجوز: خمسة عشرين ، ولعله للإلباس في نحو (رأيت خمسة عشرين رجلاً ، فإنه يحتمل خمسة لعشرين رجلاً ، وقيل غير ذلك»[١].

---

(١) «شرح الأشموني» (٤/ ٦٩).

ومعنى ذلك أنك إذا ركّبت فقلت مثلاً: (رأيت خمسة عشرين رجلاً) احتمل المعنى: أن الخمسة ليست رجالاً، وإنما قد يكون المعدود شيئًا آخر، كأن تكون خمسة كتب تعود لعشرين رجلاً ونحو ذلك، فالخمسة ملك للعشرين وليست رجالاً.

وقد تقول: أوَ لا يفهم هذا من الأعداد المركبة في نحو قولنا: (خمسة عشر رجلاً)؟.

والجواب: لا، وذلك لأمور منها: أنه لو كانت الخمسة ليست رجالاً وإنما هي ملك لهم لقلنا: (خمسة عشرة رجال) لأن معدود العشرة جمع مجرور، والمعنى: خمسة جمال مثلاً تعود لعشرة رجال.

ثم إنّ البناء على فتح الجزءين ينفي هذا المعنى، فإنك إذا أردت الإضافة جررت العشرة بالإضافة فتقول: خمسة عشرةِ رجال، بجر العشرة.

٤ ـ يكون المعدود بعد المائة والألف مفردًا مجرورًا نحو (مائة عامٍ) و(ألف سنةٍ).

٥ ـ من الملاحظ أنه في التركيب نستعمل لفظة (أحد) و(إحدى)، فتقول: أحد عشر وإحدى عشرة، ولا نستعمل لفظة (واحد) أو (واحدة)، وكذلك قبل ألفاظ العقود، فتقول: أحد وعشرون، وإحدى وعشرون، وقد تقول: واحد وعشرون، وواحدة وعشرون، على قلة. فما اختلاف لفظة (أحد) عن لفظة (واحد)؟.

أحد وواحد:

تدلّ الأبحاث الحديثة على أن لفظة (أحد) أسبق وجودًا من (واحد) في اللغات السامية، وهي بمعنى الواحد، جاء في (التطور النحوي): «فـ(أحد)

سامية الأصل ، وواحد مشتقة منها»[١] . ويقال للواحد المذكر في العربيات الجنوبية: (أحد) وللمؤنث: (أحدت)[٢] ، وفي اللحيانية: (أحد) للواحد المذكر ، و(إحدى) للواحدة[٣] ، وفي لغة النبط: (حد) بمعنى «أحد ، وبمعنى الأول والواحد»[٤] .

فلفظة (أحد) أقدم من (واحد) ، غير أنّ العربية خصصت لكل منهما معنى واستعمالاً . جاء في (**التطور النحوي**): «والفرق في المعنى بين (أحد) و(واحد) معروف ، وهو مثال ما قلناه من أن العربية تميل إلى التخصيص ، فاستفادت من وجود شكلين للكلمة ، فلم تستعملهما مترادفين ، بل فرقت بينهما وخصصت كل واحد منهما بمعنى ووظيفة غير ما لصاحبه»[٥] .

إنّ لفظة (أحد) كما يرى النحاة على ضربين:

الأول: أن يراد بها عموم العقلاء فتلزم الإفراد والتذكير ، وتقع بعد النفي والنهي والاستفهام والشرط ، وفي غير الموجب عمومًا[٦] ، تقول: (ما في الدار أحد) أي: ما فيها شخص عاقل ، قال تعالى: ﴿هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [التوبة: ١٢٧] ، وقال: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦] ، وقال: ﴿۞ إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ﴾ [آل عمران: ١٥٣] . والذي يدل على وقوعها بلفظ واحد في المفرد وغيره قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧] ، وقوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ

---

(١) «التطور النحوي» (٧٩).
(٢) «تاريخ العرب قبل الإسلام» (٧/ ١١٥).
(٣) «تاريخ العرب قبل الإسلام» (٧/ ١٦٩).
(٤) «تاريخ العرب قبل الإسلام» (٧/ ٣١٥).
(٥) «التطور النحوي» (٧٩).
(٦) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٦٣-١٦٤).

بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥] فهذا جمع، لأن (بين) لا تقع إلاّ على اثنين فما زاد[١]، وقال تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢] فأوقعها على المؤنث.

ويرى كثير من النحاة أنّ همزة (أحد) هذه أصلية وليست بدلاً من الواو، ويرى آخرون أنها كصاحبتها الأخرى مبدلة همزة عن الواو[٢]، وهذا الذي يترجح عندي.

وقد تقول: إن لفظة (واحد) قد تفيد العموم أيضًا في النفي وشبهه، تقول: (ما زارني واحد منهم) و(هل زارك واحد منهم؟).

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «ويستعمل (واحد) أيضًا لعموم العقلاء في غير الموجب، لكن يؤنث نحو (ما لقيت واحدًا منهم ولا واحدة منهن)»[٣].

والحق أنهما مختلفان في الدلالة على العموم، وذلك أن لفظة (أحد) تفيد العموم في النفي، سواء اقترنت بها (من) الدالة على الاستغراق أم لم تقترن، فإذا اقترنت أفادت التوكيد، فإنك إذا قلت: (لم أر أحدًا في الدار) دل ذلك على أنك لم تر أيّ شخص، واحداً أو أكثر، فإن قلت: (لم أر من أحد) أكدت نفي العموم.

أما إذا قلت: (لم أر واحدًا) فإنه يحتمل أنك لم تر أحدًا، ويحتمل أنّك لم تر واحدًا فقط بل رأيت أكثر من واحد.

---

(١) «لسان العرب» (٤/ ٤٦١-٤٦٢)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٦٣)، «شرح ابن يعيش» (٦/ ١٧، ٣١).
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ١٦٤).
(٣) «شرح الرضي» (٢/ ١٦٤).

والضرب الآخر من ضَرْبَي (أحد) أن يُراد بها معنى (واحد) ، وأجمعوا على أن همزتها منقلبة عن واو ، وأصلها وَحَد[١] .

والحق أنها ليست بمعنى (واحد) في الضرب الثاني أيضًا ، وذلك من وجوه منها :

١ ـ أن الواحد اسم وضع لمفتتح العدد[٢] ، وهو ما يقابل الاثنين ، تقول : (جاءني منهم واحد) أي لم يجئني اثنان ، ولا تقول : (جاءني منهم أحد) ، قال تعالى : ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾ [المائدة: ٧٣] «قيل : والواحد يدخل في الأحد ، والأحد لا يدخل فيه ، فإذا قلت : (لا يقاومه واحد) جاز أن يقال : لكنه يقاومه اثنان ، بخلاف قولك : لا يقاومه أحد»[٣] .

٢ ـ إنّ (أحدًا) إذا أضفيت تكون بمعنى (واحد) ، غير أنها تكون بعضًا من المضاف إليه ، فأحد القوم واحد منهم ، وهو بعضهم ، قال تعالى : ﴿ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ ﴾ [الكهف: ١٩] أي واحدًا منكم ، وقال : ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ ﴾ [القصص: ٢٦] أي واحدة منهما ، فأنت ترى أن المضاف بعض المضاف إليه .

جاء في (لسان العرب) : «وتقول : هو أحدهم ، وهي إحداهن ، فإن كانت امرأة مع رجال لم يستقم أن تقول هي إحداهم ، ولا أحدهم ، ولا إحداهنّ ، إلّا أنْ تقول : هي كأحدهم ، أو هي واحدة منهم»[٤] .

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٦/ ٣١ ، ٦/ ١٦) ، «شرح الرضي» (٢/ ١٦٤) .

(٢) «لسان العرب» (وحد) (٤/ ٤٦١) .

(٣) تفسير «فتح القدير» للشوكاني (٥/ ٥٠٢) .

(٤) «لسان العرب» (٤/ ٤٦٠) .

أما كلمة (واحد) إذا أضفيت فلا تؤدي هذا المعنى ، فإذا قلت: (هو واحدهم) لم يفد أنّه أحدهم ، بل يكون المعنى أنّه المتقدم فيهم ، جاء في (لسان العرب): «ورجل واحد متقدم في بأس أو علم أو غير ذلك ، كأنه لا مثل له»[١] . وجاء فيه: «والواحد بني على انقطاع النظير وعوز المِثل»[٢].

فأنت ترى أن أحد القوم ليس بمعنى واحد القوم ، وإنّما بمعنى واحد من القوم ، وواحد أمه معناه ليس معه غيره ، وليس بمعنى أحد أمه ، ولا يصح هذا التعبير.

٣ ـ يأتي الواحد بمعنى المماثلة وعدم المخالفة والمغايرة ، تقول: «الجلوس والقعود واحد ، وأصحابي وأصحابك واحد»[٣] قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَاحِدٌ﴾ [العنكبوت: ٤٦] ولا تستعمل كلمة (أحد) لذلك.

٤ ـ تستعمل (أحد) وصفًا في الإثبات بلا إضافة ولا تبيين بمن ، فتختص بالله وحده لا يشركه فيها غيره ، قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]. جاء في (لسان العرب): «قال الأزهري: وأما اسم الله عز وجل (أحد) فإنه لا يوصف شيء بالأحدية غيره ، لا يقال: رجل أحد ، ولا درهم أحد ، كما يقال: رجل وَحَد ؛ لأنّ أحدًا صفة الله عز وجل التي استخلصها لنفسه ولا يشركه فيها شيء»[٤].

وجاء في (تفسير ابن كثير) في قول تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾: «يعني هو الواحد الأحد الذي لا نظير له. . . ولا يطلق هذا اللفظ على أحد في الإثبات

---

(١) «لسان العرب» (٤/ ٤٦٠).
(٢) «لسان العرب» (٤/ ٤٦١).
(٣) «لسان العرب» (٤/ ٤٦٠).
(٤) «لسان العرب» (٤/ ٤٦٤).

إلاّ على الله عز وجلّ ، لأنه الكامل في جميع صفاته وأعماله»[١].

وأما (وَحَد) التي هي أصل لأحد فيوصف بها الإنسان وغيره ، تقول: رجل وَحَد. ودرهم وَحَد ، بخلاف كلمة (أحد) ، فلا يقال: رجل أحد ، ولا درهم أحد ، فالإبدال كان لغرض أداء معنى جديد واستعمال جديد ، فالوحَد من الوحش: المتوحد ، ومن الرجال: الذي لا يعرف نسبه ولا أصله[٢].

فليس (وحد) كأحد ، ولا (أحد) كواحد.

اسم الفاعل من العدد:

يصاغ من العدد من لفظ اثنين فصاعدًا إلى عشرة: اسم فاعل على وزن فاعل ، فيقال: ثان وثالث ورابع ونحوها ، ويستعمل على أحد معنيين:

أحدهما: أن يكون المراد به (واحدًا) فتستعمله مع أصله الذي صيغ منه ، تقول: هو ثاني اثنين ، أي هو أحد اثنين ، وثالث ثلاثة ، أي هو أحد ثلاثة ، ورابع أربعة ، أي هو أحد أربعة.

والمعنى الآخر: أن يراد به معنى الجعل والتصيير ، فتستعمل مع ما دون أصله بمرتبة واحدة فيقال: هو رابعٌ ثلاثةً ، أي يجعل الثلاثة أربعة ، وسادسٌ خمسةً ، أي يجعل الخمسة ستة بأن يدخل فيهم.

وللمعنى الأخير استعمالان:

إما أن ننوّن اسم الفاعل وننصب ما بعده ، فتقول: هو رابعٌ ثلاثةً ، وسادس خمسةً ، فيكون على معنى الحال أو الاستقبال ، أي يصيّرهم ويجعلهم.

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٤/ ٥٧٠).

(٢) «لسان العرب» (٤/ ٤٦٤).

وإما أن تضيفه إلى ما بعده فتقول: هو رابعُ ثلاثةٍ وسادسُ خمسةٍ ، وهو إمّا على معنى المضيّ، أي جعلهم وصيّرهم، وإما على معنى الحال والاستقبال، كما مر في اسم الفاعل[١].

وإذا أردنا استعمال الواحد والواحدة استعمال اسم الفاعل في التنييف بعد العشرة أو بعد ألفاظ العقود فإننا نستعملها بلفظ الحادي والحادية ، على القلب كما يقول النحاة: فنقول: الحادي والعشرون ، والحادي عشر ، ولهذا القلب والتغيير سببه ، فإنه إذا نطقنا بلفظ (الواحد) لم يفهم منه الدلالة على اسم الفاعل وإن كان على وزن فاعل ، لأن الواحد اسم بني على لفظ مفتتح العدد ، فإنك إذا قلت مثلاً: (أقبل الواحد والعشرون) ـ ولم يكن وزن آخر لاسم الفاعل ـ لم يفهم منه أنهم أقبلوا جميعًا أو أقبل واحد منهم ، ألا ترى أنك تقول: (الواحد والعشرون حضروا) ، وتقول: (الحادي والعشرون حضر)؟ وكذلك: الحادي عشر ، والواحد عشرة ، تقول: (هذا واحد عشرة رجال) أي واحد من عشرة ، أما الحادي عشر فلمعنى آخر معلوم.

تمييز العدد:

مرّ بنا أنّ تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة جمع مجرور بالإضافة ، وبعد الأعداد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين مفرد منصوب ، وبعد المائة والألف مفرد مجرور ، غير أن هناك أمورًا يجدر بنا التنبيه عليها منها:

١ ـ أنّ الإضافة تحتمل التمييز والإضافة إلى المالك ، فقولك: (رأيت خمسة الرجال) يحتمل أنّ الخمسة هم الرجال ، ويحتمل أن الخمسة ملك

---

(١) انظر: «شرح ابن يعيش» (٦/ ٣٦) ، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٧٧) ، «التصريح» (٢/ ٢٧٦) ، «الأشموني» (٤/ ٧٤).

للرجال ، كما تقول: هذه ثلاثتك وهذه ثلاثة محمد ، وهذا يكون في الأعداد المركبة وألفاظ العقود وغيرها ، تقول: (هذه خمسة عشر خالدٍ) أي هي له ، و(هي عشرو خالد) بحذف النون ، و(هذه مائة محمد) ، و(ألف سعيد) ، على معنى التملك ، جاء في (المقتضب): «اعلم أنك إذا أضفت عددًا حذفت منه النون والتنوين ، أيّ ذلك كان فيه ، فتقول: هذه عشروك ، وثلاثوك ، وأربعوك ، ورأيت ثلاثيك وأربعيك ، وهذه مائتك وألفك»(١).

وجاء في (حاشية الخضري): «العدد مطلقًا تجوز إضافته إلى غير تمييزه ، نحو: عشروك وثلاثة زيد ، وحينئذ يستغنى عن التمييز فلا يذكر أصلاً ، لأنك لا تقول: ثلاثة زيد ، إلاّ لمن عرف جنسها»(٢).

٢ - إنّ المفرد المنصوب قد يختلف عن الجمع في أنه قد يراد بالجمع المنصوب الحال أحيانًا ، تقول: (أقبل خمسة عشر راكبًا) ، وتقول: (أقبل خمسة عشر راكبين) ، فالثانية حال(٣) والأولى تمييز. وتقول: (ما أقبل ستة عشر رجلًا) ، و(ما أقبل ستة عشر رجالاً) فالأولى تمييز ، والثانية تحتمل الحال ، أي يمشون على أرجلهم. وتقول: (أقبل أربعون فارسًا) و(أربعون فرسانًا) فالأولى تمييز ، والثانية حال ، و(رأيت خمسة مشاةٍ ، وخمسةً مشاةً) و(مائة ماشٍ ، ومائةً مشاةً) فالأولى تمييز مجرور بالإضافة ، والثانية حال أو نعت.

---

(١) «المقتضب» (٢/ ١٧٨) ، وانظر «شرح ابن يعيش» (٦/ ٢٠-٢١). «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٢٣٦) ، «ملاجامي» (١٥٥).

(٢) «حاشية الخضري» (٢/ ١٣٨) وانظر «التصريح» (٢/ ١٧٥) ، «شرح ابن عقيل» (٢/ ١٣٨).

(٣) مذهب سيبويه يجيز مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ كما مر.

٣ـ ثم إنّ التمييز المفرد قد يختلف عن الجمع من ناحية أخرى ، وذلك أنه قد يراد بالجمع أنّ كلاًّ من التمييز جمع لا مفرد ، تقول: (عندي عشرون سمكة) ، و(عندي عشرون سمكًا) ، فمعنى الأولى مفهوم ، ومعنى الثانية أن عنده عشرين نوعًا من السمك ، وقولك: (خمسة عشر صفًّا) يختلف عن قولك: (خمسة عشر صفوفًا) فإنّ الثانية تفيد أنّ كلاًّ من الخمسة عشر هو مجموعة صفوف ، لا صف واحد.

جاء في (حاشية الخضري) في قوله تعالى ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٠]: «قال بعضهم: إذا كان كل واحد من المعدود جمعًا جاز جمع التمييز ، فإن المعدود هنا قبائل ، وكل قبيلة أسباط لا سبط واحد ، فوقع أسباط موقع قبيلة فتدبر»[١].

وجاء في (شرح ابن يعيش): «فإن قلت: (عندي عشرون رجالاً) كنت قد أخبرت أنّ عندك عشرين ، كل واحد منهم جماعة رجال»[٢].

وجاء فيه أيضًا: «وأما قوله تعالى: ﴿ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥] فإنّ (سنين) نصب على البدل من ثلاثمائة وليس بتمييز ، وكذلك قوله: ﴿ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ نصب (أسباطًا) على البدل ، هذا رأي أبي إسحاق الزجاج قال: ولا يجوز أن يكون تمييزًا ، لأنه لو كان تمييزًا لوجب أن يكون أقل ما لبثوا تسعمائة سنة ، لأن المفسر يكون لكل واحد من العدد ، وكل واحد سنون وهو جمع ، والجمع أقل ما يكون ثلاثة ، فيكونون قد لبثوا تسعمائة سنة ، وأجاز الفراء أن يكون (سنين) تمييزًا»[٣].

---

(١) «حاشية الخضري» (٢/ ١٣٨).
(٢) «شرح ابن يعيش» (٦/ ٢١).
(٣) «شرح ابن يعيش» (٦/ ٢٤).

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وتقول: (عشرون ضروبًا) بمعنى اختلاف أنواع آحاده، لأنّ الأعداد لا يثنى تمييزها المنصوب ولا يجمع»[١].

وقال ابن الناظم: «وقد تميز بجمع صادق على الواحد منها، فيقال: (عندي عشرون دراهم) على معنى: عشرون شيئًا كل واحد منها دراهم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ المعنى والله أعلم: وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة، كل فرقة منهم أسباطاً»[٢].

٤ ـ فإن جررت التمييز بـ(من) احتملت (من) أن تكون للجنس، وأن تكون للبعض، وذلك نحو (أقبل مائة من الرجال) فهو يحتمل أنّ المقصود بالرجال هم الجنس، أي أقبل مائة رجل، ويحتمل التبعيض، أي أنّ ثمة رجالاً أكثرمن مائة أقبل منهم مائة، فـ(أل) على هذا تكون للعهد.

٥ ـ أنّ المفرد المنصوب نص على التمييز، وهو المبين للعدد نحو: أربعين سنةً، وخمسة عشر رجلاً.

يتبين من هذا أن قولك:

أ ـ رأيت خمسة عشر رجلاً ـ نص على التمييز، أي رأيت خمسة عشر شخصًا، كل شخص هو رجل.

ب ـ رأيت خمسة عشر رجلٍ ـ معناه أنّ الخمسة عشر تعود إلى رجل، وهي ملكه، وليست كلمة (رجل) هي المعدود.

جـ ـ رأيت خمسة عشر رجالاً ـ تفيد الحالية والوصفية، أي رأيت خمسة عشر شخصًا يمشون على أرجلهم، كما تقول: (أقبل خمسة عشر راكبين).

---

(١) «شرح الرضي» (١/٢٣٨).

(٢) «شرح ابن الناظم» (٣٠٢).

وتحتمل أيضًا أنّ كل واحد من الخمسة عشر هو مجموعة رجال لا رجل واحد.

٤ ـ رأيت خمسة عشر من الرجال ـ تحتمل الجنسية ، بمعنى خمسة عشر رجلاً ، وتحتمل البعضية ، فتكون (أل) للعهد ، أي هناك رجال يزيدون على خمسة عشر ، رأى خمسة عشر منهم.

* * *

الممنوع من الصرف

في العربية أسماء تمنع من التنوين تسمى الأسماء الممنوعة من الصرف ، والمقصود بالصرف: التنوين ، نحو أحمد وفاطمة. وقد وضع النحاة لهذه الأسماء ضوابط تبين متى يمنع الاسم من الصرف.

سبب المنع من الصرف:

ذهب بعض النحاة إلى أنّ سبب المنع من الصرف هو مشابهة الاسم للفعل ، وليس المقصود بالمشابهة بينهما اتفاق الاسم والفعل في المادة اللغوية نحو قدوم وقادم ، وإنما تكون المشابهة في أوجه مخصوصة تتبعها النحاة ، متى وجد قسم منها في الاسم حرم التنوين ، فـ (بغداد) و(إبراهيم) يشبهان الفعل من تلك الأوجه ، بخلاف (منطلق) و(انطلاق) مثلاً.

ومدار الأمر يقوم عندهم على الخفة والثقل ، وذلك أنّ الفعل عندهم أثقل من الاسم ، فما شابه الفعل في الثقل حُرم التنوين ، وما لم يشابهه كان خفيفًا متصرفًا.

ويستدلون على أنّ الفعل أثقل من الاسم بكون الاسم أكثر دورانًا في الكلام من الفعل ، بدليل أنّ الاسم قد يستغني عن الفعل في الكلام فنقول: (الله ربنا) و(خالد غلامنا) ، ولا يستغني الفعل عن الاسم ، وإذا كثر اللفظ في الكلام كان ذلك دالاًّ على خفّته لأن الناس يستحبون الخفيف.

ومن الدلالة على ثقل الفعل أيضًا أنه يدخله الحذف والسكون ، فقد

يحذف أوله وأوسطه وآخره ، نحو : يعد ، وقم ، واشترِ ، وتقول : لم يذهبْ ، واكتبْ ، وذلك أنّ الثقيل قد يتخفف منه بالحذف .

ومن الدلالة على ثقل الفعل وخفة الاسم أيضًا أنّ بناء الاسم أكثر من بناء الفعل ، فالاسم المجرد ثلاثي ورباعي وخماسي ، نحو : قمر ودرهم وسفرجل ، والفعل المجرد ثلاثي ورباعي ، نحو : ذهب ودحرج .

والاسم المزيد رباعي وخماسي وسداسي وسباعي ، نحو استقبال ، والفعل المزيد لا يتعدى السداسي نحو استقبل .

وأوزان الأسماء أكثر من أوزان الأفعال ، فقد ذكروا أنّ أبنية الأسماء تبلغ ألف مثال ومائتي مثال وعشرة أمثلة[١] ، أمّا الفعل الثلاثي فله ثلاثة أوزان : فعَل ، وفعِل ، وفعُل ، والرباعي المجرد له وزن واحد ، هو فعلل ، والثلاثي المزيد أوزانه اثنا عشر ، والرباعي المزيد له ثلاثة أوزان ، والمبني للمجهول معلوم ، والملحقات قليلة ، فدل ذلك على أنّ الاسم أخفّ من الفعل ، ولما كان الاسم أخف من الفعل احتمل زيادة التنوين عليه ، لأنّ الخفيف يحتمل الزيادة ، بخلاف الثقيل .

جاء في (الكتاب) : «واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأنّ الأسماء هي الأول ، وهي أشد تمكنًا ، فمن ثم لم يلحقها تنوين ، ولحقها الجزم والسكون ، وإنما هي من الأسماء ، ألا ترى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم وإلاّ لم يكن كلامًا ، والاسم قد يستغني عن الفعل ، تقول : الله إلهنا ، وعبد الله أخونا»[٢] .

(١) «المزهر» (٢/ ٤) .
(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٦) .

وقد تقول: كيف الفعل أثقل من الاسم مع أن وزنهما قد يكون واحدًا، بل إن لفظهما قد يكون واحدًا؟

فإن (ضرَبَ) مثلاً قد يكون فعلاً، وقد يكون اسمًا بمعنى (العسل)، و(حَجَر) قد يكون فعلاً بمعنى (حبس)، وقد يكون اسمًا وهو معروف، فكيف يكون (ضرب) الفعل أثقل من (ضرب) الاسم ولفظهما واحد، وكذلك (حجر)؟.

والجواب أنّ ما يقتضيه الفعل في الكلام من متعلقات هو الذي يفضي إلى الثقل، فإنه يصح أن تقول: (هذا ضَرَبٌ) أي (هذا عسل) ويتم الكلام ولا يقتضي (ضَرَبٌ) ههنا شيئًا. ولكن إذا قلت: (هذا ضربَ) فإنّ (ضرب) ههنا يقتضي فاعلاً قد يكون مستترًا وقد يكون ظاهرًا نحو (هذا ضرب أخوه)، وقد يقتضي مفعولاً علاوة على ذلك، نحو (هذا ضرب أخوه عامرًا) ولا بد من هذا الاقتضاء، هذا علاوة على ما يتضمنه أو يقتضيه من الظروف وغيرها، نحو (هذا ضرب أخوه أمس)، في حين لا يقتضي الاسم شيئًا من ذلك، فإنّ الكلام قد يتم بالاسم، ولكن الفعل يقتضي في الأقل لفظاً آخر وهو الفاعل، فدلّ ذلك على أنّ الفعل أثقل من الاسم في اللفظ، لأنه يقتضي لفظاً آخر علاوة على لفظه.

وجاء في (شرح ابن يعيش): «ولا بدّ من بيان ثقل الأفعال، فإنّ مدار هذا الباب على شبه ما لا ينصرف الفعل في الثقل حتى جرى مجراه فيه، ولذلك حذف التنوين مما لا ينصرف لثقله حملاً على الفعل. وإنما قلنا: إن الأفعال أثقل من الأسماء لوجهين:

أحدهما: أنّ الاسم أكثر من الفعل من حيث إنّ كل فعل لا بدّ له من فاعل اسم يكون معه، وقد يستغني الاسم عن الفعل، وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام

كان أكثر استعمالاً ، وإذا كثر استعماله خفّ على الألسنة لكثرة تداوله ، ألا ترى أنّ العجمي إذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله له ، وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلاً عليه لقلة استعماله له .

الوجه الثاني: أن الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً فصار كالمركب منهما ، إذ لا يستغني عنهما ، والاسم لا يقتضي شيئًا من ذلك»[١] .

وقد تقول : ألأنّ الاسم أكثر في الكلام دلّ ذلك على خفته ، أم لأن الاسم خفيف كثر في الكلام؟ .

وبتعبير آخر : آلخفة سبب الكثرة ، أم الكثرة سبب الخفة؟ .

والجواب : كلاهما ، فإنّ اللفظ إذا كثر في الكلام استخفه الناس ولم يشعروا بثقله ، ألا ترى أنّ هناك جملاً وعبارات تصنع لتمرين اللسان يستثقلها الناطق باديَ ذي بدء ، حتى إذا أكثر من النطق بها خفت على لسانه فلا يشعر بما فيها من ثقل ، كما أنّ الشيء الخفيف يستحبه الناس فيدور على ألسنتهم .

وعلى أيّ حال فالنحاة يرون أن الاسم أخف من الفعل ولذا احتمل التنوين الذي يسمى تنوين التمكين ، فهذا التنوين دليل على خفة الاسم كما يقول النحاة ، قال سيبويه : «فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم ، وتركه علامة لما يستثقلون»[٢] .

وجاء في (شرح ابن يعيش) : «إنّ الأفعال إنّما يمتنع منها تنوين التمكين ، وهو الدال على الخفة»[٣] ، وجاء فيه : «فلما كانت النكرة أخف عليهم

---

(١) «شرح ابن يعيش» (١/ ٥٧») .
(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٧) .
(٣) «شرح ابن يعيش» (١/ ٦٤) .

ألحقوها التنوين دليلاً على الخفة ، ولذلك لم يلحق الأفعال لثقلها»(١) .

وذكر ابن الناظم المنصرف فقال: إنه «يدخله التنوين للدلالة على خفته وزيادة تمكنه»(٢) .

فما كان مشابهًا للفعل في ثقله حرم التنوين لأنّ الفعل لا ينون ، وحرم الجر بالكسرة لأنّ الفعل لا يجر أصلاً ، وقيل: بل حرم الجر بالكسرة «لئلا يتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم وأنها حذفت واجتزئ بالكسرة. وقيل: لئلا يتوهم أنه مبني ؛ لأن الكسرة لا تكون إعرابًا إلا مع التنوين أو الألف واللام أو الإضافة ، فلما منع الكسر حمل جرّه على نصبه فجرّ بالفتحة»(٣) .

ولذا قسم النحاة الأسماء المعربة إلى قسمين:

قسم ثقيل: وهو غير المنصرف ، والآخر منصرف ، وهو يحتمل زيادة التنوين(٤) .

وتعليلات النحاة تذكر أن سبب المنع من الصرف هو وجود علتين فرعيتين في الاسم يشبه الاسم بهما الفعل ، أو علة تقوم مقامهما ، وذلك أنّ الفعل ـ كما يرون ـ فرع على الاسم من ناحيتين:

الأولى: أنّ الفعل مشتق من المصدر الذي هو اسم ، فالاسم أصل للفعل فهو إذن أوّل ، أي أقدم من الفعل ، وهذه العلة لفظية.

والثانية: أن الفعل يحتاج إلى الاسم في الكلام. وهذه معنوية.

---

(١) «شرح ابن يعيش» (١/ ٥٧).

(٢) «شرح ابن الناظم» (٢٥٧).

(٣) «الهمع» (١/ ٢٤).

(٤) انظر «الأشموني» (٢/ ٢٢٩) ، «ابن الناظم» (٢٥٨) ، «حاشية يس على التصريح» (٢/ ٢٠٩ ـ ٢١٠).

فما شابه من الأسماء الأفعال في علتين فرعيتين أو واحدة تقوم مقام علتين منع من الصرف ، وقد ذكر سيبويه هاتين العلتين الفرعيتين فقال: «فالأفعال أثقل من الأسماء ؛ لأن الأسماء هي الأول... وإنّما هي من الأسماء ، ألا ترى أنّ الفعل لا بد له من الاسم وإلاّ لم يكن كلامًا ، والاسم قد يستغني عن الفعل»[١] .

ومعنى قوله: أنّ الأسماء هي الأول: أنّها مقدمة في الرتبة على الأفعال ، لأنها أصل الأفعال[٢] .

وجاء في (التصريح): «ثم المعرب إن أشبه الفعل في فرعيتين من تسع: إحداهما من جهة اللفظ ، والثانية من جهة المعنى ، أو في واحدة تقوم مقامهما ، وذلك لأنّ في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر ، وفرعية في المعنى وهي احتياجه إلى الاسم في الإسناد ، منع الصرف»[٣] .

وهناك علتان معنويتان هما العلمية والوصف .

والعلل الباقية لفظية كالتأنيث والعجمة ووزن الفعل والتركيب وغيرها .

فإذا اقترنت بالعلم علة لفظية كزيادة الألف والنون أو التأنيث أو العجمة أو وزن الفعل أو غيرها امتنع العلم من الصرف .

وإذا اقترنت بالوصف علة لفظية كوزن الفعل أو زيادة الألف والنون أو العدل امتنع من الصرف .

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٦) .
(٢) «شرح السيرافي بهامش الكتاب» (١/ ٦) .
(٣) «التصريح» (٢/ ٢٠٩) وانظر «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٨) .

والعلة التي تقوم مقام علتين أحد شيئين:

منتهى الجموع ، وألف التأنيث مقصورة أو ممدودة.

فما كان على صيغة منتهى الجموع ، أو ما كان مختومًا بألف التأنيث منع من الصرف.

وعلل الممنوع من الصرف فرعية كما يقول النحاة ، فالتعريف فرع على التنكير ؛ لأن التنكير أصل ، والجمع فرع على الواحد ؛ لأن الواحد أصل ، والتأنيث فرع على التذكير وهكذا.

جاء في (الكتاب): «واعلم أنّ النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة ، وهي أشدّ تمكنًا ؛ لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرّف به ، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة.

واعلم أنّ الواحد أشدّ تمكنًا من الجمع ؛ لأنّ الواحد الأول ، ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجمع على مثال ليس يكون للواحد نحو مساجد ومفاتيح.

واعلم أنّ المذكر أخفّ عليهم من المؤنث ؛ لأنّ المذكر أول ، وهو أشدّ تمكنًا ، وإنما يخرج التأنيث من التذكير ، ألا ترى أنّ (الشيء) يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى ، والشيء مذكر»[١].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «وأما فرعية هذه العلل فإنّ العدل فرع إبقاء الاسم على حاله ، والوصف فرع الموصوف ، والتأنيث فرع التذكير ، والتعريف فرع التنكير ، إذ كل ما نعرفه كان مجهولاً في الأصل عندنا ، والعجمة في كلام العرب فرع العربية ، إذ الأصل في كل كلام أن لا يخالطه لسان آخر ، فيكون العربية إذن في كلام العجم فرعًا ، والجمع فرع

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٦-٧).

الواحد ، والتركيب فرع الإفراد ، والألف والنون فرع ألفي التأنيث . . . ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم إذا كان خاصًا بالفعل ، أو أوله زيادة كزيادة الفعل ، لأن أصل كل نوع أن لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره»[1] .

كما أنّ تعليلات النحاة تشير إلى أن ما يكثر في الكلام يكون منصرفًا ، وما لا يكثر يكون غير منصرف ؛ لأنه أشبه الفعل في هذه الناحية ، والأسماء غير المنصرفة بالقياس إلى المنصرفة قليلة .

فمدار كل ذلك على الخفة والثقل الذي مداره على الكثرة والقلة ، فالمعارف أقل من النكرات ؛ لأن النكرات أصل ثم يدخلها التعريف بأل وغيرها . ثم إنّ الممنوع من الصرف يتعلق بالعلم ولا مدخل له مع غيره من المعارف ، فإنّ الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والمعرف بالنداء ، وهو النكرة المقصودة ، مبنية ، ومنع الصرف متعلق بالمعربات . وإنّ المعرف بأل والمضاف يجران بالكسرة ولا ينونان أصلاً ، فلا مدخل لهما بالمنع من الصرف ، فهو إذن متعلق بالعلم وحده من المعارف ، ولا شك أن أسماء الأجناس أكثر بكثير من العلم ، فإن العلم يطلق على واحد من أفراد الجنس ، فكلمة (نهر) أكثر من (دجلة) أو (النيل) ؛ لأنّ كلمة (دجلة) خاصة بواحد من الأنهار ، وكلمة (رجل) أكثر بكثير من كلمة (محمد) أو (إبراهيم) ، فإنه يصح أن تطلق كلمة (رجل) على كل واحد من أفراد الجنس ، بخلاف كلمة (محمد) فإنها تطلق على واحد من أفراد الجنس ، فكل واحد اسمه (محمد) أو غير محمد يصح أن نطلق عليه كلمة (رجل) ، ولا يصح أن نطلق (محمدًا) على كل رجل . وكذلك بقية الأعلام . فثبت بذلك قلة الأعلام بالنسبة إلى النكرات ، وعلى هذا تكون المعرفة أثقل من النكرة .

---

(١) «شرح الرضي» (١/ ٣٩ـ٤٠) .

والصفات أقل من الجوامد ، وذلك أنّ الصفات تصاغ من الأفعال ، أو قُلْ هي مرتبطة بها ، فإذا ثبتت قلة الأفعال ثبت بذلك قلة الصفات ، فنحو رجل وشجرة أكثر من نحو قائم وكريم ، فالصفة أثقل من الأسماء الجامدة ، هذا علاوة على أنّ كل صفة إنما تجري على موصوف ، فدلّ ذلك على قلة الصفات ، فإن كان مع هذا الثقل ثقل آخر ازداد ثقلاً.

فالعلم إذا كان معه ما يقلله في الكلام ، كالتركيب المزجي ، والعدل ، ووزن الفعل ، والعجمة ، وغيرها ، ازداد ثقلاً فحرم التنوين ؛ ذلك أنّ المركب أقلّ من المفرد ، فنحو حضرموت وبعلبك أقل من نحو خالد وسالم.

والمعدول أقل من غير المعدول ، فنحو عمر وزُفَر قليل في الكلام. وقد جمع النحاة الأعلام المعدولة على وزن (فُعَل) فما وجدوها تزيد على أربعة عشر علمًا أو خمسة عشر[١].

والأعجمي أقل من العربي ، وما كان على وزن خاص بالفعل أقل من غيره ، والمؤنث أثقل من المذكر لأن التذكير هو الأصل ، فالمؤنث يؤخذ من المذكر ، تقول: قائم وقائمة. ثم ألا ترى أنّ المذكر ليس له علامة تذكير لأنه أصل ، بخلاف المؤنث؟ جاء في (الكتاب): «واعلم أنّ المذكر أخفّ عليهم من المؤنث ، لأن المذكر أول وهو أشد تمكنًا ، وإنما يخرج التأنيث من التذكير»[٢] ، وأيضًا لأن المذكر أكثر دورانًا على الألسنة من المؤنث. فإن العرب تنسب إلى الآباء فتقول: فلان بن فلان ، وفلانة بنت فلان ، ولا تقول:

---

(١) «الهمع» (١/ ٢٧) وهي: عُمَر وزُفَر ومُضَر وثُعَل وهُبَل وزُحَل وعُصَم وقُزَح وجُشَم وقُثَم وجُمَح وجُحا ودُلَف وبُلَع ، وفي «التصريح» (١/ ٢٢٤) ، وفي حاشية «الصبان» (٣/ ٢٦٤): هُذَل أيضًا.

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٧).

فلان بن فلانة ، ولا فلانة بنت فلانة ، فدل ذلك على كثرة تردد المذكر دون المؤنث ، جاء في كتاب (المذكر والمؤنث) لأبي بكر بن الأنباري : «فإن قال : لم صار التأنيث يثقل الاسم؟ ولم صارت الأسماء المؤنثة أثقل من المذكرة؟ .

قيل له : العلة في هذا أن العرب تكثر استعمال الرجال وترددها في الكتب والأنساب فيقولون : فلان بن فلان ، ولا يقولون : فلان بن فلانة بنت فلان ، لصيانتهم أسماء النساء وقلة استعمالهم لها ، فلمّا كان ذلك كذلك كان الذي يكثرون استعماله أخف على ألسنتهم من الذي يقلون استعماله ، هذا مذهب الفراء»[1] .

وهكذا بقية شروط العلم التي تمنع من الصرف .

وإذا اقترن بالصفة ما يقللها في الكلام كانت ثقيلة فحرمت التنوين ، وذلك نحو أفعل الذي مؤنثه فعلاء ، وفعلان الذي مؤنثه فعلى ، وسبب ذلك أنّ الأصل في الصفات أن تؤنث بتاء التأنيث ، وهو الكثير فيها ، نحو عالم عالمة ، وكبير كبيرة ، وصبّار صبّارة ، فلمّا خرجت هذه الصفات عن الكثرة والأصل قلّت في الكلام فدلّ ذلك على ثقلها فحرمت التنوين ، ولذا ما كان داخلاً في الكثرة صرف ، فـ(أفعل) إذا أنث على (أفعلة) صرف نحو : أرمل وأرملة . (وفعلان) إذا أنث على (فعلانة) صرف نحو : عريان عريانة ، وندمان ندمانة ، وذلك لأنه دخل في الشيء العام الكثير .

ثم إنّ ما يؤنث بالتاء يكرر مرتين ، مرة في التذكير ومرة في التأنيث ، ففي نحو (قائم وقائمة) يكرر لفظ (قائم) في التذكير وفي التأنيث ، ولا يختلف لفظ المؤنث عن المذكر إلاّ بزيادة التاء ، وكذلك نحو جميل وجميلة ، وأرمل

---

(١) «المذكر والمؤنث» ـ رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد لطارق عبد عون ـ مكتوبة بالآلة الكاتبة ـ القسم الثاني (٤٠ ـ ٤١) .

وأرملة ، وسيفان وسيفانة ، فيكون تردده أكثر مما لا يؤنث بالتاء ، ألا ترى أنّ لفظ (عطشان) لا يتردد في التأنيث ، بل يكون للمؤنث بناء آخر وهو (عطشى) ، بخلاف (سيفان) ، وأن (أحمر) لا يتردد في التأنيث ، بل يكون للمؤنث بناء برأسه وهو (حمراء) ، بخلاف (أرمل)؟ .

فما يؤنث بالتاء يكون تردده أكثر في الكلام ، لأنه يتردد في المؤنث وفي المذكر ، بخلاف ما لا يؤنث بالتاء ، ولذا كان ما يؤنث بالتاء منصرفًا ، لأنه كثير ، أمّا ما لا يؤنث بالتاء فإنه يكون أقل ، فيكون قد شابه الفعل من هذه الناحية .

جاء في (الكتاب) : «هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك نحو عطشان وسكران وعجلان وأشباهها . . . وهاتان الزائدتان قد اختص بهما المذكر ، ولا تلحقه علامة التأنيث ، كما أن (حمراء) لم تؤنث على بناء المذكر ، ولمؤنث (سكران) بناء على حدة ، كما كان لمذكر (حمراء) بناء على حدة»[١] .

وجاء في (المقتضب) : «إن كل ما فيه الهاء مؤنثًا كان أو مذكرًا ، عربيًا كان أو أعجميًا لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة .

فإن قال قائل : ما باله ينصرف في النكرة وما كانت فيه ألف التأنيث لا ينصرف في معرفة لا نكرة؟ .

قيل : إنّ الفصل بينهما أنّ ما كان فيه الهاء فإنما لحقته وبناؤه بناء المذكر ، نحو قولك : (جالس) كما تقول : (جالسة) ، و(قائم) ثم تقول : (قائمة) ، فإنّما تخرج إلى التأنيث من التذكير ، والأصل التذكير .

---

(١) «سيبويه» (٢/ ١٠) .

وما كانت فيه الألف فإنما هو موضوع للتأنيث على غير تذكير خرج منه ، فامتنع من الصرف في الموضعين لبعده من الأصل .

ألا ترى أن حمراء على غير بناء أحمر ، وكذلك عطشى على غير بناء عطشان»[١] .

وما فيه ألفا التأنيث نحو ذكرى وصحراء أقل مما فيه التاء نحو مدرسة وكريمة ، ولذا كان المختوم بألف التأنيث ممنوعًا من الصرف ، بخلاف ما فيه تاء التأنيث ، فإنه لا يمنع من الصرف إلا أن يكون علمًا .

وصيغتا منتهى الجموع قليلتان كذلك ، لا نظير لهما في المفرد نحو قبائل وطواحين ، وضابط هاتين الصيغتين أنه كل جمع أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن. وسميت هاتان الصيغتان منتهى الجموع ؛ لأنها تنتهي عندهما جموع التكسير ، فإنه إذا جمع الاسم على هاتين الصيغتين امتنع جمعه مرة أخرى ، وذلك أن الاسم يجمع ثم قد يجمع هذا الجمع مرة أخرى ، فإن كان على صيغة منتهى الجمع استقر على ذلك ، نحو كلب وأكلب ، فإن جمعت (أكلبًا) قلت (أكالب) فهذا جمع الجمع ، وهو على صيغة منتهى الجموع ، فلا يجمع بعدُ جمع تكسير .

جاء في **(الأصول)**: في هذا الجمع «وهو الذي ينتهي إليه الجموع ، ولا يجوز أن يجمع ، وإنّما منع من الصرف لأنه جمع جمع لا جمع بعده ، ألا ترى أن أكلبًا جمع كلب ، فإن جمعت (أكلبًا) قلت : (أكالب) فهذا قد جمع مرتين . . . فإن أدخلت الهاء على هذا الجمع انصرف ، وذلك نحو (صياقلة) ، لأن الهاء قد شبهته بالواحد ، فصار كمدائني لما نسبت إلى مدائن

---

(١) «المقتضب» (٣/ ٣١٩ ـ ٣٢٠) ، وانظر «الأصول» (٢/ ٨٤).

انصرف ، وكان قبل التسمية[(١)] لا ينصرف»[(٢)] .

وقالوا: إنّ هذا الجمع لا نظير له في الآحاد[(٣)] ، فليس في الآحاد نظير (مفاعل) و(مفاعيل) إلاّ ما ندر مثل حضاجر وسراويل ، وقيل: هما جمع مما يدل على قلة هذا الوزن .

وقد تقول: إن (أفعُلًا) و(أفعالًا) لا نظير لهما في الواحد أيضًا وهما منصرفان ، فليس مثل أكلب وأنفس وأقلام وأجمال في الواحد .

وقد رد النحاة على ذلك بما يأتي :

الأول: جواز وصف المفرد بهذين الجمعين نحو: برمة أعشار ، ونطفة أمشاج[(٤)] ، قال تعالى : ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ ﴾ [الإنسان : ٢] .

والثاني: أنّ هذين الجمعين أعني (أفعالًا) و(أفعُلًا) قد يجمعان جمعًا ثانيًا ، فهما نظير المفرد في قبولهما الجمع ، وذلك نحو: أقوال وأقاويل ، وأعراب وأعاريب ، وأيدٍ وأيادٍ «فهذه الأحرف تخرج إلى مثال مفاعل ومفاعيل إذا كسّر للجمع كما يخرج الواحد إذا كسر للجمع ، وأما مفاعل ومفاعيل فلا يكسّر فيخرج الجمع إلى بناء غير هذا ، لأن هذا البناء هو الغاية ، فلما ضارعت الواحد صرفت»[(٥)] .

قال السيرافي: «فإن قيل: إذا كانت تمنع الصرف في الجمع الذي لا نظير له في الواحد فينبغي ألاّ تصرف (أكلبًا) ، قيل: لم يرد سيبويه ما ذهب إليه

---

(١) كذا في المطبوع ، ولعله (النسبة) وهو المناسب .
(٢) «الأصول» (٢/ ٩٢) .
(٣) «كتاب سيبويه» (٢/ ١٥ـ١٦) .
(٤) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٤٢) ، وانظر «كتاب سيبويه» (٢/ ١٧) .
(٥) «كتاب سيبويه» (٢/ ١٦ـ١٧) .

المعترض ، وإنّما أراد على مثال لا يجمع جمعًا ثانيًا ، فإن ما كان على مثال يتأتى فيه جمع ثان فهو بمنزلة الواحد»(١).

الثالث: أنهما يصغران على لفظهما كالآحاد نحو أكليب وأنيعام ، تصغير أكلب وأنعام ، بخلاف (مفاعل) و(مفاعيل) فإنّما يُردّان إلى المفرد ثم يصغران ، وذلك نحو مساجد فإن تصغيرها مسيجدات ، ومصابيح فإنّ تصغيرها (مصيبيحات) ، فعومل (أفعُل) و(أفعال) كالمفرد.

الرابع: أنّ كلاًّ من (أفعال) و(أفعُل) له نظير في الآحاد يوازنه في الهيئة وعدد الحروف ، فـ(أفعال) نظيره (تَفْعَال) نحو: تَجْوال وتَطْواف ، و(فَعلال) نحو: صَلصال وثَرثار ، و(أفعُل) نظيره تَتفُل ومكرم(٢).

فدلّ ذلك على قلة هذا الجمع فامتنع من الصرف ، ألا ترى أنه إذا ألحقت به التاء صرف نحو صياقلة وصيارفة ؛ وذلك لأن هذا الوزن له نظير في الآحاد نحو طواعية وكراهية ، بخلاف ما ليس فيه التاء؟.

فخلاصة ما ذهب إليه النحاة أن الممنوع من الصرف ثقيل بخلاف المنصرف. وليس الثقل متأتيًا عن كثرة في حروف الاسم ، ولا عن ثقل في النطق ، فقد يكون الاسم قليل الحروف وهو ممنوع من الصرف ، وقد يكون على أطول الأبنية فينصرف ، ألا ترى أنك تصرف نحو مستعصم واستبسال علمين ولا تصرف (سقر)؟.

بل ربما كانت الزيادة في الحروف سببًا من أسباب الصرف ، فأنت تمنع (صيارف) فإن زدت عليها التاء فقلت: (صيارفة) صرفته ، وتمنع (ينبع)

---

(١) «شرح السيرافي» بهامش الكتاب (١/ ٧).
(٢) «الأشموني» (٣/ ٢٤٤) ، وانظر «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل» (٢/ ٩٧).

علمًا ، فإن زدت عليه حرفًا فقلت : (ينبوع) صرفته .

وقد يكون الاسم ثقيل النطق فتصرفه وقد يكون خفيفًا فلا تصرفه ، فأنت تصرف (استشزارًا) ولا تصرف (عمر) ، مع أن عمر أخف كثيرًا من (استشزار) .

وكذلك كونه على بناء معين لا يستدعي المنع من الصرف دائمًا ، فأنت تصرف (أفعل) مرة وتمنعه من الصرف مرة أخرى ، وتصرف (فعلان) مرة وتمنعه من الصرف مرة أخرى ، فأنت تصرف (أرملًا) ولا تصرف (أكبر) مع أنهما وصفان على وزن واحد ، وتصرف (ندمانًا) ولا تصرف (عطشان) وهما وصفان على وزن واحد .

بل الكلمة الواحدة تصرفها مرة وتمنعها الصرف مرة أخرى ، فأنت تصرف (راجحة) وصفًا وتمنعها الصرف علمًا ، وتصرف (صباحًا) علمًا لمذكر وتمنعها الصرف علمًا لأنثى ، فدلّ على أن المقصود بالثقل هو أوصاف معينة وشروط خاصة ، متى كان قسم منها في الاسم عُدّ ثقيلًا بسببه فحرم التنوين .

رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى:

وقد ذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى مذهبًا آخر هو أن التنوين علامة للتنكير ، فالأسماء التي تنون فيها جانب من التنكير ، والتي تحرم التنوين معارف .

إنّ النحاة قسموا التنوين على أقسام معلومة أشهرها :

تنوين التمكين الذي هو دليل الخفة ، وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة ، مثل تنوين محمد ورجل ورامٍ .

تنوين التنكير : وهو اللاحق لقسم من الأسماء المبنية فرقًا بين معرفتها ونكرتها نحو صهٍ وسيبويهٍ .

تنوين المقابلة: وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو مسلمات.

تنوين العوض: وهو اللاحق لكل وبعض وأيّ وإذ.

غير أن الأستاذ إبراهيم مصطفى ذهب إلى أن التنوين علامة على التنكير مطلقًا ولم يفرق بين أنواع التنوين، قال: «ومعنى التنوين غير خفي، فهو علامة التنكير»(١).

ومن هنا كان منطلق الأستاذ في تفسير الأسماء المنصرفة والممنوعة من الصرف، فما لحقه التنوين له نصيب من التنكير، علمًا كان أو صفة أو غيرهما.

وإليك رأيه في ذلك.

العلم:

ذهب الأستاذ إبراهيم إلى أن العلم حقه أن لا ينون «كما لاينون غيره من المعارف، ولا يدخله علم التنكير حتى يكون فيه نصيب من معنى التنكير»(٢)، وقال: «إن الأصل في العلم ألا ينون إلا أن يدخله شيء من التنكير»(٣)، وقال أيضاً: «وتمام هذه الأدلة أنّ العلم إذا عين تمام التعيين، وامتنع أن يكون فيه معنى العموم لم يجز أن يدخله التنوين، وذلك حين يردف بكلمة (ابن) وينسب إلى أبيه مثل: علي بن أبي طالب... وقد آن أن نقرر القاعدة التي نراها في تنوين العلم، وأن نقررها على غير ما وضع جمهور النحاة، بل على عكس ما وضعوا وهي:

---

(١) «إحياء النحو» (١٦٥ ـ ١٦٦).

(٢) «المصدر السابق» (١٨٩).

(٣) «المصدر السابق» «١٨٩).

الأصل في العلم ألا ينون ، ولك في كل علم ألا تنونه ، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير وأردت الإشارة إليه»[١] .

وفيما قاله الأستاذ نظر :

فنحن نرى الاسم معينًا تمام التعيين وليس فيه حظ من التنكير ثم يكون منصرفًا ، ونرى اسمًا آخر ليس فيه ذلك التعيين ويكون ممنوعًا من الصرف ، فمثلاً (محمد) الذي هو رسول الله معين تمام التعيين ومع ذلك هو منصرف ، قال تعالى : ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ [الأحزاب : ٤٠] ، وقال : ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾ [الفتح : ٢٩] .

في حين نرى علم الجنس الذي يدل على العموم قد يكون ممنوعًا من الصرف نحو (أسامة) علمًا على أسد .

ونحن نرى في الآية الواحدة جملة أعلام ، بعضها منصرف وبعضها ممنوع من الصرف وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ ۞ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ ﴾ [النساء : ١٦٣] . فهل يصح أن يقال : إن بعضهم منكّر وبعضهم معرّف؟ .

هل يصح أن يقال : إن (نوحًا) نكرة لا يراد به واحد معين ، و(إبراهيم) و(إسماعيل) معرفتان؟ .

وقال الله تعالى : ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَـٰكِنِهِمْ ﴾ [العنكبوت : ٣٨] فهل (ثمود) معرفة ، بخلاف (عاد)؟

ومن أسماء الصدر الأول على سبيل المثال : محمد ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، فمحمد وعلي منصرفان ، وعمر وعثمان ممنوعان من الصرف ، فهل

---

(١) «المصدر السابق» (١٧٩) .

معنى ذلك أن محمدًا وعليًا نكرتان ، بخلاف عمر وعثمان؟ وهل يمكن أن يقال : إن محمدًا أو عليًا غير معيّن ، بخلاف عمر وعثمان؟ .

ثم إنه ورد من أسماء الرسول ﷺ في القرآن الكريم محمد وأحمد ، فـ(محمد) منصرف ، و(أحمد) ممنوع من الصرف كما هو معلوم ، قال تعالى : ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف : ٦] فهل (محمد) نكرة و(أحمد) معرفة وهما علمان لشخص واحد ، و(محمد) أشهر من (أحمد)؟ .

ثم لننظر في أسماء البقاع نلاحظ خلاف ما قرره ، قال تعالى : ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [آل عمران : ١٢٣] بتنوين (بدر) ، وقال : ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ [التوبة : ٢٥] فهل مكان (بدر) نكرة لا يراد به التعيين؟ وقل مثل ذلك عن (حنين) .

جاء في كتاب (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) : «إن معاني الأعلام المصروفة مثل معاني الأعلام غير المصروفة ، فالأعلام المنونة في القرآن كنوح ولوط مثلاً ليس المراد منها نوحًا من نوحين ، ولوطاً من لوطين ، وإنما المراد منها الذات المعينة كبقية أعلام الأنبياء التي لم تنون ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ ۖ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام : ٨٣ ـ ٨٦] .

هذه آيات من كتاب الله الكريم جمعت أعلامًا لطائفة من أنبياء الله ، بعضها منون وبعضها غير منون ، ولا يشك ناظر فيها أنها في درجة واحدة من التعريف ، سواء منها ما نوّن وما لم ينوّن .

ولا يشك أحد أنه لم يقصد بما نوّن كنوح ولوط التنكير ، وأنه قصد بما لم ينوّن كإسحاق وإبراهيم التعريف . . .

وإذا جارينا المؤلف على دعواه أنّ الأعلام التي ترك تنوينها قصد منها التعريف لم تكن الأعلام التي وردت في القرآن منونة دالة على ذوات معروفة للسامعين ، بل كان المراد منها واحدًا من أمة له هذا الاسم ، وهذا له خطره في فهم القرآن الكريم ، وكفى بهذا القول خطلاً أنه يؤدي إلى أن يكون المراد من ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ ﴾ واحدًا غير معين لا يعرفه السامعون ، وإنما هو واحد من أمة له هذا الاسم»[1] .

أمّا ما ادعاه من أنه إذا عين العلم «تمام التعيين وامتنع أن يكون فيه معنى العموم لم يجز أن يدخله التنوين ، وذلك حين يردف بكلمة (ابن) وينسب إلى أبيه مثل علي بن أبي طالب» فهذا مردود بأنه لا يتعين العلم تمام التعيين إذا ذكر الأب ، بل يحتمل أن يكون فيه معنى العموم ، وذلك نحو قاسم بن محمد ، وعلي بن حسين ، وحسين بن علي ، ومحمد بن محمد ، فكثير من الناس يحملون هذه التسميات قديمًا وحديثًا .

ويرده أيضًا أنك قد تأتي بصفة تعيّن ذلك العلم بعد أن كان يحتمل عدة أشخاص ، فتوقعها بعده فيلزم تنوينه ، ولو كان كما قال لتعيّن ذهاب تنوينه ، مثل (أقبل سعيدٌ الكاتب ابن علي) أو (أقبل سعيد القصير بن خالد) فيلزم تنوين (سعيد). ولو قلت (أقبل سعيدُ بن علي) للزم حذف تنوينه ، ولا شك أن الجملة الأولى أدلّ على التعيين ، فدلّ ذلك على أنه ليس كما ذهب إليه .

أما حذف التنوين في نحو ما ذكر فللفرق بين الوصف وغيره ، فإنك إذا

---

(١) «النحو والنحاة» (٢١٣ـ٢١٤) .

قلت: (محمدٌ ابن سعيد) بتنوين (محمد) كنت أخبرت عن (محمد) بأنه ابن سعيد، وذلك إذا كان المخاطب يجهل أباه. بخلاف ما إذا قلت: (محمدُ بن سعيد) بغير تنوين فإن السامع يعلم أنه ابن سعيد. فالأولى جملة تامة، بخلاف الثانية فإنها ليست جملة، يقال: ابنُ مَن سعيد؟ فنقول: (سعيدٌ ابن إبراهيم) بتنوين (سعيد)، ولا تقول: (سعيدُ بن إبراهيم) بحذف التنوين؛ لأن حذف التنوين معناه أن السامع يعلم أنه ابن إبراهيم، ولا يكون الكلام تامًّا أيضًا.

قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] بتنوين (عزير)، فليس المعنى أن (عزيرًا) نكرة، ولا هو غير معين تمام التعيين، بل أراد أن يخبر عن أبيه في معتقدهم، بخلاف ما لو قال: (عزيرُ بن الله) بلا تنوين، إذن لكان إقرارًا من الله بأنه ابنه تعالى الله عن ذلك، ويكون الكلام غير تام أيضًا، بل ينتظر الخبر، فإن قولك: (محمدٌ ابن سعيد) مبتدأ وخبر، وأما (محمدُ بن سعيد) بلا تنوين، فمحمد مبتدأ، و(ابن) صفة، وليس في الجملة خبر، فيكون الكلام غير تام.

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية أن قسمًا من الباحثين المحدثين رجحوا أن التنوين ربما كان في الأصل علامة للتعريف ـ على عكس ما ذهب إليه ـ وبقيت هذه العلامة في قسم من الأعلام تشير إلى أصلها القديم، جاء في (التطور النحوي): «وحقيقة الأمر أن التنوين وإن كان علامة على التنكير في كل ما بقي من مستندات اللغة العربية، فربما كان في الأصل علامة للتعريف، فقد ذكرنا أن أصل التنوين هو التمييم، وأنّا نرى للتمييم آثارًا من معنى التعريف في الأكدية العتيقة... إنه من الممكن أنه يكون التنوين قد كان في الأصل أداة للتعريف، ثم ضعف معناه المعرف فقام مقامه الألف واللام فصار علامة للتنكير، فإذا كان الأمر كذلك فهمنا سبب وجود التنوين في كثير من الأعلام

القديمة نحو عمرو وزيد ، ونفهم أيضًا سبب انعدامه في بعضها ، نحو عمر وطلحة وهند ، فإنّ العلم معرف في نفسه لا يحتاج إلى علامة للتعريف وإن أمكن أن تلحق به . . . ولو كان التنوين علامة للتنكير في الأصل لكان إلحاقه ببعض الأعلام صعب الفهم جدًّا»(١) .

وهذا الترجيح له ما يدعمه ، فاللغة السبئية واللهجات العربية الجنوبية كانت تستعمل النون للتعريف وتضعها في آخر الكلمة المراد تعريفها(٢) .

وهذا يرد ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم .

وقد حاول توجيه الأمر توجيهًا ثانيًا ، هو أن ما ينون قد يلمح فيه الوصف ، قال : «ووجه آخر آكد عندنا منه ، وهو أنّ العلم كثيرًا ما يلمح فيه الوصف . . . فإذا استعملت العلم ترمي إلى الدلالة على هذه الصفة فقد جنحت به إلى استعمال الصفات تنكرها مرة بالتنوين وتعرفها أخرى بـ(أل) فتقول : فضل والفضل ، وزيد والزيد»(٣) .

وهذا مردود ، إذ من المعلوم أن لمح الأصل غير قياس عند النحاة ، فلا يصح عندهم أن ندخل (أل) الدالة على لمح الأصل على جميع الأعلام المنقولة ، فلا يصح أن نقول المحمد والعلي ، وإنما يقتصر على ما ورد .

ومن ناحية أخرى لم يقل أحد أن لك أن تنوّن الممنوع من الصرف لمحًا للوصف ، فلو سميت رجلاً بـ(غضبان) لم يصح أن تقول : (أقبل غضبانٌ) بالتنوين لمحًا لصفة الغضب ، ولا (أقبلت عائشةٌ) بتنوين عائشة لمحًا لوصف العيش .

---

(١) «التطور النحوي» (٧٧ـ٧٨) .

(٢) «تاريخ العرب قبل الإسلام» (٧/ ٧٣) .

(٣) «إحياء النحو» (١٧٧) ومعلوم أن هذين العلمين ليسا وصفين بل هما مصدران ، فلو استعمل تعبير (لمح الأصل) بدل (لمح الوصف) لكان أجود .

الصفات:

ورأيه في الصفات الممنوعة من الصرف لا يختلف عن الأعلام ، فقد ذهب إلى أن الصفة الممنوعة من الصرف معرفة ، قال: «والشطر الثاني أن الصفة تنوَّن ، ولا تحرم من التنوين إلا إذا كان فيها نصيب من التعريف»(١) ، فـ(أسمر) في قولك: (مررت برجل أسمر) معرفة على رأيه.

وهذا باطل من وجوه:

منها: أنها توصف بها النكرة كما في المثال ، ونحو (مررت بطالب أفضل منك). ومنها: أنها يصح تعريفها فتقول: (مررت بالرجل الأسمر) ، و(مررت بالطالب الأفضل) ، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥] فعرّفها وصرفها ، ولو كانت معرفة لم يصحّ تعريفها.

ثم ما الفرق بين (حَمِق) و(أحمق) حتى تكون (حِمق) نكرة في قولنا: (هو حمق) ، و(أحمق) معرفة في قولنا: (هو أحمق)؟ ، ومثله: عَمٍ وأعمى ، وجرِب وأجرب ، وغاضب وغضبان.

وعند النحاة أنّ سبب منع (أفعل) من الصرف أنها وصف على وزن الفعل مما لا يؤنث بالتاء ، ويؤيده أنه إذا زال وزن الفعل صرف مع بقاء المعنى على ما هو عليه نحو خير وشر.

جاء في (الأصول): «وأفعل منك لا ينصرف نحو: أفضل منك ، وأظرف منك ؛ لأنه على وزن الفعل ، وهو صفة ، فإن زال وزن الفعل انصرف ، ألا ترى أن العرب تقول: (هو خيرٌ منك وشر منك) لما زال بناء (أفعل) صرفوه؟»(٢).

---

(١) «إحياء النحو» (١٨٩).
(٢) «الأصول» (٢/ ٨٣).

وجاء في كتاب (**النحو والنحاة**): «إن التعليل الأول ينقضه أن قولنا: (زيد خير من عمرو) و(بكر شر من خالد) في معنى: (زيد أخير من عمرو)، و(بكر أشرّ من خالد)، وخير وشر منونتان، وأخْيَر وأشَرّ ليستا منونتين، فلو كان عدم التنوين للتعريف، والتنوين للتنكير، لكان (خير وأخير، وشر وأشر) إما منونات، وإما غير منونات، لأن المعنى واحد ولا اختلاف إلا باللفظ»[1].

وقد ذهب في الصفة المزيدة ألفًا ونونًا مذهبًا غريبًا، قال: «أما زيادة الألف والنون فقد اشترط في منعها من الصرف شروط منها: أن تكون في زنة (فعلان) مذكر (فعلى)، وألّا يكون مؤنثها على (فعلانة)، وبعض العرب، وهم بنو أسد، يجيزون أن يكون لكل (فعلان) مؤنث على (فعلانة)، فهي على هذا جائزة التنوين أبدًا، وإنما يحذف تنوينها أحيانًا وعلى قلة رعاية لزيادة الألف والنون»[2].

وهذا قلب للقاعدة، فإنه قال: «فهي على هذا جائزة التنوين أبدًا، وإنما يحذف تنوينها أحيانًا وعلى قلة» فجعل كلام بني أسد أو بعض بني أسد هو القاعدة العامة، وجعل كلام سائر العرب قليلاً، في حين أن كلام سائر العرب عدم الصرف، وبه ورد التنزيل العزيز، قال تعالى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَـٰنَ أَسِفًاۚ﴾ [طه: ٨٦] وقال: ﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَـٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١] فمنع صرف غضبان وحيران.

التأنيث:

وقد ذهب في المختوم بألفي التأنيث مذهبًا مغايرًا لما قرره، فقد ذهب إلى أن المختوم بألف التأنيث المقصورة إنما حرم التنوين لأن التنوين يستدعي

---

(١) «النحو والنحاة» (٢٢٥).

(٢) «إحياء النحو» (١٨٧ـ١٨٨).

حذف ألفه ، ولذا منع من الصرف . قال : «أما ألف التأنيث المقصورة فالتنوين يستدعي حذفها ، وقد أتت لغرض يهتم به العرب ويعنون به فوق عنايتهم بالتعريف والتنكير وهو التأنيث . . .

فهذا واضح في الألف المقصورة ، والألف الممدودة هي من المقصورة فاستصحبت حكمها»[1] .

فإنه لما لم يستطع أن يقول: إنّ نحو ذكرى ، وجرحى ، وعلماء ، معارف ، ذهب هذا المذهب ، فإن التأنيث على حد قوله مهم ، وهو أهم من التعريف والتنكير ، فإذا لحق التنوين ما فيه ألف التأنيث المقصورة حذفت ألفه ، ولذا حرم التنوين كي ينطق بالألف . وهذا مردود من وجوه منها :

١ ـ أنه لماذا لا يخشى حذف الألف من بقية الأسماء المقصورة نحو هدى وفتى ومصطفى ، وهذه الحروف هي أصول ، بخلاف ألف التأنيث التي هي زيادة؟ .

٢ ـ أن كثيرًا من الأسماء المقصورة إذا حذفت ألفها التبست بألفاظ أخرى صحيحة ، ولم يمنعهم ذلك من الحذف وذلك نحو مرسىً ومرسًا ، ومجرىً ومجرًا ، ومهدىً ومهدًا .

٣ ـ أنّ اللبس لا يحصل دومًا بالتنوين ، فقد تكون الكلمة مفهومة مع تنوينها شأن كثير من الأسماء المقصورة ، فإذا قلت : حبلىً ودنيًا بقي المعنى مفهومًا ، وقد وردت كلمة (دنيا) منونة وبقيت معلومة مفهومة ، قال الشاعر :

إنـي مُقَسِّـمُ مَـا مَلَكْـتُ فَجَـاعِـلٌ ... جُـزْءًا لآخِـرتِـي وَدُنْيَـا تَنْفَـعُ

فسقوط ألف دنيا بالتنوين لم يلبس المعنى .

---

(١) «إحياء النحو» (١٨٩ـ١٩١) .

٤ ـ أن ألف الإلحاق إنما ألحقت لغرض أيضًا ومع ذلك هي تنون ، ولم يخشوا على ألفها السقوط نحو دفلى ومعزى وأرطى.

٥ ـ ثم إن التنوين لا يسقط علامة التأنيث في الممدود ، فلماذا حرموها الصرف نحو بطحاء وصحراء؟

قال: لأن الألف الممدودة من المقصورة ، وهذا مردود ، إذ التنوين إنما دخل لأداء معنى كما ذكر ، فلماذا أهدروا هذا المعنى بلا موجب؟.

والحق أنه لما لم يستطع أن يجد تعليلاً آخر يقوم على التعريف والتنكير اضطر إلى هذا التعليل الذي يقوم على أساس المعنى.

ونحن بالمقابل نستطيع أن نقول: إن التنوين قد يفوق التأنيث أهمية ، على خلاف ما ذهب إليه ، وذلك أنّ التأنيث قد يكون بغير علامة نحو عين ، وساق ، وذراع ، وكأس ، وسماء ، وشمس ، وأرض ، وجهنم ، وإنّما يعرف ذلك من استعمال العرب لها ، وقد يغلط الناس في ذلك فيخلطون بين المذكر والمؤنث ، لأنّه لا علامة فاصلة بينهما.

ثمّ إنّ ما فيه علامة التأنيث ليس مؤنثًا دائمًا ، بل قد يكون مذكرًا ، وذلك نحو حمامة ذكر ، وبطة ذكر ، وكصيغ المبالغة نحو علاّمة وراوية ، والجمع نحو صياقلة ، وصيارفة ، أو علماً لمذكر مثل طلحة وحمزة.

وكذلك ما فيه ألف التأنيث نحو أسرى ، وجرحى ، وحمقى ، وسكارى ، وعطاشى ، وأنبياء ، وعلماء ، فلو كانوا يهتمون بالتأنيث هذا الاهتمام الكبير لوضعوا لكل مؤنث علامة حتى لا يغلط الناس فيه ، ولكان ما فيه علامة التأنيث مؤنثًا دائمًا.

فدلّ ذلك على أنّ التأنيث لا يثير اهتمامهم كثيرًا بخلاف التنوين الذي

ألزموه كل اسم متمكن، فدّل ذلك على أنّ اهتمامهم بالتنوين أكبر من اهتمامهم بالتأنيث ، وهذا فقط من قبيل الحجاج ، وليس من قبيل الحقائق اللغوية.

منتهى الجموع:

وذهب إلى أنّ عدم صرف منتهى الجموع سببه تعريف هذا الجمع ، فسنابل وطواحين معرفة على رأيه ، قال: «وإنما حذف التنوين منه ـ يعني منتهى الجموع ـ عندنا لما فيه من معنى التعريف ، وقد بينا من قبل أن العرب تريد بالمنكّر الفرد الشائع والواحد من المتعدد ، فإذا قصدت إلى الإحاطة والشمول جعلته من مواضع التعريف... وهذا واضح في الجمع إذا أريد به الاستغراق وشمول جميع الأفراد ، والنحاة يقولون: إن هذه صيغة منتهى الجموع ، ففيها معنى الاستغراق وتمام الإحاطة.

والذي نرى هنا أنه إذا قصد بالجمع الاستغراق والدلالة على الإحاطة منع التنوين لما فيه من معنى التعريف ، على طبيعة العربية ومجراها في التعريف والتنكير ، فإذا لم يقصد إلى الاستغراق والإحاطة فالاسم منوّن»[(١)].

وهذا باطل من وجوه منها:

١ ـ أنه ينبغي على حد قوله أن يكون كل ما يدل على الإحاطة والشمول مفردًا أو غيره معرفة ، وعليه يجب منعه من الصرف ، وليس أعم من كلمة (شيء) ، فهي أعم كلمة ، ومع ذلك هي منصرفة ، قال تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾ [الشورى: ١١] ، وقال: ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ [الأحقاف: ٢٥].

ومثل ذلك ألفاظ العموم نحو أحد ، وعريب ، وديّار ، نحو (ما فيها أحد) ، وكل ما يفيد العموم نحو (قوة خير من ضعف) ، و(جِدٌّ خير من

---

(١) «إحياء النحو» (١٩١ـ١٩٢).

عبث) ، فهذا كله يدل على الإحاطة فينبغي أن يمنع من الصرف.

٢ ـ ثم من قال: إن صيغة منتهى الجموع تدلّ على الإحاطة والشمول والاستغراق؟.

إنّ النحاة ذكروا أنّ القصد بمصطلح (منتهى الجموع) أنه نهاية جمع التكسير ، فلا يكسَر هذا الجمع مرة أخرى ، وأنه جمع لا نظير له في الواحد ، كما ذكرنا ، ولم يقل أحد: إن المقصود به الإحاطة ، يدل على ذلك جعله تمييزًا لأدنى العدد ، قال تعالى: ﴿كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ﴾ [البقرة: ٢٦١] ، وقال: ﴿سَبۡعَ طَرَآئِقَ﴾ [المؤمنون: ١٧] ، وتقول: (ثلاثة مساجد) فكيف يكون دالًّا على الإحاطة والشمول؟.

٣ ـ ويردّ ذلك استعمال العرب والتنزيل العزيز ، قال تعالى: ﴿سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ﴾ [سبأ: ١٨] فمنع صرف الليالي وصرف الأيام ، فهل أراد استغراق الليالي دون الأيام؟.

وقال: ﴿لَّهُدِّمَتۡ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٞ وَصَلَوَٰتٞ وَمَسَٰجِدُ﴾ [الحج: ٤٠] فمنع صرف الصوامع والمساجد وصرف البيَع ، فهل أراد استغراق الصوامع والمساجد دون الصلوات والبيَع؟

ثم من يقول: إنه أراد هدم جميع المساجد والصوامع على سبيل الاستغراق؟.

وقال: ﴿وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ﴾ [الحجرات: ١٣] فصرف الشعوب دون القبائل ، فهل أراد استغراق القبائل دون الشعوب؟.

٤ ـ ثم هي توصف بالنكرة ، تقول: (رأيت مساجد عامرة بالمسلمين) ، وتقول: (قاسيت ليالي مُرة) ، قال تعالى: ﴿وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةٗ فِي جَنَّٰتِ عَدۡنٖۚ﴾ [التوبة: ٧٢] فلو كانت معرفة لم يصح وصفها بالنكرة.

٥ ـ ثم لو كانت صيغة منتهى الجموع معرفة لم يصح تعريفها ، في حين أنه يصح تعريفها بإجماع فتقول : المساجد والسنابل والليالي ، قال تعالى : ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَـٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴾ [الجن : ١٨] ، وقال : ﴿ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَـٰٓئِدَ ﴾ [المائدة : ٢] .

فدلّ ذلك على بطلان ما ذهب إليه .

الغرض من التنوين:

في العربية أسماء منونة وأسماء لا تنون ذكر النحاة ضوابطها . وقد عرفنا أنّ النحاة ذهبوا إلى أن التنوين علامة الخفة . وذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أن التنوين علامة على التنكير ، وأنّ الأسماء التي لا تنون معارف .

ومن الواضح أننا إذا قلنا : إن التنوين علامة على التنكير باطراد اصطدمنا بالأعلام المنونة مثل محمد وخالد ، وإذا قلنا : إنّ عدم التنوين علامة على التعريف اصطدمنا بنكرات كثيرة لا تقبل التنوين نحو : أحمر ، وعطشان ، ومساجد .

ولكن الحق الذي لا مرية فيه أن التنوين في طائفة من الأسماء وعدمه في طائفة أخرى يهدينا إلى أمور لغوية قد تغيب عنا لولا هذه العلامة ، فهو قد يدلنا مثلاً على هوية الكلمة واشتقاقها ، ومعرفة هي أم نكرة ، فهو علامة يحملها الاسم تدل على أصله وهويته سواء قلنا : إنه علامة على الخفة أم لا .

فالتنوين يبين لنا أمورًا عديدة في طبيعة الكلمة ، منها على سبيل المثال :

١ ـ أنه يميز بين المعرفة والنكرة ، فإنه إذا لحق علمًا حقه ألا ينوّن أفاد أنه نكرة نحو (رأيت إسماعيلاً) والمعنى : رأيت شخصًا ما اسمه إسماعيل ، بخلاف قولك : (رأيت إسماعيل) فإنه يعني شخصًا معلومًا . ومثله (مررت

بخالدة وخالدةٍ أخرى)، وتقول: (رأيت أحمدًا طويلًا)، قال تعالى: ﴿ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٦١] أي بلدة من البلدان، ولو قال: (مصر) بلا تنوين لكان يعني البلد المعروف، قال تعالى: ﴿ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٩]. جاء في (المقتضب)، «ويحتجون بأن مصر غير مصروفة في القرآن لأن اسمها مذكر عنيت به البلدة، وذلك قوله عز وجل: ﴿أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ﴾ [الزخرف: ٥١]، فأمّا قوله عز وجل: ﴿ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا﴾ فليس بحجة عليه؛ لأنه مصر من الأمصار وليس مصر بعينها»(١).

ومثل ذلك (سحر) و(غدوة) و(بكرة) و(عشية) فهي إذا نوّنت كانت نكرات، قال تعالى: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]، وقال: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢] وإذا لم تنوّن فهي معارف، أي سحر يوم معين، وغدوة يوم بعينه، وبكرة يوم بعينه.

٢ ـ يبين لنا أصل الكلمة، وذلك نحو حسّان، وريّان، وسمّان، وغيّان، فإنه إذا نوّن العلم أفاد أنّ النون من أصل الكلمة، وإن لم ينوّن أفاد أنها زائدة، فحسّان إذا نوّن كان من الحسن، وإن لم ينون فهو من الحسّ، وريّان منونًا من الرين، وغير منون من الري، وهكذا الباقي.

ومثل (نهشل) علمًا، فهو إذا نوّن علمنا أن النون أصلية وأنه على وزن فعلل كجعفر، وليس من الهشل، وإذا لم ينوّن فهو من الهشل والنون زائدة، وسبب منعه من الصرف أنه على وزن الفعل مثل نعمل، والمعنيان مختلفان.

ومثله (تولب) علمًا، فإنه بوروده منونًا علمنا أن التاء أصلية وليست زائدة، ومعناه الجحش، وليس من (ولب) بمعنى (دخل)، إذ لو كان كذلك لكان ممنوعًا من الصرف.

---

(١) «المقتضب» (٣/ ٣٥١ ـ ٣٥٢)، وانظر «معاني القرآن» للفراء (١/ ٤٢).

ومثله (أولق) فإنه بوروده منونًا علمنا أنّ همزته أصلية، وليس من (ولق)، ولو كان كذلك لكان ممنوعًا من الصرف ، والمعنيان مختلفان ، وهكذا .

٣ ـ يبين لنا المقصود بالاسم ، أهو معناه الوضعي أم يراد به العلمية ، وذلك نحو صفوان وسلطان ، فإنّه إذا نوّن أريد به معناه الوضعي ، فصفوان هو الحجر الأملس ، والسلطان معروف ، وإذا لم ينوّن أريد به العلمية ، فإذا قلت : (هذا صفوان) ولم تنون ، كان المعنى : هذا رجل اسمه صفوان ، وإذا نونت كان المعنى : هذا حجر .

ونحو ذلك المنتهي بتاء التأنيث نحو ساهرة ، وخالدة ، وناجحة ، وزهرة ، فإذا نونت لم تكن أعلامًا نحو هذه زهرةٌ وناجحةٌ ، وإن لم تنونها كانت أعلامًا نحو (هذه زهرةُ) . ومثله (هذه ناجحة) فإنك إذا نونتها كان المعنى أنها نجحت ، وإن لم تنونها كان المعنى أن اسمها ناجحة .

٤ ـ يميز لنا بين الوصف وغيره نحو (أول) ، فإن نونتها لم تكن وصفًا ، نحو (افعل هذا أولاً) وإذا لم تنون كانت وصفًا نحو (جئت عام أول) ، ونحو (أولق) .

٥ ـ يدلنا على هوية الكلمة ، فقد تكون الكلمة ذات مادة اشتقاقية ذات معنى معين في العربية ، وهي موافقة لكلمة أعجمية في لفظها ، والذي يقطع بأصلها ومعناها في الاستعمال التنوين ، وذلك نحو (إبليس) فإن له مادة لغوية في العربية ، وهي (أبلس) قال تعالى : ﴿ فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴾ [الأنعام : ٤٤] وبوروده غير منون في القرآن الكريم عرفنا أنه ليس عربيًا وأنه ليس من هذه المادة اللغوية ، قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ ﴾ [سبأ : ٢٠] ، وقال : ﴿ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾ [البقرة : ٣٤] .

ومثله (يعقوب) فإنّ معنى (يعقوب) في العربية ذكر (الحجَل) ، وهو منصرف علمًا وغير علم ، مثل: يعفور ويحمور وينبوع. وقد ورد علمًا غير منصرف في القرآن الكريم وغيره ، فدلّ ذلك أنه ليس منقولاً عن هذا المعنى ، وإنما هو أعجمي.

ومثله (قارون) فإنه إذا كان منصرفًا فهو على وزن (فاعول) من قرن ، وإذا كان غير منصرف فهو أعجمي.

٦ ـ يبين لنا الكلمة أمؤنثة هي أم مذكرة ، فإذا قلت ـ مثلاً ـ (أقبل اليوم صباحُ) بلا تنوين كان علمًا لأنثى ، وإذا نونتها كان مذكرًا.

٧ ـ النص على معنى معين ، وذلك نحو (ندمان) فهي بالتنوين من المنادمة ، ومؤنثها ندمانة ، وبالمنع من الصرف هي من الندم ومؤنثها ندمى. ونحو (حَبْلان) فهي بالتنوين: الممتلئ غضبًا ، ومؤنثها حبلانة ، وبعدمه: الممتلئ من الشراب ، ومؤنثها (حَبلى) بفتح الحاء.

٨ ـ يميز لنا بين المعاني المختلفة في المادة اللغوية الواحدة وذلك نحو (ذكْرًا) و(ذكرى) ، و(ريًّا) و(ريّا) ، و(قربًا) و(قربى) ، و(حَرًّا) و(حرّى) مؤنث (حرّان) ، و(موتًا) و(موتَى) ، و(أسرًا) و(أسرى).

فإنها لو كانت جميعها منونة لالتبس بعضها ببعض ، وكذلك لو لم تكن منونة ، غير أنه بتنوين بعضها وترك تنوين بعضها الآخر اتضح معنى كل منها.

إلى غير ذلك من المعاني التي يبينها لنا التنوين.

* * *

الفعــل

يقسم جمهور النحاة الفعل على ثلاثة أقسام: الفعل الماضي، والمضارع، والأمر.

الفعل الماضي:

أزمنته:

يستعمل الفعل الماضي للدلالة على أزمنة متعددة أشهرها:

١ ـ **الماضي المطلق**: وهو الزمن الذي مضى قبل زمن التكلم، قريبًا كان أو بعيدًا، وهو ما كان على (فَعَل)، فمن القريب قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي تُبْتُ ٱلْـَٔـٰنَ﴾ [النساء: ١٨]، وقوله: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] ونحو قولك: (استيقظ الطفل).

ومن البعيد قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [العنكبوت: ٤٤].

إن هذا الفعل يصلح لجميع الأزمنة، فإذا قلت: (حضر أخوك) احتمل أن يكون الحضور قريبًا أو بعيدًا وليس مختصًا بزمن معين، جاء في (**شرح ابن يعيش**): «وذلك أنك تقول: (قام) فيصلح ذلك لجميع ما تقدمك من الأزمنة»[١].

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/ ١١٠)، وانظر (٨/ ١٤٧).

٢ ـ الماضي المنقطع: ومعنى الانقطاع أنه حصل مرة ولم يتكرر ، وذلك إذا وقع الفعل الماضي خبرًا لـ(كان) نحو (كان كذب) أي حصل مرة منه الكذب ، ونحو (كنت كتبت له في هذا الأمر) ، قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ ﴾ [الأحزاب: ١٥] .

وأما الفعل الماضي المجرد من كان فهو قد يفيد الانقطاع نحو قوله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ [العنكبوت: ٤٤] ، وكقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَـٰوَٰتٍ ﴾ [البقرة: ٢٩] ، ونحو (مات فلان) و(ذهبت إلى محمد). ويحتمل أن يكون قد تكرر ، كما في قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَـٰلَـٰتِ رَبِّى وَنَصَحْتُ لَكُمْ ﴾ [الأعراف: ٩٣] فمن المرجح أنّ النصيحة قد تكررت ، ومثله قوله تعالى: ﴿ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فقد يكون الكلام تكرر ، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا ﴾ [الأنعام: ٩٩] ولاشك أن الله يفعل ذلك باستمرار ، فإن إنزال الماء وإخراج النبات مستمران.

ونحو قوله تعالى: ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ﴾ [البقرة: ٥٧] فهذا قد تكرر أيضًا طوال بقائهم في التيه.

٣ ـ الماضي القريب: وذلك إذا صدّر بـ(قد) نحو (قد حضر خالد) ، وذلك أن قولك: (حضر خالد) يدل على القريب والبعيد، فإذا قلت: (قد حضر خالد) أفاد القرب من الحال. جاء في (شرح ابن يعيش): «(قد) حرف معناه التقريب ، وذلك أنك تقول: (قام زيد) فتخبر بقيامه فيما مضى من الزمن ، إلا أن ذلك الزمان قد يكون بعيدًا وقد يكون قريبًا من الزمان الذي أنت فيه ، فإذا قرنته بـ(قد) فقد قربته مما أنت فيه ، ولذلك قال المؤذن: قد قامت الصلاة ،

أي قد حان وقتها في هذا الزمان»[١].

ويذكر النحاة لـ(قد) الداخلة على الفعل الماضي ثلاثة معان هي: التحقيق والتوقع والتقريب.

أما **التحقيق** فمعناه التوكيد، ومعناه أيضًا تحقق حصول الحدث في الماضي، فإن الفعل (فَعَل) قد يحتمل غير المضي، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الزمر: ٦٨] فإذا جيء بـ(قد) تعين كونه للماضي، ولذا لا يجوز أن تلي (قد) أداة الشرط؛ لأن أداة الشرط تصرف الفعل إلى الاستقبال، وذلك نحو قولك: (إذا جاءك محمد فأكرمه) ومعناه: إذا يجيء، ولا يصح أن تقول: (إذا قد جاء محمد) لأنّ معناه سيكون على هذا أنه قد جاء فعلاً، ولذا لا يصح أيضًا أن يؤتى بها في الدعاء، فأنت تقول: (غفر الله لك) أي تدعو له بالمغفرة، ولا تقول: (قد غفر الله لك) فإن معنى (قد غفر الله لك) أنّ المغفرة تحققت وأنت أخبرت بحصولها، وليس المعنى أنك تدعو له بالمغفرة، جاء في (المقتضب): «تقول: (أما إنْ غفر الله لك)، وإن شئت (أما أنْ) على ما فسرت لك في (أما) أنها تقع للتنبيه، وتقع في معنى قولك: (حقًّا)، فالتقدير: أما إنه، وأما أنه غفر الله لك.

فإن قلت: فكيف جاز الإضمار والحذف بغير عوض؟.

فإنّما ذلك لأنك لا تصل إلى (قد) لأنك داعٍ ولست مخبرًا»[٢].

وحتى إذا دخلت على فعل مستقبل فإنه لا يكون إلا محقق الوقوع سواء كان جوابًا للشرط أم لم يكن، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١١٢].

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٤٧).

(٢) «المقتضب» (٣/ ٩).

فإن اشتراط كسب الخطيئة أو الإثم ورمي البريء أمر مستقبل ، إلا أن من فعل ذلك فقد تحقق عليه احتمال البهتان والإثم .

ونحو ذلك قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ ﴿١٥﴾ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ [الأنفال : ١٥ ـ ١٦] ، فإن من يولي الدبر في القتال لغير ما استثني تحقق عليه غضب الله .

ونحو ذلك قوله : ﴿ وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ﴾ [النساء : ١٠٠] ، فمن خرج مهاجراً في سبيل الله ثم مات فقد تحقق وقوع أجره على الله .

ونحوه قوله : ﴿ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ ﴾ [آل عمران : ٢٠] ، وقوله : ﴿ فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [المائدة : ١٢] .

وكذلك في غير الشرط ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ ۙ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [الأنعام : ٥٦] ، فإن اتبع أهواءهم فقد تحقق عليه الضلال .

ونحوه قوله : ﴿ فَأَجْمِعُواْ كَيْدَكُمْ ثُمَّ ٱئْتُواْ صَفًّا ۚ وَقَدْ أَفْلَحَ ٱلْيَوْمَ مَنِ ٱسْتَعْلَىٰ ﴾ [طه : ٦٤] ، وقوله : ﴿ وَعُرِضُواْ عَلَىٰ رَبِّكَ صَفًّا لَّقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَـٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍۭ ﴾ [الكهف : ٤٨] وغيره وغيره .

وكل ذلك يدل على أن ما دخلت عليه (قد) من الأفعال إنما هو محقق الوقوع على كل حال .

ومعنى التوقع أنّ الحدث كان متوقعًا قبل حدوثه نحو قولك: (قد حضر الأستاذ) لقوم كانوا ينتظرون حضوره، جاء في (الكتاب): «وأما (قد) فجواب لقوله: (لمّا يفعل) فتقول: قد فعل. وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر»(١).

وجاء في (شرح ابن يعيش): «وفيها معنى التوقع، يعني لا يقال: (قد فعل) إلاّ لمن ينتظر الفعل أو يسأل عنه»(٢).

وأما التقريب فهو لتقريب الحدث من الحال كما ذكرت، جاء في (شرح الرضي على الكافية): «هذا الحرف إذا دخل على الماضي أو المضارع فلابد فيه من معنى التحقيق، ثم إنه ينضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى، في الماضي: التقريب من الحال مع التوقع، أي يكون مصدره متوقعًا لمن يخاطبه واقعًا عن قريب، كما تقول لمن يتوقع ركوب الأمير: (قد ركب) أي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه، ومنه قول المؤذن: (قد قامت الصلاة). ففيه إذن ثلاثة معان مجتمعة: التحقيق، والتوقع، والتقريب. وقد يكون مع التحقيق: التقريب فقط، ويجوز أن تقول: (قد ركب) لمن لم يكن يتوقع ركوبه»(٣).

وهذه المعاني قد تجتمع وقد تتفرق، فمن اجتماعها قولك: (قد حضر الأستاذ)، و(قد خرج الأمير) إذا كان متوقعًا ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٤٣]. فقوله: (قد رأيتموه) اجتمع فيه التحقق والتوقع والتقريب، وكقوله: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾ [آل عمران: ١٢٣] فهم كانوا يتوقعون النصر؛ لأن

---

(١) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٧)، وانظر «المغني» (١/ ١٧٢).

(٢) «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٤٧).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٤٢٩)، وانظر «المغني» (١/ ١٧٢).

الرسول وعدهم ذلك ، كما قال تعالى : ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ [الأنفال : ٧] .

وقد يتخلف بعض هذه المعاني ، غير أن المعنى الذي لا يفارقها هو التحقيق ، فإن التحقيق لا يفارق (قد) البتة . وأما التوقع والتقريب فقد يتخلفان أو يتخلف أحدهما .

فمن ورود (قد) لغير التوقع قوله تعالى : ﴿ قَالُواْ يَٰمَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا ﴾ [مريم : ٢٧] وهو غير متوقع منها ـ وهو لم يقع ـ بدليل قولهم : ﴿ يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾ [مريم : ٢٨] ، وقوله : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا ﴾ [البقرة : ٢٤٧] وهو غير متوقع ، بدليل قولهم : ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ ﴾ [البقرة : ٢٤٧] ، وقوله : ﴿ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا ﴾ [الأعراف : ٢٦] وهم ما كانوا يتوقعون إنزاله .

ومن تخلف التقريب قوله تعالى : ﴿ فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾ [آل عمران : ١٤٨] ، وقوله : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَآئِقَ ﴾ [المؤمنون : ١٧] وهذا ولا شك موغل في القدم ، كما أنه ليس فيه معنى التوقع ؛ لأنهم لم يكونوا يتوقعون خلق السماوات ، وقد خلقت قبل أن يخلق البشر ، بل فيه معنى التحقيق فقط .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الحجر : ١٠] ، وقوله : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ ﴾ [الحجر : ٢٦] فإنه ليس فيها توقع ولا تقريب .

٤ ـ الدلالة على حدث ماضٍ بالنسبة إلى حدث ماضٍ قبله : وذلك كما إذا وقع الفعل الماضي في جملة حالية قبلها فعل ماض نحو (دخلت وقد نام

الناس) فنوم الناس قبل الدخول ، ونحو (فجئت وقد نضت لنوم ثيابها) والمعنى أنه سبق نزع الثياب المجيء.

جاء في كتاب (الفعل زمانه وأبنيته): «وتتصدر (قد) بناء (فَعَل) لتفيد أن الحدث ماض بالنسبة لفترة ماضية نحو: ثم قمت إلى الوطب وقد ضربه برد الشجر»[1].

٥ ـ **الدلالة على الحال**: «وذلك إذا قصد به الإنشاء ، كبعت ، واشتريت ، وغيرهما من ألفاظ العقود، إذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود»[2].

إنّ ثمة فرقًا بين قولنا: (بعت) الخبري ، و(بعت) الإنشائي ، وكذلك (اشتريت) وغيرهما من ألفاظ العقود ، فقولك: (بعت داري) معناه أنه سبق أن بعت دارك ، أي حصل هذا الفعل منك في المضي.

وأما (بعت) الإنشائي فليس معناه ذلك ، بل معناه أني موافق على البيع ، وذلك نحو أن تتبايعا على سلعة فتقول له: (بعتك) ، فيقول لك: (قبلت) فالبيع لم يتم إلّا بقبول المشتري. وكذلك قوله: (زوجتك ابنتي)، فالفرق بين الخبري والإنشائي في هذا التعبير أن الخبري معناه سبق أن حصل التزويج مني وتم، وأما الإنشائي فمعناه الموافقة على التزويج باللفظ وإعلانها ولم يحصل تزويج فعلاً إلّا بقبول المزوَّج ، فيقول: (قبلت تزويجك) ، فليس معنى (زوّجتك) أنها صارت زوجتك ، ولا سبق أن تم ذاك ، وإنما هذا قول يقوله الذي يريد أن يزوج ابنته ، وتتم الصفقة بالقبول بقوله: قبلت.

وفي الحقيقة أنّ هذا الفعل معناه الدلالة على الحال أيضًا ، فهو لا يشبه

---

(١) «الفعل زمانه وأبنيته» (٣٠).

(٢) «الهمع» (١/ ٩).

المضارع الدال على الحال ، وإنما هذا تعبير خاص ، فقولك: (بعت) ليس كمعنى (أبيع) ، ولا (زوّجت) كمعنى (أزوّج).

فقولك: (أنا أبيع سلعتي) معناه أني قائم بالبيع الآن أو سأبيعها ، وأما (بعت) الإنشائي فهو لفظ يراد به إمضاء صفقة البيع ، وليس معناه أنك مستمر على البيع في الحال ، كما تقول: (أقرأ كتابي) و(أحفظ قصيدتي) وليس معناه الاستقبال أيضًا.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «والفرق بين (بعت) الإنشائي و(أبيع) المقصود به الحال ، أن قولك: (أبيع) لابد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ ، تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج ، فإن حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق ، وإلا فهو كذب ، فلهذا قيل: إنّ الخبر محتمل للصدق والكذب ، فالصدق محتمل اللفظ من حيث دلالته عليه ، والكذب محتمله ولا دلالة للفظ عليه.

وأما (بعت) الإنشائي فإنه لا خارج له تقصد مطابقته، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ، وهذا اللفظ موجد له ، فلهذا قيل: إن الكلام الإنشائي لا يحتمل الصدق والكذب ، وذلك لأن معنى الصدق: مطابقة الكلام للخارج ، والكذب عدم مطابقته له ، فإذا لم يكن هناك خارج فكيف تكون المطابقة وعدمها»[١].

والمحققون على أن هذه الأفعال ليس لها زمان معين ، بل هي مجردة عنه[٢] ، وهذا هو الحق ، إذ هي أفعال إيقاعية يراد بها إمضاء الحدث وإجراؤه ، ولا تدل على مضي الحدث ولا على أنه يحدث الآن.

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٤٩).
(٢) «المغني» (١/ ٢٢٧).

٦ ـ **الدلالة على الاستقبال**: وينصرف إلى ذلك في مواطن منها:

أ ـ **الإنشاء المقصود به الطلب**[١] وذلك كالدعاء له أو عليه نحو (غفر الله لك) أي ليغفر الله لك، ونحو (ناشدتك الله إلاّ فعلت) و(عزمت عليك إلاّ فعلت)[٢] و(لما فعلت) أي: افعل، جاء في (الكليات): «الأفعال الواقعة بعد (إلا) و(لمّا) ماضية في اللفظ مستقبلة في المعنى؛ لأنك إذا قلت: (عزمت عليك لمّا فعلت) لم يكن قد فعل، وإنما طلبت فعله وأنت تتوقعه»[٣].

ب ـ **الوعد أو الوعيد**: نحو ﴿إِنَّا كَفَيْنَٰكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ [الحجر: ٩٥]. ومن ذلك الإخبار عن الأحداث المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها[٤] وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٨]، وقوله: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣]، وقوله: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا﴾ [الأعراف: ٤٤].

والقصد من ذلك أن هذه الأحداث متحققة الوقوع مقطوع بحصولها بمنزلة الفعل الماضي، فكما أنه لا شك في حدوث الفعل الماضي الذي تم وحصل، كذلك لا شك في حدوث هذه الأفعال، إذ هي بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع.

ج ـ **دخول أداة الشرط عليه كـ (إن) و(إذا)**: نحو: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [النصر: ١]، وقوله: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨]، وقوله: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

---

(١) «الهمع» (١/ ٩)، «شرح الرضي» (٢/ ٢٤٩).
(٢) «الهمع» (١/ ٩).
(٣) «الكليات» (٣٣٨).
(٤) «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٠).

وقد يبقى على مضيه قليلاً نحو ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [يوسف: ٢٦] ونحو (إن كنت ألممت بذنب فتوبي واستغفري الله) وسيأتي لذلك بيان في باب الشرط.

د ـ دخول (ما) الظرفية: نحو ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أي مدة دوامي حيًا، وهذا يشمل المستقبل أيضًا، ونحو (لا أكلمك ما طلع نجم وغرب) أي يطلع ويغرب، وهذا التعبير أدلّ على الاستمرار.

جاء في (شرح الرضي على الكافية) أن الفعل الماضي ينقلب إلى المستقبل بدخول «(ما) النائبة عن الظرف المضاف نحو: ما ذرّ شارق، وما دامت السماوات، لتضمنها معنى (إن) أي إن دامت، قليلاً أو كثيرًا. وقد يبقى معها على المضي كقوله تعالى: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]»[١].

هـ ـ وينصرف إلى الاستقبال أيضًا إذا كان منفيًا بـ(لا) أو (إنْ) في جواب القسم، نحو (والله لا كلمتك أبدًا) ونحو ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١] أي ما يمسكهما، ونحو:

رِدُوا فَــوَاللهِ لا زدْنَــاكــم أَبَــدًا

و:

والله لا عــذبتهــم بعــدهــا سقــر

فلا يلزم تكرير (لا) هنا، كما يلزم في الماضي المعنى[٢]، فإن الفعل

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٠).

(٢) انظر «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٠)، «الهمع» (١/ ٩).

الماضي لا ينفى بـ (لا) إلاّ إذا كررت نحو (لا ذهبت ولا رجعت) ، ونحو ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ [القيامة: ٣١] فإن كان مستقبل المعنى لم يلزم تكرار (لا).

٧ ـ **احتمال المضي والاستقبال**: وذلك في مواطن منها:

أ ـ بعد همزة التسوية نحو قوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ ﴾ [الشعراء: ١٣٦] ، ونحو ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ ﴾ [إبراهيم: ٢١] ، ونحو (سواء عليّ أقمت أم قعدت) «إذ يحتمل أن يراد: ما كان منك من قيام أو قعود ، أو ما يكون من ذلك»[1].

ب ـ بعد حرف التحضيض: نحو (هلاّ فعلت) ، و(ألا ذهبت إليه) ، ونحو قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ ﴾ [التوبة: ١٢٢] فهذا يحتمل المضي والاستقبال[2].

جاء في (شرح ابن يعيش): «فأما قوله تعالى: ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ [المنافقون: ١٠] فقد وليه الماضي ، إلا أن الماضي هنا في تأويل المستقبل ، كما يكون بعد حرف الشرط كذلك ؛ لأنه في معناه ، والتقدير: إن أخرتني أصّدق»[3].

ج ـ في الأحكام: نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِىٓ أَنفُسِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فإنه يحتمل المضي والاستقبال.

د ـ بعد (حيث): فالمضي نحو ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٢٣]،

---

(١) «الهمع» (١/ ٩) ، وانظر «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٠).
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٠) ، «الهمع» (١/ ٩) ، «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٤٤).
(٣) «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٤٤).

والاستقبال نحو ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ ﴾ [البقرة: ١٤٩] (١).

هـ ـ بعد (كلما): فالمضي نحو ﴿ كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ ﴾ [المؤمنون: ٤٤]، والاستقبال نحو ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ ﴾ [النساء: ٥٦] (٢).

وهذا في الحقيقة يدل على الاستمرار، ولكن قد يكون الاستمرار في الماضي كما في الآية الأولى، ونحو قولك: (كلما جئتك عاتبتني)، وقد يكون في المستقبل كما في الآية الثانية.

و ـ إذا وقع صلة: «فالمضي نحو ﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، والاستقبال نحو ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة: ٣٤]. وقد اجتمعا في قوله: إني لآتيكم بذكر ما مضى واستيجاب ما كان في غد» (٣).

ونحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ [البقرة: ١٥٩-١٦٠]، فقوله تعالى: ﴿ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا ﴾ يراد به الاستقبال؛ لأن (يكتمون) فعل مضارع وهذا بعده، فالتوبة بعد الكتمان.

ز ـ إذا وقع صفة لنكرة عامة: «فالمضي نحو (رُبَّ رفدٍ هرقته ذلك اليوم). والاستقبال كحديث (نضر الله امرءًا سمع مقالتي فوعاها، فأدّاها كما سمعها) أي يسمع؛ لأنه ترغيب لمن أدرك حياته في حفظ ما يسمعه منه» (٤).

---

(١) «الهمع» (١/ ٩).
(٢) «الهمع» (١/ ٩)، وانظر «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٠).
(٣) «الهمع» (١/ ٩).
(٤) «الهمع» (١/ ٩)، وانظر «شرح الرضي» (٢/ ٢٥).

٨ ـ **توقع الحدث في الماضي**: أي أنّ الحدث كان متوقعًا حصوله في الماضي، وذلك كأن يقع الفعل المضارع المقترن بالسين خبرًا لكان، نحو (كان محمد سيكتب لك في هذا الأمر) أي كان متوقعًا منه أن يكتب لك في الماضي، أو بمعنى أنه كان ينوي فعله في الماضي، جاء في (**الخصائص**): «(كان زيد سيقوم أمس) أي كان متوقعًا منه القيام فيما مضى»[1]

٩ ـ **الدلالة على الاستقبال في الماضي**: وذلك نحو قولك: (كان من الأفضل أن تخبره)، و(كان من الحسن بمكان أن تدعوه) وهذا يدل على المستقبل في الماضي، وإيضاح ذلك أنك تقول: (من الخير أن تخبره) و(الأولى أن تسافر) فإخباره مستقبل بالنسبة إلى الحال التي أنت فيها، والسفر مستقبل أيضًا، فإذا سبق بـ(كان) أفاد المصدر المؤول الاستقبال في المضيّ.

ويوضح ذلك أنك تقول: (كان من الأفضل أن أخبرته) و(كان من الحسن بمكان أن دعوته) فإخباره ودعوته ماضيان، فاتضح بذلك أن هذا التعبير يفيد الدلالة على الاستقبال في الماضي.

وقال متمم بن نويرة:

وفقد بني أم تفانوا فلم أكنْ ... خلافهم أن أستكينَ وأسرعا

فقوله: (لم أكن) ماض، و(أن أستكين) استقبال، فهو نظير ما مر من الأمثلة. ومن هذا الضرب نحو قولنا: (أراد أن يوبخه) فـ(أراد) يفيد المضي، و(أن يوبخه) استقبال بالنسبة إلى فعل الإرادة، فهو استقبال في الماضي كما هو ظاهر.

١٠ ـ **الماضي الحاصل في المستقبل**: ويكثر ذلك إذا سبق الفعل الماضي

---

(١) «الخصائص» (٣/ ٣٣٢).

بفعل الكون مضارعًا نحو (اذهبْ إليه فتكون قد سبقته بالفضل).

والمعنى: أنك إذا ذهبت إليه كنت قد سبقته بالفضل، أي حصل سبقك بالفضل.

ونحوه أن تقول: (اذهبْ إليه فعسى أن يكون قد أنجز المعاملة) فالإنجاز ماض ولكنه واقع في المستقبل، وذلك أن خبر (عسى) استقبال. وهي تفيد رجاء وقوع الفعل، فقولك: (عسى خالد أن يحضر) مثلاً يفيد رجاء حصول الفعل في المستقبل، وكذلك قولك: (عسى أن يكون قد أنجز المعاملة)، فقولك: (عسى أن يكون) يفيد ترجي وقوع الفعل في المستقبل، و(قد أنجز المعاملة) يفيد المضي، فهو ماض واقع في المستقبل، ومنه وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، وقوله: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل: ٧٢].

وذكر الدكتور إبراهيم السامرائي أنه «يأتي بناء (فَعَل) مسبوقًا بفعل الكون المضارع، فيتأتى من هذا المركب إعراب عن المستقبل في زمان ماض، وهو ما يدعى في الفرنسية future-Anterieur نحو: ما ذاك من شيء أكون اجترمته. وكقول المعربين في هذا العصر مثلاً: وأقر اللص أن يكون سرق أثاث الدار»[١].

والحق أن ذلك لا يختص بفعل الكون، فهو قد يقع بعد غيره، وذلك نحو قولك: (لا تخرج إليه إلاّ وقد أعددت للأمر عدته)، و(لا تدخل عليه إلاّ وانت أعددت جوابًا عن كل سؤال قد يسأله لك) فالخروج يكون بعد الإعداد، فالإعداد سابق وهو ماض بالنسبة إلى الخروج، وهو واقع في المستقبل، وكذلك الدخول في الجملة الثانية.

---

(١) «الفعل زمانه وأبنيته» (٣٠).

ويقع أيضًا بعد فعل الأمر ، وذلك نحو قولنا: (اذهب إليه وقد حزمت أمرك) أي اذهب بعد حزم الأمر ، فالذهاب يكون بعد الحزم ، فالحزم ماض واقع في المستقبل.

ويقع أيضًا بعد غير ذلك ، مما يفيد هذا المعنى ، وذلك نحو قولك: (إيّاك أن تخرج إليه إلاّ وقد حزمت أمرك) و(إيّاك أنت تدخل اللجة إلاّ وأنت أحسنت السباحة) فكل من حزم الأمور ، وإحسان السباحة ، حدث ماض واقع في المستقبل كما هو واضح.

١١ ـ **الماضي المستمر**: وذلك إذا دخلت (كان) على الفعل المضارع (كان يفعل) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [مريم: ٥٥] أي كان مستمرًا على ذلك ، ونحو ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ ﴾ [آل عمران: ١٤٣] ، ونحو ﴿ كَانُواْ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴾ [الذاريات: ١٧] .

فهذا يفيد الدلالة على الاستمرار أو الاعتياد ، جاء في (البرهان): «ومن هذا الباب الحكاية عن النبي ﷺ بلفظ (كان يصوم) و(كنا نفعل). وهو عند أكثر الفقهاء والأصوليين يفيد الدوام ، فإن عارضه ما يقتضي عدم الدوام ، مثل أن يروى: كان يمسح مرة ثم نقل عنه أنه يمسح ثلاثاً ، فهذا من باب تخصيص العموم»(١) .

وقد سبق أن ذكرنا في باب (كان) أنّ سبق الفعل المضارع بـ (كان) قد يفيد الدلالة على اعتياد الأمر في الماضي ووقوعه بصورة متكررة نحو ﴿ وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [مريم: ٥٥] أي كان مستمرًا على هذا الفعل.

وقد يفيد أنه وقع مرة ولكن على أنه ماض مستمر في أثناء وقوعه ، وليس

---

(١) «البرهان» (٤/ ١٢٥).

معناه تكرر الحدث نحو (كنت أقرأ ذات مرة في كتابي فجاءني خالد) أي كنت مستمرًّا على القراءة وفي هذه الأثناء جاءني خالد ، ونحو (كنت أسبح في النهر فطاردني تمساح) فليس في هذا ما يدل على تكرر الحدث.

فسبقُ الفعل المضارع بـ (كان) له دلالتان: تكرر الحدث ووقوعه أكثر من مرة ، والدلالة الأخرى أن الحدث كان مستمرًّا في ذلك الإخبار.

وقد تفيد (كان) الاستمرار إذا كان خبرها شرطاً ، نحو قولنا: (كان محمد إذا سئل أعطى) ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥].

١٢ ـ **الماضي المستمر المنقطع**: وذلك نحو قولنا: (كان لا يزال يلهو) ، و«كان ما يزال يكتب له» ومعنى ذلك أنه كان مستمرًّا على اللهو ثم انقطع عنه. وكذلك المثال الثاني فإن معناه أنه كان مستمرًّا على الكتابة ثم انقطع ، بخلاف الماضي المستمر فإنه لا يفيد الانقطاع.

١٣ ـ **استمرار الفعل واتصاله بزمن الإخبار**: وذلك إذا دخل على المضارع فعل يفيد الاستمرار نحو: ما زال ، وما برح ، وما فتئ ، وما انفك ، وبقي ، وما إلى ذلك ، نحو (مازال أخوك يكتب) و(بقي يدرس) أي هو بدأ بالفعل في الماضي ولا يزال الفعل مستمرًّا لم ينقطع حتى زمن التكلم.

غير أنّ هناك فرقًا بين الاستمرار في (ما زال) و(بقي) ، فلا يصح إبدال أحد الفعلين بالآخر دومًا ، وذلك أنّ (ما زال) وأخواتها تفيد توقع الانقطاع في الغالب ، بخلاف (بقي) ، وذلك أنك تقول لولدك مثلاً: (ما زلت صغيرًا) ومعناه أنك ستكبر ، بخلاف ما لو قلت: (بقيت صغيرًا) فإنّه لا يفهم منه الانقطاع ، وإنما هو إلى معنى الثبات والدوام على ما هو عليه أقرب.

وكذلك في المضارع ، فإنّ قولنا: (لا يزال صغيرًا) يختلف عن قولنا:

(يبقى صغيرًا) فإنّ الجملة الأولى يفهم منها أنه سيتغير ويكبر ، بخلاف الثانية كما هو ظاهر.

١٤ ـ تلبس حصول الفعل بوقت من الأوقات نحو (أصبح يهذي) و(أمسى يستطيع الحركة).

١٥ ـ قد تؤخذ من ألفاظ الأوقات أفعال للدلالة على الدخول في زمن معين وذلك نحو (أفجر) بمعنى: دخل في الفجر ، و(أصبح) بمعنى: دخل في الصباح ، و(أظهر) بمعنى: دخل في الظهر ، و(أعصر) بمعنى: دخل في العصر ، و(أسحر) بمعنى: دخل في السحر ، و(أنهر) بمعنى: دخل في النهار ، و(أليل) بمعنى: دخل في الليل ، وغير ذلك.

استعمالاته:

١ ـ الأصل أن يستعمل الفعل للدلالة على معناه الأصلي كقولنا: (حضر محمد ، وجاء خالد).

٢ ـ وقد يستعمل الفعل ويراد به الإنشاء ، كقولنا: بعت واشتريت ، وكقولنا: غفر الله لك. ومن ذلك ما يراد به الأمر نحو (أجزأ امرؤ فداني بنفسه) ، و(أجاد امرؤ أحسن إليك) أي ليحسن إليك ، و(فقه امرؤ رغب عنك) أي ليرغب عنك ، ومنه قول الإمام علي رضي الله عنه: (أجزأ امرؤ قرنه آسى أخاه بنفسه) [١] ، أي ليواس أخاه.

ومن ذلك ما يراد به الإغراء ، وذلك نحو قولهم: (كذب عليك العسل) أي الزم العسل.

جاء في (أمالي ابن الشجري): «ومما جاء فيه لفظ الخبر بمعنى الإغراء

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٤٩ـ٢٥٠).

قول عمر رضوان الله عليه: (أيها الناس كذب عليكم الحج والعمرة) معناه: عليكم بالحج والعمرة، ومثله قول معقر بن حمار البارقي:

وذُبْيــانِيَّــةٍ أَوْصَــتْ بَنِيهَــا بــأَنْ كَــذَبَ القَــرَاطِـفُ والقُــرُوفُ

أي عليكم بالقراطف: وهي القطف، وبالقروف، فاغنموها.

والقروف: أوعية من أدم يتخذ فيها الخلع، وهو لحم يقطَّع صغارًا ويحمل في السفر... و(مثل):

كــذبَ العتيــقُ ومــاءُ شــنٍّ بــاردٍ إن كنــتِ سـائلتي غبـوقـاً فـاذهبـي

...

كذب العيتق، أي عليك بالعتيق، وهو التمر، و(الشن): القربة الخلق»[١].

٣ ـ **قد يطلق الفعل ويراد به مقاربته ومشارفته**: نحو ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣١]، «أي فشارفن انقضاء العدة»[٢].

٤ ـ **مقاربة حصول الفعل**: وذلك إذا سبق الفعل المضارع بفعل يدل على المقاربة كـ (كاد) و(أوشك) نحو (كاد يغرق) أي قرب من الغرق ولم يغرق.

٥ ـ **رجاء حصول الفعل**: وذلك إذا سبق الفعل المضارع بفعل دال على الرجاء نحو ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [محمد: ٢٢]، ونحو (حرى الغيم أن ينقشع).

٦ ـ **شروع القيام بالفعل**، أي بدء القيام به نحو (أخذ يكتب) و(شرع يدرس).

---

(١) «أمالي ابن الشجري» (١/ ٢٦٠ـ٢٦١).
(٢) «مغني اللبيب» (٢/ ٦٨٨).

٧ ـ **وقد يطلق الفعل والمقصود به إرادته** «وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨]، ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَوٰةِ فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة: ٦]، ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن﴾ [آل عمران: ٤٧]، ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٤٢]... وفي الصحيح: إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل»[١].

والمعنى: إذا أردت قراءة القرآن فاستعذ بالله، وإذا أردتم القيام إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم، وإلا كان الغسل بعد القيام إلى الصلاة، والاستعاذة بعد قراءة القرآن، وهو غير مراد ولا يصح.

٨ ـ **قد يجمد الفعل الماضي للدلالة على معنى معين كالاستثناء**، كما في خلا وعدا، وللدلالة على النفي نحو (قلما سرت)، وقد يراد بذلك السير القليل، وقد يراد به نفي السير[٢] والتعجب، كما في قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥] والمدح والذم نحو نعم وبئس وساء وغير ذلك من المعاني.

٩ ـ **تقليل حصول الفعل**، وذلك إذا سبق الفعل بما يفيد التقليل نحو: ربما وقلما، نحو (ربما راجعه في شان من شؤونه)، ونحو (ربما منّ الفتى وهو المغيظ المحنق)، ونحو (قلما زرته). وربما أفاد لفظ القلة النفي نحو (قلما صدت) بمعنى: لم أصد، كما سيأتي بيان ذلك.

* * *

---

(١) «مغني اللبيب» (٢/ ٦٨٩).
(٢) انظر «الأصول» لابن السراج (٢/ ١٧٦).

الفعل المضارع

معنى المضارعة: المشابهة، ويعنون بالمضارعة مشابهة الفعل المضارع للأسماء، فالمقصود بالفعل المضارع: الفعل المشابه للاسم.

ويعقد النحاة بينهما أوجهًا من المشابهة لسنا بصدد ذكرها الآن.

أزمنته:

يدل الفعل المضارع على أزمنة متعددة أشهرها:

١ ـ **الدلالة على الحال والاستقبال**: نحو (هو يكتب) و(هو يقرأ)، فقد يحتمل أن يقصد به الحال والاستقبال. جاء في (**المقتضب**): «تقول: (زيد يأكل) فيصلح أن يكون في حال أكل وأن يأكل فيما يستقبل»[١].

وجاء في (**المفصل**): «ويشترك فيه الحاضر والمستقبل»[٢].

٢ ـ **دلالته على الحال تنصيصًا**: وذلك في مواطن منها:

أ ـ إذا اقترن بظرف يدل على الحال كالآن والساعة والحين[٣]، نحو (هو يقرأ الآن) و(هو يكتب الساعة).

ب ـ إذا دخلت عليه لام الابتداء: نحو قوله: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: ٦، ٧] وهذا رأي الكوفيين، وذهب إليه الأكثرون[٤].

---

(١) «المقتضب» (٢/٢).

(٢) «المفصل» (٢/١٣٧).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٢٥٦)، «الهمع» (١/٨).

(٤) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٢٥١)، وانظر «الهمع» (١/٨)، «المغني» (١/٢٨٨).

واعترض ابن مالك على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [النحل: ١٢٤]، وقوله: ﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ ﴾ [يوسف: ١٣] فالفعلان يفيدان الاستقبال.

وأجيب أنه نزل المستقبل منزلة الحاضر المشاهد(١).

وهو نحو ما مر في تنزيل المستقبل منزلة الماضي، نحو ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [الزمر: ٧١]، و﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ ﴾ [الزمر: ٦٨].

ويبدو لي أنها تفيد التوكيد كما يقول البصريون، أما تخصيصها المضارع بالحال ففيه نظر لما ورد في القرآن الكريم من دلالته على الاستقبال معها.

وصرفه إلى الحال في الآية يحتاج إلى دليل، وكما هو الحال في دخولها على المستقبل مع غير الفعل المضارع نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّا لَجَـٰعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا ﴾ [الكهف: ٨]، وقوله: ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا ٱلضَّآلُّونَ ٱلْمُكَذِّبُونَ ﴿٥١﴾ لَأَكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴾ [الواقعة: ٥١ ـ ٥٢].

ج ـ نفيه بـ (ليس) أو (ما) أو (إنْ) عند الإطلاق نحو (ما خالد يكتب) و(ليس علي يقرأ)(٢) فإذا كانت هناك قرينة تصرف الفعل المضارع إلى غير الحال كان ذلك بحسبها، نحو:

وليسَ يكونُ الدهرُ ما دامَ يذبلُ(٣)

و(ما محمد يسافر غدًا).

ومثله في غير المضارع (ليس خَلَق الله مثله)، و﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود: ٨]، وقوله: ﴿ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ ﴾ [الانفطار: ١٦].

---

(١) «المغني» (١/ ٢٢٨).
(٢) انظر «الهمع» (١/ ٨)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٥٦).
(٣) «الهمع» (١/ ٨).

٣ ـ دلالته على الاستقبال تنصيصاً. وذلك في مواطن منها:

أ ـ إذا اقترن بظرف يدل على المستقبل[١] نحو: غدًا أو بعد يومين ويوم القيامة نحو (يقضي الله بين عباده يوم القيامة).

ب ـ النصب: فإن الناصب يصرف الفعل إلى الاستقبال، نحو (أرغب في أن تزورني).

جاء في (**الهمع**): «ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع إلى الاستقبال»[٢]. وجاء فيه: «النواصب من مخلصات المضارع للاستقبال»[٣].

وجاء في (**المقتضب**): أن «حروف النصب إنما معناهن ما لم يقع»[٤].

وقال ابن الناظم: «فلو كان المضارع بمعنى الحال وجب رفعه؛ لأن فعل الحال لا يكون إلا مرفوعًا»[٥].

وليس معنى هذا أن كل فعل مرفوع هو يدل على الحال، ولا كل فعل مستقبل يكون منصوبًا، بل قد يكون المرفوع لغير الحال، وقد يكون الفعل المستقبل غير منصوب نحو (سيحاسب الله الخلق).

ج ـ إذا دخل حرف تنفيس[٦] وهو السين أو سوف نحو ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ٥٦]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [النساء: ٥٧].

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٥٦)، «الهمع» (١/ ٨).
(٢) «الهمع» (٢/ ٦).
(٣) «الهمع» (٢/ ٩).
(٤) «المقتضب» (٢/ ١١).
(٥) «شرح ابن الناظم» (٢٧٦).
(٦) «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٧)، «الهمع» (١/ ٨).

د ـ إذا دخلت عليه نونا التوكيد[١] كقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، وقوله: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥].

هـ ـ إذا دخلت عليه أداة شرط[٢] نحو ﴿إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤]، (إن تزرني أكرمك) إلا (لو) الشرطية[٣] فإنها موضوعة للشرط في الماضي نحو (لو زارني لأكرمته).

وهذا هو الغالب.

ومن غير الغالب قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]، وقوله: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠] فهذا يحتمل المضي والاستقبال.

و ـ بعد (لو) المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم: ٩][٤]. وذهب بعضهم إلى أنها لا تخصص المضارع بالاستقبال، بدليل قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦][٥].

ز ـ بعد (هل): وهي تخصص المضارع بالاستقبال غالبًا نحو (هل تسافر؟)، بخلاف الهمزة نحو (أتظنه قائمًا)[٦].

ومن غير الغالب قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، وقوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٥٩].

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٧)، «الهمع» (١/ ٨).
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٧)، «الهمع» (١/ ٨).
(٣) «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٧).
(٤) «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٧).
(٥) انظر «الهمع» (١/ ٨).
(٦) «المغني» (٢/ ٣٥٠)، «الإيضاح» للقزويني (١/ ١٣٢).

ح ـ إذا اقتضى طلبًا كالأمر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي[(١)]، نحو ﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦۖ﴾ [الطلاق: ٧]، و(لا تخبره)، و(ليتني أجده)، و﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦]، و﴿لَوۡلَا تَسۡتَغۡفِرُونَ ٱللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦]، و﴿يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ﴾ [يوسف: ٩٢]، و﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ﴾ [البقرة: ٢٣٣] أي ليرضعن.

ط ـ إذا اقتضى وعدًا أو وعيدًا، نحو ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۗ﴾ [المائدة: ٤٠]، وكقولك واعدًا: (أكرمك وأحسنُ إليك)[(٢)]، و(أفعلُ ذلك).

ي ـ إذا أسند إلى متوقع[(٣)]، نحو (يحاسب الله عباده)، و﴿أَنتَ تَحۡكُمُ بَيۡنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ﴾ [الزمر: ٤٦]، و(تقوم القيامة).

وغير ذلك من الصوارف إلى الاستقبال.

٤ ـ الدلالة على حدث مستقبل بالنسبة إلى حدث مستقبل قبله: وذلك نحو قولك: (سأذهب إليه وقد امتلأ المجلس بالحضور وأرد عليه) فالذهاب يكون بعد امتلاء المجلس، وكلاهما مستقبل.

٥ ـ دلالته على المضي، وذلك في مواضع منها:

أ ـ إذا قترن بـ (لم) أو (لما)[(٤)] نحو ﴿فَلَمۡ تَقۡتُلُوهُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمۡۚ﴾ [الأنفال: ١٧]، وقوله: ﴿وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾ [الحجرات: ١٤]. وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿بَلۡ كَذَّبُواْ بِمَا لَمۡ يُحِيطُواْ بِعِلۡمِهِۦ وَلَمَّا يَأۡتِهِمۡ تَأۡوِيلُهُۥۚ﴾ [يونس: ٣٩].

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٤٥٦، ٤٤٦)، «الهمع» (١/ ٨).
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٧)، «الهمع» (١/ ٨).
(٣) «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٦).
(٤) «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٧»، «الهمع» (١/ ٨).

ب ـ إذا دخلت عليه (لو) الشرطية ، نحو ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ ﴾ [النحل: ٦١] وهو غالب[1].

ج ـ إذا دخلت عليه (إذ) ، نحو ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب: ٣٧] أي قلت ، وقوله : ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثْبِتُوكَ ﴾ [الأنفال: ٣٠] أي مكر .

ومن غير الغالب قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴾ [البقرة: ١٦٥] ، وقوله : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ ﴾ [الأنفال: ٥٠] ، وقوله : ﴿ نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ إِذْ يَقُولُ أَمْثَلُهُمْ طَرِيقَةً إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا ﴾ [طه: ١٠٤] .

وهذا المشهد من مشاهد الآخرة ، وكله معبَّر عنه بأسلوب الاستقبال ، فلا يحسن تأويله أو صرفه عن زمن الاستقبال .

وقال تعالى : ﴿ وَإِذْ يَتَحَآجُّونَ فِى ٱلنَّارِ فَيَقُولُ ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ ٱلنَّارِ ﴾ [غافر: ٤٧] .

ومما يقطع بأن زمن المضارع بعد (إذ) قد لا يكون للمضي قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَكُونُ فِى شَأْنٍ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ﴾ [يونس: ٦١] ، وقوله : ﴿ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [ق: ١٧ ـ ١٨] ، وقوله في الأصنام: ﴿ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴾ [الشعراء: ٧٢ ـ ٧٣] .

بل ربما كان الفعل الماضي بعدها للاستقبال وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٧) ، «الهمع» (١/ ٨).

تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ [الأنعام: ٢٧]، وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُواْ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ [سبأ: ٥١]، وقوله: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦]، وقوله: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [مريم: ٣٩].

وذلك مما يدل على أن زمن (إذ) لا ينحصر في المضي.

د ـ إذا دخلت عليه (قد) التقليلية، نحو (قد أترك القرن مصفرًّا أنامله) بخلاف ما إذا لم تكن للتقليل(١).

وقد يأتي لغير المضي نحو (قد يشفى المريض).

هـ ـ إذا دخلت عليه (ربما): يقول النحاة: لأنها مختصة بالدخول على الفعل الماضي، فإذا دخلت على المضارع صرفت معناه إلى المضي، وذلك كقول الشاعر(٢):

ربما تكرهُ النفوسُ من الأمرِ ... له فرجةٌ كحلِّ العِقالِ

وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢].

والظاهر أنها ليست مختصة بالمضي، بل قد تدخل على المضارع في المعنى(٣)، فقوله: (ربما تكره النفوس) ليس نصًّا في المضي، بل هو يحتمل الاستمرار والدلالة على الحقيقة، وكذلك قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ يحتمل الاستقبال والله أعلم.

---

(١) «الهمع» (١/ ٨)، وانظر «المغني» (١/ ١٧٤) ـ البيت (قد أترك القرن) عنده للتكثير وهو أولى.
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٧)، «الهمع» (١/ ٨).
(٣) انظر «المغني» (١/ ١٣٧).

و ـ إذا وقع المضارع حالاً عامله فعل ماض[١]، نحو (أقبل خالد يضحك)، ونحو (فقدم الملك آنذاك يسعى الغلمان بين يديه).

ز ـ حكاية الحال الماضية: والمقصود بحكاية الحال الماضية أن تعبر عن الحدث الماضي بما يدل على الحاضر، استحضارًا لصورته في الذهن، كأنه مشاهد مرئي في وقت الإخبار، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩] فسَوْم فرعون بني إسرائيل سوء العذاب وتذبيح الأبناء أحداث ماضية، غير أنه عبر عنها بالفعل الذي يدل على الحال وهو المضارع فقال: (يسومونكم) و(يذبحون) وذلك لقصد إحضار مشهد التعذيب أمام العين، فكأنك تشاهد آل فرعون بأيديهم المُدى يذبحون الأبناء.

ومثله قوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ٩١] فالقتل حصل فيما مضى، ألا ترى إلى قوله: ﴿مِن قَبْلُ﴾ ولكنه عبَّر عنه بالفعل المضارع استحضارًا لهذه الصورة الشنيعة من قتل أنبياء الله، فخلع على المشهد صورة الحياة والحركة بجعله ماثلاً أمام عين الرائي.

جاء في (المغني): «أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر، قصدًا لإحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الإخبار... ومثله ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [فاطر: ٩] قصد بقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَتُثِيرُ﴾ إحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب، تبدو أولاً قطعًا، ثم تتضام متقلبة بين أطوار حتى تصير ركامًا»[٢].

وجاء في (البرهان): «قوله: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩] أي

---

(١) «الهمع» (١/ ٩).
(٢) «المغني» (٢/ ٦٩٠).

(فكان) استحضارًا لصورة تكوّنه. قوله: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ [البقرة: ١٠٢] أي ما تَلَتْ. . . وقوله: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنۢبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ﴾ أي فلم قتلتم؟»[١].

وجاء في (الكشاف): في قوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]: «فإن قلت: هلا قيل: وفريقًا قتلتم؟.

قلت: هو على وجهين: أن تراد الحال الماضية، لأن الأمر فظيع فأريد استحضاره في النفوس وتصويره في القلوب.

وأن يراد: وفريقًا تقتلونهم بعد؛ لأنكم تحومون حول قتل محمد ﷺ لولا أني أعصمه منكم»[٢].

ونحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] «فعبر بالماضي ثم قال: ﴿فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ فعدل عنه إلى المضارع إرادة لتصوير اخضرارها في النفس، وعليه قول ابن معديكرب يصور شجاعته وجرأته:

فإني قد لقيتُ القرنَ أسعى ... بسهبٍ كالصحيفةِ صحصحانِ
فآخذه فأضربه فيهوي ... صريعًا لليدين وللجرانِ»[٣]

ح ـ وربما أفاد المضارع المضي في غير ذلك، وذلك نحو قوله:

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن ... عارًا عليكَ ورُبَّ قتلٍ عارُ

فقوله: (إن يقتلوك) يفيد المضي، وذلك أن هذا الشعر قيل في رثاء يزيد بن المهلب.

---

(١) «البرهان» (٣/ ٣٧٣).
(٢) «الكشاف» (١/ ٢٢٦).
(٣) «حاشية ابن المنير على الكشاف» (١/ ٢٢٦)، وانظر «دلائل الإعجاز» (١٦٠).

ونحوه قوله:

فإن يهلك بَنيّ فليس شيءٌ ... على شيءٍ من الدنيا يدومُ

فقوله: (إن يهلك) يفيد المضي ؛ لأنهم قد هلكوا بدليل قوله:

كَأَنَّ اللَّيلَ مَحْبُوسٌ دُجَاهُ ... فَأَوَّلُهُ وَآخِرُهُ مُقِيمُ

لمهلك فتْيَةٍ تَرَكُوا أبَاهُمْ ... وَأصْغَرُ مَا بِهِ مِنْهُمْ عَظِيمُ

ومن دلالته على المضي في غير الشرط قول فارعة بنت شداد ترثي أخاها مسعودًا[1]:

يا عينُ بكّي لمسعودِ بن شدادِ ... بكاء ذي عبرات شجوه بادي

من لا يذاب له شحمُ السديفِ ولا ... يجفو العيال إذا ما ضُنّ بالزاد

ولا يحل إذا ما حل منتبذًا ... يخشى الرزية بين الماءِ والبادِ

. . .

هو الفتى يحمد الجيران مشهده ... عند الشتاءِ وقد هموا بإخمادِ

وكل هذه الأفعال تفيد المضي.

ومن دلالته على المضي في غير ما مر نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ ﴾ [النساء: ٩٧] فهم لم يهاجروا ، وقوله: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ ﴾ [الحج: ٤٦] فهم لم يعقلوا بقلوبهم ، فزمن (تهاجروا) و(تكون لهم قلوب) هو الماضي ، غير أنه لا يصح إبدال الفعل الماضي بهذين الفعلين ، لأن المعنى سيتغير ، ذلك أن المعنى في المضارع ههنا عدم الحصول ، والمعنى في الماضي يفيد الحصول ، فإنه لو قال: (ألم تكن أرض الله واسعة فهاجرتم) لكان معنى ذلك أن الهجرة حصلت ، وكذلك

---

(١) انظر «الأمالي» للقالي (٢/ ٣٢٤).

لو قال: (أفلم يسيروا في الأرض فكانت لهم قلوب) لكان المعنى أنهم ساروا وكانت لهم قلوب يعقلون بها.

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴾ [الجاثية: ٣١] فإنه أثبت لهم الاستكبار. وكذلك قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٠٥] فقد أثبت لهم التكذيب، ونحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ ﴾ [الشعراء: ١٨] فقد أثبت التربية واللبث فيهم.

ولو عطف بالفعل المضارع لكان أيضًا تقريرًا معناه الإثبات، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النساء: ١٤١] فالاستحواذ والمنع كلاهما حاصلان، وقوله: ﴿ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ [الأعراف: ٢٢] فالنهي والقول حاصلان، وقوله: ﴿ أَوَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ [الروم: ٩] فهم ساروا ونظروا عاقبة الذين من قبلهم. ونحوه أن تقول: (ألم تشتمني فتضربني) بالعطف، فإن الضرب والشتيمة حاصلان. وعلى ذلك يكون معنى قولك: (ألم يعنك فتعينه) بالنصب أن الإعانة بعد الفاء لم تحصل، فإن أحدهما أعان والآخر لم يعن، وإن معنى قولك: (ألم يعنك فأعنته) أن الإعانة حصلت منهما جميعًا، وكذلك إذا قلت: (ألم يعنك فتعنه) بالعطف، وهذه الأزمنة كلها ماضية.

٦ ـ الاستمرار التجددي: وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، وكقوله: ﴿ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، وقوله: ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، وقوله: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ

ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾ تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيْلِ وَتُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٢٦ ، ٢٧] فهذه الأحداث تتكرر باستمرار.

٧ ـ الدلالة على الحقيقة من حيث هي غير مقيدة بزمن ، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ﴾ [البقرة: ٧٤] ، وكقوله: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: : ٤٥] ، وقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤] ، وقوله: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧] ، ونحو قولنا: (الإنسان يعجز) و(الحي يهرم) ونحو ذلك.

٨ ـ الدلالة على أن الفعل حاصل وهو مستمر لم ينقطع ، وذلك إذا سبق بفعل دال على الاستمرار نحو (لا يزال) و(لا يبرح) نحو (لا يزال يكتب) أي هو يكتب وهو مستمر على ذلك. ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾ [البقرة: ٢١٧] أي هم قاتلوكم وسيبقون كذلك (حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا). ونحو (هو يبقى يدرس) وقد بينا الفرق في باب الفعل الماضي بين (لا يزال) و(يبقى) في الدلالة على الاستمرار فلا داعي لإعادته.

ومن ذلك أن يؤتى بفعل من أفعال المقاربة.

٩ ـ تلبس حصول الفعل بوقت من الأوقات ، نحو (يمسي العامل متعبًا ويصبح مستريحًا).

١٠ ـ الدلالة على الدخول في زمن معين ، وذلك نحو قوله تعالى:

﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴾ [الروم ١٧ ـ ١٨] .

فمعنى (تصبحون): تدخلون في وقت الصبح ، ومعنى (تظهرون): تدخلون في وقت الظهر .

استعمالاته :

١ ـ يستعمل الفعل المضارع للدلالة على معناه ، وهو وقوع الحدث في الحال أو في الاستقبال، وهذا هو الأصل نحو (أدرسُ كل يوم) و(أنا أقوم بواجبي) .

٢ ـ قد يخرج إلى الإنشاء وذلك كما في الدعاء ، نحو ﴿ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ [يوسف: ٩٢] ، و(يرحمك الله) .

والأمر ، نحو ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أي ليتربصن ﴿ ۞ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] أي ليرضعن . وقد أخرج الأمر مخرج الخبر للدلالة على أنهن يفعلن ذلك امتثالاً لأمر الله ، وهذا شأنهن . وهو أبلغ من صريح الأمر . ونظير هذا قولنا: (تذهب إلى فلان وتخبره كذا وكذا) على معنى: اذهب إليه ، وهو ألطف من الأمر الصريح ، إذ لا يراد أحيانًا المواجهة بالأمر ، بل يخرج مخرج الخبر تلطفًا بالسامع أو إكرامًا له ، جاء في (شرح شذور الذهب) في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ وقوله: ﴿ ۞ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ «وهذان الفعلان خبريان لفظاً طلبيان معنى ، ومثلهما (يرحمك الله) ، وفائدة العدول بهما عن صيغة الأمر التوكيد ، والإشعار بأنهما جديران بأن يتلقيا بالمسارعة ، فكأنهن امتثلن ، فهما مخبر عنهما بموجودين»(١) .

---

(١) «شرح شذور الذهب» (٦٩) ، وانظر «البرهان» (٢/ ٣٢٠) .

والنهي ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤] بمعنى: لا تسفكوا ، ونحو (لا يكرهُ المرء في الدين) بالرفع ، ومعناه النهي أي: لا تكرهوا ، وقد أخرج مخرج الخبر للدلالة على أن هذا هو الوضع الطبيعي وأن هذا هو الذي يحصل ، جاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]: «لا تعبدون: إخبار في معنى النهي ، كما تقول: تذهب إلى فلان تقول له كذا ، تريد الأمر ، وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي ؛ لأنه كأنه سورع إلى الامتثال والانتهاء فهو يخبر عنه»(١).

جاء في (**البرهان**): «وقال النووي في شرح مسلم في باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها وقوله ﷺ: «لا يخطبُ الرجل على خطبة أخيه ، ولا يسوم على سوم أخيه» هكذا هي في جميع النسخ (ولا يسوم) بالواو و(لا يخطب) بالرفع ، وكلاهما لفظ الخبر والمراد به النهي ، وهو أبلغ في النهي ، لأن خبر الشارع لا يتصور وقوع خلافه ، والنهي قد يقع مخالفته ، فكأن المعنى: عاملوا هذا النهي معاملة خبر الحتم»(٢).

٣ ـ يستعمل للدلالة على مشارفة وقوع الفعل كما مر في الماضي ، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم﴾ [البقرة: ٢٤٠] أي: والذين يشارفون الموت وترك الأزواج يوصون وصية(٣).

ومن ذلك أن يؤتى بفعل من أفعال المقاربة ، وذلك نحو قولهم: (يكاد المريب يقول خذوني) ، وقوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ﴾ [النور: ٣٥] ،

---

(١) «الكشاف» (١/ ٢٢٤).
(٢) «البرهان» (٣/ ٣٥٢).
(٣) «المغني» (٢/ ٦٨٨).

وقوله: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾ [الحج: ٧٢]، وقوله: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَـٰرِهِمْ﴾ [القلم: ٥١]، وقول الشاعر:

يوشكُ مَن فرّ من منيتِهِ في بعضِ غراتِهِ يوافقُها

٤ ـ إرادة الفعل نحو (متى تقم إلى الصلاة فتوضأ) والمعنى: متى أردت القيام إلى الصلاة، وإلا كان الوضوء بعد القيام إلى الصلاة، ونحو (متى تقرأ القرآن فاستعذ بالله) أي إذا أردت ذلك.

٥ ـ تقليل حصول الفعل، وذلك إذا سبق المضارع بما يدل على التقليل وذلك نحو قولك: (قد يصدق الكذوب) ونحو (قلّما أراه).

* * *

حروف النصب

أنْ:

وهي حرف مصدري[١] يدخل على الفعل الماضي نحو ﴿أَفَنَضۡرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكۡرَ صَفۡحًا أَن كُنتُمۡ قَوۡمٗا مُّسۡرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥] وعلى الأمر نحو (ناديته بأن احضر). ويدخل على الفعل المضارع فينتصب بعده ويصرفه إلى الاستقبال[٢]، شأن النواصب الأخرى[٣].

جاء في (المقتضب): «فمن هذه الحروف ـ يعني الحروف التي تنصب الأفعال ـ (أن)، وهي والفعل بمنزلة مصدره، إلا أنه مصدر لا يقع في الحال، إنما يكون لما يقع إن وقعت على مضارع، ولما مضى إن وقعت على ماض»[٤].

وجاء فيه أيضًا: «ولا تقع مع الفعل حالاً، لأنها لما لم يقع في الحال، ولكن لما يستقبل»[٥].

تقول: «(كتبت إليه أن لا تقلْ ذاك، وكتبت إليه أن لا يقولَ ذاك، وكتبت إليه أن لا تقولُ ذاك)، فأما الجزم فعلى الأمر، وأما النصب فعلى قولك: لئلا

---

(١) سبق أن رجحنا أنها في نحو (عسى محمد أن يقدم) ليست مصدرية بل هي للاستقبال فقط.

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٦٢).

(٣) انظر «الهمع» (٢/ ٦، ٩٢)، «الرضي على الكافية» (٢/ ٥٧).

(٤) «المقتضب» (٢/ ٦).

(٥) «المقتضب» (٢/ ٣٠).

يقول ذاك ، وأما الرفع فعلى قولك: لأنك لا تقول ذاك ، أو بأنك لا تقول ذاك ، تخبره بأنّ ذا قد وقع من أمره»[١].

وجاء في (معاني القرآن) للفراء في قوله تعالى: ﴿ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ﴾ [آل عمران: ٤١]: «إذا أردت الاستقبال المحض نصبت (تكلم) وجعلت (لا) على غير معنى (ليس). وإذا أردت: آيتك أنك على هذه الحال ثلاثة أيام، رفعت فقلت: أن لا تكلِّمُ الناس ، ألا ترى أنه يحسن أن تقول: آيتك أنك لا تكلم الناس ثلاثة أيام إلاّ رمزًا»[٢].

وتقع بعد لفظ دال على معنى غير اليقين[٣] ، نحو أرجو ، وأخاف ، وأخشى ، وأطمع ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوۡمَ ٱلدِّينِ ﴾ [الشعراء: ٨٢] .

أما الداخلة بعد أفعال اليقين والمنزّلة منزلتها فهي (أنْ) المخففة من الثقيلة نحو (علمت أن لا يقدمُ) برفع (يقدم) ، ولا يصح نصبه ؛ لأنها بعد فعل دال على اليقين.

جاء في (الكتاب): «وذلك قولك: (قد علمت أنْ لا يقولُ ذاك) ، و(قد تيقنت أن لا تفعلُ ذاك) ، كأنه قال أنّه لا يقول ، وأنك لا تفعل. . . وليست (أن) التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع ، لأن ذا موضع يقين وإيجاب»[٤].

وجاء في (المقتضب): «أما ما كان من العلم فإن (أنْ) لا تكون بعده إلاّ

---

(١) «سيبويه» (١/ ٤٨١).
(٢) «معاني القرآن» (١/ ٢١٣).
(٣) «المغني» (١/ ٢٧-٢٨) ، «الهمع» (٢/ ٢) ، وانظر سيبويه (١/ ٤٨١).
(٤) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٨١).

ثقيلة ، لأنه شيء قد ثبت واستقر ، وذلك قولك : (قد علمت أن زيدًا منطلق) فإن خففت فعلى إرادة التثقيل والإضمار ، تقول : (قد علمت أن سيقوم زيد) تريد : أنه سيقوم زيد»[١] .

وقد تجيء الناصبة بعد العلم على أن لا يراد به اليقين ، وذلك نحو قولك : (ما أعلم إلاّ أن تخبرَه) بالنصب ، أي لا أرى إلاّ أن تخبره .

فإذا قلت : (ما أعلم إلاّ أن تخبرُه) بالرفع ، كان المعنى : أنا أعلم أنك تخبره . فبالنصب يكون المعنى أنك ترى ضرورة إخباره ، والرفع يكون المعنى : أنك تعلم أنه يخبره ، أي هو قائم بإخباره فعلاً . فبالنصب هو لم يخبره ، وبالرفع هو يخبره .

قال سيبويه : «وتقول : (ما علمت إلاّ أن تقومَ) ، و(ما أعلم إلاّ أن تأتيَه) إذا لم ترد أن تخبر أنك قد علمت شيئًا كائنًا البتة ، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة ، كما تقول : أرى من الرأي أن تقوم ، فأنت لا تخبر أنّ قيامًا قد ثبت كائنًا أو يكون فيما يستقبل البتة ، فكأنه قال : لو قمتم . فلو أراد غير هذا المعنى لقال : ما علمت إلاّ أن سيقومون»[٢] .

غير أن الذي يبدو لي أنها تصرف زمن الفعل المضارع إلى الاستقبال غالبًا كما سبق أن قلت في موطن سابق . وقد تأتي لغير الاستقبال وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا نَقَمُواْ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾ [البروج : ٨] فإنهم مؤمنون في الحال ولا يراد به الاستقبال ، ونحو قوله : ﴿ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ ﴾ [غافر : ٢٨] وهو يقولها مستديمًا لها ، ونحو قوله : ﴿ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ

(١) «المقتضب» (٣/ ٧و ٢/ ٣٠) ، وانظر «المغني» (١/ ٣٠) ، «التسهيل» (٢٢٨) ، «الهمع» (٢/ ٢) .

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٨٢) ، وانظر «الجمل» للزجاجي (٢٠٦) .

أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١] ، وقوله: ﴿ تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ ﴾ [التوبة: ٩٢] وهم لا يجدون في الحال ، وقد يجدون في المستقبل ، وغير ذلك من الآيات الكثيرة.

وقد ذهب قسم من النحاة إلى أنها قد تأتي للتعليل ، نحو قوله تعالى: ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ، وقوله: ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟ ﴾ [النساء: ١٧٦] ، وقوله: ﴿ وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ [النحل: ١٥] .

جاء في (المقتضب): «والحذف مع (أن) وصلتها مستعمل في الكلام لما ذكرت لك من أنها علة لوقوع الشيء»[١] .

وجاء في (الهمع) في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ ﴾ [العنكبوت: ٣٣] ، «وقال الأستاذ أبو علي دخلت (يعني أنْ) منبهة على السبب ، وأنّ الإساءة كانت لأجل المجيء ، لأنها قد تكون للسبب في قولك: (جئت أن تعطي) أي للإعطاء.

قال أبو حيان: وهذا الذي ذهب إليه لا يعرفه كبراء النحويين»[٢] .

وقد ذكر الزركشي في (البرهان) من حروف العلة اللام وكي وأن[٣] .

والجمهور لا يرون أنها تأتي للتعليل بل يتأولون ذلك.

وللنحاة فيما ورد منها للتعليل ثلاث طرق مشهورة.

الأولى: رأي البصريين: وهو تقدير محذوف نحو كراهة ، أو مخافة ، أو

---

(١) «المقتضب» (٣/ ٢١٤).
(٢) «الهمع» (٢/ ١٨).
(٣) «البرهان» (٣/ ٩٢ ـ ٩٦).

حذار، وما إلى ذلك مما يستقيم به المعنى. ففي قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ [النساء: ١٧٦] يقدرون: كراهة أن تضلوا، وكذلك في نحو قوله: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥].

الثانية: رأي الكوفيين: وهو أنها تكون بمعنى (لئلا) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ [النساء: ١٧٦] أي لئلا تضلوا، وقوله: ﴿وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] أي لئلا تميد بكم.

أو يكون ذلك على تقدير لام محذوفة قبل (أن) و(لا) بعدها[١].

الثالثة: تقدير لام التعليل، وذلك في نحو ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]، وقوله: ﴿وَمَا نَقَمُوا۟ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [البروج: ٨]، وقوله: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨][٢].

والحق أنها تأتي للتعليل، وذلك لأن ذكرها يؤدي في التعليل معنى لا يؤديه حذفها واستبدال غيرها بها أحيانًا، وأنه قد يضعف أحيانًا تخريجها على الطرائق المشهورة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ونحو قولهم: (أعددت هذه الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه بها).

فإنه لا يصح تقدير (كراهة أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى)، وذلك لأن (تذكر) معطوف على (أن تضل) فيكون المعنى على هذا: كراهة التذكير أيضًا، لأن المعنى (كراهة الضلال فالتذكير). ومثل ذلك قولك: (إني أكره أن تأتيني فأردّك) أي تكره إتيانه فردّه، ومعنى ذلك أن تكره الإتيان والردّ جميعًا.

---

(١) انظر «المغني» (١/ ٣٦)، «الهمع» (٢/ ١٩)، «البرهان» (٣/ ٩٧).
(٢) انظر «المغني» (١/ ٣٦)، «الكشاف» (٣/ ٥١، ٣/ ٢١٩).

ومثل هذا قولهم: (أعددت هذه الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه بها) فإذا قدرت: مخافة أن يميل الحائط فأدعمه بها، كان المعنى مخافة ميلان الحائط والدعم، فالميلان مخوف والدعم مخوف أيضًا لأنه معطوف عليه.

والزمخشري قدرها (إرادة أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى) فيكون الضلال على هذا مرادًا. وقد اعتذر الزمخشري عن ذلك بقوله: «لما كان الضلال سببًا للإذكار، والإذكار مسببًا عنه، وهم ينزلون كل واحد من السبب والمسبب منزلة الآخر لالتباسهما واتصالهما، كانت إرادة الضلال المسبب عنه الإذكار إرادة للإذكار، فكأنه قيل: إرادة أن تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت، ونظيره قولهم: (أعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه) و(أعددت السلاح أن يجيء عدو فأدفعه)»[1].

وجعل الضلال مرادًا لله لا ينفك عن ضعف. ثم إنه لا يؤدي شيء آخر مؤداها في التعليل، فإنك إذا أبدلت المصدر الصريح بها على تقدير الزمخشري رأيت أنه لا يؤدي المعنى المقصود، فلو قلت: (لإرادة الضلال فالتذكير) لم يؤد المعنى كما هو ظاهر.

وكذا إذا قدرت (لئلا) فإن المعنى يكون غير مستقيم أيضًا، فإذا قلت: (لئلا تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى) كان المعنى أن سبب التذكير عدم الضلال، لأن الضلال منفي. وكذا قولهم: (أعددت هذه الخشبة لئلا يميل الحائط فأدعمه بها) فإن المعنى يكون على ذلك أن سبب الدعم عدم الميل، أي حتى إذا لم يمل دعمته، وهو عكس المعنى المراد، في حين أن المعنى أنك تخشى ميلان الحائط فأعددت له الخشبة، حتى إذا مال دعمته بها.

---

(١) «الكشاف» (١/ ٣٠٤).

جاء في (المقتضب): «(أعددت هذا أن يميل الحائط فأدعمه)، ولم يعدده طلبًا لأن يميل الحائط، ولكنه أخبر بعلة الدعم، فاستقصاء المعنى إنما هو: أعددت هذا، لأن إن مال الحائط دعمته»[١].

أو يكون العطف بقصد النفي كالمعطوف عليه، نحو قولك: (لئلا تنهاه وتزجره) أي ولئلا تزجره، فيكون المعنى غير مستقيم أيضًا؛ لأن الفعلين منفيان، فيكون المعنى في الآية: لئلا تضل فلا تذكّر، وهو عكس المراد.

وعلى هذا فالتوجيهان باطلان أو ضعيفان.

جاء في (البرهان): «فإن قيل: كيف يستقيم الطريقان في قوله: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ فإنك إذا قدّرت (لئلا تضل إحداهما) لم يستقم عطف (فتذكّر) عليه، وإن قدّرت (حذار أن تضل إحداهما) لم يستقم العطف أيضًا؛ لأنه لا يصح أن تكون الضلالة علة لشهادتهما.

قيل: بظهور المعنى يزول الإشكال، فإن المقصود إذكار إحداهما الأخرى إذا ضلت ونسيت، فلما كان الضلال سبباً للإذكار جُعل موضع العلّة.

تقول: (أعددت هذه الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه بها) فإنما أعددتها للدعم لا للميل، وأعددت هذا الدواء أن أمرض فأداوى به، ونحوه»[٢].

والراجح عندنا أن هذا من الكلام المحمول على المعنى، وله نظائر في اللغة من نحو (بعت الشاء شاةً ودرهمًا) و(ما زلت وزيدًا حتى فعل) و(زيد وإن كثر ماله بخيل)[٣] وغيرها.

---

(١) «المقتضب» (٣/ ٢١٥)، وانظر «سيبويه» (٤٣٠).

(٢) «البرهان» (٣/ ٩٧-٩٨).

(٣) انظر كتابنا (الجملة العربية والمعنى) ١٣٢ - ١٣٣.

أو أن تكون (أن) في نحو هذه التعبيرات للاستقبال وليست مصدرية ، كما رجحنا في نحو (عسى أخوك أن يعود) فلا يكون ثمة إشكال مما أثير على نحو هذا التعبير.

فـ (أنْ) في نحو هذا للتعليل ، وهي تفيد الاستقبال كما يذكر النحاة.

والمعنى ظاهر على هذا ، فقولك : (أعددت هذا أن يميل الحائط فأدعمه) معناه : أنه أعد ذلك حتى إذا مال الحائط دعمه. وليس ثمة إشكال ، فإن الإشكالات تثار على التأويل بالمصدر وعطف ما بعد الفاء عليه ، وقد زال هذا الإشكال.

وكون الكلمة لها أكثر من دلالة ، أو قد ينزع أحد مدلولاتها ، ليس عزيزًا في اللغة.

فـ (إذا) قد تكون ظرفية شرطية ، وقد تكون ظرفية غير شرطية.

و(ما) قد تكون ظرفية مصدرية ، وقد تكون مصدرية غير ظرفية.

واللام التي ينتصب بعدها المضارع قد تكون للتعليل وقد تكون لغير التعليل نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ ﴾ [التوبة: ١١٥].

و(لو) قد تكون شرطية امتناعية ، وقد تكون شرطية غير امتناعية نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴾ [الأنفال: ٢٣]. ونحو ذلك ليس بالقليل.

والطريقة الثالثة التي سبق ذكرها ، وهي: تقدير لام التعليل ، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ ﴾ [الممتحنة: ١] ، و﴿ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ ﴾ [غافر: ٢٨] ، أي لأن تؤمنوا ، ولأن يقول

ربي الله. وهذا التقدير صحيح مع ذكر (أن)، ولكن لا يصح تقدير اللام وحدها من دون ذكر (أن)، فلا يصح أن تقول: (يخرجون الرسول وإياكم لتؤمنوا بالله ربكم) ولا (أتقتلون رجلاً ليقول ربي الله) مع أن اللام عندهم على تقدير (أن)(١)، فإن قولنا: (جئت لأستفيد) تقديره عند النحاة: (جئت لأن أستفيد) فمعنى قولنا: (يخرجون الرسول وإياكم لتؤمنوا)، أنّ المخاطبين والرسول غير مؤمنين، وأنهم يخرجونهم حتى يؤمنوا. فمعناها باللام أنهم غير مؤمنين، ومعناها بـ(أن): أنهم مؤمنون.

وكذلك قوله: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨]، فإنه لا يصح أن تقول للمعنى نفسه: (أتقتلون رجلاً ليقول ربي الله) مع أن اللام على تقدير (أن)، و(أن) من الجائز إظهارها كما يقول النحاة.

فإن المعنى بـ(أن): أتقتلونه لأنه يقول ربي الله. أي أن سبب القتل هو قوله (ربي الله)، ومعناها باللام أنهم يقتلونه حتى يقولها، فمعناها بأن: أنه يقولها، ومعناها باللام: أنه لا يقولها.

فأنت ترى أنّ ذكر (أن) يؤدي معنى في التعليل لا يؤديه حذفها وإبدال غيرها بها.

فالذي يترجح أنها للتعليل والله أعلم، وقد سبق شيء من هذا في موطن سابق.

زيادة (لا) بعدها:

تزاد (لا) بعد (أن) توكيدًا، قال سيبويه: «أما (لا) فتكون كـ(ما) في

---

(١) انظر «المغني» (١/ ٢١٠).

التوكيد واللغو ، قال الله عز وجل: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] أي لأنْ يعلم»(١).

ولا تأتي توكيدًا إلّا في الموطن الذي يؤمن اللبس فيه.

جاء في (الأصول): «ولا تكون توكيدًا إلّا في الموضع الذي لا يلتبس فيه الإيجاب بالنفي من أجل المعنى»(٢).

ومن ورودها زائدة مؤكدة في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓا۟ ﴿٩٢﴾ أَلَّا تَتَّبِعَنِ ۖ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى﴾ [طه: ٩٢-٩٣] والمعنى: ما منعك أن تتبعني؟ ولو لم تقدرها زائدة للتوكيد لكان المعنى: ما منعك من عدم اتباعي؟ أي هو يحاسبه على اتباعه ، في حين أن المعنى: ما منعك من اتباعي ، أي لمَ لم تتبعني؟فـ (لا) زائدة للتوكيد. ومثله قوله تعالى مخاطبًا إبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢] والمعنى: ما منعك أن تسجد؟ وإلا كان إبليس ساجدًا ويكون محاسبًا على سجوده ، لأنه سيكون المعنى: ما منعك من عدم السجود؟ أي لم سجدت؟ في حين أن المعنى هو: ما منعك من السجود ، أي: لمَ لم تسجد؟ يدل على ذلك قوله تعالى في سورة (ص): ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥] من دون (لا).

فزيدت (لا) في الأعراف توكيدًا ولم تزد في (ص) ، وذلك أنّ المقام يقتضي أن يكون كل في موضعه ، وسياق كل من القصتين يوضح ذلك.

قال تعالى في سورة الأعراف:

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿١١﴾ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ۖ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ

---

(١) «كتاب سيبويه» (٢/٣٠٦).
(٢) «الأصول» (٢/٢٢٠).

مِن طِينٍ ﴿١٢﴾ قَالَ فَٱهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَٱخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿١٣﴾ قَالَ أَنظِرْنِىٓ
إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤﴾ قَالَ إِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿١٥﴾ قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾
ثُمَّ لَءَاتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ ۖ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ ﴿١٧﴾ قَالَ
ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ۖ لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٨﴾ وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ
ٱلْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١١ ـ ١٩].

وقال في سورة (ص):

﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ ﴿٧١﴾ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟
لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴿٧٢﴾ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٧٣﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ
ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧٤﴾ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ۖ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ ﴿٧٥﴾
قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ ۖ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿٧٦﴾ قَالَ فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ﴿٧٧﴾ وَإِنَّ عَلَيْكَ
لَعْنَتِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٧٨﴾ قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٧٩﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿٨٠﴾ إِلَىٰ
يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ﴿٨١﴾ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ
ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٨٣﴾ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾
[ص: ٧١ـ٨٥].

وبالنظر في سياق كل من السورتين يتضح سبب زيادة (لا) في الأعراف دون سورة (ص)، فإن التوكيد في سورة الأعراف أكبر، فاقتضى ذلك أن يؤتى بـ(لا) الزائدة المؤكدة، يدل على ذلك بدؤه القصة في سورة الأعراف بقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ﴾، و(لقد) مؤكدان هما اللام و(قد)، وهي ـ أعني (لقد) ـ جواب قسم عند النحاة، والقسم توكيد، بخلاف القصة في (ص) فإنها تبدأ بقوله: ﴿إِذْ قَالَ﴾.

ثم إنّ المؤكدات في قصة الأعراف أكثر (لقد، وزيادة (لا)، إنك من الصاغرين، إنك من المنظرين، لأقعدن، لآتينهم، لأملأن جهنم منكم

أجمعين ، وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين) فناسب ذلك المجيء بـ (لا) الزائدة المؤكدة .

ثم إن مقام السخط والغضب في قصة الأعراف أكبر ، فناسب ذلك الزيادة في التوكيد والغلظة في القول ، ويدل على ذلك أمور منها :

أنه طوى اسمه فلم يذكره في (الأعراف) فقال : ﴿ فَٱهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَٱخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ ٱلصَّـٰغِرِينَ ﴾ فقد كرر الطرد مع الصغار ، (فاهبط) ﴿ فَٱخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ ٱلصَّـٰغِرِينَ ﴾ وكرر الطرد مرة أخرى في الآية ١٨ قائلاً : ﴿ قَالَ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا ﴾ .

وليس كذلك في سورة (ص) ، فإنه قال : ﴿ قَالَ فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ۝٧٧ وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ .

ومما يدل أيضًا على أن مقام السخط في قصة الأعراف أكبر هو عدم التبسط مع إبليس في الكلام ، بخلاف آيات (ص) . وإن عدم التبسط في الكلام مما يدل على السخط الكبير ، يدل على ذلك أنه قال في (الأعراف) : ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ [الأعراف : ١٢] .

وقال في (ص) : ﴿ قَالَ يَـٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ ﴾ [ص : ٧٥] .

وقال في (الأعراف) : ﴿ قَالَ إِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴾ [الأعراف : ١٥] .

وقل في (ص) : ﴿ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ۝٨٠ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ﴾ [ص : ٨٠ـ٨١] . فزاد الفاء وزاد ﴿ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ﴾ .

وقال في (الأعراف) : ﴿ قَالَ أَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ [الأعراف : ١٤] .

وقال في (ص): ﴿ قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ [ص: ٧٩] ، فزاد (رب) والفاء.

فإنه لما كان المقام مقام تبسط في الكلام تبسط هو أيضًا ، بخلاف آية الأعراف ، فإنه لما كان مقام سخط كبير حذف التبسط ، وجعل الكلام على أوجز صورة ، ولكل مقام مقال.

ثم إن القصة في (الأعراف) أطول مما هي في (ص) ، فناسب ذلك زيادة (لا) أيضًا فيها دون (ص).

وهناك جانب فني آخر حسّن زيادة (لا) في الأعراف دون (ص) ، وهو أن سورة الأعراف تبدأ بـ (المص) وقد انتبه القدامى إلى أن الحروف المقطعة التي تبدأ بها السور يكثر ترديدها في السورة بصورة أكثر وأوضح من غيرها(١).

فناسب زيادة (لا) وهي لام وألف مع السورة التي تبدأ بألف ولام ، دون التي لم تبدأ بهما والله أعلم.

ثم إن جو السورة في الأعراف يختلف عنه في (ص) ، مما حسّن تأكيد السجود في (الأعراف) دون (ص) ، فإنه من الواضح لدارس القرآن أن لكل سورة من سوره جوًّا معينًا يسيطر عليها ، ولعل الله ييسر لنا فرصة البحث في هذا الموضوع.

فإن مشتقات السجود كالمسجد ، والساجدين ، ونحوها ، ترددت في سورة (الأعراف) تسع مرات ، بخلاف سورة (ص) فإنّها لم تذكر إلاّ ثلاث مرات.

فقد جاءت مشتقات السجود في الأعراف في المواطن الآتية:

---

(١) انظر «بدائع الفوائد» (٣/ ١٧٣).

١ ـ ﴿ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾ [الأعراف: ١١].

٢ ـ ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ [الأعراف: ١٢].

٣ ـ ﴿ وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٢٩].

٤ ـ ﴿ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٣١].

٥ ـ ﴿ وَأُلْقِىَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ ﴾ [الأعراف: ١٢٠].

٦ ـ ﴿ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا ﴾ [الأعراف: ١٦١].

٧ ـ وختم السورة بقوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ ۩ ﴾ [الأعراف: ٢٠٦].

في حين لم ترد مشتقات السجود في سورة (ص) إلا في هذه المواطن، وهي قوله:

١ ـ ﴿ فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴾ [ص: ٧٢].

٢ ـ ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٧٣﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ ﴾ [ص: ٧٣ـ٧٤].

٣ ـ ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ ﴾ [ص: ٧٥].

فقد ترددت مشتقات السجود في الأعراف في هذه القصة وحدها أربع مرات، وفي سورة (ص) ثلاث مرات.

فناسب ذلك أن يؤكد السجود في الأعراف دون (ص) والله أعلم.

إذن:

إذن جواب وجزاء[١]. يقول الرجل: سأزورك، فتقول: إذن أحسنَ

---

(١) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣١٢).

إليك ، فأنت أجبته وجعلت إحسانك إليه جزاء لزيارته ، فالإحسان مشروط بالزيارة ، فكانت (إذن) هنا جوابًا وجزاء.

جاء في (**المفصل**): «يقول الرجل: أنا آتيك ، فتقول: إذن أكرمك ، فهذا الكلام قد أجبته به وصيّرت إكرامك جزاء له على إتيانه.

وقال الزجاج: تأويلها إن كان الأمر كما ذكرت: فإني أكرمك»[١].

وقد تتمحض للجواب فلا يكون فيها مجازاة ، وذلك نحو أن يقال لك: أنا أحبك ، فتقول: إذن أظنك صادقًا ، فلا مجازاة هنا[٢].

وينتصب بعدها الفعل المضارع بشرط تصديرها واستقباله واتصالها بالفعل[٣].

ومعنى التصدير أن تقع أول الجملة ، نحو قولك لمن قال لك: سأزورك ، إذن أكرمك ، بالنصب لا غير ؛ لأنها وقعت في أول الكلام ، وكان الكلام مبنيًّا عليها.

فإذا لم يعتمد الكلام عليها ، بل كان ما بعدها من تمام ما قبلها ، ألغيت ، وذلك في ثلاثة مواضع[٤]:

الأول: أن يكون ما بعدها خبرًا لما قبلها ، نحو (أنا إذن أكرمك) و(إني إذن أحسن إليك) فهنا يجب رفع الفعل لفوات التصدير ، وذلك أنّ الفعل فيهما معتمد على ما قبلها ، فهو خبر لهما ، ووقعت (إذن) معترضة بين المبتدأ

---

(١) «المفصّل» (٢/ ٢١٦).
(٢) «المغني» (١/ ٢٠).
(٣) انظر «المغني» (١/ ٢١).
(٤) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٦٤ـ٢٦٥) ، «المفصل» (٢/ ٢١٦).

والخبر[١] ، كأنك قلت : أنا أكرمك إذن .

الثاني : أن يكون جزاء للشرط الذي قبلها ، نحو (إن تأتني إذن أكرمْك) فـ(أكرمك) مجزوم لأنه جواب الشرط ، وهي معترضة بين الشرط والجواب ، وليس الكلام معتمدًا عليها .

الثالث : أن يكون جوابًا للقسم الذي قبلها ، نحو (والله إذن لأخرجن) فـ(لأخرجن) جواب القسم ، وهي معترضة بين القسم والجواب ، وقد بني الكلام على القسم ، وكذلك قولك : (والله إذن لا أخرج) بالرفع ، فلا يجوز النصب هنا لأنه جواب للقسم ، بخلاف ما إذا قدمتها فقلت : (إذن والله أكرمك) فإن الفعل ينتصب بعدها ، وذلك لأن الكلام مبني عليها وكان اليمين معترضًا .

جاء في (كتاب سيبويه) : «ومن ذلك أيضًا قولك : (إن تأتني إذن آتك) لأن الفعل ههنا معتمد على ما قبل (إذن) . . . ومن ذلك أيضًا : (والله إذن لا أفعلُ) من قبل أن (أفعل) معتمد على اليمين ، و(إذن) لغو ، وليس الكلام ههنا بمنزلته إذا كانت (إذن) في أوله لأن اليمين ههنا الغالبة ، ألا ترى أنك تقول إذا كانت (إذن) مبتدأة : (إذن والله لا أفعلَ) لأن الكلام على (إذن) ، و(والله) لا يعمل شيئًا .

ولو قلت : (والله إذن أفعلَ) تريد أن تخبر أنك فاعل ، لم يجز ، كما لا يجوز (والله أذهبَ إذن) إذا أخبرت أنك فاعل ، فقبح هذا يدلك على أن الكلام معتمد على اليمين»[٢] .

---

(١) انظر «شرح شذور الذهب» (٢٩٠) .

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤١١_٤١٢) .

وجاء في (المقتضب): «والموضع الذي لا تكون فيه عاملة البتة قولك: (إن تأتني إذن آتك) لأنها داخلة بين عامل ومعمول فيه. . .

وكذلك إن كانت في القسم بين المقسم به والمقسم عليه ، نحو قولك: (والله إذن لا أكرمك) لأن الكلام معتمد على القسم. فإن قدمتها كان الكلام معتمدًا عليها ، فكان القسم لغوًا نحو (إذن والله أضربَك) ، لأنك تريد: (إذن أضربك والله).

فالذي تلغيه لا يكون مقدمًا ، إنما يكون في أضعاف الكلام ، ألا ترى أنك لا تقول: (ظننت زيد منطلق) ، لأنك إذا قدمت الظن فإنما تبني كلامك على الشك»[1].

فهي ـ كما ترى ـ نظيرة (ظننت) وأخواتها ، فكما أن (ظننت) إذا اعتمد الكلام عليها أعملت ، وإذا لم يبن الكلام عليها ألغيت ، كذلك (إذن) إذا اعتمد الكلام عليها أعملت ، وإذا لم يعتمد الكلام عليها ألغيت.

فإذا وقعت في أول الكلام كان الكلام مبنيًا عليها ، وإذا توسطت أو تأخرت كانت معترضة ملغاة.

جاء في (المقتضب): «اعلم أن (إذن) في عوامل الأفعال كـ (ظننت) في عوامل الأسماء ، لأنها تعمل وتلغى كـ (ظننت) ، ألا ترى أنك تقول: (ظننت زيدًا قائمًا) و(زيد ظننت قائم) إذا أردت: زيد قائم في ظني ، وكذلك (إذن) إذا اعتمد الكلام عليها نصب بها ، وإذا كانت بين كلامين أحدهما في الآخر عامل ألغيت، ولا يجوز أن تعمل في هذا الموضع كما تعمل (ظننت) إذا قلت:

---

(١) «المقتضب» (٢/ ١١).

(زيدًا ظننت قائمًا) لأن عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير ، لأنها لا تتصرف»[١] .

فإن كان ما قبلها واوًا أو فاء جاز نصب الفعل بعدها ورفعه باعتبارين مختلفين ، وذلك نحو قولك: (أنا أزورك وإذن أنفعك) فهنا يجوز في (أنفعك) الرفع والنصب ، فالرفع على أنه معطوف على (أزورك) الذي هو الخبر وكانت (إذن) معترضة ، كأنك قلت: أنا أزورك وأنفعك إذن ، أو على أنك تنفعه الآن لا في المستقبل ، أي أنك قائم بنفعه ، لأنها لا ينتصب الفعل بعدها إلاّ إذا كان مستقبلاً .

والنصب على أنه جملة مستأنفة وليست خبرًا ، بل هي جملة مصدرة بإذن تنوي بها نفعه في المستقبل .

جاء في (شرح ابن يعيش): «أن يكون ما قبلها واوًا أو فاء فيجوز إعمالها وإلغاؤها ، وذلك قولك: (زيد يقوم وإذن يذهب) فيجوز ههنا الرفع والنصب باعتبارين مختلفين ، وذلك أنك إن عطفت (وإذن يذهب) على (يقوم) الذي هو الخبر ، ألغيت (إذن) من العمل وصار بمنزلة الخبر ، لأن ما عطف على شيء صار واقعًا موقعه ، فكأنك قلت: (زيد إذن يذهب) فيكون قد اعتمد ما بعدها على ما قبلها لأنه خبر المبتدأ ، وإن عطفته على الجملة الأولى كانت الواو كالمستأنفة ، وصار في حكم ابتداء كلام ، فأعمل لذلك ونصب به»[٢] .

ونحو قولك: (إن تأتني آتك وإذن أكرمك) فإن شئت رفعت (أكرمك) ، وإن شئت نصبته، وإن شئت جزمته، وذلك بحسب المعنى والقصد، فالجزم على أنه معطوف على الجواب ، فهو جواب مثله ، والمعنى: إن تأتني آتك

---

(١) «المقتضب» (٢/ ١٠) ، وانظر «كتاب سيبويه» (٤١٠ ـ ٤١١).
(٢) «شرح ابن يعيش» (٧/ ١٦).

وأكرمك إذن ، فالإتيان والإكرام مشروطان بإتيانه هو ، وإن نصبت فليس على أنه عطف على الجواب ، بل على أنه جملة مستقلة ، والمعنى أنه سيكرمه في المستقبل، وليس ذلك مرتبطًا بالجواب ، والمعنى : أنك إن تأتني آتك ، ثم أخبرته بأنك ستكرمه في المستقبل ، ونحوه أن تقول : (من يُعنْ ذا حاجة يعنه الله وإذن أعينك) فـ (إذن أعينك) لا تصلح جوابًا للشرط ، إذ لا يصح أن يقال : من يعن ذا حاجة إذن أعينك ، فهي مستأنفة وحكم الفعل بعدها النصب ، ونحوه (خالد سيأتي وإذن أصرفك) لأن (أصرفك) لا يصح أن يكون خبرًا عن (خالد).

ونحوه (كلما زرته أحسن وفادتي وإذن أكرمه) فإن جملة (إذن أكرمه) لا تصلح جوابًا لكلما لأن جوابها ماض ، والمعنى ليس عليه أيضًا.

والرفع على أنها ملغاة ، والمعنى (أن تأتني آتك وأنا أكرمك إذن) فليس هو من باب العطف على الجواب ، بل هو استئناف ، ونظيره قوله تعالى : ﴿وَإِن يُقَـٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [آل عمران: ١١١] فلم يجزم (ينصرون) لأنه ليس معطوفاً على الجواب ، بل هو إخبار جديد ليس مشروطًا بالمقابلة ، فكأنه قال : ثم أخبركم أنهم لا ينصرون ، أو يكون على إرادة الحال لا الاستقبال ، والمعنى : أنا قائم بإكرامك الآن.

جاء في (الكتاب): «وتقول: (إن تأتني آتك وإذن أكرمُك) إذا جعلت الكلام على أوله ولم تقطعه وعطفته على الأول ، وإن جعلته مستقبلاً نصبت ، وإن شئت رفعته على قول من ألغى ، وهذا قول يونس وهو حسن ؛ لأنك إذا قطعته من الأول فهو بمنزلة قولك : (فإذن أفعل) إذا كنت مجيبًا رجلاً»[١].

وجاء في (المقتضب): «واعلم أنها إذا وقعت بعد واو أو فاء صلح

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤١٢).

الإعمال فيها والإلغاء لما أذكره لك وذلك قولك: (إن تأتني آتك وإذن أكرمك) إن شئت رفعت، وإن شئت نصب، وإن شئت جزمت.

أما الجزم فعلى العطف على (آتك) وإلغاء (إذن)، والنصب على إعمال (إذن)، والرفع على قولك: (وأنا أكرمك)، ثم أدخلت (إذن) بين الابتداء والفعل فلم تعمل شيئًا»[١].

ومعنى استقباله أن الفعل المضارع لا ينتصب بعدها إلا إذا كان مستقبلاً، شأن بقية النواصب، فإن كان للحال لم ينتصب، وذلك نحو (إذن أكتبُ) إذا كانت الكتابة في الحال، و(إذن أظنُّك صادقًا).

جاء في (كتاب سيبويه): «وتقول إذا حُدّثت بالحديث: (إذن أظنُّه فاعلاً) و(إذن إخالُك كاذبًا) وذلك لأنك تخبر أنك تلك الساعة في حال ظن وخيلة، فخرجت من باب (أن) و(كي) لأن الفعل بعدهما غير واقع وليس في حال حديثك فعل ثابت... ولو قلت: (إذن أظنُّك) تريد أن تخبره أن ظنك سيقع لنصبت، وكذلك (إذن يضربك) إذا أخبرت أنه في حال ضرب لم ينقطع»[٢].

وجاء في (المقتضب): «وقد يجوز أن تقول: (إذن أكرمُك) إذا أخبرت أنك في حال إكرام، لأنها إذا كانت للحال خرجت من حروف النصب؛ لأن حروف النصب إنما معناهن ما لم يقع»[٣].

وجاء في (الأصول) لابن السراج: «فإن كان الفعل الذي دخلت عليه (إذن) فعلاً حاضرًا لم يجز أن تعمل فيه؛ لأن أخواتها لا يدخلن إلاّ على المستقبل، وذلك إذا حدثت بحديث فقلت: (إذن أظنّه فاعلاً)، و(إذن إخالك كاذبًا)،

---

(١) «المقتضب» (٢/ ١١-١٢).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤١٢).

(٣) «المقتضب» (٢/ ١٣).

وذلك لأنك تخبر عن الحال التي أنت فيها في وقت كلامك ، فلا تعمل (إذن) لأنه موضع لا تعمل فيه أخواتها»[١] .

وقال ابن الناظم: «فلو كان المضارع بمعنى الحال وجب رفعه ؛ لأنّ فعل الحال لا يكون إلا مرفوعًا ، وذلك قولك لمن قال: أنا أحبك ، إذن أصدّقُك»[٢] .

والمقصود باتصالها بالفعل ألا يفصل بينهما فاصل ، فلو قلت: (إذن عبد الله يكرمك) ارتفع الفعل ولم يجز نصبه[٣] . وأجيز الفصل بين (إذن) والفعل المضارع المنصوب بالقسم نحو (إذن والله أكرمَك)، والدعاء نحو (إذن رحمك الله أكرمَك) ، والنداء نحو (إذن يا زيد أكرمَك)[٤] ، ولا النافية[٥] نحو (إذن لا أذهبَ) ، وقرئ (وإذن لا يلبثوا خلافك إلاّ قليلاً)[٦] .

كي:

ومعناها السببية ، قال تعالى: ﴿فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [القصص: ١٣]. وعند النحاة أنها إذا سبقت باللام فليست حرف تعليل ، بل التعليل مستفاد من اللام ، وذلك نحو ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣] ، لأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل[٧] .

---

(١) «الأصول» (٢/ ١٥٣_١٥٤).
(٢) «شرح الألفية» (٢٧٦).
(٣) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٤١٢).
(٤) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٦٣).
(٥) «المغني» (١/ ٢٠).
(٦) «المفصل» (٢/ ٢١٦).
(٧) انظر «المغني» (١/ ١٨٢) ، «الهمع» (٢/ ٥).

ويبدو لي أنها تعليلية على كل حال ، سواء أفردت أم سبقت باللام ، يدل على ذلك أنها لا تستعمل إلاّ في مقام التعليل ، أما قولهم: إن حرف التعليل لا يدخل على حرف التعليل فلا أراه سليمًا ، وذلك أن اللفظين اللذين يفيدان معنى واحداً قد يقترنان ، كما في التوكيد نحو قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠] فـ(كلهم) توكيد ، و(أجمعون) توكيد ، ونحو (جاء أخوك بنفسه) فالباء زائدة للتوكيد ، و(نفسه) توكيد ، ونحو (جئت أنا نفسي) ونحو (لا لا أذهب) ، كما في التشبيه نحو (ليس كمثله شيء) فـ(الكاف) للتشبيه و(مثل) للتشبيه في قول ، ونحو قول الشاعر:

فصيّروا مثل كعصفٍ مأكولِ

وكقولنا: (هي كمثل البدر) ، وهذا مثله.

ويدل على ذلك أيضًا أن كلاًّ من (كي) و(اللام) مستعمل في التعليل في اللغات السامية والعربية الجنوبية.

فيقابل (كي) في العبرية ki[١] والكاف في العربية الجنوبية[٢] ، وكذلك (اللام) فهي تدخل على المضارع في اللهجة الثمودية ، وفي العربية الجنوبية لتبين العلة[٣].

فالراجح أنها للتعليل كـ(اللام).

وعلى أية حال هي لا تستعمل إلاّ في مقام السببية ، سواء قلنا: إنها للتعليل أم لا ، أما الخلاف النحوي في أنها جارّة أو ناصبة فهذا لا يعنينا هنا.

---

(١) «التطور النحوي» (١٣١ ـ ١٣٢).
(٢) «تاريخ العرب قبل الإسلام» (٧/ ١٣٦).
(٣) «تاريخ العرب قبل الإسلام» (٧/ ٢٠٧ ، ١٣٦).

لام التعليل :

وهي أوسع استعمالاً من (كي) ، فهي تدخل على الفعل المضارع وغيره لبيان العلة ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾ [القصص : ٢٥] ، ونحو (جئت لطلب العلم) .

وعند النحاة أنه يفيد التعليل سواء اقترن بـ (كي) أم لم يقترن . أما (كي) فلا تكون حرف تعليل إلاّ إذا لم تقترن باللام ـ كما أسلفنا ـ .

وعند جمهور النحاة أن لام التعليل تكون بعدها (أن) مضمرة ، تنصب الفعل ، يجوز إظهارها وإضمارها في غير لام الجحود ، فإنها مضمرة وجوبًا نحو ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ [الأنفال : ٣٣] ، وفي غير الفعل المسبوق بـ (لا) فإنها تظهر وجوبًا نحو ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ [البقرة : ١٥٠] (١) .

غير أن الذي يظهر أن التعليل باللام وحدها قد يختلف عنه إذا ذكرت معها (أنْ) أحيانًا ، وذلك نحو قولنا : (ما قُتل إلاّ لأن يقول ربي الله) و(ما قُتل إلاّ ليقول ربي الله) . فالأولى تفيد أنه كان يقولها ، وما قتل إلاّ لأنه كان يقولها . ونحو ذلك قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ﴾ [الحج : ٤٠] أي لأنهم يقولونها . وباللام يفهم أنه قُتل ليقولها ، أي أنه لا يقولها ، وهو عكس المعنى الأول .

ونحو ذلك أن تقول : (أتضرب رجلاً أن يعبد الله) و(أتضرب رجلاً ليعبد الله) فالأولى تفيد أنه يضربه لأنه يعبد الله ، والثانية يضربه حتى يعبده ، أي أنه لا يعبده . ونظير ذلك قوله تعالى : ﴿ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ ﴾ [غافر : ٢٨]

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٤٠٧) ، «شرح ابن يعيش» (٧/ ٢٨) ، «الهمع» (٢/ ١٧) .

أي لأنه يقولها ، ولو قال: (أتقتلون رجلاً ليقول ربي الله) انعكس المعنى وصار: أتقتلون حتى يقولها؟ .

بل الذي يبدو على وجه التدقيق أن التعليل بـ (أن) وحدها قد يختلف عن التعليل باللام وحدها ، ويختلف عن التعليل بـ (أن) مع اللام في أحيان كثيرة . فقولك:

أتقتله أن يعبد الله؟ يختلف عن قولك:

أتقتله ليعبد الله؟ ويختلف عن قولك:

أتقتله لأن يعبد الله؟

فالأولى تفيد نصًا أنه يعبد الله ، وأنه يقتله بسبب عبادته له ، نظير قوله تعالى: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ .

وباللام وحدها تفيد نصًا أنه لا يعبد الله ، وإنما تفيد أنه يقتله حتى يعبد الله .

وباللام مع أنْ نحو (أتقتله لأنْ يعبد الله) يحتمل المعنيين:

المعنى الأول: أنه يعبده ، وأنه يقتله بسبب عبادته له .

والآخر: أنه لا يعبده ، وأنه يقتله لأجل أن يعبده .

فجمعُ اللام مع (أنْ) دلالة على جمع المعنيين ، فحملَ كلٌّ من اللام وأن معناه ، وهو من التعابير الاحتمالية الكثيرة في العربية .

وهذا يدل على أنها ثلاثة أساليب مختلفة وليست أسلوبًا واحدًا كما يفهم من قول النحاة .

التعليل بـ (كي) واللام:

قد يرد سؤال على الذهن يحتاج إلى إنعام نظر وهو: ما الفرق بين اللام

و(كي)؟ ، وهل التعليل بهما متطابق؟

الحقيقة أنه لا يبدو هناك فرق واضح بينهما في التعليل، فهما متقاربان جدًّا، غير أن الذي يبدو لي أن الأصل في (كي) أن تستعمل لبيان الغرض الحقيقي، واللام تستعمل له ولغيره، فاللام أوسع استعمالاً من (كي)، وهذا ما نراه في الاستعمال القرآني، فقد وردت (كي) في القرآن في عشرة مواطن هي:

١ ـ ﴿فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَآ أَصَٰبَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٣].

٢ ـ ﴿وَأَشْرِكْهُ فِىٓ أَمْرِى ﴿٣٢﴾ كَىْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ﴿٣٣﴾ وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا﴾ [طه: ٣٢ـ٣٤].

٣ ـ ﴿فَرَجَعْنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [طه: ٤٠].

٤ ـ ﴿وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ [الحج: ٥].

٥ ـ ﴿فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ [القصص: ١٣].

٦ ـ ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧].

٧ ـ ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِىٓ أَزْوَٰجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

٨ ـ ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [الحديد: ٢٢ـ٢٣].

٩ ـ ﴿ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَىْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا ﴾ [النحل : ٧٠] .

١٠ ـ ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ﴾ [الحشر : ٧] .

ووردت اللام في مواطن كثيرة جدًّا ، وبموازنة الاستعمال القرآني بينهما نرى أن القرآن خص (كي) بالتعليل الحقيقي ، أما اللام فقد استعملها له ولغيره ، فمن ذلك مثلاً :

١ ـ أن اللام وردت للتعليل المجازي في القرآن الكريم ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص : ٨] . وهو الذي يسميه النحاة لام العاقبة ، فإن هذا تعليل مجازي ، وذلك أن آل فرعون لم يلتقطوه لذلك بل لينفعهم ، كما قال تعالى على لسان امرأة فرعون : ﴿ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّى وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا ﴾ [القصص : ٩] .

ولكن عاقبة التقاطه أن أصبح لهم عدوًّا وحزنًا ، فكأنهم التقطوه لذلك ، وهذا كما تقول : (علمتك الرماية لترميني وعلمتك الشعر لتهجوني) أي كان ذلك عاقبة أمرك .

ولم يرد تعليل مجازي بـ (كي) في القرآن الكريم ، فلم يقل مثلاً : (التقطه آل فرعون كي يكون لهم عدوًّا وحزنًا) .

٢ ـ وقريب من ذا قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [الأنعام : ١٤٤] فهذا قريب من التعليل المجازي ، إذ من المحتمل أنه لم يكن غرض المفتري إضلال الناس ، بدليل قوله تعالى : (بغير علم) ، وبدليل قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [الأنعام : ١١٩] ولكن المفتري على الله يضل الناس يقينًا ، ولا تشفع له نيته في ذلك أيًّا كانت ، بدليل قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَـٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ

ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ﴾ [الكهف: ١٠٣ـ١٠٥] . فهؤلاء لا يشفع لهم اعتقادهم أنهم يحسنون صنعًا.

فاستعمل التعليل هنا باللام ولم يستعمله بـ (كي)، وذلك أنه لو قال: (افترى على الله كذبًا كي يضل الناس) كان المعنى أنه افترى الكذب لهذا الغرض.

ونحو هذا أن تقول: (سعى ليفسد في الأرض من دون أن يعلم) لأنه بـ (كي) يكون المعنى أن غرض السعي الذي سعاه هو الإفساد ، فكيف يصح أن يقال: من دون أن يعلم؟ .

ويجوز ذلك في اللام لأنها للغرض عمومًا.

٣ ـ وقريب من ذا أيضًا قوله تعالى: ﴿ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [آل عمران: ١٤٠] ، وقوله: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [البقرة: ١٤٣] ولا شك أن الله يعلم ذلك ابتداء ، والمقصود هنا العلم الذي يتعلق به الثواب والعقاب وليس مجرد العلم ، فجعل التعليل باللام ولم يجعله بـ(كي) ، ولو قال: (كي نعلم) لكان المقصود لذاته ، ومعنى ذلك أن الأمر مجهول له سبحانه ، ولم يأت نحو هذا التعبير بـ (كي) في القرآن الكريم.

٤ ـ والظاهر من الاستعمال القرآني أن (كي) تستعمل للغرض المؤكد ، والمطلوب الأول ، يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿ فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ﴾ [القصص: ١٣] فقد جعل التعليل الأول بـ(كي) ﴿ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا ﴾ والثاني باللام ﴿ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ﴾ . والأول هو المطلوب الأول والمقصود الذي تلح عليه الأم ، بدليل اقتصاره

عليه في آية طه ، قال تعالى: ﴿فَرَجَعۡنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَيۡ تَقَرَّ عَيۡنُهَا وَلَا تَحۡزَنَۚ﴾ [طه: ٤٠] .

فالمطلوب الأول للأم هو ردّ ابنها إليها في الحال ، أما جعله نبيًا مرسلاً ، وهو ما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَلِتَعۡلَمَ أَنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ﴾ [القصص: ١٣] ، فهو غرض بعيد ، إذ هي محترقة لردّ ابنها الرضيع إليها .

وهذا غرض كل أم سُلب منها ابنها ، أعني أن يعاد إليها أولاً ، سواء كانت الأم مؤمنة أم كافرة ، بل هو مطلوب للأمّات من الحيوان ، ولذا عللها في الموطنين بـ (كي) ولم يعلله باللام .

ثم إن أم موسى تعلم أن وعد الله حق لا يتخلف ، وقد وعدها ربها بأنه سيرده إليها ويجعله من المرسلين ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيۡكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [القصص: ٧] .

فقوله تعالى: ﴿وَلِتَعۡلَمَ أَنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ﴾ [القصص: ١٣] معناه الاطمئنان لا مجرد العلم ، ولو قال: (كي تعلم أن وعد الله حق) لكان المعنى: أنها تجهل أن وعد الله حق ، وأنه ردّه إليها لتعلم هذا الأمر .

ونظير هذا قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعۡثَرۡنَا عَلَيۡهِمۡ لِيَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ لَا رَيۡبَ فِيهَآ﴾ [الكهف: ٢١] وهذا في أصحاب الكهف ، وهم يعلمون أن وعد الله حق ولا شك ، وكيف لا وهم فارقوا قومهم لإيمانهم بالله تعالى؟ فلو قال: (كي يعلموا) لكان المعنى: أن هذا هو الغرض الحقيقي وقد كانوا يجهلون ذاك .

وأما قوله: ﴿كَيۡ تَقَرَّ عَيۡنُهَا وَلَا تَحۡزَنَۚ﴾ فهذا غرض حقيقي لا يتحقق إلاّ برد طفلها إليها ، وهذا أشبه بما مر في النقطة السابقة .

٥ ـ ومن أوجه الخلاف بينهما في الاستعمال أن اللام تستعمل مع (كان)

المنفية وهي التي تسمى لام الجحود ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ [الأنفال : ٣٣] ، وقوله : ﴿ لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [النساء : ١٣٧] ولا يصح استعمال (كي) هنا . فلا تقول : (ما كان الله كي يعذبهم) ولا (لم أكن كي أحضر) .

ومن الجدير يالذكر أن (كي) غير المقترنة بنفي لم ترد في التعليل إلاّ في ثلاثة مواطن هي :

١ ـ ﴿ فَرَجَعْنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ ﴾ [طه : ٤٠] .

٢ ـ ﴿ فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ ﴾ [القصص : ١٣] .

٣ ـ ﴿ كَىْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ﴿٣٣﴾ وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ﴾ [طه : ٣٣ ـ ٣٤] .

وهي كما ترى كلها في بني إسرائيل ، واحدة في كلام موسى لربه ، واثنتان في رجعه إلى أمه .

ومن المعلوم أن (كي) حرف تعليل عبري ki ، فتخصيص استعماله في القرآن الكريم لهؤلاء القوم تخصيص فني جميل ،كأنه إشارة إلى الحديث بلغتهم القدمى .

وهذا أمر جدير بالنظر فيه في دراسة التعبير القرآني ، فإنه كثيرًا ما يستعمل اللفظ الذي أصله غير عربي مع القوم الذين كانوا يستعملونه ، كاستعمال المنسأة والسريّ وغيرهما .

يتبين ممّا مرّ أن (كي) تستعمل للغرض الحقيقي ، أما اللام فهي أوسع استعمالاً منها ، وأن الجمع بينهما يفيد التوكيد والله أعلم .

لن :

تدخل على الفعل المضارع فتخلصه للاستقبال وتنفيه نفيًا مؤكدًا «تقول :

لا أبرح اليوم مكاني ، فإذا وكدت وشددت قلت : لن أبرح اليوم مكاني»[١] .

وهي نقيضة (سوف) ، فإذا قلت : (سوف أفعل) فنفيه (لن أفعل)[٢] ، فـ(سوف) للإثبات و(لن) للنفي ولا يجمع بينهما ، فلا يقال : (سوف لن أفعل) ولا (سوف لا أفعل) كما هو شائع اليوم .

وذهب بعضهم إلى أن نفيها يفيد التأبيد[٣] . قال تعالى : ﴿ فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ﴾ [البقرة : ٨٠] ، وقال : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ ﴾ [الحج : ٧٣] ، وقال : ﴿ وَمَن يَلْعَنِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ نَصِيرًا ﴾ [النساء : ٥٢] .

والحق أنها لا تفيده ، وإنما هي للاستقبال ، وهذا الاستقبال قد يكون بعيدًا متطاولاً ، وقد يكون قريبًا منقطعًا ، بدليل قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾ [مريم : ٢٦] فقد قيدها بيوم واحد ، وهو ينافي التأبيد[٤] ، وقوله تعالى : ﴿ إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ ﴾ [آل عمران : ١٢٤] فهي هنا موقوتة بالمعركة .

لن ولا:

ذهب أكثر النحاة إلى أن (لا) كـ (لن) من حيث تخليصها المضارع للاستقبال ، إلاّ أن (لن) آكد منها .

وخلاصة ما يذكره النحاة فيهما :

١ ـ أنّ (لا) تخلص الفعل المضارع للاستقبال كـ (لن) عند الأكثرين ،

---

(١) «المفصل» (٢/ ٢٠٠) ، وانظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٦٠) .
(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٦٠)، وانظر «المقتضب» (٢/ ٦)، «شرح ابن يعيش» (٧/ ١٥) .
(٣) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٦٠) ، «البرهان» (٢/ ٤٢٠) .
(٤) انظر «المغني» (١/ ٢٨٤) .

وخالفهم ابن مالك لصحة قولنا: (جاء زيد لا يتكلم) فإن جملة (لا يتكلم) حال، مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال[١].

٢ ـ أن في (لن) توكيدًا لا تفيده (لا)، تقول: «لا أبرح اليوم مكاني، فإذا وكدت وشددت قلت: لن أبرح اليوم مكاني»[٢].

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤] «فإن قلت: ما حقيقة (لن) في باب النفي؟.

قلت: (لا) و(لن) أختان في نفي المستقبل، إلّا أن في (لن) توكيدًا وتشديدًا، تقول لصاحبك: لا أقيم غدًا، فإن أنكر عليك قلت: لن أقيم غدًا، كما تفعل في: أنا مقيم، وإني مقيم»[٣].

وذهب ابن عصفور إلى أن هذا القول دعوى بلا دليل «بل قد قد يكون النفي بـ(لا) آكد من النفي بـ(لن)، لأن المنفي بـ(لا) قد يكون جوابًا للقسم نحو (والله لا يقوم زيد)، والمنفي بـ(لن) لا يكون جوابًا له، ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد منه إذا لم يقسم»[٤].

٣ ـ أن النفي بـ(لا) أطول من النفي بـ(لن)، أي أن (لن) تنفي المستقبل القريب، بخلاف (لا) فإنها تنفي المستقبل المتطاول.

جاء في (البرهان) أن بعضهم ذهب إلى أن «النفي بـ(لا) أطول من النفي بـ(لن)؛ لأنّ آخرها ألف، وهو حرف يطول فيه النفس، فناسب طول المدة، بخلاف (لن).

---

(١) «المغني» (٢/ ٢٢٤).
(٢) «المفصل» (٢/ ٢٠٠).
(٣) «الكشاف» (١/ ١٩٢)، وانظر (١/ ٥٧٤) في قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾.
(٤) «الأشباه والنظائر» (٣/ ٩-١٠).

ولذلك قال تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣] وهو مخصوص بدار الدنيا ، وقال: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] (١) وهو مستغرق لجميع أزمنة الدنيا والآخرة ، وعلل بأن الألفاظ تشاكل المعاني ولذلك اختصت (لا) بزيادة مدة.

وهذا ألطف من رأي المعتزلة ، ولهذا أشار ابن الزملكاني في (التبيان) بقوله: (لا) تنفي ما بعُد ، و(لن) تنفي ما قرب ، وبحسب المذهبين أوّلوا الآيتين: قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] ، ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًا﴾ [الجمعة: ٧] . . .

قلت: والحق أن (لا) و(لن) لمجرد النفي عن الأفعال المستقبلة ، والتأبيد وعدمه يؤخذان من دليل خارج»(٢).

وجاء في (بدائع الفوائد) أن (لن) «تنفي ما قرب ، ولا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معنى النفي في حرف (لا) إذا قلت: لا يقوم زيد أبدًا. . .

وتأمل حرف (لا) كيف تجدها لامًا بعدها ألف يمتد بها الصوت ما لم يقطعه ضيق النفس ، فآذن امتداد لفظها بامتداد معناها ، و(لن) بعكس ذلك ، فتأمله فإنه معنى بديع ، وانظر كيف جاء في أفصح الكلام كلام الله ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًا﴾ بحرف (لا) في الموضع الذي اقترن به حرف الشرط بالفعل فصار من صيغ العموم فانسحب على جميع الأزمنة ، وهو قوله عزّ وجل: ﴿إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ﴾ . . . وقال في سورة البقرة: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ﴾ فقصر من سعة النفي وقرب ؛ لأن قبله ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ

---

(١) والمقصود بالإدراك: الإحاطة.

(٢) «البرهان» (٢/ ٤٢٠ـ٤٢١) ، وانظر «الهمع» (٢/ ٤).

﴿ٱلْآخِرَةُ﴾ لأنّ (أن) و(كان) هنا ليست من صيغ العموم»[١].

قيل: وهذا أيضًا باطل، بل إن كلًّا منهما «يستعمل حيث يمتد النفي وحيث لا يمتد. فمن الأول في (لن) ﴿إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا۟ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [الجاثية: ١٩]، ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤]، وفي (لا) ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ﴾ [طه: ١١٨].

ومن الثاني في (لن) ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]، وفي (لا) ﴿أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَـٰثَةَ أَيَّامٍ﴾ [آل عمران: ٤١]»[٢].

على أنه قيل بالعكس، فقد ذهب جماعة إلى أن (لن) تفيد التأبيد، بخلاف (لا) كما أسلفنا.

٤ ـ وذهب بعضهم إلى أن العرب تنفي المظنون بـ(لن)، والمشكوك فيه بـ(لا)، أي أنه إذا كان الشيء ممكنًا عند المخاطب مظنونًا وقوعه نفي بـ(لن)، وإذا كان مشكوكًا في وقوعه، كأن تقول: أيكون أم لا يكون؟ قلت في نفيه: لا يكون[٣].

هذا أبرز ما قيل في التفريق بينهما.

ونقول:

أما أن (لا) تأتي للاستقبال فهذا ما لا شك فيه، قال تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَـٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨] وهذا استقبال.

---

(١) «بدائع الفوائد» (١/ ٩٥ـ٩٦).
(٢) «الأشباه والنظائر» (٢/ ٩ـ١٠).
(٣) انظر: «الإتقان» (١/ ١٢٣)، «بدائع الفوائد» (١/ ٩٧).

وقال: ﴿فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٨٦]

وقال: ﴿وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤].

وقال: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾ [البقرة: ١٧٤].

وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤].

وهذا كله استقبال.

وأما تخليصها الفعل المضارع للاستقبال وأنها لا تنفي الحال فهذا موضع نظر نازع فيه بعضهم مستدلاً بصحة قولنا: (جاء زيد لا يتكلم)، وبصحة قولنا: (أتحبه أم لا تحبه)، و(أتظن ذلك أم لا تظن)، ولا ريب أن ذلك بمعنى الحال، وبقولهم: مالك لا تقبل، وأراك لا تبالي، وبنحو قول الله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤]، و﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣]، و﴿مَالِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠]، و﴿وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ [يس: ٢٢] (١). وهذا كله يفيد الحال.

والحق الذي لا مرية فيه أنها تأتي للحال كما تأتي للاستقبال، وليست هي من مخلّصات الفعل للمستقبل كما يذهب إليه الجمهور، يدل على ذلك الاستعمال الفصيح الكثير في القرآن الكريم وغيره.

قال تعالى: ﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١].

وقال: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

---

(١) «بدائع الفوائد» (٤/ ١٩١).

وقال: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٢] وهذا للحال، ولو أبدلت (لن) بها فقلت: (والله يعلم وأنتم لن تعلموا) انقلب المعنى إلى الاستقبال.

وقال: ﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحۡصِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسۡتَطِيعُونَ ضَرۡبٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ يَحۡسَبُهُمُ ٱلۡجَاهِلُ أَغۡنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعۡرِفُهُم بِسِيمَٰهُمۡ لَا يَسۡـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلۡحَافٗاۗ﴾ [البقرة: ٢٧٣].

وقال: ﴿ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ لَا تَدۡرُونَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ لَكُمۡ نَفۡعٗاۚ﴾ [النساء: ١١].

وقال: ﴿رَبِّ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِيۖ﴾ [المائدة: ٢٥].

وهذا كله واضح في الحال، ولو قال مثلاً: (لن أملك إلا نفسي) لتخلّصَ الفعل للاستقبال.

وقال: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَعۡقِلُونَ﴾ [المائدة: ٥٨].

وقال: ﴿فَإِنَّهُمۡ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجۡحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣].

وقال: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ﴾ [الأنعام: ٥٠].

وقال: ﴿عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٌۚ أَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمۡ وَلَا يَهۡدِيهِمۡ سَبِيلًاۘ﴾ [الأعراف: ١٤٨].

وقال: ﴿لَهُمۡ قُلُوبٞ لَّا يَفۡقَهُونَ بِهَا وَلَهُمۡ أَعۡيُنٞ لَّا يُبۡصِرُونَ بِهَا وَلَهُمۡ ءَاذَانٞ لَّا يَسۡمَعُونَ بِهَآۚ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

وقال: ﴿وَتَرَىٰهُمۡ يَنظُرُونَ إِلَيۡكَ وَهُمۡ لَا يُبۡصِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٨].

وقال: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوۡنَ﴾ [الأنفال: ٤٨].

وقال: ﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا﴾ [النحل: ٧٨] ولو قال: (لن تعلموا شيئًا) لأفاد ذلك المستقبل، وهو لا يصح.

وقال: ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾ [الإسراء: ٤٤].

وقال: ﴿ أَلَا يَظُنُّ أُولَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ ۝ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ [المطففين: ٤، ٥] أي ألا يظنون الآن؟.

وغير ذلك وغيره مما لا يدع مجالاً للشك في أنها تأتي للحال.

ويدل على ذلك أيضًا قولنا: (أنا لا أفهم ما تقول) أي الآن، فإذا قلت: (لن أفهم) كان نفي الفهم في المستقبل، وقولنا: (مالك لا تتكلم)، قال تعالى: ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ ﴾ [الصافات: ٩٢].

وتقول: (أنا لا أحب هذا الطعام)، و(أنا لا أشتهي الآن أن آكل) مخبرًا عن نفسك في الحال، وتقول: (أنا لا أظن أنه مسافر) مخبرًا عن ظنك في الحال، وغير ذلك.

وعلى هذا لا يصح قول الجمهور إنها تخلّص الفعل للاستقبال، بل هي تأتي للحال والاستقبال.

والحق أنها تنفي الفعل المضارع مطلقًا بكل أزمانه، الحال والاستقبال، المنقطع وغيره. فالحال نحو ﴿ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ ﴾ [النمل: ٢٠].

والاستقبال نحو ﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [البقرة: ١٧٤].

والمنقطع نحو ﴿ قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا ﴾ [آل عمران: ٤٢].

والمستمر نحو ﴿ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ [البقرة: ٨٦].

ونحو ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ﴾ [الأعراف: ٤٠].

وقوله: ﴿ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الجمعة: ٧].

وتأتي مع الفعل الدال على الحقيقة نحو ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] ، ونحو ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٢] ، و﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] .

وما إلى ذلك.

فالخلاصة أن (لا) تنفي كل أزمنة المضارع، فهي لا تختص بزمن دون زمن.

وأما من حيث دلالة (لن) على التوكيد فالأمر كذلك، تقول: (لا أكلمك) ، فإن شددت وبالغت قلت: (لن أكلمك) ، قال تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦] ، وقال: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] ، وقال ﴿قَالُوا۟ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓا۟ إِلَيْكَ﴾ [هود: ٨١] .

وهذا كله مقام توكيد.

أما ما ذهب إليه ابن عصفور من أن النفي بـ (لا) قد يكون آكد من النفي بـ(لن) لأن النفي بـ(لا) قد يكون جوابًا للقسم بخلاف المنفي بـ(لن) ، فالجواب عنه أن ذلك لا ينفي التوكيد عن (لن) ، فإن عدم وقوع (لن) جوابًا للقسم لا يعني أنها غير مؤكدة ، إذ ليس شرطًا أن تقع المؤكدات كلها في جواب القسم ، فمن المعلوم مثلاً أن (أنّ) المفتوحة الهمزة مؤكدة عند النحاة ، غير أنها لا تقع جوابًا للقسم ، فلا تقول: (والله أنّ محمدًا حاضر) بفتح الهمزة ؛ وذلك لأن جواب القسم يكون جملة ، و(أنّ) وما بعدها في تأويل مفرد ، ولا ينفي ذلك كونها مؤكدة ، وكذلك (لن) فإنها لا تقع جوابًا للقسم ، لسبب وهو أنها جواب لسوف ، و(سوف) ولا تقع جواباً للقسم[1] ، وكذلك منفيها.

---

(١) أي وحدها من دون اللام ، وإلاّ فهي تقع معها نحو ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ .

والسبب الآخر في وقوع (لا) جوابًا للقسم دون (لن) أن (لن) مختصة بالاستقبال ، و(لا) نفيها عام مطلق لا يختص بزمن دون زمن ، فتقول مثلاً : (هو والله لا يفقه) ، وتقول: (والله لا أحبه) ولا تصلح (لن) هنا ؛ لأن هذا للحال و(لن) لا تكون للحال ، فكون (لا) مطلقة لجميع الأزمنة هو الذي جعلها يُتلقى بها القسم دون (لن).

ولا يعني هذا أن ننفي عن (لا) التوكيد إذا وقعت جوابًا للقسم ، فقد تكون مؤكدة إذا وقعت جوابًا للقسم.

ولا تقل كيف يكون الحرف مؤكدًا في موضع دون موضع؟ فإن هذا له نظائر في كلام العرب وفي أحكام النحاة. فإن (لا) إذا وقعت جوابًا للقسم كان لها صدر الكلام ، وإذا لم تقع جوابًا للقسم لم يكن لها الصدارة عندهم ، فاختلف حكمها إذا وقعت جوابًا للقسم عنه إذا لم تقع جوابًا للقسم.

و(إذا) تكون شرطية ظرفية معًا ، وقد تكون ظرفية غير شرطية.

و(ما) تكون مصدرية ظرفية ، وقد تكون مصدرية غير ظرفية.

والباء قد تكون مؤكدة ، وقد تكون غير مؤكدة ، فكذلك (لا).

وتعليل ذلك أن (لا) أقدم حرف نفي في العربية ، وكل حروف النفي الأخرى أحدث منها[1] ، وعلى هذا فهي كانت مستعملة في جميع الحالات ، فلا عجب أن تستعمل في التوكيد وفي غيره بحسب ما يقتضيه المقام.

وأما قولهم: إن النفي بـ(لا) أطول من النفي بـ(لن) فهذا يحتاج إلى إيضاح ، فإنهم إذا كانوا يقصدون أن النفي بـ(لا) يكون دومًا أطول من النفي بـ(لن) فهذا مردود ، فقد يكون النفي بـ (لن) طويلاً أيضًا ، كما في قوله

---

(١) انظر «التطور النحوي» (١١٥).

تعالى: ﴿لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا وَلَوِ ٱجۡتَمَعُواْ لَهُۥۖ﴾ [الحج: ٧٣].

فالحق أنّ كلاًّ منهما يستعمل حيث يمتد النفي وحيث لا يمتد، كما قال ابن عصفور.

ولكن مما لا شك فيه أن النفي بـ(لا) أوسع من النفي بـ(لن)، كما أوضحنا، فإن (لن) مختصة بالاستقبال، أما (لا) فنفيها عام مطلق ينفي جميع الأزمنة، المستقبل وغيره، بل هي تنفي الفعل الماضي أيضًا، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١]، ونحو قولنا: (لا ذهب ولا رجع)، وتستعمل معه في الدعاء نحو (لا أهلكه الله) و(لا فض الله فاك)، وتستعمل مع الأسماء نحو (لا رجل) و(لا بد من ذلك)، وفي نفي النعوت نحو قوله تعالى: ﴿وَظِلّٖ مِّن يَحۡمُومٖ ٤٣ لَّا بَارِدٖ وَلَا كَرِيمٍ﴾ [الواقعة: ٤٣ ـ ٤٤]، ونحو قوله: ﴿بَقَرَةٞ لَّا ذَلُولٞ﴾ [البقرة: ٧١].

فهي كما ترى أوسع نفيًا من (لن)، وسبب ذلك كما ذكرت يعود إلى أنها أقدم حرف نفي في العربية.

جاء في (التطور النحوي): «ونرى (لا) مستعملة في كل الحالات إلاّ الماضي.

وإذا راعينا أن (لم) ليست إلاّ (لا) بزيادة (ما) قلنا: إن (لا) مستعملة في الجميع، والسبب في ذلك أنها أقدم حروف النفي العربية، فكانت عامة ابتداء، والباقية كلها أحدث وأخص»[١].

بل لم يرد من أدوات النفي في الكتابات اللحيانية سوى لفظ (لا)[٢].

---

(١) «التطور النحوي» (١١٥).

(٢) «تاريخ العرب قبل الإسلام» (٧/ ١٧٩).

«وأدوات النفي التي نعرفها من الكتابات العربية الجنوبية هي (أل) و(لم)، وتدخل (لم) على الفعل المضارع، غير أن ذلك نادر، ومعنى (أل): (لا)، ويرد بعد (أل) الفعل سواء أكان ماضيًا أم مضارعًا»[١].

فلا عجب أن تكون (لا) ممتدة النفي بهذا المعنى، وبذلك تكون الملاحظة الطريفة في أن النفي بـ(لا) أطول من النفي بـ(لن) لأن آخرها ألف، وهو حرف يطول فيه النفس، فناسب طول المدة، بخلاف (لن)، ملاحظة صحيحة.

وأما اختلاف النفي في الآيتين الكريمتين اللتين سبق ذكرهما في ورود إحداهما بـ(لن) والأخرى بـ(لا)، فهذا له سبب اقتضاه المقام، والآيتان هما:

١ ـ ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٩٤ ـ ٩٥].

٢ ـ ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُوٓا۟ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٦﴾ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الجمعة: ٦ ـ ٧].

فنفى الأولى بـ(لن) ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ﴾، والثانية بـ(لا) ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ﴾، وسبب ذلك أن الكلام في الأولى على الآخرة ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤]، وهي استقبال فنفى بـ(لن) وهو حرف خاص بالاستقبال.

---

(١) «تاريخ العرب قبل الإسلام» (٧/ ١٣٧).

وأن الكلام في الثانية عام لا يختص بزمن دون زمن ﴿إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِن دُونِ النَّاسِ﴾ [الجمعة: ٦] ، فهذا أمر مطلق ، فنفى بـ (لا) وهو الحرف الذي يفيد الإطلاق والعموم والله أعلم.

أما ما ذهب إليه بعضهم من أن العرب تنفي المظنون بـ (لن) والمشكوك فيه بـ (لا) فهذا كلام لا يقوم عليه دليل ، فقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ [الحج: ٧٣] ولم يظن أحد أنهم يتمكنون من خلق ذبابة. وكذلك بالنسبة لـ (لا) ، فقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ، وقال: ﴿وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥] وهذا ليس مشكوكًا فيه ، وقال: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٢] ، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ٩] ، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠] وليس في هذا شك.

فهذه ـ كما قلت ـ دعوى لا يقوم عليها دليل.

* * *

حروف أخرى ينتصب بعدها الفعل

وهي (أو) و(حتى) وفاء السببية ، وواو المعية ، وهذه الأحرف ليست حروف نصب عند الجمهور ، بل هي حروف عطف. و(حتى) حرف جر ، ولذا يقولون: إن النصب بـ (أن) مضمرة بعد هذه الأحرف ، فقولنا: (لا تأكل وتضحكَ) مثلاً فيه الفعل (تضحك) منصوب بـ (أن) مضمرة بعد الواو ، والواو عاطفة ، و(أنْ) والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد قبله ، أي: لا يكن منك أكل وضحك ، وكذا قولنا: (أين بيتك فأزورَك) يقدرون قبل الفاء مصدرًا متوهمًا يعطفون المصدر عليه ، والتقدير: لتكن منك دلالة على بيتك فزيارة مني ، وكذلك (لألزمنك أو تقضيني حقي) أي: ليكونن لزوم مني أو قضاء منك لحقي[1].

وبهذا التقدير يزول قصد التنصيص على المعية والسببية وتحقيق الوقوع بعد (أو) ، فقولنا: (لا يكن منك أكل وضحك) ليس فيه تنصيص على المعية ، بل يحتمل المعية وغيرها ، فقد يكون النهي عنهما مجتمعين أو متفرقين ، بخلاف قولنا: (لا تأكل وتضحكَ) فإن فيه تنصيصًا على المعية. وكذلك (لا تأكل كثيرًا فتتخمَ) فإن فيه نصًا على السبب ، بخلاف قولنا: (لا يكن منك أكل كثير فتخمة) فإن هذا التعبير يختلف عن التعبير الأول.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله، كما قال النحاة ، أي: ليكن منك قيام وقيام

---

(١) انظر «المغني» (٢/ ٤٨٠) ، «ابن الناظم» (٢٧٨) ، «التصريح» (٢/ ٢٣٦ـ٢٣٧).

منّي[1] لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع ، كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية»[2].

وقد ذهب قسم من النحاة إلى أن العامل هي هذه الأحرف ، وذهب آخرون إلى أن العامل هو الخلاف ، أي مخالفة الفعل الثاني للأول ، وذلك أنه لا يصح عطفه عليه من حيث إنه لم يكن له شريكًا في المعنى ، فانتصب لذلك ، وهذا القول أقرب إلى المعنى من القولين الأولين كما هو ظاهر.

أو:

الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئيين أو الأشياء نحو (هو يقرأ أو ينام) أي يفعل أحد هذين الشيئين. وهو حرف عطف يتبع المعطوف بها المعطوف عليه نحو (لن أذهب إليه أو أخبره) أي لن أفعل أحد هذين الشيئين.

وينصبون بعدها الفعل على إرادة معنى آخر غير معنى الأول ، من حيث إنه لم يكن له شريكًا في الشك ، بل على إرادة أنه محقق الوقوع أو راجحه ، تقول: (سألزمه أو يكتب لي في أمري) فإن معنى هذه العبارة بالعطف: سيكون أحد هذين الأمرين ، ومعناها بالنصب: سألزمه حتى يكتب لي في أمري ، أي تبقى ملازمتي له حتى تحصل الكتابة.

وهم يقدرون معناها إذا انتصب الفعل بعدها بـ (حتى) و(إلا أن) نحو (لألزمنّك أو تقضيني حقي) و(لأضربنّك أو تسبقني) فالمعنى: لألزمنك إلا أن تقضيني حقي ، ولأضربنك إلا أن تسبقني[3]. ومنه قوله:

وكنتُ إذا غمزتُ قناةَ قومٍ كسرتُ كعوبَها أو تستقيما

---

(١) يعني في المثال: (قم وأقوم).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٧٣).

(٣) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٤٢٧) ، «شرح الأشموني» (٣/ ٢٩٤_٢٩٥).

أي: إلّا أن تستقيم، ولا يصح تقدير (حتى) في البيت.

ومما يقدر بـ (حتى) قوله:

لأستسهلنَّ الصعبَ أو أدركَ المنى فما انقادتِ الآمالُ إلّا لصابرِ

أي: حتى أدرك المنى[١].

ويجوز رفع الفعل بعدها على الاستئناف نحو (لن أذهب إليه أو أخبرُه) بالرفع، أي: (أو أنا أخبره)، والمعنى: أنك نفيت الذهاب إليه وأثبتَّ الإخبار، فأضربت عن الأول وذكرت أنك تخبره.

جاء في (المفصّل): «وقال سيبويه في قول امرئ القيس:

فقلتُ له لا تبكِ عينُك إنما نحاولُ ملكاً أو نموتَ فنعذَرا

ولو رفعت لكان عربيًّا جائزًا على وجهين:

على أن تشرك بين الأول والآخر، كأنك قلت: إنّما نحاول ملكًا أو إنما نموت. وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعًا من الأول، يعني: أو نحن ممن يموت»[٢].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «إن معنى (أو) في الأصل أحد الشيئين أو الأشياء، نحو (زيد يقوم أو يقعد) أي يعمل أحد الشيئين، ولا بد له من أحدهما، فإن قصدت مع إفادة هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الأمرين التنصيص على حصول أحدهما عقيب الآخر، وأن الفعل الأول يمتد إلى حصول الثاني، نصبت ما بعد (أو)، فسيبويه يقدره بـ(إلّا)، وغيره

---

(١) «شرح الأشموني» (٣/ ٢٩٥).

(٢) «المفصل» (٢/ ١٤٠)، وانظر «كتاب سيبويه» (١/ ٤٢٧). وليس في النسخة المطبوعة عبارة: «كأنك قلت: إنما نحاول ملكاً أو إنما نموت».

بـ(إلى) ، والمعنيان يرجعان إلى شيء واحد»[١] .

وقال ابن الناظم : «فإن قلت : فلم نصبوا الفعل بعد (أو) حتى احتاجوا إلى هذا التأويل؟ .

قلت : ليفرقوا بين (أو) التي تقتضي مساواة ما قبلها لما بعدها في الشك فيه ، وبين (أو) التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما بعدها في ذلك ، فإنهم كثيرًا ما يعطفون الفعل المضارع على مثله بـ(أو) في مقام الشك في الفعلين تارة ، وفي مقام الشك في الثاني منهما أخرى فقط . فإذا أرادوا بيان المعنى الأول رفعوا ما بعد (أو) فقالوا : (افعل كذا أو اترك) ليؤذن الرفع بأن ما قبل (أو) مثل ما بعدها في الشك ، وإذا أرادوا بيان المعنى الثاني نصبوا ما بعد (أو) فقالوا : (لأنتظرنه أو يجيءَ) و(لأقتلن الكافر أو يسلمَ) ليؤذن النصب بأن ما قبل (أو) ليس مثل ما بعدها في الشك لكونه محقق الوقوع أو راجحه»[٢] .

وجاء في (معاني القرآن) للفراء : «ومن العرب من ينصب ما بعد (أو) ليؤذن نصبه بالانقطاع عما قبله ، وقال الشاعر :

لتقعـــدِنَّ مقعـــدَ القصـــيّ منـــي ذي القـــاذورةِ المقلـــيّ
أو تحلفـــي بـــربِّـــك العلـــيّ أنـــي أبـــو ذيّـــالـــكِ الصبـــيّ

فنصب (تحلفي) لأنه أراد : إلاّ أن تحلفي . . .

وأنت قائل في الكلام : (لست لأبي إن لم أقتلك أو تسبقني في الأرض) فتنصب (تسبقني) وتجزمها ، كأن الجزم في جواب : لست لأبي إن لم يكن أحد هذين ، والنصب على أن آخره منقطع عن أوله ، كما قالوا : (لا يسعني

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٢٧٦) .
(٢) «شرح ألفية ابن مالك» (٢٧٨) .

شيء ويضيقَ عنك) فلم يصلح أن تردّ (لا) على (ويضيق) فعلم أنها منقطعة من معناها»[١].

من هذا يتبين أن ما بعد (أو) له ثلاثة أحوال:

١ ـ **العطف**: وهو أن يكون ما بعد (أو) مثل ما قبلها في الشك، أي هما بمنزلة واحدة. وحكمه الإتباع نحو (لست لأبي إن لم أضربك أو أشتمْك أمام الناس)، أي: لست لأبي إن لم أفعل أحد هذين، نحو (لا أضربُك أو أشتمُك) أي: لا أفعل أحد هذين الشيئين. فالفعلان منفيان.

٢ ـ **مخالفة ما بعدها لما قبلها**: فلا يشتركان في الشك بل يكون معنى (أو): (إلا أن) أو (حتى). وحكم الفعل بعدها النصب نحو (سأهجرك أو تكلّمَه في أمري) والمعنى: سيستمر هجري لك حتى تكلمه في أمري، فقد جعلت الكلام سببًا لعدم الهجر، ولو قلت: (ستكلمه في أمري أو أهجرَك) بالنصب تغير المعنى وصار: ستكلمه في أمري حتى أهجرك أو إلا أن أهجرك، أي: سيستمر تكليمه في أمري إلى وقت الهجر، فهو في العبارة الثانية راغب عن تكليمه في أمره، وإذا استمر على تكليمه هجره، بخلاف الأول فإنه إن لم يكلمه في أمره هجره.

جاء في (**شرح ابن يعيش**): «إذا قلت: (ستكلم زيدًا أو يقضي حاجتك) فتنصب (يقضي) على معنى: إلا أن يقضي، فقد جعلت قضاء حاجتك سببًا لكلامه.

وإذا عطفت فإنما تخبر بأنه سيقع أحد الأمرين من غير أن يدخله هذا المعنى. ويوضح ذلك لك أن الفعلين اللذين في العطف نظيران أيهما شئت

---

(١) «معاني القرآن» (٢/ ٧٠ـ٧١).

قدمته فيصح به المعنى فتقول: سيقضي حاجتك زيد أو تكلمه، إذا عطفت فأيهما قدمت كان المعنى واحدًا، وإذا نصبت اختلف المعنى فدل على السبب كما بينت لك، ولا يصح على هذا (سيقضي حاجتك زيد أو تكلمه) إلا أن تريد أن تجعل الكلام سببًا لإبطال قضاء حاجته فيجوز حينئذ، كأنه يكره كلامه، فهو يقضي حاجته إن سكت وإن كلمه لم يقضها»[(١)].

٣ ـ **استئناف ما بعدها وقطعه من الأول**: وحكمه الرفع، وهو على تقدير مبتدأ محذوف عند النحاة نحو (لا تكلمْه أو تخبرُه بما حصل) برفع (تخبره) ومعنى العبارة أنه ينهاه عن تكليمه ثم استأنف حكمًا آخر فقال: (أو أنت تخبره بما حصل) أي أنك ممن يخبره، فنهاه عن التكليم ثم استأنف وأباح له إخباره بما حصل. ولو عطف لكان منهيًّا عن التكليم والإخبار.

حتى:

تدخل (حتى) على الفعل المضارع فينتصب بعدها ويرتفع، وهو ينصب بعدها إذا كان مستقبلاً، ولا ينتصب إلاّ إذا كان كذلك[(٢)]، نحو (أطع الله حتى يدخلك الجنّة)، ونحو (أنا سائر حتى أدخل البصرة)، ولها في هذه الحال ثلاثة معان:

١ ـ **انتهاء الغاية**: بمعنى (إلى أن) نحو (سأسير حتى تطلع الشمس)، ونحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١].

٢ ـ **التعليل**: مثل (كي) نحو (كلمته حتى يأمر لي بشيء)، و(أطع الله حتى يدخلك الجنة)، ونحو قوله تعالى: ﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُوا عَلَىٰ مَنْ عِندَ

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٧/ ٢٢).

(٢) «المغني» (١/ ١٢٦)، وانظر «كتاب سيبويه» (١/ ٤١٦)، «شرح الرضي» (٢/ ٢٦٩)، «الهمع» (٢/ ٩).

رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾ [المنافقون: ٧] [١].

٣ ـ مرادفة (إلّا أن) في الاستثناء: نحو قوله:

ليس العطاءُ من الفضول سماحةً   حتى تجودَ وما لديكَ قليلُ

وقوله:

والله لا يذهب شيخي باطلا   حتى أبيرَ مالكًا وكاهلا[٢]

أي: إلّا أن تجود، وإلا أن أبير.

ويرتفع الفعل بعدها إذا كان حالاً، ولا يرتفع إلّا إذا كان كذلك[٣]، وذلك نحو قولك: (سرت حتى أدخلُ المدينة) إذا قلت ذلك وأنت داخل فيها، وكذا إن كان الدخول قد وقع وقصد به حكاية الحال الماضية نحو (كنت سرت حتى أدخُلُها)[٤]، وكقولهم: (مرض فلان حتى لا يرجونه) أي فهو الآن لا يرجى، و(ضرب أمس حتى لا يستطيعُ اليوم أن يتحرك)، ونحو (شربت الإبل حتى يجيءُ البعير يجر بطنه) أي: فهو الآن يجرّ بطنه[٥].

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «إذا أردنا أن نبين متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب؟

قلنا: ذاك إلى قصد المتكلم، فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي

---

(١) انظر: «كتاب سيبويه» (١/ ٤١٣)، «المقتضب» (٢/ ٣٨)، «شرح ابن يعيش» (٧/ ٣٠)، «المغني» (١/ ١٢٥).

(٢) «المغني» (١/ ١٢٥).

(٣) «المغني» (١/ ١٢٦)، وانظر «أمالي ابن الشجري» (١/ ٣٧٤).

(٤) «شرح ابن عقيل» (٢/ ١١٤).

(٥) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٤١٣)، «المقتضب» (٢/ ٣٩-٤٠)، «شرح ابن يعيش» (٧/ ٣٠).

بعد (حتى) إما في حال الإخبار أو في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية ، وجب رفع المضارع. . . وإن قصد المتكلم أن مضمون ما بعد (حتى) سيحصل بعد زمان الإخبار وجب النصب»[١].

وجاء في كتاب (**الجمل**) للزجاجي: «تقول: (سرت حتى أدخل المدينة) بالنصب والرفع ، فللنصب وجهان:

أحدهما: أنك أردت: سرت إلى أن أدخل المدينة فجعلت دخولك غاية سيرك.

والآخر: أن تريد معنى (كي) ، كأنك قلت: سرت كي أدخلها.

وللرفع أيضًا وجهان:

أحدهما: أن يكون السير والدخول قد وقعا معًا ، كأنك قلت: سرت فدخلت ، فكل موضع صلح لك أن تقدّر الفعل الذي بعد (حتى) بالماضي والفاء جميعًا فارفعه.

والوجه الثاني: أن يكون السير قد وقع وأنت تقول: أنك الآن تدخل ، كأنك قلت: سرت حتى أدخلها الآن لا أمنع ، ومنه (مرض حتى لا يرجونه) أي: حتى هو الآن لا يُرجَى.

وإذا كان الفعل منفيًا غير موجب لم يجز فيما بعد (حتى) إلاّ النصب ، كقولك: ما سرت حتى أدخل المدينة»[٢].

فخلاصة المسألة أنه إذا كان الفعل مستقبلاً بعد (حتى) نصبت ، وإذا كان حالاً رفعت. فقولك: (أسير حتى أدخل البصرة) إذا لم يتم الدخول نصبت

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩).

(٢) «الجمل» (٢٠١ ـ ٢٠٢).

الفعل فيه ، وإذا حصل الدخول رفعت .

فاء السببية :

ينصب الفعل المضارع بعد فاء السببية بشرطين :

الأول : أن تكون نصًّا في السبب .

الثاني : أن يتقدمها نفي محض أو طلب محض[١] كالأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، وما إلى ذلك نحو (ما تأتينا فنكرمَك) ، ونحو (لا تأكل كثيرًا فتمرضَ) .

ويذكر النحاة للفعل المنصوب بعد فاء السبب في نحو قولهم : (ما تأتينا فتحدثَنا) معنيين يجمعهما التنصيص على السبب :

أحدهما : ما تأتينا فكيف تحدثنا؟ أي : إنك لا تأتينا ولهذا لا تحدثنا ، ولو أتيتنا لحدثتنا .

الثاني : أنك تأتينا ولكن لا تحدثنا ، أي : ما تأتينا إلا لم تحدثنا ، والمعنى أنه يقع منك إتيان كثير ولا حديث منك[٢] .

---

(١) يشترط النحاة أن يكون النفي محضًا وأن يكون الطلب محضًا .
ومعنى النفي المحض : النفي الخالص من معنى الإثبات كالمنتقض بـ (إلا) نحو (ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا) ، والمتلو بنفي نحو (ما تزال تأتينا فتحدثنا) فهذا إثبات للمجيء وليس نفيًا له .
ومعنى الطلب المحض عند النحاة غير المدلول عليه باسم فعل نحو : صه ، وحسبك . أو بالمصدر نحو (سكوتًا فينام الناس) ، أو بلفظ الخبر نحو (رزقك الله مالاً فتنفق منه) داعيًا له ، وما لم يكن للطلب وضعًا . فحكم الفعل بعد ذلك كله الرفع . وفي كثير من ذلك خلاف .

(٢) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٤١٨) ، «المقتضب» (٢/ ١٦) ، «الجمل» (٢٠٢ ـ ٢٠٣) .

وعلى الوجه الأول جاء قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، أي: فيكف يموتون، ويمتنع أن يكون على الوجه الثاني، إذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتون(١).

ويجوز رفع الفعل بعدها على معنيين:

العطف: أي ما تأتينا فما تحدثنا، ونحو (لا أذهبُ إليه فأشتمُه) أي: لا أذهب إليه، فلا أشتمه.

والاستئناف: أي أنك ما تأتينا ولكنك تحدثنا، ونحوه (أعطني فأشكرُك) أي: فأنا ممن يشكرك على كل حال، والمعنى: أنا قائم بشكرك. وبالنصب يكون المعنى (أعطني لأشكرك) أي: أنت لا تشكره الآن وإنما يكون الشكر مسببًا عن العطاء.

والخلاصة أن الفعل بعد الفاء له ثلاثة أحوال:

١ ـ **النصب**: وذلك إذا قصد التنصيص على السبب نحو قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣]، و﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾، و(لا تضرب خالدًا فيهينك).

وفي هذه الحال يكون معنى الفعل مخالفًا لما قبلها، فقولنا: (لم تزرنا فنكرمك) بالنصب، معناه: أنك لم تزرنا فكيف نكرمك، والمقصود أنك لو زرتنا لأكرمناك، ولو أتبع لكان الفعلان منفيين، ولكان المعنى أنك لم تزرنا فلم نكرمك.

ونحوه (هل يأتيك خالد فيعلمك) بالنصب، والمعنى: هل يجيئك ليعلمك؟.

---

(١) «المغني» (٢/ ٤٨٠).

وقد يراد بالاستفهام النفي ، أي : هو لا يأتيك فكيف يعلمك؟ .

وبالإتباع يكون الاستفهام عن الإتيان والتعليم جميعًا ، أي فهل يعلمك؟ .

قال سيبويه : «تقول : (لا تأتيني فتحدثَني) لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول : (لا تأتيني ولا تحدثني) ولكنك لما حولت المعنى عن ذلك تحوّل إلى الاسم ، كأنك قلت : ليس يكون منك إتيان فحديث»(١) .

وجاء في (الأصول) لابن السراج : «اعلم أن الفاء عاطفة في الفعل كما يعطف في الاسم ، فإذا قلت : (زيد يقوم فيتحدث) فقد عطفت فعلاً موجبًا على فعل موجب ، وإذا قلت : (ما يقوم فيتحدثُ) فقد عطفت فعلاً منفيًّا على منفي ، فمتى جئت بالفاء وخالف ما بعدها ما قبلها لم يجز أن تحمل عليه ، فحينئذ تحمل الأول على معناه ، وينصب الثاني بإضمار (أن) وذلك قولك : (ما تأتيني فتكرمَني) و(ما أزورك فتحدثَني) لم ترد : ما أزورك وما تحدثني ، ولو أردت ذلك لرفعت ، ولكنك لما خالفت في المعنى فصار (ما أزورك فكيف تحدثني) ، و(ما أزورك إلاّ لم تحدثني) حمل الثاني على مصدر الفعل الأول ، وأضمر (أن) كي يعطف اسمًا على اسم»(٢) .

٢ ـ العطف : وذلك إذا كان الثاني بمعنى الأول فيتبعه في إعرابه نحو (لا تأتيني فتحدثُني) أي : أنت لا تأتيني فلا تحدثني ، ونحو (أتأتيني فتحدثُني) والمعنى : أنك تستفهم عن الإتيان والحديث ، و(أريد أن تأتيني فتحدثَني) أي تريد الإتيان والتحديث .

ونحو (لا تقم فتضربْ محمدًا) ، أي : لا تقم ولا تضرب محمدًا ، ولو

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/٤١٨) .

(٢) «الأصول» (٢/١٥٩) ، وانظر «المقتضب» (٢/١٤ـ١٥) .

نصبت لكان المعنى: لا تقم لأنك إن قمت ضربته ، فإذا أردت هذا المعنى نصبت[١].

ونحو (لم يدرس فينجحْ) أي: هو لم يدرس فلم ينجح ، ولو قلت: (لم يدرس فينجحَ) بالنصب لكان المعنى أنه لم يدرس فكيف ينجح؟ .

٣ ـ **الاستئناف: وحكم الفعل بعدها الرفع** ، ومعناه يختلف عن المعنيين السابقين ، إذ هو على تقدير مبتدأ محذوف عندهم ، وذلك نحو (لا تكرم خالدًا فيشتمُك) أي فهو يشتمك ، والمعنى: أنه يشتمك على كل حال ، أي هو قائم بشتمك فلا تعطه. ونحو (أتعطيني فأشكرُك) بالرفع ، أي: أنا قائم بشكرك على كل حال ، ولو نصبته لكان المعنى: أنك إن أعطيتني شكرتك ، فتجعل العطاء سببًا للشكر ، و(أعطني فأشكرُك) أي: أنا ممن يشكرك ، فالشكر ثابت سواء أعطاك أم لم يعطك ، ولو قلتها بالنصب لكان الشكر غير حاصل ، وإنما يكون بعد العطاء ، «ويوضح هذا أنك تقول: (ما زيد قاسيًا فيعطفُ على عبده) أي فهو لانتفاء القسوة عنه يعطف على عبده»[٢]. ولو قلت: (ما زيد قاسيًا فيضرب عبده) بالنصب لكان المعنى: ليس هو قاسيًا فكيف يضرب عبده ، أي هو لا يضربه. ولا يصح الرفع لأن المعنى سيكون: ما هو قاسيًا فهو يضربه دومًا.

«وتقول: (حسبته شتمني فأثبَ عليه) إذا لم يقع الوثوب ، ومعناه: لو شتمني لوثبت عليه ، وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلاّ الرفع»[٣].

ومثله (ما تأتينا فتجهلُ أمرنا) أي: أنك لا تأتينا ولذا تجهل أمرنا ،

---

(١) انظر «المقتضب» (٢/ ١٥).
(٢) «شرح شذور الذهب» (٣٧٠).
(٣) «الرد على النحاة» (١٤٧).

والمقصود أنك تجهل أمرنا ، ونحو (لم تقرأ فتنسى) والمعنى أنك لم تقرأ فأنت تنسى[١] .

ومنه قوله :

غيـر أنّـا لـم تـأتنـا بيقيـن فنـرجّـي ونكثـرُ التـأميـلا

«كأنه قال : فنحن نرجي ، فهذا في موضع مبني على المبتدأ . . . وقال :

ألـم تسـألِ الـربـعَ القَـواءَ فينطـقُ وهـل تُخبـرَنْـك اليـومَ بيـداءُ سَمْلَـقُ

لم يجعل سببًا للآخر ولكنه جعله ينطق على كل حال ، كأنه قال : فهو مما ينطق ، كما قال : (ائتني فأحدثُك) فجعل نفسه ممن يحدثه على كل حال»[٢] .

«وتقول : (أريد أن تأتيني فتشتمُني) لم يرد الشتيمة ، ولكنه قال : كلما أردت إتيانك شتمتني ، هذا معنى كلامه ، فمن ثم انقطع من (أنْ) .

قال رؤبة :

يريدُ أن يعربَه فيعجمُه

أي فإذا هو يعجمه»[٣] .

ولو عطف لكان المعنى في الأول أنه يريد أن يأتيه ويشتمه .

ونحو (ما أنت بصاحبي فأكرمك) فالرفع على معنى أنك لست بصاحبي ولكن أكرمك ، أي : أنت قائم بإكرامه مع أنه ليس صاحبك .

والنصب على معنى : أنك لست بصاحبي فكيف أكرمك؟ أي : أنت

---

(١) «المغني» (٢/ ٤٨٠) .
(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤١٩_٤٢٢) .
(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٣٠) .

لا تكرمه ، ولا يجوز العطف لأنه ليس قبله ما يصح عطفه عليه[١] .

قال تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [الحج : ٦٣] . «فإن قلت : فما له رفع ، ولم ينصب جوابًا للاستفهام؟ .

قلت : لو نصب لأعطى ما هو عكس الغرض، لأنّ معناه إثبات الاخضرار ، فينقلب بالنصب إلى نفي الاخضرار ، مثاله أن تقول لصاحبك: ألم تر أني أنعمت فتشكر؟ إن نصبت فأنت نافٍ لشكره ، شاكٍ تفريطه فيه .

وإن رفعت فأنت مثبت للشكر ، وهذا وأمثاله مما يجب أن يرغب له من اتسم بالعلم في علم الإعراب وتوقير أهله»[٢] .

فاتضح بهذا أنّ لكل تعبير معنى ، فقولك: (لم تؤذه فيرهبْك) بالجزم معناه: أنك لم تؤذه فلم يرهبك ، فالفعلان منفيان ماضيان في المعنى .

وبالنصب معناه: أنك لم تؤذه فكيف يرهبك؟ أي ليس ثمة سبب لرهبتك فإنك لم تؤذه .

وبالرفع معناه: أنك لم تؤذه وهو مع ذلك يرهبك ، أي هو يرهبك على كل حال .

وقد يدل الاستئناف على السبب قليلاً نحو قوله :

فلقد تركت صبيةً مرحومةً لم تدرِ ما جزعٌ عليك فتجزعُ

أي لو عرفت الجزع لجزعت ، ولكنها لم تعرفه فلم تجزع ، وهذا أحد وجهي النصب ، وهو انتفاء الثاني لانتفاء الأول[٣] ، وكقوله تعالى : ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ

---

(١) انظر «المقتضب» (٢/ ١٧).

(٢) «الكشاف» (٢/ ٣٥٤).

(٣) «المغني» (٢/ ٤٨٠) ، وانظر «شرح الرضي» (٢/ ٢٧٢ ، ٢٧٤ ـ ٢٧٥).

لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦] فهذا يحتمل السبب.

وبذلك يكون التعبير بالرفع تعبيرًا احتماليًا، أي قد يحتمل أحيانًا السببية وقد يحتمل غيرها. أما النصب فهو تعبير قطعي في الدلالة على السبب، وهذا شبيه بقولنا: (أقبل محمد وخالد) فإنه بالرفع يحتمل المصاحبة وغيرها، وبالنصب يكون نصًا في المعية، وشبيه بقولنا: (لا رجل في الدار) فإنه بالرفع يحتمل نفي الجنس والوحدة، وبالفتح هو نص في نفي الجنس.

واو المعية:

ينتصب الفعل المضارع بعد الواو للدلالة على المعية نصًا، نحو (لا تأكل وتضحكَ) أي لا تجمع بين الأكل والضحك، ونحو قوله:

لا تنهَ عن خلقٍ وتأتيَ مثلَهُ   عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عظيمُ

أي لا تجمع بينهما.

ويصح الإتباع على معنى آخر، وهو النهي عن كل واحد منهما على حدة، فيكون معنى المثال الأول: لا تأكل ولا تضحك، ومعنى البيت (لا تنه عن خلق ولا تأت مثله) وهو غير مراد؛ لأنه ليس المراد أن ينهاه عن أن ينهى عن خلق، بل المراد أن يقول له: إذا نهيت عن خلق فلا تفعل مثله.

ويجوز الرفع على قصد الاستئناف، فإذا رفعت (تضحك) كان المعنى أنك أثبت له الضحك، أي (أنت تضحك) فهو ينهاه عن الأكل، ثم يقول له: (أنت تضحك) أي هذا شأنك، أو على معنى إباحة الضحك له، أو على معنى آخر سنذكره في موطنه.

وإذا رفع (تأتي) كان المقصود أنه يفعل مثل ذلك الخلق، فيكون المعنى أنه ينهاه عن أن ينهى عن خلق مع أنه مستمر على فعله.

ومنه المثال النحوي المشهور (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بنصب (تشرب) والمقصود النهي عن الجمع بينهما وإباحة أن يأكل السمك على حدة وأن يشرب اللبن على حدة ، وإذا جزم كان المقصود النهي عن كل واحد منهما سواء كانا منفردين أم مجتمعين ، أي لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن.

جاء في (الكتاب): «ومنعك أن تجزم في الأول لأنه أراد أن يقول له: لا تجمع بين السمك واللبن ، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة ، فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن على كل حال»[(١)].

وأما الرفع فعلى النهي عن أكل السمك وإباحة شرب اللبن على كل حال[(٢)].

وعلى هذا فإن ما بعد الواو له ثلاثة أحوال:

١ - الإتباع: ويكون حكمه حكم الأول إثباتًا ونفيًا وغير ذلك ، نحو (لا تضرب محمدًا وتشتمْ خالدًا) أي لا تضرب محمدًا ولا تشتم خالدًا ، ونحو (هل يأتي أخوك ويسافر أبوك؟) إذا استفهمت عنهما جميعًا ، ونحو قول جرير:

ولا تشتمِ المولى وتبلغْ إذاتَه   فإنَّكَ إن تفعلْ تُسفَّهْ وتجهل

جاء في (المقتضب): «اعلم أن الواو في الخبر بمنزلة الفاء ، وكذلك كل موضع يعطف فيه ما بعدها على ما قبلها فيدخل فيما دخل فيه ، وذلك قولك: (أنت تأتيني وتكرمني) ، و(أنا أزورك وأعطيك) و(لم آتك وأكرمك) و(هل

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٢٥) ، وانظر «المقتضب» (٢/ ٢٥) ، و«الأصول» (٢/ ١٥٩).

(٢) «التصريح» (٢/ ٢٤١).

يذهب زيد ويجيء عمرو؟) إذا استفهمت عنهما جميعًا ، وكذلك (أين يذهب عمرو وينطلق عبد الله؟) و(لا تضربن زيدًا وتشتم عمرًا) لأن النهي عنهما جميعًا.

فإن جعلت الثاني جوابًا فليس له في جميع الكلام إلاّ معنى واحد ، وهو الجمع بين الشيئين ، وذلك قولك: (لا تأكل السمك وتشربَ اللبن) أي: لا يكون منك جمع بين هذين»[١].

٢ ـ النصب: ويفيد التنصيص على المصاحبة نحو (ادع إلى الخير وتفعلَه ، ولا تنه عن الشر وتفعلَه) أي اجمع بين الأولين ولا تجمع بين الأخيرين.

وهذه الواو نظيرة الواو التي ينتصب بعدها الاسم في نحو (مشيت والجدار) أعني واو المعية إن لم تكن إياها ، إذ يفيد كل منهما التنصيص على مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها.

جاء في (معاني القرآن) للفراء: «تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها ، فإذا كان كذلك فهو الصرف كقول الشاعر:

لا تنهَ عن خلقٍ وتأتيَ مثلَهُ ... عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عظيمُ

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله) ، فلذلك سمي صرفًا ، إذ كان معطوفًا ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله. ومثله من الأسماء التي نصبتها العرب وهي معطوفة على مرفوع قولهم: (لو تركت والأسدَ لأكلك) و(لو خليت ورأيَك لضللت) تهيبوا أن يعطفوا حرفًا لا يستقيم فيه ما حدث في الذي قبله»[٢].

---

(١) «المقتضب» (٢/ ٢٥)

(٢) «معاني القرآن» (١/ ٣٤).

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وكذلك تقول في الفعل المنصوب بعد واو الصرف أنهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ، ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدًا من أول الأمر أنها ليست للعطف ، فهي إذن إما واو الحال وأكثر دخولها على الجملة الاسمية ، فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبًا ، فمعنى (قم وأقومُ) أي: قم وقيامي ثابت ، أي في حال ثبوت قيامي ، وإما بمعنى (مع) وهي لا تدخل إلا على الاسم ، قصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل ، فنصبوا ما بعدها ، فمعنى (قم وأقومَ) أي قم مع قيامي ، كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم ، فنصبوا ما بعد الواو»[١].

٣ ـ **الرفع على الاستئناف**: نحو (لم تأتني وأكرمُك) ، والمعنى أنك لم تأتني وأنا أكرمك على كل حال ، أي أنني أكرمك وأنت لم تأتني ، فإكرامك له ثابت ، وبذا يكون المعنى نفي الإتيان وإثبات الإكرام.

ولو جزم لكان الإتيان والإكرام منفيين ، ولو نصب لكان نفي الجمع بين الإتيان والإكرام ، وقد يكون إتيان ولا إكرام أو إكرام ولا إتيان.

ومثله (دعني ولا أعود) «أي فإني ممن لا يعود ، فإنما يسأل الترك وقد أوجب على نفسه أن لا عودة له البتة تُرِكَ أو لم يُترك ، ولم يرد أن يسأل أن يجتمع له الترك وأن لا يعود... وتقول: (زرني وأزورُك) أي: أنا ممن قد أوجب زيارتك على نفسه ، ولم ترد أن تقول: لتجتمع منك الزيارة وأن أزورك ، تعني لتجتمع منك الزيارة فزيارة مني ، ولكنه أراد أن يقول: زيارتك واجبة على كل حال فلتكن منك زيارة»[٢].

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٢٧٣).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٢٦).

قال تعالى: ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ ﴾ [الحج: ٥] أي: ونحن نقرّ في الأرحام[١]، ولم يرد العطف على التعليل.

وربما جاء الرفع للدلالة على معنى المعية[٢] نحو (قم ولا أقومُ)، ونحو (لا تأكل وتضحكُ) وهو قليل، فيكون النصب للدلالة على المصاحبة نصًّا، بخلاف الرفع فإنه ليس نصًّا في المصاحبة، وهو نظير قولنا في الأسماء: (أقبل محمد وسعيد)، فهذا يحتمل المصاحبة وعدمها، بخلاف النصب فإنه للتنصيص على المصاحبة.

* * *

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٣٠).

(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٧٥).

فهرس المحتويات

حروف الجر ٥
نيابة حروف الجر بعضها عن بعض ٧
التضمين ١٢
معاني حروف الجر ١٧
إلى ١٧
الباء ٢١
التاء ٣٧
حتى ٣٨
ربّ ٤٢
ربّه ٤٥
حذفها ٤٧
على ٥٤
عن ٦٠
في ٦٥
الكاف ٦٨
اللام ٧٣

من ٨٥

منذ ومذ ٩٦

الواو ١٠٠

المعاني المشتركة ١٠١

التعليل ١٠١

الظرفية ١٠٦

زيادة (ما) ١١٠

(ما) الكافة ١١٠

(ما) غير الكافة ١١٥

التقديم والتأخير ١٢٠

تعلق الجار والمجرور ١٢٩

الإضافة ١٣٥

معنى الإضافة ١٣٥

نوعا الإضافة ١٤٢

المحضة ١٤٢

الأسماء الموغلة في الإبهام ١٤٥

الإضافة غير المحضة ١٥٠

إضافة المترادفين والصفة والموصوف ١٥٣

اكتساب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه ١٥٥

الظروف المعرفة بالقصد ١٥٧

حذف المضاف ١٦٣

حذف المضاف إليه ١٦٧
المصدر ١٦٩
المصدر الصريح والمؤول ١٦٩
الحروف المصدرية ١٧٨
أنّ ١٧٨
أنْ ١٧٩
ما ١٨٢
كي ١٨٩
لو ١٩٠
اسم المصدر ١٩٠
الإتباع على محل المضاف إليه ١٩٤
اسم الفاعل ١٩٧
إضافة اسم الفاعل ٢٠٠
العطف على المضاف إليه ٢٠٣
صيغ المبالغة ٢٠٧
اسم المفعول ٢٠٩
الصفة المشبهة ٢١١
النعت ٢١٧
النعت الجامد ٢٢٠
النعت بالمصدر ٢٢٦
الوصف بالجملة ٢٢٩

النعت المقطوع ٢٣١
تعاطف النعوت ٢٣٩
حذف النعت ٢٤١
البدل ٢٤٣
أقسام البدل ٢٤٥
البدل وعطف البيان ٢٥٥
العطف ٢٥٩
حروف العطف ٢٥٩
الواو ٢٥٩
أحكام الواو ٢٧٣
الفاء ٢٧٧
الفاء مع الصفات ٢٨٤
ثم ٢٨٥
حتى ٢٩٢
أم ٢٩٥
أو ٣٠٠
أم وأو ٣٠٦
لكنْ ٣٠٨
بل ٣٠٨
لا بل ٣١٣

أحرف الإضراب ٣١٥
لا ٣١٧
العطف على اللفظ والمعنى ٣١٧
المتعاطفان ٣١٩
حذف أحد المتعاطفين ٣٢١
حذف حرف العطف ٣٢٢
العدد ٣٢٥
أحد وواحد ٣٢٨
اسم الفاعل من العدد ٣٣٣
تمييز العدد ٣٣٤
الممنوع من الصرف ٣٣٩
سبب المنع من الصرف ٣٣٩
رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى ٣٥٣
العَلم ٣٥٤
الصفات ٣٦٠
التأنيث ٣٦١
منتهى الجموع ٣٦٤
الغرض من التنوين ٣٦٦
الفعل ٣٧١
الفعل الماضي ٣٧١
أزمنته ٣٧١

استعمالاته ٣٨٧
الفعل المضارع ٣٩٠
أزمنته ٣٩٠
استعمالاته ٤٠٢
حروف النصب ٤٠٥
أنْ ٤٠٥
زيادة (لا) بعدها ٤١٣
إذن ٤١٨
كي ٤٢٥
لام التعليل ٤٢٧
التعليل بكي واللام ٤٢٨
لن ٤٣٣
لن ولا ٤٣٤
حروف أخرى ينتصب بعدها الفعل ٤٤٦
أو ٤٤٧
حتى ٤٥١
فاء السببية ٤٥٤
واو المعيّة ٤٦٠
فهرس المحتويات ٤٦٥

* * *